الجامعي

مجلة مهنية فكرية ثقافية علمية محكمة

تصدر مرتين سنوياً عن النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي

50 عاماً

عدد خاص عن التعليم العالي في الجماهيرية العظمى

- نصف قرن من التعليم الجامعي
- تفعيل بنيات التعليم العالي
- التخطيط لتحديث التعليم العالي
- أفكار ورؤى لتطوير التعليم الجامعي

9

الربيع 2005

مس/ يوسف الدرويش

الجامعي

مجلة مهنية ، فكرية ، ثقافية ، علمية ، محكّمة

تصدر مرتين سنوياً عن النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي

المراسلات : باسم رئيس التحرير

العنوان : مجلة الجامعي . النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي

جامعة الفاتح . طرابلس . الجماهيرية العظمى

صندوق بريد : 13472 هاتف وبريد مصور :4627912

بريد الكتروني EMAIL:AL-jameai@Yahoo.com

تنويه:
سقط سهوًا ذكر اسم الأستاذين الدكتور. عابدين الشريف دردير، والدكتور. حامد سالم أبو جبيرة فى العدد الثامن

■ المجلة ترحب بما يرد اليهـا من دراسـات وابحـاث علمـيـة في مختلف التخصصات .

■ ان كافة الآراء والافكار التي تنشـر باسماء كتابهـا لاتعبر الا عن اصحابها

الاشتراك السنوي

■ لأعـضـاء هيـئـة التـدريس والطلاب بالجماهيرية العظمى

———————— • 3 د.ل

■ المؤسسات

———————— • 8 د.ل

■ الوطن العربي وخارجه

———————— • 15 د.ل او ما يعادلها

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قواعد عامة للنشر

1. تنشر المجلة الدراسات الاصلية والبحوث المبتكرة الرصينة المكتوبة بأسلوب علمي منهجي على الا تكون قد سبق نشرها او قدمت للنشر في مطبوعة اخرى وغير مستلّة من اطروحة علمية للمتقدم بالدراسة او البحث .

2. تنشر المجلة المراجعات العلمية والنقدية للبحوث والدراسات وكذلك مراجعات وعروض الكتب ذات القيمة الفكرية والعلمية والثقافية .

3. تنشر المجلة ايضا وثائق المؤتمرات والندوات العلمية ونتائجها بما يحقق خدمة المجتمع الجماهيري وتنمية او رصد وقائع هذه المؤتمرات والندوات ومقرراتها تعميماً للفائدة بين قرائها .

4. تكتب الدراسات والبحوث باللغة العربية ويقبل المكتوب منها باللغة الاجنبية شريطة تقديم ملخص لها باللغة العربية .

5. تقدر المجلة سلفاً الجهد العلمي المبذول في كتابة الدراسات والبحوث من قبل اصحابها وعلى هذا الاساس فإن الدراسات والبحوث المقدمة للنشر تخضع للتقويم والنقد من قبل مقومين اثنين متخصصين في الموضوع المراد نشره تختارهما هيئة التحرير على نحو سري .

6. تقبل المجلة الدراسات والبحوث المترجمة في مختلف ميادين العلم والمعرفة ذات المضامين العلمية او تلك التي تتناول حاضر عالمنا العربي والاسلامي والافريقي ومستقبله شريطة توفر الدقة في الترجمة والامانة في العرض ومصحوبة بصورة من النص الاجنبي .

7. لايحق لاصحاب الدراسات والبحوث نشر المادة في اية مجلة علمية اخرى كما لايحق لهم استرجاعها سواء قبلت للنشر او لم تقبل .

ضوابط ومواصفات الدراسات والبحوث المقدمة للنشر :

1 . تقدم البحوث مطبوعة على وجه واحد من ورق مقاس (A4) ومرقمة ترقيماً متسلسلاً بما في ذلك الجداول والاشكال والصور واللوحات وقائمة المصادر والمراجع .

2. تحمل الصفحة الأولى اسم الباحث ثلاثياً ووظيفته ودرجته العلمية وجهة عمله وعنوان البحث .

3. يجب ألا يزيد عدد الصفحات على 30 صفحة مطبوعة بما في ذلك صفحات الجداول والصور والرسومات وغيرها .

4. التقيد بأصول البحث العلمي وقواعده وشكلياته من حيث اسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق المصادر والمراجع في بيانات كاملة لنشرها .

5. الهوامش ينبغي ان ترد بأرقام مسلسلة في المتن وفقاً لترتيب ورودها .

6. تدفع للباحث مكافأة عن انتاجه العلمي بعد نشره وكذلك للمقومين .

دعوة

إلى أعضاء هيئة التدريس الجامعي للكتابة والنشر

انطلاقاً من أهميـة الدور العلمي الذي يقـوم به اعضـاء هيئـة التـدريس بجامعات الجماهيرية واسهاماً منهم في تفعيل دورها والتأكيد على توجهات المجتمع الجماهيري في عملية تطوير العملية التعليمية وبناء الانسان الجديد وصولاً للجماهيرية النموذج، وايماناً من النقابة العامة لاعضاء هيئة التدريس الجامعي بضرورة نشر المعرفة التي هي حق طبيعي للجميع وترسيخ أسس البحث العلمي وأصوله بين طلاب الجامعات وباحثيها بالدرجة الأولى وبين قراء هذه الدورية على اوسع نطاق .

تدعو اسرة تحرير مجلة الجامعي كل الباحثين واعضاء هيئة التدريس في مختلف الكليات والجامعات بالجماهيرية الى المشاركة بمجهوداتهم العلمية، والكتابة اليها وارسال دراساتهم وبحوثهم التي ستكون محل تقدير واعتزاز .

المحتويات

الافتتاحية

التعليم العالي في نصف قرن

ترجع نشأة التعليم العالي في ليبيا في العصر الحديث الى عام 1955مسيحي عندما تأسست كلية الآداب والتربية نواة الجامعة الليبية بمدينة بنغازي وكان عدد طلابها آنذاك 33 طالباً (ذكوراً) وفي العام الجامعي 56/1957م أنشئت كلية الاقتصاد والتجارة في مدينة بنغازي وكلية العلوم بمدينة طرابلس .

وفي عام 1962مسيحي أنشئت كلية الحقوق بمدينة بنغازي ثم انشئت كلية الزراعة في عام 1966مسيحي بطرابلس وفي العام الجامعي 66/1967مسيحي بدأت الجامعة الليبية تتوسع في كلياتها وتخصصاتها فضمت اليها كلية الدراسات الفنية العليا في طرابلس والتي اصبحت تسمى فيما بعد بكلية الهندسة وكلية المعلمين العليا بطرابلس والتي عرفت فيما بعد بكلية التربية والجدير بالذكر ان الكليتين تم انشاؤهما في اطار برنامج التعاون العلمي والتقني مع المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في وقت سابق .

وبذلك اصبحت الجامعة الليبية تضم عدد سبع كليات في كل من طرابلس وبنغازي خلال العام الجامعي (1967 ـ 1968مسيحي) وهي كليات : الاداب ، والاقتصاد والتجارة ، والحقوق ، بمدينة بنغازي .

وكليات العلوم والهندسة والزراعة وكلية المعلمين بطرابلس ورغم التطور الذي حدث في انشاء الكليات وزيادة عدد الطلبة خلال العقد الأول من عمر الجامعة الليبية الا ان الاهداف الرئيسية للجامعة لم تخرج عن تكوين مدرسين مؤهلين للمدارس الاعدادية والثانوية وتكوين موظفين واداريين للوظائف المختلفة كما اعتمدت الجامعة الليبية في عقدها الأول على الخبرات الاجنبية والعربية في اعداد مناهجها وتشريع قوانينها وتأليف كتبها واعداد وتكوين اساتذتها وعلى اية حال يبدو هذا هو الحال في اغلب الدول العربية فيما يخص التعليم الجامعي ويذكر الدكتور مصطفى عمر التير في بحثه المنشور بهذا العدد ان الجامعة الليبية هي خامس جامعة في الوطن العربي ولم يسبق ليبيا في انشاء الجامعات سوى مصر وسوريا في العصر الحديث وبذلك تكون الجامعة الليبية خامس جامعة على مستوى الوطن العربي بعد جامعة القاهرة / الاسكندرية/ عين شمس بمصر / وجامعة دمشق بسوريا .

وبعد قيام ثورة الفاتح 1969مسيحي شهد قطاع التعليم بكافة مراحله تطورا كبيراً اسوة بغيره من القطاعات الاخرى فقد حدثت تطورات وتغيرات في فلسفة الجامعة الليبية واهدافها وبنائها الاداري ففي العام الجامعي 1971/70مسيحي انشئت كلية الطب البشري بمدينة بنغازي وتم ادخال تعديلات على الجامعة الاسلامية بالبيضاء حيث اصبحت كلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية تابعة للجامعة الليبية وتغير اسم كلية المعلمين بطرابلس ليصبح اسمها كلية التربية تعبيراً عما جرى فيها من تطور قصد من ورائه التوسع الكمي والكيفي معا لتقديم خدماتها ولكي لايقتصر دورها عن تخريج المعلمين المؤهلين فقط بالاضافة الى اعداد المتخصصين في جميع المجالات المتعلقة بالنشاط التربوي كالارشاد النفسي والخدمات الاجتماعية والادارة المدرسية والوسائل التعليمية الفنية وفي عام 1972مسيحي انشئت كلية هندسة النفط والتعدين بمدينة طرابلس .

وشهد العام الجامعي 1974/73مسيحي مرحلة تعدد الجامعات حيث قسمت الجامعة الليبية الى جامعتين : جامعة بنغازي وضمت الكليات

الموجودة بمدينة بنغازي والبيضاء وجامعة طرابلس وضمت الكليات الموجودة في مدينة طرابلس وشهد عام 1976 مسيحي ثورة الطلاب بالجامعات الليبية في ذاك الوقت حيث تمكنت الثورة من ضرب معاقل الحزبيين والرجعيين وانتصرت الثورة وافكارها وتتويجاً لهذا الانتصار تغيرت تسمية الجامعتين الى جامعة قاريونس ومقرها مدينة بنغازي وجامعة الفاتح ومقرها مدينة طرابلس وحدث توسع في الكليات الجامعية خلال العام 1976/1975مسيحي والعام الجامعي 77/76مسيحي وقد ضمت جامعة قاريونس خلال العام الجامعي 1977/76 مسيحي ثمان كليات اضافة الى مركز البحوث الاقتصادية وهذه الكليات هي :

كلية الآداب والتربية

كلية القانون

كلية العلوم

كلية الاقتصاد

كلية الطب البشري

كلية طب الاسنان

كلية الهندسة

كلية الزراعة

ومركز البحوث الاقتصادية وتشرف عليه كلية الاقتصاد بجامعة قاريونس.

واما جامعة الفاتح فقد ضمت عشر كليات هي :

كلية العلوم

كلية التربية

كلية الهندسة

كلية الزراعة

كلية هندسة النفط والتعدين .

كلية الصيدلة

كلية الطب البشري

كلية التربية بسبها

كلية الهندسة النووية

كلية الطب البيطري

والى جانب هذا التطور الذي حدث في استحداث التخصصات العلمية وانتشارها كان هناك زيادة في اعداد الطلاب فمن 33 ثلاثة وثلاثين طالباً في سنة 56/55 مسيحي الى 1897 طالباً وطالبة في سنة 66/65 مسيحي ثم قفز الرقم الى 13417 في سنة 76/75 مسيحي ومن خمس كليات نظرية للجامعة الليبية سنة 1969/68 مسيحي الى 15 خمسة عشرة كلية جامعية في سنة 1977/76 مسيحي .

وفي العام الجامعي 1986/85 مسيحي اقتضت التطورات العامة التي تشهدها البلاد الى اعادة النظر في الفلسفة التعليمية والعلمية والتربوية بما في ذلك التعليم العالي ودوره في المجتمع ومن هنا ظهرت الحاجة الى ووجود التعليم العالي المتخصص والدقيق وكذلك اعادة النظر في البناء الجامعي وتم تطويره على أساس الجامعات المتخصصة ونتيجة لذلك تم التوسع في انشاء الجامعات المتخصصة بحيث اصبح عددها 11 جامعة وهي كالتالي :

- جامعة العرب الطبية ومقرها مدينة بنغازي.
- جامعة قاريونس ومقرها مدينة بنغازي .
- جامعة عمر المختار ومقرها مدينة البيضاء.
- جامعة الفاتح ومقرها مدينة طرابلس .
- جامعة الفاتح العظيم للعلوم الطبية ومقرها مدينة طرابلس.
- جامعة الراية الخضراء للعلوم الهندسية ومقرها مدينة طرابلس

- جامعة ناصر الاممية ومقرها مدينة طرابلس .
- جامعة النجم الساطع للنفط والتعدين ومقرها مدينة البريقة .
- جامعة السابع من ابريل ومقرها مدينة الزاوية .
- جامعة سبها ومقرها مدينة سبها
- الجامعة المفتوحة ومقرها مدينة طرابلس .

ولم تبق هذه الجامعات على وضعها المذكور آنفا واقتضت التطورات اعادة تنظيمها وتوزيعها على المناطق المختلفة وشهد العام الجامعي 1992/1991مسيحي اعادة تنظيم التعليم الجامعي في 12 جامعة وبعدد 67 كلية متخصصة وهي كالتالي :

اسم الجامعة	مقرها	عدد الكليات
. جامعة الفاتح	طرابلس	10
. جامعة قاريونس	بنغازي	5
. جامعة ناصر الاممية	الخمس	5
. جامعة عمر المختار	البيضاء	9
. جامعة سبها	سبها	7
. جامعة السابع من ابريل	الزاوية	7
. جامعة التحدي	سرت	7
. جامعة الجبل الغربي	الزنتان	5
. جامعة النجم الساطع	البريقة	1
. جامعة الفاتح للعلوم الطبية	طرابلس	3
. جامعة العرب الطبية	بنغازي	5
. الجامعة المفتوحة	طرابلس	3

كما تم انشاء جامعة درنة التي كانت جزءا من جامعة عمر المختار حتى سنة 1995مسيحي وبذلك قفز عدد الجامعات الى ثلاث عشرة جامعة بعدد 76 كلية جامعية ويزيد عدد اقسامها العلمية عن 344 قسماً علميا متخصصاً وبلغ عدد الدارسين بها 136274 طالباً وطالبة كما بلغ عدد المعاهد والمراكز المهنية العليا خلال تلك الفترة حوالي 54 معهداً عالياً يدرس بها في نفس الفترة حوالي 27574 طالباً وطالبة وهي معاهد اعداد المعلمين - معاهد اعداد المدربين - معاهد المهن الشاملة - معاهد المهن الزراعية - معاهد المهن الادارية والمالية - معاهد المهن الفنية والصناعية .

وفي سنة 1999مسيحي اصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم 281 لسنة 1429 . 1999مسيحي بشأن اعادة تنظيم الجامعات بالجماهيرية وحصرها في 6 جامعات و 45 كلية ، بالاضافة إلى ثلاث جامعات ذات طبيعة خاصة وهي الجامعة الأسمرية بزليتن والجامعة المفتوحة وجامعة ناصر الأممية .

وفي سنة 2000 مسيحي صدر قرار اللجنة الشعبية رقم 308 بشأن اعادة تنظيم الجامعات والكليات التابعة لها كما نص القرار على انشاء جامعات الأقسام بكل شعبية من الشعبيات (- درنة - القبة - الواحات - الجفرة - الكفرة - نالوت - غريان - صبراته وصرمان - النقاط الخمس - الجفارة - بني وليد - ترهونة و مسلاته) وقد نص هذا القرار على اخضاع جامعات الاقسام الى اشراف الجامعات الاساسية .

وصدر عن اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (118) لسنة 2004 مسيحي بشأن إعادة تنظيم الجامعات بالجماهيرية العظمي وتقرير بعض الأحكام فيها ، وقد نص القرار على إعادة تنظيم الجامعات في عشرة جامعات أساسية ، هذا بالاضافة إلى ثلاث جامعات ذات طبيعة خاصة وهي الأسمرية - ناصر - المفتوحة ،ونص القرار في مادته الثانية على تسمية المعاهد العليا لاعداد المعلمين إلى كليات المعلمين ونقل تبعيتها إلى الجامعات كل حسب موقعه الجغرافي .

ان حصيلة مسيرة التعليم العالي في نصف قرن تكشف عن العديد من المؤثرات والحقائق الهامة التي ينبغي ان نتوقف عندها لابراز القفزة النوعية والكمية التي حدثت في هذا المجال بفضل ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم منذ العام 1969 وحتى العام 2005 مسيحي ..

وهي حصيلة تنطلق بما يلي :

اولاً : ان محاولات اصلاح نظام التعليم العالي قبل الثورة كانت محاولات تقليدية وجزئية وشكلية ولم تكن جذرية او جوهرية مما انعكس على محتوى التعليم العالي ونظمه واحدث اضطراباً حقيقياً وخللاً بنيوياً في صلبه وأدى الى وجود هفوة وفجوة واسعة بين مخرجات التعليم العالي وبين متطلبات المجتمع وهو الامر الذي تنبهت له منذ البدء الرؤية الثورية في مجال التعليم العالي والتي استهدفت الانتقال من التعليم الكلاسيكي التقليدي الجامد الى بنية تعليمية تستهدف جوهر الانسان وتأكيد قيمته من اجل خلق انسان نموذجي جديد قادر على استيعاب معطيات العصر والدفع بها باتجاه تأكيد اهمية المعرفة للجميع مما ادى الى توسيع قاعدة التعليم العالي كيفاً وكماً .

ثانياً : عملت الرؤية الثورية للتعليم العالي على احداث تغيير جوهري في المحتوى قصد تثوير المناهج وتفعيل مضمون العملية التعليمية لتتلاءم مع المفاهيم والمنطلقات الثورية والمجتمعية الجديدة .. وهو ما ادى الى تغيير شامل في فلسفة التعليم العالي واهدافه ومحتواه وبرامجه واسلوب ادائه وطرق ادارته والتوجه نحو ايجاد صيغة تعليم عال غير تقليدي كبديل للانماط والقوالب التعليمية الجامدة التي نهض عليها التعليم العالي ابان حقبة العهد الملكي كل ذلك قاد الى احداث نقلة نوعية في مهام ووظائف الجامعات والمعاهد العليا لتصبح بيوت خبرة واستشارة من اجل خدمة قضايا المجتمع في توافق بين مخرجات التعليم والمتطلبات المجتمعية .

ثالثاً : اتسمت سياسات التعليم العالي بالانفتاح على العلوم العصرية مواكبة للعصر ومتطلباته وهو ما ادى الى التوسع الافقي والرأسي في هذا

المجال مما شكل اضافة هامة الى رصيد التعليم العالي تمثل في انشاء واقامة العديد من الكليات والتخصصات في مجال العلوم التطبيقية والهندسية والحاسوب والالكترونات كما شمل ذلك التركيز على مراكز البحوث العلمية في التخصصات كافة سعياً لربط مؤسسات التعليم العالي بقضايا المجتمع ومتطلبات العصر ..

هذه الحقائق هي ما اكدتها تقديرات منظمة اليونسكو في تقاريرها السنوية حيث تعد نسبة الزيادة الكمية في عدد طلاب التعليم العالي في الجماهيرية العظمى كأعلى نسبة على مستوى الدول العربية بأنها تضاهي العديد من البلاد الاوروبية وقد صاحب ذلك توسع كمي وكيفي في أعداد الطلاب الليبيين الدارسين بالخارج الموفدين من قبل المجتمع لاتمام دراساتهم العليا في العديد من دول العالم ويمكن قراءة هذا التوسع الكمي من خلال لغة الارقام .

وقد وصل عدد الطلاب الموفدين للدراسات العليا حتى نهاية سنة 2004مسيحي 3500 طالب طالبة هذا بالاضافة الى المبعوثين من قطاع النفط والغاز والمتدربين في المجالات الطبية والزراعية والصناعية .

كما عكس حجم الانفاق عن التعليم العالي الأهمية التي توليها ثورة الفاتح العظيمة للتعليم العالي باعتبار ان الانفاق على التعليم في الرؤية الثورية استثمار وليس استهلاكاً من اجل بناء الانسان النموذجي الجديد واعداده ليكون فاعلاً وحيوياً في عالم الألفية الثالثة وعصر العولمة حيث يلاحظ المهتمون بقضية التعليم العالي في الجماهيرية العظمى ارتفاع حجم الانفاق الاستثماري على التعليم العالي ومتطلباته وبرامجه وادواته حيث وصل حجم الانفاق للعام 2004 مسيحي 350 مليون دينار مما يعكس تقدماً علمياً هائلاً .

ان كل ذلك يشكل رصيداً ويؤرخ لثورة تعليمية بكل ما تحمله الكلمة من معنى ثورة من أجل العلم والتعليم وبناء التقدم وقهر التخلف والجهل والامية والمرض .

والجامعي وهي تصدر هذا العدد الخاص بمناسبة مرور 50 عاماً على انطلاقة التعليم العالي في ليبيا .. يسرها أن تتوجه بالتحية والتقدير إلى كل المخلصين الذين أسهموا في تطوير التعليم العالي في الجماهيرية العظمى والدفع به إلى الأمام .

د. بشير أحمد سعيد
رئيس التحرير

نصف قرن من التعليم الجامعي المحلي : ملاحظات وخواطر

■ مصطفى عمر التير
أستاذ علم الإجتماع ورئيس الجمعية العربية لعلم الإجتماع

أولا : المقدمة

تعرضت ليبيا كبقية أجزاء أفريقيا للإستعمار الغربي الذي بغض النظر عن التبريرات التي ذكرت عند استعمار كل قطر كان التهجير والتشريد وانتشار الجهل وزيادة الفقر أهم النتائج التي رصدت على مستوى السكان المحليين. وهكذا كان حال الليبيين عشية اندحار جيوش إيطاليا المنهزمة في الحرب التي اشتهرت بالحرب الكونية الثانية. عندما اضطر بعض الليبيين الى ترك بلادهم بعد انتهاء حقبة المقاومة المسلحة ذهبوا ليستقروا في البلاد الإفريقية والعربية المجاورة. بدأ هؤلاء طريق العودة الى أرض الوطن بعد انتهاء حقبة الإستعمار الإيطالي. تبين أن الغالبية العظمى من العائدين كانوا من الفقراء، ولم يحصلوا على تعليم، ولم يحصلوا على خبرة فنية . مجموعة صغيرة كانت ظروفها المالية متوسطة وأغلب هؤلاء كان من الذين اشتغل بالتجارة . وبعبارة أخرى نسبة جد صغيرة من أبناء الليبيين المهاجرين الذين عادوا فور اندحار جيوش ايطاليا حصلت على بعض التعليم. لذلك عندما أعلنت الأمم المتحدة استقلال ليبيا في أواخر عام 1951لم يتواجد في هذا البلد سوى (14)ليبيا يحمل شهادة جامعية، ولم يزد عدد من حصل على أي مستوى من التعليم عن (5000شخصا) بعيو ، .(1966 : 10).

التعليم الذي كان سائدا قبل مطلع القرن العشرين هو التعليم الديني والذي كان محدودا من حيث الإنتشار ومن حيث المستوى . وقد عمل هذا النوع من التعليم بالمحافظة على الثوابت التي عرفها هذا المجتمع خلال عصور كثيرة . لكن التعليم الذي يمكن وصفه بالتعليم الحديث عرفه الليبيون خلال الجزء الأخير من فترة الحكم العثماني الثاني . اقتصر هذا التعليم على عدد محدود من المدارس التي بنيت في مدينة طرابلس وبنغازي وبعض المراكز الرئيسة. لكن إيطاليا عملت على بناء مدارس للتعليم الإبتدائي في المدن وفي المراكز وحتى في القرى، بينما اقتصر التعليم فوق الإبتدائي على مدرسة واحدة في مدينة طرابلس عرفت بالمدرسة الإسلامية العليا. وقد التحق بعض من تخرج منها بالأزهر في مصر.

لم تسمح إيطاليا لأبناء الليبيين بالإنتساب الى المدارس الإيطالية الثانوية باستثناء عدد صغير من أبناء بعض الأسر التي يتولى رئيسها وظيفة حكومية . وعموما وكما توضح أرقام الجدول رقم(1)فإن أعداد الطلبة الليبيين حتى في المرحلة الإبتدائية كان بسيطا . يرجع هذا في جزء منه لأن بعض أولياء الأمور لم يقتنعوا بفائدة التعليم الذي كان سائدا أثناء فترة الإستعمار الإيطالي ، ولظروف الحياة الصعبة حيث يتطلب الأمر تعاون الجميع بمن فيهم الأطفال لتتمكن الأسرة من توفير حياة الكفاف لأعضائها. لكن يلاحظ أن أعداد الطلاب بدأت تتزايد بمعدلات عالية نسبيا فور انسحاب إيطاليا .

توقفت الدراسة في المدارس عندما بدأت الحرب العالمية الثانية، وأعيد فتحها بعد انتهاء الحرب في العام الدراسي . 1943 / 1944كانت البداية جد متواضعة ، لكن التقدم كان سريعا حيث أخذت الأعداد تتضاعف بسرعة مما قاد الى إنشاء المؤسسات التعليمية فوق المرحلة الإبتدائية.

بدأ التعليم بالمرحلة الثانوية بالمعنى الحديث خلال فترة الإدارة العسكرية . كانت البداية بفصل دراسي واحد ، ثم بفصلين وهكذا وجدت في منتصف الأربعينيات ثلاث مدارس ثانوية ، أو مدارس بها فصول للمرحلة الثانوية في كل من بنغازي وطرابلس والزاويه. انتسب لهذه المدارس الطلبة الذين كانوا عندما بدأت الحرب في نهاية مرحلة الدراسة الإبتدائية حيث كانت السنة

الخامسة هي نهاية مرحلة الدراسة الإبتدائية . ثم فتحت ثانوية بنات في بنغازي ، وبهذه المدارس الأربعة دخلت البلاد الى النصف الثاني من القرن العشرين ، ولتصل بعد نصف قرن الى 1585 مدرسة ثانوية (التقرير الوطني الأول لأهداف الألفية،(9 : 2004).

ولكن منذ الأيام الأولى لبناء الدولة الحديثة كان للتعليم مكان خاص . فقد تضمن الدستور الذي نشر في 1951/10/8 ثلاث مواد كانت هي الأساس الذي انطلق منه فيما بعد أول قانون للتعليم والمعروف بالقانون رقم 5 لعام 1952 . وكانت هذه المواد :

المادة : 28 التعليم حق لكل ليبي ، وتعمل الدولة على نشره بما تنشئه من المدارس الرسمية ،

وبما تسمح بإنشائه تحت رقابتها من المدارس الخاصة لليبيين وللأجانب.

المادة : 29 التعليم حر ، ما لم يخل بالنظام ، أو ينافي الآداب، ويكون تنظيم التعليم العام بالقانون.

المادة : 30 التعليم الأولي إلزامي لليبيين بنين وبنات، والتعليم الأولي والإبتدائي مجاني في المدارس الرسمية.

صدر أول تعديل لقانون التعليم في 25/10/ 1965 والذي أطلق عليه قانون التعليم لعام 1965 وتضمن تفصيلات تطلبتها طبيعة التقدم الذي حقق في هذا المجال. وتضمن الإعلان الدستوري للثورة تأكيدا على حق الجميع في التعليم وأن يكون بالمجان. ثم فصل هذا في قانون عرف بقانون التربية رقم 34 لسنة 1970 وصدر بتاريخ 29/10/ 1970 ونص فيه صراحة على أن إلزامية التعليم تشمل المرحلتين الإبتدائية والإعدادية ، وعلى أن تستمر الدولة في تحمل جميع المصاريف لجميع أنواع ومستويات التعليم . ثم ظهر تعديل آخر عرف بقانون التعليم للعام 1975 الذي صدر في 1975/10/9 ومع أن تعديلات أخرى ظهرت فيما بعد إلا أن هذه القوانين المشار اليها آنفا هي التي أرست قواعد التعليم في البلاد بما في ذلك مسؤولية الدولة في هذا الشأن.

ثانيا : التعليم الجامعي المحلي : التاريخ والنمو

ومع أن إمكانات البلاد الإقتصادية قبل hكتشاف النفط وتصديره كانت جد متواضعة ، إلا أن إقبال الليبيين على التعليم أدى الى تسارع نموه عددا ومستوى ومجالات. ولم تمض فترة طويلة حتى أصبحت المدرسة بمستوياتها المختلفة وأنواعها موجودة في وسط كل تجمع سكاني . لقد اعتمد التعليم الثانوي في بدايته على المنهج المصري، وعلى المدرس القادم من مصر، وعلى الكتاب المستورد من مصر، وعلى القانون المستمد من القانون المصري . ولكن لم ينقض وقت طويل حتى أصبح هذا النظام يأخذ شكلا مستقلا. وهكذا صدرت أول لائحة تنظم التعليم ما فوق الإبتدائي والذي قسم الى إعدادي وثانوي في 12/5/1956، وبناء على هذه اللائحة أصبح التعليم الثانوي الليبي مستقلا عن التعليم الثانوي المصري. إلا أن غالبية مدرسي هذه المرحلة ظلوا ولفترة طويلة من غير الليبيين.

ثم كان افتتاح الجامعة الليبية محطة متوقعة في مسيرة التعليم حيث صدر أول قانون شرع لإنشاء التعليم الجامعي محليا في 15/2/ 1955وعندما بدأ التعليم الجامعي الليبي كان هذا خامس قطر عربي به تعليم جامعي وطني حديث ، وكان ترتيب الجامعة الليبية الخامس بين الجامعات العربية الوطنية الحديثة . يعني هذا استثناء ما كان يعرف بالجامعات الدينية وكانت في ذلك التاريخ عبارة عن ثلاث جامعات هي الزيتونة في تونس التي أنشئت في العام 732، وجامعة القرويين في مدينة فاس التي ترجع الى العام 859، وجامعة الأزهر في مدينة القاهرة التي ظهرت الى الوجود في العام . 972وتستثنى أيضا الجامعات الأجنبية التي أنشئت في تاريخ سابق لإنشاء الجامعات الوطنية . وكانت عندئذ أربع جامعات هي الجامعة الأمريكية في مدينة بيروت التي أنشئت في العام 1866، واليسوعية في بيروت وأنشئت في عام 1871، والجامعة الفرنسية بمدينة الجزائر التي أنشئت في عام 1879، ثم الجامعة الأمريكية في مدينة القاهرة التي أنشئت في عام .1919ذكرنا أن الجامعة الليبية عندما أنشئت كانت الخامسة بين الجامعات العربية الوطنية، حيث لم تسبقها سوى الجامعة السورية في دمشق التي يرجع تاريخها الى العام 1923، . أما جامعة

القاهرة فإنها أنشئت أول الأمر كجامعة أهلية سنة 1902ثم أصبحت حكومية في عام 1925، وأخذت عندئذ اسم جامعة فؤاد الأول، وجامعة الإسكندرية التي أنشئت في عام 1942، وجامعة عين شمس التي يرجع تاريخ إنشائها الى العام 1950 .

لقد سبق إنشاء الجامعة المحلية برنامج أرسل بموجبه عدد محدود من الطلاب لاستكمال تعليمهم الجامعي في الخارج وفى مصر على وجه الخصوص. ثم جاء افتتاح كلية الآداب والتربية نواة الجامعة الليبية في العام الدراسي 1955 / 1956في مدينة بنغازي. وكانت البداية بثلاثة وثلاثين طالبا جميعهم من الذكور . وقبل التحاق هؤلاء بكلية الآداب والتربية كان بعضهم قد حصل على شهادة الثقافة . يدخل لإمتحان هذه الشهادة طلبة السنة الرابعة ثانوي، ويمتحنون مع طلبة مصر وتحت إشراف لجنة مصرية تأتي من القاهرة .

ونفس الشيء يتكرر في السنة التالية لطلبة السنة الخامسة ثانوي حيث يأخذ هؤلاء نفس الإمتحان مع طلبة مصر وتحت إشراف لجنة تأتي من مصر . وسميت تلك الشهادة بشهادة التوجيهية. في البداية بعثت مصر بلجنة امتحان واحدة مركزها ثانوية بنغازي، وكان على الطلبة في ثانوية طرابلس السفر الى بنغازي . ثم بعثت فيما بعد بلجنتين واحدة لمدينة بنغازي وأخرى لمدينة طرابلس . وكان آخر امتحان لشهادة التوجيهية التابعة لمصر الذي تم في نهاية العام الدراسي 1956 . بعدئذ أدخلت مصر تعديلا على لائحة التعليم الثانوي واستبدلت شهادة التوجيهية بشهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة . وابتداء من العام 1957تولت إدارة الإمتحانات التابعة لوزارة التربية والتعليم تنظيم هذه الإمتحانات محليا بعد أن أخذت بنفس التعديلات في نظام التعليم المصري . وقد تم تنظيم امتحانات شهادة إتمام الدراسة الثانوية محليا تحت إشراف أستاذ متخصص من مصر ومعار للعمل في ليبيا ضمن عدد من أساتذة المرحلة الثانوية ومستشارين وفنيين .

لم يكن الطلبة الذين بدأت بهم الجامعة الليبية أول طلبة ليبيين يحصلون على هاتين الشهادتين بل سبقهم اليها عدد من الطلاب الذين سمحت إمكانيات أسرهم بإرسالهم الى مصر. كما سبقهم أيضا طلبة خمس مجموعات درست

في الثانويات المحلية ، وأرسل الناجحون الى مصر لمواصلة التعليم الجامعي ضمن برنامج البعثات الدراسية للحكومة الليبية . وتجدر الإشارة الى أن فترة الخمسينيات وأوائل الستينيات شهدت برامج مساعدات من عدد من الدول قدمت خلالها هذه الدول منحا دراسية للمرحلة الجامعية ولمرحلة الدراسات العليا . وكانت الجهات الرسمية الليبية تختار أوائل الطلبة لترشيحهم لهذه البعثات.

ذكرنا أن كلية الآداب والتربية التي فتحت أبوابها في العام الدراسي 1955/1956كانت نواة الجامعة الليبية . وفي العام الدراسي التالي ظهرت كلية العلوم في مدينة طرابلس وكلية التجارة والإقتصاد في مدينة بنغازي ، وقفز عدد الطلاب إلى 79طالبا . ودخلت أول طالبة نظامية كلية الآداب والتربية في مطلع عامها الرابع. إلا أن الدفعة الثالثة لهذه الكلية عرفت طالبة واحدة وكانت منتسبة وتخرجت ضمن طلاب نفس الدفعة(جدول رقم .(2ثم توالى ظهور الكليات فكانت كلية الحقوق في عام 1962في مدينة بنغازي ونواة كلية الهندسة في طرابلس تحت اسم كلية الدراسات الفنية العليا التي انضمت رسميا للجامعة باسم كلية الهندسة في 1967/9/19وفي نفس التاريخ انضمت للجامعة كلية المعلمين العليا التي كانت قد أنشئت في مدينة طرابلس ككلية مستقلة في عام 1965وهي التي أصبحت تعرف فيما بعد بكلية التربية. كما فتحت كلية الزراعة أبوابها في مدينة طرابلس في عام 1967 وتعاقبت حركة إنشاء الكليات الجامعية في مدينتي بنغازي وطرابلس واستمر التعليم الجامعي في الداخل تنظمه وتقدمه جامعة واحدة حتى جاء عام 1973وهو العام الذي شهد بداية عهد تعدد الجامعات . أصبح للبلاد جامعتان ثم ثلاث جامعات ثم تكاثر العدد ليصل في عام 1996إلى أربع عشرة جامعة . وهذا عدد كبير بالمقارنة بما هو موجود في البلدان المحيطة . فمع الفارق الهائل في حجم السكان فقد كان لمصر في تلك السنة أربع عشرة جامعة، وفى الجزائر اثنتي عشر جامعة، وفى تونس سبع جامعات ، وفى السعودية سبع جامعات ، وفى الكويت جامعة واحدة .

تكاثرت أعداد الطلبة بسرعة هائلة . وتغيرت الظروف، وتبدلت التقاليد وخصوصا المتعلقة بتقييد حرية المرأة . انتهزت الفتيات الفرصة، وأقبلن على

التعليم بنهم شديد، وبعد أن كانت نسبتهن من مجموع الطلاب لا تكاد تتجاوز الثلاثة في المائة في العام الدراسي 1960 / 1961 نراها تصل إلى حوالي تسعة في المائة في العام الدراسي 1965 / 1966، وإلى إحدى عشر في المائة في العام الدراسي 1970 / 1971، وإلى ثمانية عشر في المائة في العام الدراس 1975 / 1976، ثم نجدها قد تجاوزت مع مطلع العقد التاسع الأربعين في المائة، وأخيرا تجاوزت الخمسين في المائة ، ودخلت الفتاة جميع التخصصات المعرفيـة التعليم العالي في الجماهيرية العظمى،(2002:3)

ساعدت سياسة التعليم التي تمثلت في جعل التعليم حقا للجميع ، وقواعد قبول الطلبة في الجامعة التي اعتمدت على المساواة بين الجنسين، وتوجيه جميع الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية إلى الكليات المختلفة على ضوء معدلات النجاح فقط ، إلى الارتفاع السريع في معدلات الإناث في التعليم الجامعي . ويستخدم المطالبون بالمساواة بين الجنسين نسب وتوزيع الفتيات في الكليات الجامعية كأحد أهم إنجازات المرأة في المجتمعات الحديثة . إلا أن الدارس للجدوى الاقتصادية لمثل هذه الأرقام على ضوء حقائق الحياة الاجتماعية الليبية قد لا ينظر إليها كإنجاز موجب. فالإنجازات التي تحققت في مجال التعليم خلال النصف الثاني من هذا القرن لم تواكبها تغيرات في خصائص التركيب الاجتماعي ، وفى خصائص الثقافة بحيث يمكن توظيف نجاح المرأة في التعليم وتحويلها إلى مكاسب اقتصاديه . فجزء كبير من الإناث لا يوظفن تعليمهن بالشكل الأمثل والأفيد بالنسبة للمجتمع . ويكون العائد من تعليمهن لا يتناسب والمال والجهد المبذولين . لاشك أن البعض يقول بأن التعليم في حد ذاته قيمة، ومن المفيد اجتماعيا حصول المرأة على مستوى من التعليم تسمح به قدراتها العقلية طالما تستطيع أسرتها أو الدولة الصرف على هذا. إلا أن هنالك رأي آخر يقول بان ما يتوفر من تعليم في المجتمع له مستويات وله أنواع . وعلى الفرد الالتحاق بنوع ومستوى التعليم الذي سيجعل منه مواطنا صالحا وينفعه في مجال نشاطه الإقتصادى . ولذلك فان المرأة مثلا التي ستكتفي بأن تكون ربة بيت لا تحتاج ألا لكمية ومستوى التعليم الذي يؤهلها لهذه الوظيفة الاجتماعية تأهيلا عصريا. وتصبح كل

زيادة في التعليم الرسمي هدرا للموارد المالية وللوقت.

من جهة أخرى استمر تزايد أعداد الكليات الجامعية التي تناثرت في مختلف المدن والقرى ، كما فتح أخيرا المجال للجامعات الخاصة فتكاثرت خلال زمن قصير جدا بسرعة تشبه سرعة انتشار الخلايا السرطانية بحيث وصل عدد الجامعات في مطلع العام 2004الى اثنتين وأربعين جامعة كما تبينه أرقام الجدولين (2) و(3) وتوضح البيانات أن حوالي61٪من جميع طلبة الجامعات الحكومية خلال العام الدراسي 2002/2001 كانوا يدرسون في مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية، وحوالي 13٪منهم في العلوم الأساسية، وحوالي 11٪في العلوم الهندسية بينما بلغت نسبة المنخرطين في دراسة العلوم الطبية 15٪كما بلغ عدد طلاب الدراسات العليا محليا في العام نفسه (6237)طالبا. وصلت نسبة الذين يدرسون في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية منهم حوالي69٪التعليم العالي في الجماهيرية العظمى، 4 : 2002(7)

وكما ذكر في مكان سابق لقد تسابق الليبيون على مراكز التعليم ، ومن ثم على العمل في الوظائف الحكومية. لعبت الدولة دور دولة الرعاية أو الرفاه بحيث تحملت مسئولية تقديم مختلف الإمكانيات والخدمات الاجتماعية بالمجان أو بتكلفة صوريه . ولكونها في نفس الوقت دولة ريعية بمعنى اعتماد الدخل القومي على ريع النفط لعبت أيضا دور المحسن فوفرت مكان شغل لكل طالب عمل بغض النظر عن الدور الذي يمكن أن يقوم به المواطن، وعما إذا كان مكان الشغل في حاجة اليه أم لا. وكان من بين النتائج المباشرة لهذه السياسة أن تعود المواطن على دور متلقي الإحسان. لذلك كان عدد مدرسي الإحتياط في عام 2002في مجال التعليم الأساسي والثانوي (54253مدرسا). كان هذا العدد يعادل 23٪من مجموع المدرسين في هذه المرحلة (مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي والمتوسط (18 : 2003)وقد وضعت المحافظة على هذه المسئولية على كاهل الدولة عبئا ماليا ثقيلا. قد يجد المرء مبررات لاختيار هذا المسار في بداية بناء الدولة الوطنية تتمثل في حالة الفقر التي كان عليها أعضاء هذا المجتمع والتي زاد من شدتها انتشار واسع للأمية، وغياب شبه كامل للأطر الفنية، ورغبة شديدة على مستوى أصحاب القرار لتحديث المجتمع بأقصى سرعة ممكنة.

ثالثا : هيئة التدريس : الحجم والمكانة والتهميش

منذ أيامها الأولى حرصت إدارة الجامعة على بناء جهاز تدريس ليبي، لذلك وقبل أن تتخرج الدفعات الأولى من طلاب الجامعة أختير عدد من المتخرجين الليبيين من جامعات مصرية في مختلف المجالات، وعينوا كمعيدين، وأرسلوا لأستكمال دراساتهم في الخارج . اشتملت الدفعة الأولى من المبعوثين ثلاثة في الجغرافيا وأربعة في الزراعة واثنين في الهندسة وواحد في التربية وواحد في علم الإجتماع ، وإثنين في القانون . كما ضمت لهيئتها ليبي يحمل شهادة الماجستير في التاريخ. كما تقرر أن يختار الطلبة الأوائل في كل قسم كمعيدين ويرسلوا الى الخارج لاستكمال الدراسة . وقد اقتصر نظام الإختيار هذا في السنوات الأولى على الأول والثاني من كل قسم، ثم توسع فيما بعد بحيث أمكن اختيار أكثر من طالبين من كل دفعة. لقد اتخذت الإجراءات لكي يدخل المعيدون الى الجامعات المعروفة في البلدان المشهود لها بالتقدم العلمي. لذلك اقتصر في الفترة الأولى على جامعات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا ومصر. وقد تمكنت الغالبية العظمى من أعضاء الدفعات الأولى من الإنتهاء من دراساتهم بنجاح، وخلال الفترة الزمنية المتاحة لزملائهم من الطلبة المحليين. كما حرص الجميع على العودة الى أرض الوطن فور الحصول على الشهادة التي أرسلوا من أجلها .

ونظرا لتدنى الإمكانات المادية المتوفرة للدولة فإن بعض الذين أرسلوا الى الخارج خلال هذه الفترة كانوا على حساب منح دراسية من الخارج . ثم ، وبمجرد أن توفرت للدولة أموال من تصدير النفط تولت الدولة مسئولية الصرف على طلبة البعثات الدراسية في كل البلدان التي أرسلت اليها البعثات . وكما تبين أرقام الجدول رقم (4)فإن البلد بدأ مسيرة التحديث بميزانية جد متواضعة لم تصل في العام 1955الى تسعة ملايين دينارا. تضاعفت خلال عشر سنوات بمقدار ثمانية أضعاف ، وتضاعفت بنفس النسبة خلال العشر سنوات التالية . ولم يمض وقت طويل حتى ارتفعت الميزانيات التسييرية وميزانيات التنمية من عشرات الملايين الى مئات الملايين ثم الى آلاف الملايين من الدينارات.

ولكن يلاحظ أن الدفعات التي أرسلت خلال السبعينات لم يوفق بعض أعضائها ، كما أن الذين وفقوا احتاجوا الى زمن أطول بحيث وصلت فترة الغياب في الخارج الى عشر سنوات وأحيانا حتى أكثر. ثم ظهرت فيما بعد ظاهرة جديدة وهي استمرار المبعوث في البقاء في البلاد التي أرسل اليها بعد استكمال الدراسة.

الذين درسوا في جامعات لها تاريخ تعلموا الى جانب المعرفة العلمية قيما ومعايير، ترجمت الى عادات وتقاليد جامعية لعل أهمها استقلال الجامعة، وتمتع عضو هيئة التدريس بدرجة تقدير عالية . لكن الذي حدث أنه لا الجامعة حفظ لها استقلالها، ولا عضو هيئة التدريس حصل على ما كان يتوقعه من احترام وتقدير مادي ومعنوي. لذلك تسابق الكثيرون من أعضاء هيئة التدريس الى الخروج من الجامعة. البعض خرج للعمل في مناصب حكومية توفر امكانات مادية أفضل، وتوفر جوا يسمح له بمقايضة الخدمات مع الآخرين . وهذا جانب مهم في مجتمع يقوم على تبادل الخدمات . البعض خرج للعمل في الخارج في وظائف لها علاقة بالدولة . بعض هذه الوظائف قد لا تتناسب والتخصص المعرفي الذي تخصص فيه عضو هيئة التدريس، إلا انها توفر دخلا ماديا أفضل من الذي يتوفر للمدرس الجامعي . آخرون خرجوا من الجامعة ليلتحقوا بوظائف لها علاقة بمؤسسات دولية، أو في مؤسسات تعليمية في بلدان أخرى. وهكذا تحول جزء من أعضاء هيئة التدريس الى موظف إداري محترف. في كل بلاد العالم تستعين أجهزة الإدارة الحكومية وأجهزة الإدارة غير الحكومية بأساتذة الجامعات، وفي أغلب الأحيان تكون الاستعانة لفترة زمنية محدودة ، يرجع بعدها أستاذ الجامعة الى جامعته . لكن الملاحظ في الحالة الليبية أن الخروج من الجامعة عبارة عن سير في طريق ذي اتجاه واحد. ولهذا أسباب يبدو أنها تتمحور حول طبيعة الامكانات المتوفرة . وقد يكون من المفيد أن تحدث تغييرات جوهرية لتصحيح وضع غير صحي. وذلك بأن توفر الجامعات إمكانيات من شأنها أن تحافظ على أعضائها، بل وتستقطب المتواجدين في خارجها.

عدد كبير من الذين صرف المجتمع على إعدادهم للتدريس الجامعي تسرب الى الخارج إما عن طريق البقاء في البلدان التي أتموا بها تعليمهم العالي ، أو

انتقلوا الى العمل في بلاد أخرى. من المفيد تحديد العوامل الحقيقية التي أدت الى هذا ، ووضع البرامج العملية التي من شأنها ألا تجعل من التعليم الجامعي المحلي مكانا يتواجد فيه فقط الذين لا يمكنهم التنافس على إيجاد وظيفة أفضل في الداخل أو في الخارج .

وبغض النظر عن الأماكن التي خرج اليها عضو هيئة التدريس فقد خسرت الجامعة أفرادا استثمرت فيهم استثمارا يصعب تقديره ماديا . وبدلا من أن تستفيد الجامعة من تراكم خبرات مدرسين يزدادون مع مرور السنين حنكة وخبرة ، اعتمدت بدرجة كبيرة على مدرسين حديثي التخرج . لو كان هؤلاء من الذين تدربوا في جامعات ذات سمعة علمية عالية لأمكنهم المساهمة في الرفع من مستوى التعليم الجامعي . لكن ، ونظرا لظروف يطول شرحها يرجع بعضها لعوامل خارجية، ويرجع البعض الآخر لبعض ما انتشر من سياسات محلية تقدم الولاء على التميز، وتقع خارج نطاق هذه الورقة، أصبح العدد الأكبر من حديثي التخرج سواء من الليبيين أو من غير الليبيين من بين الذين لم تتح لهم فرص التعليم في جامعات لها مكانة علمية عالية. لا بل وتعد نسبة كبيرة من هؤلاء الليبيين والمغتربين من بين طلبة الدراسات العليا ، إذ لم يحصلوا إلا على شهادة الماجستير . ويفترض ألا يتولى هؤلاء مسئولية تدريس المقرر الجامعي وإنما يعملون تحت إشراف أستاذ متمرس.

يضاف الى كل هذا أن بعض من تولى مسئولية التعليم العالي خلال الثمانينات رأى عدم جدوى الإستمرار في اختيار اوائل الطلبة كمعيدين وإرسالهم الى الخارج . العذر الذي دفع به لتبرير هذه السياسة هو ضرورة الإهتمام بالتعليم العالي في الداخل . ولو تم بالفعل توفير ما يلزم لهذه السياسة من إمكانات، ولو لم يبخل المسئولون عن تخصيص نسبة فقط ما يكلفه طالب الدراسات في الخارج ، لأمكن تطوير برامج محلية يمكنها في بعض المجالات على الأقل من مجاراة مستوى الجامعات ذات السمعة الجيدة . لكن هذا الدعم لم يتجاوز مستوى الأقوال والتصريحات والشعارات التي لا تسمن ولا تغني عن جوع. وفي المقابل استمر إقبال الليبيين على مختلف مستويات التعليم عاليا . ولم تلبث الجامعة ذات الثلاثة والثلاثين طالبا أن أصبحت أكثر من أربعين جامعة

حكومية وخاصة ، وأن يتجاوز عدد الطلاب الجامعيين المائتي الف، وأن تتجاوز نسبة الإناث الخمسين في المائة (التعليم العالي في الجماهيرية العظمى(2002) لذلك وبدلا من أن تتمكن ليبيا من توفير العدد اللازم من أعضاء هيئة التدريس، بل وتبعث بالزيادة الى تلك الجامعات العربية التي ظهرت بعد الجامعة الليبية بسنوات كثيرة، نجد أن أكثر من ربع أعضاء هيئة التدريس الجامعي اليوم هم من غير الليبيين. وهذا وضع غريب، ويثير الكثير من الدهشة لمن لم يتابع مسيرة التعليم الجامعي الليبي، والمحطات التي مرت بها، والظروف العصيبة التي تعرضت لها. ونظرا الى تدني مرتبات أعضاء هيئة التدريس بصفة عامة، وبالمقارنة مع بقية البلدان بما في ذلك المجاورة، لا تستطيع الجامعات الليبية التنافس مع غيرها لإستقطاب أعضاء هيئة تدريس ذوي مؤهلات عالية . ثم أن انتشار الكليات الجامعية في مراكز تجمعات سكانية تفتقر الى امكانيات المدينة العصرية لا يشجع عضو هيئة التدريس من ذوي المكانة المرموقة على ترك مقر استقراره والمجيء الى ليبيا . لذلك فإن غالبية أعضاء هيئة التدريس من المغتربين لا يحملون سوى شهادة الماجستير، بل ومن جامعات الدرجة الثانية أو الثالثة. لذلك عمدت الجامعات غير الرئيسة الى الإستعانة بأعضاء هيئة التدريس من الجامعات الرئيسة . وفي سبيل الحصول على دخل مناسب أضطر هؤلاء الى الإنتقال من كلية الى أخرى ومن جامعة الى أخرى . وللمسافات الشاسعة بين المدن الليبية يضطر هؤلاء الى قيادة السيارة مئات الكيلومترات أو الإنتقال بالطائرة . كما يضطر الواحد من هؤلاء الى القيام بالتدريس حوالي 26ساعة أسبوعيا (التعليم العالي في الجماهيرية العظمى، (2002:32) وبذلك أصبح التدريس الجامعي وكأنه صنو للتدريس في المرحلة الإبتدائية. ومثل هذا النوع من التعليم لا يمكن أن يرقى الى مستوى التعليم الجامعي بالمفهوم المتعارف عليه.

رابعا: خريجو الجامعات ومسيرة التنمية :

وكما ذكر في مكان سابق فإن الدولة التي استقلت حديثا بناء على قرار من الأمم المتحدة لم يتواجد على أرضها في يوم اعلان الاستقلال سوى 14 ليبيا

يحمل شهادة جامعية، كان أغلبهم من خريجي الأزهر ودار العلوم بمصر . لم يكن بينهم مهندسا ولا طبيبا ولا أستاذا جامعيا. وكان على الدولة حديثة التكوين الإعتماد على أعضاء الجالية الإيطالية وخصوصا في مجالي الطب والهندسة ، واستقدمت مغتربين للتدريس وللإدارة . جاء أغلب هؤلاء من مصر والسودان وفلسطين. كما رجع فيما بعد من مصر ومن سوريا بعض أعضاء الجالية الليبية الذين حصلوا على تعليم جامعي . نسبت الدفعات الأولى من خريجي الجامعة لمختلف إدارات الدولة. ورويدا رويدا حل أصحاب الشهادات الجامعية محل الجيل الأول من الذين حصلوا فقط على تعليم محدود .

كانت مسيرة التغيير في المجتمع الليبي الجديد تسير في البداية بوتيرة بطيئة حيث كانت البلاد تصنف ضمن أفقر بلدان العالم، وكان الدعم السنوي للميزانية التسييرية يأتي من الخارج، وشملت القائمة بلدانا ليست غنية مثل مصر وباكستان. وعندئذ كانت دواوين الحكومة هي الهدف الذي يتجه اليه خريجو الجامعات. وكان الجميع ينسب ـ فور تخرجه ـ لموقع عمل. لكن هذا الوضع تغير بالكامل عندما تبين أن الصحراء الليبية ترقد على بحر من الذهب الأسود. وهكذا عرفت البلاد ما يسمى بالمخططات التنموية. وكما هو معروف فإن الغرض من وضع وتنفيذ مثل هذه البرامج إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية . وكقطر عربي فإن الكثير من الأهداف والبرامج والخطط والوسائل في التجربة الليبية تتشابه مع مثيلاتها في بقية الأقطار العربية . صرفت ملايين بل بلايين الدينارات على هذه البرامج التي وضعت لكل منها خطة وبرنامج عمل وأهداف . وجميع هذه الخطط موجودة ومحفوظة في شكل مطبوع وبالإمكان الرجوع إليها .

تفترض فلسفات التنمية وخصوصا التي سادت خلال خمسينات القرن الماضي، التي تأثرت بتجربتي إعادة إعمار أوروبا واليابان بعد انتهاء الحرب الكونية الثانية، إن تكوين رأس المال هو الهدف الرئيس. وأنه كلما زادت درجة تراكمه ، اتسعت دائرة المستفيدين في المجتمع (عثمان (112-110 :1995) وبذلك تقاس درجة نجاح خطط التنمية بمقدار معدلات نمو الدخل القومي، أو بمعدل نمو متوسط دخل الفرد. وقد يقال بأن قياس النمو الاقتصادي بهذه

الوسيلة، يعطى صورة حقيقية للوضع في داخل المجتمع . فارتفاع مثل هذه المعدلات، يؤدى إلى تحسن الإمكانيات المتاحة للفرد، والتي من شأنها أن تساعد على ارتفاع مستوى معيشته المترجمة بقدرته على الحصول على خدمات عالية في مجالات الحياة الرئيسة مثل التعليم والصحة والإسكان . ويفترض أن تحسن مثل هذه الخدمات سيقود بالضرورة إلى تحسن المؤشرات المتصلة بالتنمية البشرية المستدامة، مثل ارتفاع توقعات الحياة عند الميلاد، وانخفاض معدلات وفيات المواليد والأطفال، وانتشار التعليم وتحسن مستوياته . لكن لابد من ملاحظة أن ما قيل قد يتحقق على المستوى النظري ، أو لنسبة محدودة من أبناء المجتمع ، أما ما يمكن تحقيقه على مستوى المجتمع، فيحتاج لتقدير إمكانيات متغيرات أخرى، والتي يجب أن يحسب لها حساب عند بناء النموذج النظري . متغيرات لا تقل أهميــة عن التي يكرر ذكرها الاقتصاديون، عندما يتباهون بالإنجازات المالية للاقتصاد. متغيرات مثل درجة انتشار الخدمات المادية، وإمكانية حصول الفرد - بغض النظر عن موقعه الاجتماعي - على مجموعة من الحقوق، مثل حق الحصول على عمل لكل الوقت وعلى مدى فترة الزمن التي يرغبها ، وحق التمتع بوقت الفراغ ، وحق التمكن من تحسين المستوى الثقافي وهكذا.

النجاح المادي ، المقاس بنمو متوسط دخل الفرد أمر تتباهى به حكومات الوقت الحاضر، لذلك يعمد المسئولون في كل حكومة إلى تذكير المواطنين، وتذكير الآخرين، من حين إلى حين بمعدلات نمو الدخل القومي، في حالة نموه من سنة إلى أخرى . كما يعلمون مواطنيهم، ويعلمون الآخرين، من حين إلى آخر، بالعقبات التي اعترضت مسيرة التنمية الاقتصادية ، وعرقلت نمو الاقتصاد في حالة الركود الاقتصادي، وتوقف الدخل القومي عن النمو. إن الاكتفاء بذكر هذا المؤشر، والنظر إليه كمقياس للتنمية، نظرة فيها الكثير من القصور وخصوصا في حال الدولة الريعية. فقد ينمو الدخل القومي بمعدلات عالية، ولكن تتكدس الثروة في أيدي الأقلية، وتحرم الغالبية من ثروة المجتمع .

بينما تؤكد فلسفات التنمية التي سادت في عقد الستينيات ثم فيما بعد خلال عقد السبعينيات على متغيرات أخرى، مثل توفير الخدمات لجميع أعضاء

المجتمع، وتأمين عدالة فى توزيع الدخل ، ومحاربة الفقر ، والاستثمار في الأفراد . وهذه هي التي اعتمدها النظام الليبي فوضع على قائمة اهداف التنمية توفير الخدمات الرئيسة وبالمجان لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن أماكن تواجدهم. بحيث لا تحرم مجموعة بسبب الجنس مثلا ، أو فئة بعينها لانتمائها الإثني، ولا منطقة بعينها لظروفها الجغرافية. لذلك تبدو المؤشرات الليبية الخاصة بالتنمية المتمثلة في الصحة والتعليم وتوفير مياه الشرب وتوفر الصرف الصحي والإسكان الحديث عالية عند مقارنتها بمثيلاتها بين بلدان العالم (تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية) . وتعكس الأرقام في الجدول رقم (5)بعض هذه الحقائق .

رأت مخططات التنمية الليبية النور لأول مرة في منتصف الستينيات. كانت البداية متواضعة. ثم صيغت الأهداف الطموحة ، ووفرت الميزانيات الضخمة، وصرف خلال عقدي السبعينات والثمانينات بسخاء على مختلف المجالات التي تتوجه نحوها برامج التنمية كالتعليم ، والصحة ، والإسكان، والمواصلات، والصناعة، والزراعة. لم يقتصر تنفيذ المشروعات على مناطق معينة، وإنما وصلت إلى كل بقعة من التراب الليبي رغم اتساع الرقعة، وانخفاض الكثافة السكانية. وتحولت البلاد من أقصاها إلى أقصاها إلى ورشة عمل. شيدت آلاف الوحدات السكنية ، وآلاف المباني المدرسية والصحية، وشقت الطرق وعبدت آلاف الكيلومترات، ومدت خطوط الهاتف. كما بنيت محطات الطاقة ، ووصل التيار الكهربائي إلى جميع التجمعات السكانية بما في ذلك الصغيرة جدا ، والنائية جدا. استصلحت آلاف الهكتارات من الأراضي، وأنشئت آلاف المزارع الحديثة، وأقيمت المصانع على اختلاف أنواعها ، وبنيت مدن جديدة بالكامل ، و بدأ العمل في تنفيذ واحد من أضخم المشروعات الفردية وأكثرها كلفة بالمقاييس العالمية الذي أخذ شكل نهر اصطناعي .

لكن مؤشرات التنمية ليست ثابتة فهي قابلة للزيادة ، وقد ضمت اليها خلال العقود الأخيرة قضية محاربة البطالة. لقد شهدت سنوات التنمية الأولى في هذا المجتمع توفر فرص العمل لكل طالب عمل ، وكان بإمكان المواطن الحصول على عمل فور إنهائه لمرحلة دراسية أراد التوقف عندها . خلال تلك

الفترة كانت البلاد تستعين بالعمالة الأجنبية حتى وصلت نسبتها في يوم من الأيام الى حوالى الأربعين في المائة. ثم جاء زمن بدى فيه أن حصول الفرد على التعليم، لا يضمن له بالضرورة الحصول على عمل . فليس كل تعليم يفيد في الحصول على عمل، وعرفت البلاد بطالة المتعلمين .

وبصفة عامة يمكن القول أن المراقب من بعيد لبرامج تنفيذ مخططات التنمية سيقول أن هذه المخططات نفذت على عجل . فقد كان الهدف هو تحديث المحيط بأسرع وقت ممكن، وتوفير أهم الإمكانيات والخدمات الحديثة لجميع أفراد المجتمع . وباستثناء عدد محدود من الجامعيين الليبيين ، أقتصر العمل في ورشة العمل الضخمة على العمالة الأجنبية، خصوصا وأن نظام (تسليم المفتاح) هو الذي اتبع في مناسبات كثيرة. ويلاحظ أن حركة البناء والتشييد النشطة لفتت أنظار عدد كبير من الباحثين عن المغامرة، والمقامرة، والثراء السريع . فدخلت حلقة السباق شركات ضخمة ، وحكومية، ومتعددة الجنسيات، وأخرى تأسست لأول مره لتكتسب خبرتها من العمل في ليبيا. ولتتعثر إنجازات بعضها ممن لم تكن له خبرة كافية ولا موارد مالية مناسبة ، بحيث تحولت مواقع كثيرة الى مباني غير منجزة ومهجورة وكأنها أبراج للحمام . (التير، 30 - 31 : 1996)وقد ضاعت بناء على سياسة التنفيذ هذه على المواطنين فرصة ثمينة، ولا يوجد ما يشير إلى أن الزمان سيجود بمثلها. ونقصد بها فرصة تدريب عدد كبير من الأطر الفنية المحلية، وتعويد هذه الآلاف على عادات تتعلق بالاتجاهات وبالعمل، تفيد في بناء الشخصية الحديثة، والتي بدورها ستعمل على المحافظة على الإنجازات، وتسريع عملية تحديث المجتمع.

خامسا : الجامعات الخاصة : مؤسسات علمية أم دكاكين للتعليم العالي؟

وجدت المؤسسات التعليمية الخاصة بمختلف مستوياتها المختلفة بما فيها الجامعات في الكثير من البلدان . وفي جميع هذه البلاد توجد اختلافات بين هذه

المؤسسات . بعضها لا يزيد عن كونه مؤسسات تجارية توظف قواعد التجارة في الربح والخسارة توظيفا ماديا. وهذه لا تقدم مستوى رفيعا من المعرفة. بل يصل الإستهتار ببعضها الى إعطاء الشهادات مقابل دفع مبلغ مالي محدد. وفي نفس الوقت توجد مؤسسات متميزة بحيث تتقدم من حيث المستوى بقية المؤسسات بما فيها الحكومية. البلاد التي لها تاريخ في هذا المجال عهدت لمؤسسات مستقلة مهمة تقييم مستوى المؤسسات التعليمية سواء أكانت حكومية أم خاصة. وتصدر مؤسسات التقييم هذه تقارير سنوية تبين بالتفصيل ترتيب المؤسسات التعليمية بحسب عدد كبير من المؤشرات المتصلة بالعملية التعليمية. ويكون أمام كل من له علاقة بهذه المؤسسات معلومات كافية بحيث يختار الطالب المستوى الذي يراه مناسبا لإمكانياته . ويختار عضو هيئة التدريس الجامعة التي يرى أنها تناسبه . وفي المقابل تقرر إدارة الجامعة مستوى الطلبة الذين يمكن قبولهم وكذلك أعضاء هيئة التدريس الذين تقبلهم . ومن جهة أخرى يكون أمام المؤسسات التي بها مواقع عمل المستوى الذي ستسمح بقبوله ضمن العاملين بها . لذلك فإن ما يحدث في مثل هذه الأحوال ألا يحصل كل صاحب شهادة جامعية على عمل، وإنما يرجع ذلك الى اسم الجامعة التي يحمل شهادتها، وللمستوى الذي حصل عليه المتخرج . لذلك تتنافس المؤسسات التعليمية التي تحرص على تحسين سمعتها لتكون مجهزة بأفضل ما يتوفر من حيث تجهيزات المكان، والمعدات ، والجهاز الإداري، وجهاز التدريس، وإمكانات البحث العلمي.

الذي حدث في بلادنا شيء يختلف تماما عما أشرنا اليه في عجالة. قرر بين يوم وليلة بعض من ليس له خبرة، ولا معرفة بالتعليم الجامعي تأسيس جامعة خاصة. وأعلن عن الجامعة وهي لا تملك من المقومات حتى المقر . وهو عمل يعيد للأذهان تلك القصة الليبية الشعبية التي تصف حالة الفرح والنشوة التي بدى عليها رجل يمشي في الشارع بعد أن وجد حذوة حصان، فصار يقفز نشوانا وهاتفا الحمد لله لا ينقصني سوى ثلاث حذوات ثم السرج واللجام والحصان لأصبح من بين فرسان البلد .

كانت بداية هذه الظاهرة الغريبة بجامعة واحدة وفي مدينة واحدة في عام

2001، وقبل انقضاء السنة وصل العدد الى 32جامعة في سبع مدن . وقد اتخذ بعضها أسماء لا علاقة لها بالمعرفة ولا بالثقافة ولا بأسماء المدن مثل : س ص ، واقادوقو، أفريقيا السمراء، الراية الخضراء، الصمود ، هانيبال وهكذا. وتوجد متاجر وتشاركيات تحمل نفس هذه الأسماء. كما أن هذه عبارة عن أماكن وضعت على واجهاتها اسم جامعة، ولا تملك جهاز تدريس متفرغ، ولا جهاز إداري متفرغ ، ولا مكتبة ، ولا معدات . كما أن عدد الطلاب المسجلين في بعضها في العام الدراسي 2002كان صغيرا بدرجة تبدو معها الحالة وكأنها نكتة . ففي الوقت الذي تجاوز فيه طلبة التعليم العالي حاجز المائتي الف طالب، أظهرت سجلات بعض هذه المؤسسات بأن عدد طلابها عبارة عن (11) طالبا، وفي أخرى (13) طالبا ، وفي ثالثة (16)طالبا (مكتب التعليم والتكوين المهني التشاركي والخدمة الوطنية)

لا يعني ما ذكر سابقا استحالة بناء مؤسسات تعليمية خاصة ومحترمة . فالباب مفتوح إذا ما توفرت الخبرة والإمكانيات . ولعل ما يعرف بأكاديمية الدراسات العليا مثال جيد لما يمكن أن يتوفر في مجال التعليم الذي يجمع بين العام والخاص من تميز. فهي مؤسسة مملوكة للمجتمع ولكن تدير نفسها كمؤسسة مستقلة تعيش على دخلها الخاص. استقبلت الأكاديمية أول دفعة من الطلاب في عام .1989عندئذ كانت معهدا للدراسات العليا اقتصر التدريس فيه على ثلاثة أقسام هي الإقتصاد والمحاسبة وإدارة الأعمال . تحولت في عام 1996الى أكاديمية للدراسات العليا. وتضم اليوم أربع مدارس بكل منها عدد من الأقسام ، وبها مكتبة مناسبة، ومركز متكامل يسمح للطلاب ولأعضاء هيئة التدريس باستخدام الحاسوب في التدريس وفي الإطلاع، مع إتاحة اتصال دائم للطلبة ولأعضاء هيئة بشبكة المعلومات الدولية . تخرج منها حتى الآن 979 طالبا بدرجة الماجستير، كما أن برنامج الدكتوراه يسير بخطى متأنية في أكثر من قسم ، ويتوقع مناقشة أول أطروحة في مطلع العام .2005 لقد ساهمت هذه المؤسسة في إثراء الحياة العلمية والثقافية محليا حيث نظمت عددا كبيرا من ورش العمل التي شارك فيها الى جانب العلماء الليبيين آخرون من بعض أشهر المؤسسات العلمية العربية والغربية. وبنت جسورا ثقافية مع

عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، وفي عدد من البلدان الأوروبية، ومع مؤسسات في الشرق وخصوصا في الصين وفي اليابان .

إن إتاحة الفرصة أمام المؤسسات التعليمية الخاصة يمكن أن يكون نعمة ويمكن أن يكون نقمة. فإذا ابتعدت هذه المؤسسات عن فكرة التجارة والربح السريع، وتولى شؤونها من له المعرفة والخبرة ، أمكن بناء مؤسسات للتعليم العالي مفيدة. مؤسسات تحرص على الجودة، وتتنافس في سبيل توفير البيئة التي تسمح بوصول الطلاب الى أحدث ما يتوفر في مجال المعرفة . ستعمل مثل هذه المؤسسات بالتأكيد على معالجة الكثير من مشاكل التعليم الجامعي وما فوق الجامعي، وستساهم في عملية تجويد التعليم، وهي التي يجب أن تكون باستمرار الهدف الأهم الذي تسعى اليه المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها.

سادسا : الخاتمة

تمكنت ليبيا ـ من حيث نشر التعليم الجامعي ـ من تسجيل تقدم واسع وسريع بحيث تجاوز عدد الجامعات في مطلع العام 2004الأربعين جامعة، والعدد في ازدياد من يوم الى يوم . وتجدر الإشارة الى أن هذا العدد الكبير للجامعات لا يعني أن التعليم العالي بخير ، بل قد يكون العكس هو الصحيح . فأغلب الجامعات الحكومية والخاصة لا تملك الإمكانيات التي تتوفر عادة للجامعات. وتفتقر، وخصوصا في التخصصات التي تتطلب معامل وتقنية متطورة ، الى الكثير من الضروريات. فمثلا بلغ عدد طلبة كلية الطب في العام الدراسي (2001 / 2002)بأكبر الجامعات الليبية (7375)طالبا في الوقت الذي توجد فيه مشرحة صغيرة توفرت بها جثتان فقط . وفي نفس الجامعة يدرس حوالي خمسة آلاف طالب في مجال طب الأسنان في الوقت الذي لا يتوفر فيه في هذه الكلية أكثر من(35)كرسيا طبيا. وتعتمد بعض الجامعات الحكومية وجميع الجامعات الخاصة على مدرسين غير متفرغين. بمعنى أن هذه الجامعات تعتمد على أوقات الفراغ التي تتوفر لدى أساتذة جامعات أخرى. ونظرا

لتدني مرتبات أساتذة الجامعات فإن غالبيتهم يقبل أن يعمل في أكثر من موقع، بحيث يقضي الواحد يومه متنقلا بين الكليات الجامعية في نفس المدينة وفي مدن أخرى بعيدة (التعليم العالي في الجماهيرية العظمى (2002، 4) (8)

يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية(6214)مدرسا ، حوالي 20٪منهم غير ليبيين ، وحوالي 26٪منهم من المتعاونين، أي الذين يغادرون جامعاتهم التي ينتمون إليها لإعطاء محاضرات في جامعات أخرى للحصول على دخل إضافي . ونسبة غير بسيطة من جميع هؤلاء غير مؤهلة علميا للتدريس في الجامعة، فهم عبارة عن طلاب يواصلون الدراسة في مرحلة الدكتوراه ، أو حصل على شهادة الماجستير وتوقف لسبب من الأسباب . كما أن نسبة من حاملي شهادة الدكتوراه لا يحملون معرفة لأنهم تحايلوا على الحصول على الشهادة بمختلف الأساليب الغريبة والمنحرفة من مؤسسات تجارية أو مؤسسات ليست لها مكانة في الوسط العلمي. ثم أن أعباء التدريس عالية بالنسبة لجميع أعضاء هيئة التدريس بغض النظر عن درجاتهم العلمية وتصل في المتوسط الى 26ساعة أسبوعيا . وعدد ساعات العمل هذه لا تختلف عن تلك التي يفترض أن تكون لمدرس المرحلة الابتدائية.

تنشغل الغالبية العظمى من أساتذة الجامعات بمهمة نقل المعرفة. ويفترض أن يخصص الأستاذ الجامعي بعض وقته لمهمة البحث العلمي . ويلاحظ أنه باستثناء عدد محدود من الذين يعطون أولوية خاصة للبحث العلمي ينشغل أغلب أساتذة الجامعات بمتابعة الدروس. لا يعني هذا أن هؤلاء لا يخصصون وقتا للكتابة وللنشر . لا بل أن الكثيرين يبذلون جهدا خاصا لنشر الكتب . إلا أن هذه عبارة عن كتب منهجية ، يضطر الطلاب لشرائها،

وتوفر للأستاذ الجامعي دخلا إضافيا. وتجدر الإشارة الى أن المحدودية المادية لعضو هيئة التدريس الجامعي هي نفس حالة بقية أعضاء الطبقة المتوسطة المهنية . لذلك يضطر جميع هؤلاء الى التركيز على الاهتمامات الذاتية وظروف الحياة اليومية، بدلا من التركيز على الاهتمامات الموضوعية التي تتطلبها عملية إنتاج المعرفة . فهل يمكن تغيير هذا الوضع غير الطبيعي، والزج بنسبة من أعضاء هيئة التدريس القادرين في مجال البحث العلمي ؟ وهل يمكن أن تتزود

الجامعات بالإمكانيات التي تجعل منها جامعات بالمعنى الحقيقي ؟ والجواب يمكن أن يكون بنعم إذا توفرت النية عند من بيدهم إمكانية اتخاذ القرار وإمكانية تنفيذه . وبعبارة أخرى توفير الظروف لتكون الجامعة في هذا البلد كنظيراتها من الجامعات ذات السمعة العالية في البلاد التي تنعت بتقدمها العلمي. وهي ظروف معروفة ، ويتوفر في ليبيا عدد غير قليل من ذوي الخبرة في مجال هذه الظروف . وقبل أن يحدث هذا يتطلب الأمر أن يقلع المسئولون عن اتباع سياسة (لا كرامة لنبي في قومه) ، وأن يتبنوا بدلا منها مع ما يتمشى مع ذلك المثل الشعبي الليبي ذو التاريخ الطويل والقائل : (إعط الخبز لخبازه) .

جدول رقم (1)تطور أعداد الطلبة الليبيين في جميع مراحل التعليم خلال سنوات مختلفة بالآلاف والنسبة المئوية للإناث

السنة	عدد الطلبة	٪ الإناث
1877/1876	0.06	-
1912/1911	0.1	-
22/21	0.6	-
31/30	4,4	-
39/38	6.9	-
44/43	6.7	0.5
49/48	25.1	1.2
51/50	32.8	11
56/55	70.1	16
61/60	136.4	18
66/65	227.5	26
71/70	407.4	34
76/75	743.5	43
81/80	973.8	44
86/85	1224.3	46
91/90	1492.4	48
96/95	1603.3	48
99/98	1690.7	49
2003/ 2002	1721.1	50

المصدر: (التير ، 1992: 287-291) نشرات صادرة عن اللجنة الشعبية العامة لشئون الخدمات، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب .

جدول رقم (2)

تطور التعليم الجامعي ـ القطاع العام

السنة	عدد الطلاب	نسبة الإناث	عدد الجامعات	عدد الطلاب لكل 10000 من السكان
56/55	31	00	1	0.03
61/60	729	3.3	1	0.54
66/65	1891	9	1	1.21
71/70	5198	11	1	2.81
76/75	13417	18	2	6.03
81/80	19453	22	3	7.12
86/85	36600	28	11	11.00
91/90	62227	42	13	15.73
96/95	129173	44	14	28.44
99/98	165447	47	14	32.00
2002/2001	222976	50	27	43.00

المصدر: بني على بيانات وردت في نشرات صادرة عن اللجنة الشعبية العامة لشئون الخدمات، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب .

جدول رقم (3)

تطور التعليم الجامعي ـ القطاع الخاص

السنة	الطلاب	الجامعات	%من مجموع طلاب الجامعات	%من مجموع الجامعات
1997	00	1	00	0.07
1998	00	3	00	18
1999	257	5	0016	26
2000	455	7	0027	33
2001	1145	15	0066	36
2002	3600	25	0197	48
2003	5000	32	0260	54

المصدر: بني على بيانات وردت في نشرات صادرة عن اللجنة الشعبية العامة لشئون الخدمات، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب .

جدول رقم (4)

تطور عوائد النفط والميزانية العامة ومقادير ميزانيات التنمية / مليون دينار

السنة	عوائد النفط	الميزانية العامة	مصروفات التحول	خطة التنمية للسنوات	ميزانية التنمية
1955/54	0.05	8.8		1961/56	42.0
1958/57	0.07	17.0		1968/63	336.0
1962/61	2.0	34.5		1975/73	1965
1966/65	54.5	79.0		1980/76	7270.3
1970/69	409.4	114.8		1985/81	18500.0
73	673.6	190.3		1990/86	10955.0
77	2681.2	583.0		1995/91	12800.0
80	6826.4			1996/94	6216.0
85	1846	1182.1	1523.3		
1990/89	1181.5	1170	760.9		
1993/92	1267	1534	540		
1997	3455	2835.4	943		
1998	3633	3301.5	1133		

المصدر: (التير ، 1992 : 278، 282؛ ونشرات متعددة لمصرف ليبيا المركزي) .

جدول رقم (5)

تطور بعض مؤشرات التنمية في المجتمع الليبي

السنة	نصيب الفرد من الطاقة/كيلوات	عدد السكان لكل طبيب	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 مولود حي	خطوط الهاتف لكل 1000 من السكان
1959	35	7250	290	7
1964	60	4755	-	11
1969	130	2611	87	-
1974	260	1100	69	15
1980	1600	960	56	24
1995	3300	715	30	59
2002		615	25	127

المصدر: (التير ، 1992:293-298-301) المسح العربي لصحة الأم والطفل، 42 : 1997؛ التقرير الوطني الأول لأهداف الألفية، (2004)

(1)أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، تقرير حول تطور التعليم في الجماهيرية العظمى، .1996

(2) اللجنة الشعبية العامة لشئون الخدمات، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب ، التعليم العالي في الجماهيرية العظمى: دراسة تقييمية ، .2002

(3)اللجنة الشعبية العامة لشئون الخدمات، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب ، مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي والمتوسط ، .2003

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1998، نيويورك : منشورات جامعة أكسفورد ، .1998

(5)بعيو ، مصطفى عبدالله ، بعض الملامح التاريخية عن ليبيا ، بنغازي : المطبعة

الأهلية، 1966.

(6) التير ، مصطفى عمر ، مسيرة تحديث المجتمع الليبي : مواءمة بين القديم والجديد ، بيروت : معهد الإنماء العربي ، . 1992

(7)التير ، مصطفى عمر، "النمو الحضري والتحديث : ملاحظات نظرية "، في كتاب : المدينة العربية وتحديات المستقبل، الرياض:المعهد العربي لإنماء المدن، 1996.

(8) اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي ، المسح العربي الليبي لصحة الأم والطفل، 1997.

(9)عثمان ، محمد عثمان، " قياس التنمية البشرية : مراجعة نقدية "، أعمال ندوة التنمية البشرية في الوطن العربى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995.

(10) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، 1995.

(11) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التقرير الوطني الأول لأهداف الألفية، 2004.

تفعيل بنيات التعليم العالي : نموذج الجماهيرية الليبية *

■ د. علي الحوات
كلية الآداب /جامعة الفاتح

مقدمة :

تهدف هذه الورقة الى القاء الضوء على نموذج ليبيا في التعليم العالي وبخاصة جوانب التخطيط لتفعيل بنياته وذلك منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي، ولتحقيق هذا الهدف ستحاول هذه الورقة بناء الاطار النظري للتعليم العالي واهدافه ومؤسساته وانجازاته الكمية والنوعية بشيء من الاختصار وسنحاول في هذه الورقة القاء نظرة على جهود الجماهيرية الليبية، وخططها لتفعيل بنيات التعليم العالي لاغراض التجديد، والتجويد ولتحقيق طموحات المجتمع الليبي وخصوصيته وهويته في عالم المستقبل، وفي مجتمع الألفية الثالثة في ليبيا، الذي هو مجتمع العلم، ومجتمع التواصل والحوار، والتعايش الايجابي بين المجتمعات والثقافات، ومثل هذا المجتمع لن يتحقق فيما تفترض هذه الورقة الا بتكوين العقول والاتجاهات الاجتماعية والثقافية اللازمة لذلك وهذه في حد ذاتها لا أحد يسهم في تكوينها مباشرة الا مؤسسات التعليم العالي، المتمثلة في الجامعة والمدرسة والتربية والتعليم والتي يمكن ان تتحقق

* ملاحظة قدمت هذه الدراسة في الاصل الى الورشة شبه الاقليمية للخبراء المتخصصين في مجال التخطيط لتفعيل بنيات التعليم العالي المنعقدة بمدينة طرابلس ـ ليبيا خلال الفترة 12 ـ 2004/9/16 وباشراف كل من اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الاسيسكو) الرباط ـ المغرب .

برؤية وعمل متواصل، يقود التعليم العالي لمثل هذه الاغراض، وفي ذات الوقت تساعد هذه الرؤية على ايجاد حلول عملية للتحديات والصعاب التي تعيق بناء مثل هذا المجتمع في المستقبل .

التعليم العالي ، أهدافه وغاياته :

يعتبر التعليم العالي من ضمن المراحل الاساسية لبنية التعليم في الجماهيرية العظمى، وترجع نشأته بمفهومه الحديث والمعاصر الى منتصف القرن الماضي، حيث تأسست أول جامعة ليبية عام 1956 افرنجي مقر ادارتها العامة في مدينة بنغازي، وبفرعين احدهما في مدينة بنغازي وتضم كلية للآداب والتربية وثانيهما في مدينة طرابلس تضم كلية للعلوم تأسست عام 1958 افرنجي ثم توالت الكليات الجامعية التابعة لهذه الجامعة وشهد التعليم العالي نمواً كبيراً وتطوراً في الكم والنوع بعد قيام ثورة الفاتح العظيم عام 1969 افرنجيت حيث يبلغ الآن عدد الجامعات الرئيسية عشر جامعات ويبلغ عدد جامعات الأقسام (17) جامعة الى جانب جامعات أهلية أسسها ويسيرها القطاع الأهلي .

وبنظرة اجمالية فإن اهداف التعليم العالي في ليبيا هي ذات الاهداف المعتادة وهي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ومسيرة نموه وتطوره لبناء مجتمع القرن الحادي والعشرين ويمكن ان نلقي نظرة سريعة على أهداف التعليم العالي فهي تتمثل فيما يلي :

1ـ تأكيد الهوية الثقافية العربية الاسلامية ونموها وتطورها مع الارتباط والتفاعل مع الثقافة الافريقية، في اطار ما يعرف بالفضاء العربي الافريقي والفاعل مع الحضارة العالمية .

2ـ الاسهام في بناء المجتمع الجماهيري الذي يتمتع فيه الفرد ذكراً او انثى صغيراً او كبيراً وفي أي مكان بالرعاية الاجتماعية والعناية الانسانية بأوسع معانيها ومعنى ذلك ان التعليم العالي يسهم في تكوين المواطن المتكامل والمواطن المتعلم القادر على العيش في المجتمع المعاصر والمرتبط بمجتمعه ومصيره

وحاضره ومستقبله .

3ـ الاسهام في تلبية احتياجات المجتمع من الكفاءات العلمية المتخصصة في مختلف مجالات الحياة .

4ـ الاسهام والعمل على انتاج المعرفة اللازمة لتطور المجتمع الليبي اجتماعياً واقتصادياً، وثقافياً، وحضارياً، وذلك بالتعاون، والتكامل مع سائر المؤسسات العلمية والانمائية ذات العلاقة، سواء داخل ليبيا او خارجها .

5ـ خدمة المجتمع، وتقديم الاستشارات العلمية والفنية في كل المجالات والميادين الانمائية، والخدمية .

6ـ التعاون العلمي اقليمياً ودولياً بما يكفل اسهام ليبيا في مسيرة العلم والمعرفة العالمية، والاستفادة منها بما يخدم أهدافها ويؤكد تفاعلها وتواصلها مع المجتمع العالمي .

7ـ الاسهام في خدمة التأليف، والتعريب، والترجمة والنشر، بما يحقق للمجتمع انتاج المعرفة وتوطينها وتوظيفها في ليبيا، وبما يحقق تأكيد الهوية الثقافية والحضارية للمجتمع الليبي، والاستفادة من الفكر العلمي العالمي بل وامكانية الاسهام في مسيرة نموه وابداعه الانساني .

مؤسسات التعليم العالي ومراحله :

يضم التعليم العالي في ليبيا ثلاثة مستويات رئيسية هي :

1ـ التعليم الجامعي ومدته من اربع الى ست سنوات ويعد متخصصين جامعيين في مختلف مجالات العلم والتقنية ويتمثل في الكليات الجامعية .

2ـ التعليم المهني والفني العالي ومدته من ثلاث الى خمس سنوات ويعد فنيين يعملون مباشرة في مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية كفنيين او مساعدين للمهارات العليا ويتمثل هذا النمط في المعاهد الفنية العليا والمراكز التقنية المتقدمة .

3ـ التعليم العالي في مجال الدراسات العليا المتقدمة، للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه، والتي تعد اعلى المهارات والكفاءات العلمية المختلفة، والى جانب هذين النوعين هناك برامج الدراسات العليا التي تعد متخصصين وتمنح دبلومات او شهادات تخصص متقدمة مثل: اجازة التخصص المهني في الطب وشهادة المجلس العربي للاختصاصات الطبية المتقدمة، وشهادات التدريب اثناء الخدمة للمعلمين في التعليم الثانوي ،والمهندسين، والصيادلة ،والموجهين التربويين.

هذا وتجدر الاشارة الى ان ليبيا عملت مع نهاية القرن الماضي على توسيع قاعدة التعليم العالي، ليشمل كافة انحاء البلاد، حيث صدرت قرارات انشاء جامعات الاقسام بمعظم الشعبيات (المناطق)، وذلك بهدف نقل مصادر المعرفة والعلم والثقافة الى الطلاب اينما كانوا، وطبقاً لذلك فقد انشئت (15) جامعة سميت جامعات الاقسام اضافة الى (6) جامعات رئيسة، وثلاث جامعات ذات طبيعة خاصة .

ويوضح الجدول رقم (1) عدد الجامعات ومواقعها في العام الدراسي 2003 ـ 2004 **افرنجي .**

التعليم العالي : أنواعه وأنماطه وتطوره الكمي والكيفي:

بلغ عدد الطلاب بهذه الجامعات للعام الدراسي 2002 ـ 2003 افرنجي (222976) طالب وطالبة منهم (115277) اناثاً و(107659) ذكوراً ،وفي الوقت الذي تمثل فيه نسبة الاناث من العدد الاجمالي للطلاب (51.8٪) في الجامعات الرئيسية تصل الى (57.4٪) في جامعات الاقسام ويعتقد بأن تزايد عدد الاناث في جامعات الاقسام، يرجع الى ان نسبة المنخرطين في العلوم الاجتماعية والسلوكية التي عادة ترغبها الاناث اكثر من العلوم الطبيعية والتقنية، اضافة الى متغيرات اخرى لم تتم دراستها بعد ، وتجدر الاشارة الى انه في كل الجامعات يزيد عدد المتخصصين بالعلوم الاجتماعية، والانسانية عن العلوم الطبيعية والتقنية ففي الجامعات الرئيسية بلغت النسبة (53.7٪) وارتفعت الى

(70٪) في العلوم الانسانية من العدد الاجمالي للطلاب في جامعات الاقسام .

بلغ عدد الكليات الجامعية الاساسية (74) كلية تشمل (438) قسماً تخصصياً كما بلغ عدد اقسام جامعات الاقسام (52) قسماً تشمل (25) تخصصاً علمياً وبلغ عدد اعضاء هيئة التدريس بالجامعات الرئيسية للعام الدراسي 2002/2003 افرنجي (6214) منهم نسبة 54.5٪ من الليبيين و (20٪) من المغتربين المتعاقدين و (25.5٪) من المتعاونين من الليبيين وغير الليبيين وبهذا بلغت نسبة استاذ / طالب (1 ـ 28) بغض النظر عن التخصص العلمي .

اما في جامعات الاقسام فقد بلغ مجموع اعضاء هيئة التدريس (2986) منهم نسبة (19.3٪) من الليبيين و (23.7٪) من المغتربين غير الليبيين و(57.1٪) من المتعاونين هم من خارج الجامعات اي خبراء ومتخصصين يعملون خارج الجامعات في مختلف المهن والوظائف الاخرى، وبلغ معدل استاذ /طالب (1 ـ 17) اما اذا اقتصرت النسبة على الوطنيين الليبيين فقط فسيكون معدل استاذ/طالب (1 ـ 89) ومما تجدر ملاحظته ان معدل استاذ / طالب ينطبق على العدد الاجمالي للطلاب واعضاء هيئة التدريس فقط اما اذا اخذنا متغير التخصص في الاعتبار، فسيكون المعدل متفاوتاً بتطرف، حيث يصل الى (1 ـ 133) في تخصص القانون مثلا في بعض الجامعات ،والى (1 ـ 3) في تخصص الزراعة في جامعات اخرى «1» وبالنسبة للمعاهد والمراكز المهنية العليا وهي كما سبقت الاشارة إليها تعتبر نوعاً من التعليم العالي، الا انه نوع تطبيقي، وعملي، وعلى اية حال تضم هذه المعاهد العليا اربعة ميادين تخصصية هي :

1ـ المهن الشاملة .

2ـ المهن التخصصية .

3ـ اعداد المدربين .

4ـ المعاهد العليا لاعداد المعلمين .(الحقت منذ شهر اغسطس 2004 افرنجي بالجامعات، تحت اسم كليات اعداد المعلمين، ويضم كل معهد الى اقرب جامعة

إليه) وعلى اية حال تشمل هذه المجالات التخصصية (19) تخصصاً فرعياً في مختلف العلوم، ويبلغ عدد الطلاب بهذه المعاهد (40207) طالباً، وطالبة في العام الدراسي 2002/2003 افرنجي منهم (20٪) في مهن الحاسوب، و (10.4٪) في المهن الكهربائية و (15.3٪) في تخصصات عامة و (10.5٪) في المهن الميكانيكية، و (10.2٪) في المهن الادارية والمالية، و(4.6٪) في مهن هندسة الانشاءات ،و (3.5٪) في الرسم الهندسي، و (12.5٪) في تخصصات اخرى منها المهن السياحية والخدمات الفندقية وتصميم الازياء، وفنون الديكو،ر والسلامة المهنية، والصيد البحري، والتقنية الطبية، وصيانة الآلات الثقيلة .

هذا وبلغ عدد اعضاء هيئة التدريس بهذه المراكز، والمعاهد المهنية العليا (886) من حملة الماجستير والدكتوراه، منهم نسبة (42.5٪) من الليبيين و (57.5٪) من غير الليبيين وبلغ عدد المدرسين (2683) مدرساً منهم نسبة (45.6٪) من الليبيين و (12٪) من غير الليبيين و (42.41٪) متعاوناً من خارج التعليم العالي وبلغ معدل استاذ/طالب (1 ـ 45) ومعدل مدرب/طالب (1 ـ 15) وتعتبر التجهيزات الفنية والمعامل والمختبرات في وضع جيد كما يوجد عدد (14) مركزاً لاجراء دورات تدريبية لرفع كفاءة المدربين عن طريق اجراء دورات تأهيلية وبرامج تدريبية، تمكنهم من التدريب بتلك المراكز، وبخصوص المعاهد العليا لاعداد المعلمين كما سبقت الاشارة فإنها قد ضمت اخيراً للجامعات تحت اسم كليات اعداد المعلمين وقد بلغت في ليبيا (37) معهداً عالياً لاعداد المعلمين موزعة على مختلف الشعبيات (المناطق) وتضم هذه المعاهد (15) تخصصاً علمياً

وهي كما هو موضح في الجدول رقم (2).

هذا وقد بلغ عدد طلاب المعاهد العليا لاعداد المعلمين للعام الدراسي 2002/2003 افرنجي (23252) طالب وطالبة منهم نسبة (16.5٪) ذكوراً و(83.5٪) اناثاً وبلغ عدد اعضاء هيئة التدريس (1174) عضواً منهم (9.8٪) فقط من الليبيين و (36.3٪) من غير الليبيين و (53.9٪) من المتعاونين من خارج التعليم العالي وبلغ معدل استاذ/طالب (1 ـ 25) وباستثناء المتعاونين يصل المعدل الى (1 ـ 57) واذا اقتصر المعدل على الوطنيين فسيكون (1 ـ 259) وتخضع الآن هذه المعاهد العليا لاعداد المعلمين الى الكثير من التطوير والتجديد

فيما يتعلق بمناهجها وتقنياتها التربوية، ومن المنتظر ان تدخل عليها الكثير من التعديلات الاخرى والتطوير بعد ان ضمت للجامعات اخيراً ،واصبحت كليات جامعية اي في حكم كليات التربية كما هو المعمول به في الكثير من البلاد العربية «2» ومنذ عام 1973 بدأت الجامعات الليبية في برامج للدراسات العليا في الداخل الى جانب الايفاد للخارج للحصول على درجتي الدكتوراه والماجستير وبنظرة سريعة على برامج الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات الليبية يمكن ابداء الملاحظات التالية :

1ـ هناك ابحاث تتم كمشاريع تخرج للطلاب في السنوات النهائية من الدراسات الجامعية مثل مشروعات طلاب كليات الهندسة والطب والاداب والاقتصاد، وتنبثق معظم هذه الابحاث والدراسات في الأساس من مشاكل تواجه المجتمع الليبي، علماً بأن عدداً منها يعتبر من اولويات البحث العلمي وانتاج المعرفة التي تتطلبها حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا .

2ـ هناك ابحاث تنفذ من قبل اعضاء هيئة التدريس وهذه في الغالب ابحاث اساسية يقوم بها الباحث لأجل استكمال دراسة بحث علمي او لاجل الحصول على الترقية العلمية الاكاديمية او لعمل علمي ضمن فريق بحث علمي جماعي يعمل لمؤسسة انمائية خارج الجامعة او لمجرد الاهتمام العلمي الفردي .

3ـ هناك ابحاث ينفذها طلبة الدراسات العليا للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه او دبلوم متخصص .

هذا وقد تطورت برامج الدراسات العليا داخل الجامعات الليبية بشكل سريع خلال العشر سنوات الاخيرة وذلك بهدف اعداد الكوادر المتخصصة من اعضاء هيئة التدريس بالاضافة الى تكوين بنية اساسية متقدمة داخل الجامعات الليبية، ومؤسسات البحث العلمي خارج الجامعة، ولايسمح لجامعات الاقسام الجديدة او الجامعات الأهلية (القطاع الخاص) بفتح برامج دراسات عليا حالياً لضمان جودة التعليم لأن هذه الجامعات الأخيرة لازالت جديدة ولم تكتمل كوادرها العلمية واجهزتها الفنية اللازمة بعد .

هذا وقد بلغ عدد طلبة الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه في الجامعات

الليبية في العام الدراسي 2002/2003 افرنجي (8013) طالب وطالبة، وتجدر الاشارة الى ان هناك (20) مركزاً بحثياً متخصصاً يسهم في البحث العلمي وانتاج المعرفة إما بشكل منفرد او بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي في الداخل والخارج **وهذه المراكز يوضحها الجدول رقم** (3).

وحرصاً من الجماهيرية الليبية على نشر التعليم ورفع درجة التنمية البشرية باعتبار التعليم من أهم مؤشرات التنمية البشرية في الوقت الحاضر لذلك فقد بادرت ليبيا بتشجيع القطاع الأهلي للشراكة في نشر التعليم على اوسع قاعدة سكانية في البلاد وطبقاً لذلك تأسست مؤسسات تعليمية أهلية يمكن حصرها **كما هو موضح في الجدول رقم** (4) .

تطوير وتجديد بنيات التعليم العالي في ليبيا وآفاق المستقبل:

يعد التخطيط لتفعيل بنيات التعليم العالي من الاساليب المعتادة لاعادة النظر في التعليم العالي ليكون أكثر ارتباطاً بقضايا المجتمع ومشكلاته ومستقبله، وليكون في ذات الوقت قادراً على انتاج المعرفة اللازمة للتنمية المعاصرة والسؤال الآن ، الى أي مدى بدأت ليبيا تخطط لتفعيل ابنية نظامها التعليمي العالي ؟ وكيف تم هذا الأمر ؟ وما هي الخطط التي تمت بهذا الشأن ؟.

وبدون شك فإن ليبيا تؤمن على مستوى النظر والعمل بضرورة التخطيط لتفعيل بنيات نظامها التعليمي بأسره بما في ذلك بنيات التعليم العالي ويأتي هذا من ضرورة علمية ومستقبلية: فمن الناحية العلمية فإن اي نظام تعليمي لاينتج المعرفة، ولايخدم قضايا مجتمعه، يعد منعزلاً عن واقعه ويعيش في الماضي وفي متاحف التاريخ بل هو أبعد ما يكون ان يسمي تعليماً عالياً فإنتاج المعرفة يعد أحد أهم وظائف التعليم العالي اليوم وغداً . وأما الاعتبارات المستقبلية فليبيا مثلها مثل بقية بلدان العالم تسعى الى دخول حضارة الألفية الثالثة بكل مستوياتها الاجتماعية ،والثقافية، والاقتصادية، والعلمية، مع تمسكها واحتفاظها بهويتها الثقافية والحضارية المتأصلة اساساً في الثقافة

العربية الاسلامية، والمنفتحة على الثقافة العالمية دون خوف او تردد ، بل بثقة بالنفس وثقة بالماضي الحي والتراث الحضاري العريق .

ان هذا التحول العلمي يتطلب ولاشك استخدام التخطيط بمفهومه المعاصر لتفعيل كل بنيات التعليم العالي بل وكل التعليم لاجل الاعداد والاستعداد لعصر جديد هو عصر العلم والمعرفة، والتقنية، والمعلومات، والتواصل، والعيش المشترك والشراكة في تكتلات اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية ولأجل هذا الغرض وحسب فهمنا للتعليم العالي ومسيرته، فقد بدأت ليبيا منذ التسعينيات من القرن الماضي تخطط، وتعمل لتفعيل بنيات نظامها التعليمي العالي على مستويات مختلفة لعل من أهمها ما يلي :

1ـ المستوى الفلسفي والعلمي وهو اعداد الطالب لمجتمع المعرفة ومجتمع ما بعد الحداثة بمفهوم عربي اسلامي يتفق وخصوصية ليبيا وفي ذات الوقت يتيح تفاعلها وتواصلها مع العالم المعاصر .

2ـ المستوى الاجتماعي والثقافي اي اعداد الطالب لحضارة كونية تعرف الآن بمجتمع القرية الكونية الواحدة،وكذلك تحقيق التوازن بين الخصوصية والعالمية في مختلف مسارات الحياة وتنظيم المجتمع ومؤسساته .

3ـ المستوى العلمي وهو الاعداد والعمل لتهيئة البنية العلمية والفنية والادارية اللازمة لانتاج المعرفة ونشرها، وتوظيفها في الحياة اليومية للإنسان.

4ـ المستوى التنظيمي ويتمثل في خلق المزيد من المرونة والتفاعل والتداخل والاعتماد المتبادل بين مختلف بنيات التعليم العالي، وانواعه، وانماطه وتخصصاته، انطلاقاً من ان المعرفة واحدة وان المجتمع وظواهر الحياة متداخلة متشابكة يؤثر بعضها في بعض وبالتالي لابد من ان تكون معرفتنا وادراكنا للموقف يكون في كليته وليس في اجزائه فقط وهذا لن يتم في اعتقادنا الا بانتاج المعرفة اولا ،وبانتاج المعرفة في تداخلها وصورتها الكلية، وبمنهج تداخل العلوم والتخصصات .

وانطلاقاً مما سبق فمنذ التسعينيات خططت وعملت ليبيا لتفعيل بنيات نظامها التعليمي العالي ومن أهم الجهود في هذا الاتجاه ما يلي :

1ـ اعادة النظر في فلسفة ومنطلقات التعليم العالي، بحيث طورت هذه الفلسفة لتجمع بين المحافظة على الهوية العربية الاسلامية للطالب والقدرة على الاستفادة، واكتساب المعرفة والخبرة العالمية المتقدمة وفي هذا السياق طورت المناهج التعليمية، ووضعت الكتب والمراجع والمواد العلمية اللازمة لذلك .

2ـ اعادة النظر في البناء العلمي والاداري لنظام التعليم العالي، فقد استحدثت الكثير من انماط التعليم العالي، واستحدثت الكثير من التخصصات العلمية المتداخلة والمتكاملة في برنامج واحد ،او شعبة علمية واحدة، وألغيت او دمجت او تكونت الكثير من أنماط التعليم العالي وبرامجه ووحداته الدراسية مثل المعاهد الفنية والمهنية العليا، والكليات التخصصية وجامعات الاقسام ،والتعليم المفتوح والتعليم بالانتساب،وبرامج الدراسات العليا ،واستحداث شبكات الانترنت وقواعد المعلومات، وتم استحداث الكثير من البرامج الدراسية في المستوى الجامعي او الدراسات العليا مثل اكاديمية الدراسات العليا وذلك بالتنسيق والتكامل مع مراكز البحوث التي تتبع القطاعات الانمائية او الخدمية، او مراكز التعليم والمعرفة خارج الجماهيرية سواء في الوطن العربي او في العالم الصناعي المتطور .

3ـ استحداث ادارة وبرامج للدراسات العليا والبحث العلمي سواء على المستوى الوطني او داخل كل جامعة لتنفيذ بحوث ودراسات مستقلة او مشتركة مع مؤسسات علمية وانمائية ليبية او عربية او اجنبية، وكثيراً ما يشكل طلاب الدراسات العليا واساتذتها حلقات الاتصال والتفاعل في هذه البرامج المشتركة فعلى سبيل المثال فقد يدرس طالب الدكتوراه في بريطانيا او مصر او المغرب او كندا ومن ضمن المشرفين على اطروحته ودراسته استاذ من احدى الجامعات الليبية .

4ـ بناء قاعدة معلومات علمية وطنية للجامعات الليبية وهذه تعمل وتنسق كل اعمالها في اطار خطة وطنية مرتبطة بكافة مؤسسات التنمية والعمل والانتاج والخدمات في البلاد .

5ـ اصدار تشريع وطني يعتبر ويلزم كل مؤسسات التعليم العالي بأن تكون

هيئات استشارية وطنية لمؤسسات المجتمع الادارية والانمائية والانتاجية والخدمية سواء في القطاع العام او الخاص .

6ـ يضم المركز الوطني لتخطيط التعليم وحدة بحوث التعليم العالي وهذه الوحدة تعتمد على مختصين وتنفذ دراسات متعمقة في كل قضايا التعليم العالي والمجتمع وتطويره وتجديده بما يستجيب للحاجات المتجددة للمجتمع الليبي وبما يتفق مع تطور الفكر التربوي وتطور المعرفة وانظمة التعليم العالي في العالم .

7ـ تأسيس مطبعة بجامعة الفاتح بطرابلس واخرى بجامعة قاريونس في بنغازي لنشر الاعمال والدراسات العلمية التي ينتجها الاساتذة او طلبة الدراسات العليا بهدف تعميق البحث العلمي وزيادة وتيرة انتاج المعرفة وتوزع هذه الاعمال تجارياً وتوظف في اغراض التنمية والتدريب والبحث والاستشارات العلمية التي تقوم بها هيئات الجامعة العلمية وهي في متناول الجميع بأسعار رخيصة واحياناً مخفضة .

8ـ اخضاع كل العملية التعليمية بما في ذلك التعليم العالي للتقييم المستمر وذلك للوقوف على مدى قدرتها على الاستجابة لحاجات المجتمع الليبي وهو يدخل حضارة القرن الحادي والعشرين وكثيراً ما تستدعي ليبيا خبراء من المنظمات الاقليمية او العالمية مثل الأسيسكو واليونسكو ، للمشاركة في دراسات وأبحاث أو تقييم للسياسات والخطط المتعلقة بالتعليم العالي وفي هذا السياق يتم الكثير من التبادل العلمي والتفاعل بين الخبراء الضيوف والخبرات الليبية وهذا ما يضمن محافظة ليبيا على المعدلات والمقاييس الاقليمية والعالمية في جهودها وانجازاتها في مجال التعليم العالي وسائر فروع التعليم الأخرى .

9ـ عقد الكثير من المؤتمرات وورش العمل والندوات المتخصصة في التعليم العالي وذلك لتفعيل العقل الجامعي الليبي وربطه بما يجري في العالم او المنطقة من بحوث ودراسات ونظريات علمية وتعليمية .

ولعل مايجب الاشارة اليه ان ليبيا قد انتهت خلال شهر يوليو 2004 افرنجي من دراسة وتقييم نظامها للتعليم العالي وبناء على ذلك فقد تم دمج بعض

الجامعات واستحداث كليات جديدة متخصصة وانشاء برامج جديدة لخدمة المجتمع وانتاج المعرفة او تطوير التقنيات التربوية المناسبة للتعليم العالي واستحداث تعديلات على لجان الايفاد للدراسة العليا في الخارج واستحداث اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي اخيراً .

ومهما كانت المرحلة التي انجزتها ليبيا في التخطيط لتفعيل بنيات نظامها التعليمي العالي فإننا نعتقد أن أي تخطيط لتفعيل بنيات التعليم العالي في بلد مثل الجماهيرية الليبية يجب ان يتوجه بخططه ومشروعاته المستقبلية لتحقيق الوظائف المهمة التالية :

1ـ اكتشاف المستقبل وذلك بتنمية المهارات والقدرات لدى الطلاب لتطبيق المعرفة الموجودة وابتكار وخلق معرفة جديدة ويتطلب ذلك تهيئة البيئة الجامعية لهذا الغرض وتوثيق علاقات النظام التعليمي العالي بكل الانظمة الاجتماعية الاخرى في المجتمع فهذا الترابط والتفاعل هو الذي يحيي العقول ويدفعها الى التفكير واكتشاف المستقبل فالمجتمع الذي تتجمد فيه العقول تتجمد فيه الحياة وتموت فالمجتمع الحي هو الذي تكون عقول ابنائه حية مبدعة مبتكرة متجددة ومجددة في آن واحد .

2ـ خدمة المجتمع وهذا يعبر عنه بالتفاعل بين الجامعة والمجتمع وهذا يتطلب التكامل بين الجامعة وعالم العمل والانتاج والحياة بكل اطيافها ومساراتها ولذلك لابد أن يكون التعليم متفاعلاً مع المجتمع وذلك برفع مقدرته على تطوير اساليب جديدة للتفاعل مع المجتمع ومساعدته والانصات جيداً لآماله ومشكلاته ومساعدته على ايجاد حلول علمية واقعية لهذه المشكلات وهذا الموقف يستدعي استحداث تخصصات علمية جامعية جديدة في المقررات والمناهج الدراسية بحيث لاتكون منعزلة وتعيش في الماضي ولكنها متفاعلة مع الواقع وتعتمد على منهج تداخل التخصصات وتكامل العلوم وذات نظرة واسعة شاملة .

3ـ تنوع ومرونة التعليم العالي بمعنى هناك ضرورة لأن يجدد التعليم العالي من أبنيته ومؤسساته واساليب تفكيره ويتطلب ذلك ايجاد هياكل تعليمية

عالية جديدة وحديثة مثل اقطاب الامتياز العلمي والتعليم المفتوح والتعليم العالي الافتراضي والجمع بين التعليم والعمل، فبرامج التعليم العالي لا يجب ان تكون نمطية جامدة ولكنها لابد أن تكون مرنة ومتطورة تستجيب لاحتياجات تطور المعرفة وتطور الحياة في المجتمع وكل ما سبق لايمكن ان يتحقق إلا بتفعيل بنيات التعليم العالي ليكون قادراً على التخلص من النمطية والبيروقراطية والتحول الى اساليب اكثر مرونة وابداعاً واكثر استجابة لحاجات المجتمع بكل شرائحه الاجتماعية وقطاعاته الانتاجية والخدمية والابداع والجامعة تفكر وتضيء الطريق وتضع الرؤية المستقبلية للمجتمع وحركة تطوره في المستقبل .

4ـ الوصول الى التعليم العالي تتطلب حياة مجتمع للألفية الثالثة بناء مجتمع المعرفة وبناء مجتمع المعلومات ومع الفرق بينهما إلا أن ذلك يتطلب تفعيل بنيات التعليم العالي بل وتنوع السياسات والخطط التعليمية وتوفر درجة عالية من المرونة وسعة الافق لتوفير الفرص المتعددة للدخول الى الجامعات ويمكن ان يتحقق ذلك بابتكار مؤسسات تعليمية جديدة مثل كليات المجتمع والتعليم العالي بالمراسلة والجمع بين العمل والدراسة والتعليم العالي الافتراضي.

5ـ التفكير في ايجاد آليات جديدة لتمويل التعليم العالي وحركة البحث العلمي وذلك بالنظر الى ارتفاع تكاليف التعليم العالي وصعوبة توفير هذه التكاليف من الميزانية العامة للمجتمع وهنا لابد من اشتراك المؤسسات الاقتصادية الاخرى في القطاعين العام والخاص للشراكة في تمويل برامج التعليم العالي والبحث العلمي خاصة في مجال انتاج المعرفة والبحث العلمي التطبيقي والانمائي وكذلك دعم وتمويل المتفوقين من الطلبة او الاساتذة والباحثين المتميزين والواعدين بابتكارات واكتشافات علمية واسهامات جديدة في انتاج المعرفة .

واخيراً ان تفعيل بنيات التعليم العالي في الجماهيرية العظمى يعتمد في نظري اولاً واخيراً على استمرار المحافظة على الانجازات التي تحققت في التعليم العالي وغيره من انظمة التعليم ومحاولة التجديد والتجويد والتطوير والتفعيل المستمر انطلاقاً من ان التعليم العالي يمثل اشعاعاً علمياً وثقافياً لايجب ابداً ان ينطفىء مهما كلف من مال وجهد وعمل او يتأخر في دوره تحت اية ذريعة

وعذر فالتعليم العالي هو الذي يسهم في بناء رأس المال العقلي او رأس المال الفكري والثروة البشرية وكل هذه المعطيات هي أهم شرط للتنمية واستمرار تطور المجتمع الليبي وتأكيد وجوده وهويته الحضارية العربية الاسلامية ولعل لنا في تاريخنا خير مثال عندما ازدهر العقل العربي الاسلامي ازدهرت معه الحضارة العربية الإسلامية ووصلت مظاهرها وتأثيراتها الى الشرق والغرب ولنا في التاريخ المعاصر مثال آخر لاتملك اليابان الا مجموعة من الجزر المتناثرة ولكنها تملك عقولاً مبدعة مبتكرة استطاعت ان تجعل من مجموعة جزرها مركزاً للحضارة والعلم والتقدم في العالم المعاصر . وهذا التقدم الياباني لم يخلقه رأس المال المادي ولكن خلقه وبناه رأس المال العقلي المبدع والمنظم والقادر على انتاج المعرفة واستخدامها وتوظيفها في الحياة .

خلاصة وملاحظات ختامية

حاولت هذه الورقة عرض ملامح التعليم العالي في الجماهيرية الليبية اهدافه وغاياته ومؤسساته في العشرية الاخيرة من القرن الماضي وخلال هذا التحليل تم القاء نظرة سريعة مختصرة على الانجازات الكمية والنوعية التي حققها التعليم العالي والمتمثلة في بناء العقل لانتاج المعرفة وتوظيفها وهذه الجهود تطلبت من ليبيا مثل بقية البلدان في العالم العمل على توظيف التخطيط كمفهوم ومنهج لتفعيل بنيات التعليم العالي وهذا ما حاولت هذه الورقة عرضه وتوضيحه من استعراض مختلف جهود العمل والتفكير لتفعيل النظام التعليمي العالي بهدف العمل المشترك مع الآخرين اقليمياً وعالمياً ويتضح ان هذه الجهود يمكن عرضها في خلاصة مفادها ان ليبيا خلال العشرية الماضية من القرن الماضي اخضعت كل مؤسسات نظامها التعليمي العالي للتقييم بهدف التجديد والتجويد في العملية التعليمية نفسها وبهدف خدمة المجتمع لبناء محتمع العلم والمعرفة والسلام ومع المحافظة على الذات الوطنية وخصوصيتها وحاجاتها للتنمية والاسهام في التنمية العالمية من اجل تحقيق الرخاء وبناء عالم افضل للجميع تسوده التنمية والعدالة الاجتماعية والرفاه لجميع شعوبه وتلك هي فيما نعتقد رسالة ليبيا لابنائها وللآخرين التنمية والسلام والتعاون والتضامن من أجل مستقبل افضل لبني البشر مهما كانت ألوان جلدتهم واطياف تفكيرهم

وانماط معيشتهم وشعارها (اي ليبيا) في ذلك رؤية اساسية خلاصتها ان المعرفة حق طبيعي لكل انسان وعندما ينال الانسان حقوقه ومن بينها حق التعليم يتألق ويبدع ويبني حضارة ويزدهر العمران ويتحقق السلام .

جدول رقم (1) عدد الجامعات ومواقعها في ليبيا في العام الدراسي 2003 ـ 2004 افرنجي

اسم الجامعة	البنية التعليمية	الشعبية (المنطقة)
جامعة السابع من ابريل	كليات	الزاوية
جامعة الفاتح	كليات	طرابلس
جامعة قاريونس	كليات	بنغازي
جامعة سبها	كليات	سبها
جامعة التحدي	كليات	سرت
جامعة عمر المختار	كليات	البيضاء
جامعة المرقب	كليات	الخمس
جامعة درنة	أقسام	درنة
جامعة القبة	أقسام	البيضاء
جامعة المرج	أقسام	المرج
جامعة الواحات	أقسام	اجدابيا
جامعة الكفرة	أقسام	الكفرة
جامعة الجفرة	أقسام	الجفرة
جامعة بني وليد	أقسام	بني وليد
جامعة مصراتة	أقسام	مصراتة
جامعة الجفارة	أقسام	الجفارة
جامعة صقر افريقيا	أقسام	نالوت
جامعة صبراتة وصرمان	أقسام	صبراتة وصرمان
جامعة غريان	أقسام	غريان
جامعة يفرن	أقسام	يفرن
جامعة النقاط الخمس	أقسام	زوارة

اسم الجامعة	البنية التعليمية	الشعبية (المنطقة)
جامعة الحزام الاخضر	أقسام	اجدابيا
جامعة مزدة	أقسام	مزدة
جامعة المسيرة الكبرى	أقسام	البطنان
الجامعة المفتوحة	تعليم مفتوح	طرابلس ولها فروع في الجماهيرية
الجامعة الاسمرية	علوم اسلامية	زليطن
جامعة ناصر	اممية	طرابلس

المصدر : اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم (2004 افرنجي) التقرير الوطني لتطوير التعليم في الجماهيرية العظمى المقدم للدورة (47) لمؤتمر التربية الدولي جنيف ، 8 ـ 2004/8/11 افرنجي .

جدول رقم (2)

توزيع التخصصات العلمية بالمعاهد العليا لإعداد المعلمين في ليبيا 2004 افرنجي

ر.م	التخصص
1	اللغة العربية
2	اللغة الانجليزية
3	التاريخ
4	الجغرافيا
5	تخصص عام
6	علوم الاحياء
7	مدرس فصل
8	الكيمياء
9	العلوم الاجتماعية والسلوكية
10	التربية البدنية
11	التربية الفنية
12	الفيزياء
13	الرياضيات
14	الحاسوب

المصدر : اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم (2004) التقرير الوطني : تطور التعليم بالجماهيرية العظمى المقدم للدورة (47) لمؤتمر التربية الدولي جنيف ، 8 ـ 2004/8/11 افرنجي وهذه الجزئية من اعداد الدكتور / عبدالنبي ابو غنية والدكتور / عبدالله العابد ابوجعفر .

جدول رقم (3)

مراكز البحوث المتخصصة في ليبيا وعددها في عام 2002 افرنجي

ر.م	المجال	العدد
1	الزراعة والانتاج الحيواني والاسماك	3
2	الصناعة والتقنية	2
3	البناء والتشييد	1
4	الصحة والادوية والتقنية الحيوية	2
5	الطاقة	3
6	العلوم الاقتصادية	1
7	العلوم التاريخية	1
8	مجالات مختلفة	7
	المجموع	**20**

المصدر : د/علي الحوات (2003 افرنجي) المواءمة بين سياسات العلوم والتقنية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية، دراسة قدمت الى ورشة عمل حول المواءمة بين سياسات العلم والتقنية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية ، الرباط 13 ـ 14 سبتمبر ص17 .

جدول رقم (4)
عدد مؤسسات التعليم الأهلي ببعض المناطق
وعدد الطلاب المسجلين بها في العام الدراسي 2002 افرنجي

المنطقة	المرحلة الدراسية	عدد المؤسسات	عدد الطلبة
طرابلس	معلمين عالي	9	219
	معاهد عليا	96	1307
	جامعات	25	3444
بنغازي	تكوين عالي	6	500
	جامعات	2	231
غريان	معلمين عالي	4	103
	تكوين عالي	8	886
مصراتة	تكوين عالي	3	902
نالوت	تكوين عالي	2	110
اجدابيا	تكوين عالي	5	282
القبة	تكوين عالي	2	204
مزدة	تكوين عالي	5	196
	معلمين عالي	3	75
المرقب	تكوين عالي	7	600
الجفرة	جامعات	1	0
	تكوين عالي	4	294
وادي الحياة	تكوين عالي	3	520

المنطقة	المرحلة الدراسية	عدد المؤسسات	عدد الطلبة
صبراتة وصرمان	تكوين عالي	3	425
البطنان	تكوين عالي	1	170
مرزق	تكوين عالي	1	34
سرت	تكوين عالي	2	1148
النقاط الخمس	تكوين عالي	4	1414
	جامعات	1	57
الجفارة	تكوين عالي	16	1728
	جامعات	1	
المجموع		**214**	**15360**

المصدر : مكتب التكوين والتدريب ، المركز الوطني لتخطيط التعليم ، احصائية مكتب التدريب ، 2003/2002 افرنجي ، والاحصائية واردة ايضاً في التقرير الوطني للجماهيرية العظمى للدورة (47) لمؤتمر التربية الدولي جنيف 8 - 2004/9/11 افرنجي ، ص(40) من وثيقة النص العربي من التقرير .

الهوامش

1ـ اخذت البيانات والاحصاءات عن التطور العلمي للجامعات الليبية من : اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم ، 2004 افرنجي ، تطور التعليم في الجماهيرة العظمى ، التقرير الوطني المقدم إلى مؤتمر التربية الدولي ، الدورة 47 ، جنيف ، 8-2004/09/11 افرنجي ، وهذه الجزئية هي من اعداد د / عبدالنبي ابوغنية ، ص ص (78،28) زمين عام المركز الوطني لتخطيط التعليم ، وأستاذ علوم الزراعة بجامعة الفاتح بطرابلس ود/ عبدالله العابد ، خبير المناهج بالمركز الوطني للتعليم وأستاذ علوم التربية بجامعة الفاتح ـ طرابلس ٠ (تقرير غير منشور).

2ـ نفس المصدر السابق ، تطور التعليم بالجماهيرية العظمى ، التقرير الوطني للجماهيرية المقدم للدورة (47) لمؤتمر التربية الدولي جنيف ، 8 ـ 2004/8/11 افرنجي وهذه الجزئية من اعداد الدكتور / عبدالنبي ابو غنية والدكتور / عبدالله العابد ابو جعفر .

اولاً باللغة العربية :

1ـ اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم (2004) تطور التعليم في الجماهيرية العظمى ، التقرير الوطني المقدم الى مؤتمر التربية الدولي الدورة (47) جنيف سويسرا 8 ـ 11/سبتمبر .

2ـ المركز الوطني لتخطيط التعليم ،(1977) تقرير وطني حول التعليم العالي وآفاق تطويره للقرن الحادي والعشرين دراسة اعدها فريق متخصص (دراسة غير منشورة)

3ـ اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم ، (2004) التقرير الوطني المقدم الى مؤتمر التربية الدولي الدورة (47) جنيف سويسرا 8 ـ 11/9/2004 . (اعد هذا التقرير لجنة من المتخصصين من الجامعات الليبية واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم)

4ـ د/ علي الحوات، (2003) المواءمة بين سياسات العلم التقنية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية نموذج من ليبيا دراسة قدمت الى ورشة عمل حول المواءمة بين سياسات العلم والتقنية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية الرباط ـ المغرب ، 13 ـ 14 سبتمبر 2004 .

5ـ د/ علي الحوات ، د/بشير سعيد ، د/محمد العوامي ،(2004) ، التعليم العالي في ليبيا انجازات وطموحات، الطبعة الأولى(تحت الطباعة وسيصدر قريباً).

6ـ د/عبدالنبي ابوغنية ،(2003) اصلاح النظام التعليمي ، دراسة قدمت الى اللجنة الاستشارية لتخطيط التعليم التابعة للمركز الوطني لتخطيط التعليم .(دراسة فنية غير منشورة).

7ـ د/ عبدالسلام القلالي ،(2003) التعليم العالي التشاركي اهدافه ومضامينه في مجلة الجديد للعلوم الانسانية العدد الثامن لسنة 2003 دورية علمية يصدرها المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية طرابلس ـ ليبيا .

8ـ د/ مصطفى عمر التير (2002) التعليم العالي والبحث العلمي التجربة الليبية دراسة قدمت الى ورشة عمل حول التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا ، المركز الافريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الانماء الاجتماعي (ACARTSOD) طرابلس ـ ليبيا 26 ـ 28 اكتوبر 2003 ، طرابلس / ليبيا

ثانياً باللغة الانجليزية :

1-UNESCO. (2004), education in Islamic countries: Development of Education in Libya, Paris: UNESCO publishing forth coming Education in Libya this chapter by Ali EL-HAWAT.

2-UNESCO statistical Buteau in Canada: regional Report on Education in the Arab Countries.

Web site (httb://WWW.uis.unesco.org)

العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل الواقع وإمكانات التطوير

■ إعداد . د. علي رمضان الماقوري
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة الفاتح

مقدمة

إذا كانت مهمة التعليم العالي هي إعداد قوى بشرية ذات مواهب وقدرات عالية وبتخصصات متنوعة مؤهلة وقادرة على احتلال مواقع متقدمة متميزة في النشاط الاقتصادي فإن مهمة سوق العمل تكمن في قدرته على استيعاب تلك القوى البشرية وتوفير الظروف المناسبة لاحتوائها وتعظيم الاستفادات المستهدفة من تواجدها وبما يحقق زيادات في الإنتاج والدخل و الرفاه .

وبالتالي فإن إيجابية العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل تعتمد على قدرة تلك المخرجات في تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي من القوى العاملة بالكم والكيف المطلوبين وفي الزمان المحدد لذلك من ناحية ، وقدرة الاقتصاد المتمثل في سوق العمل على النمو والتطور والقدرة على استيعاب أعداد مناسبة وبتخصصات متنوعة مؤهلة للتفاعل مع طموحاته وبما يؤدي في اتجاه التوظيف الأمثل للموارد البشرية المتاحة من ناحية أخرى .

ويمكن أن تأخذ العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل حالة من بين حالتين متطرفتين افتراضيتين:

- حالة التكامل والتلاقي المطلق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.

- حالة التنافر المطلق وعدم وجود أي علاقة بين مخرجات التعليم العالي

وسوق العمل .

والحالات العادية هي : -

1.سوق عمل سليم وخلل مصدره مخرجات التعاليم العالي وعدم ملاءمتها لمتطلبات سوق العمل .

2.سوق العمل عاجز عن استيعاب مخرجات التعليم العالي والاستفادة منها في عملية النمو والتنمية .

3.عجز سوق العمل عن استيعاب المخرجات الإيجابية للتعليم العالي وعدم ملائمة التعليم العالي في مخرجاته لمتطلبات سوق العمل .

مثال النموذج الليبي :

يعاني سوق العمل من عجز في بعض التخصصات مثل المهندسين والأطباء وتخصصات أخرى، والتعليم العالي يقدم لسوق العمل المخرجات من تخصصات يعاني سوق العمل من تشبع فيها مثل العلوم الزراعية وبعض التخصصات في العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية .

فما هي طبيعة العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في ليبيا ؟ وما هي إمكانيات التطوير ؟

أولا :- واقع العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في ليبيا :

من تحليل سوق العمل في ليبيا بمنظور مخرجات التعليم العالي وباستخدام البيانات المتاحة تبين أن هناك خللا في العلاقة بينهما تتمثل في الآتي :-

1.انخفاض مساهمة مخرجات التعليم العالي في سوق العمل :

حيث يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم(1)محدودية مشاركة مخرجات التعليم العالي في سوق العمل بالرغم من الأفواج المتعددة من الخريجين خلال فترة زمنية تجاوزت الأربعة عقود ولم تتجاوز 14.8٪ من إجمالي القوى العاملة في سوق العمل الليبي والتي بلغت 805850مستخدم ، وهذه النسبة

هي أقل أهمية من نسبة مساهمة الأميين والقادرين على القراءة والكتابة ولم يكملوا دراستهم الابتدائية والتي بلغت 15.7٪ من إجمالي القوى العاملة موزعة بين 9.6٪ للأميين و 6.5٪ للذين لم يكملوا دراستهم الابتدائية، وتزداد الصورة سوءاً عندما يلاحظ أن نسبة مساهمة شريحة الحاصلين على شهادة إتمام التعليم الأساسي 23.7٪ وإذا ما تم إضافة هذه النسبة الأخيرة إلى نسبة مساهمة الأميين والذين لم يكملوا الدراسة الابتدائية أصبحت مساهمتهم في سوق العمل لا تقل عن 40٪.. أما الحاصلين على شهادة إتمام المرحلة الثانوية وشهادة إتمام المعاهد المتوسطة فقد شكلت نسبة مساهمتهم في سوق العمل على التوالي 30.4٪ و14.8٪ من مجموع القوى العاملة .

جدول رقم (1) التوزيع العددي والنسبي لأفراد القوى العاملة الليبية حسب الحالة التعليمية والنوع

الحالة التعليمية		إناث		ذكور		المجموع
	٪	٪	العدد	٪	العدد	العدد
أمي	9.2	5.1	13137	11.2	61220	74357
دون الشهادة الابتدائية	6.5	1.8	4659	8.7	47565	52224
شهادة المرحلة الابتدائية والاعدادية	23.7	12.0	31232	29.3	159883	191115
شهادة معهد متوسط	14.8	16.8	43717	13.8	75413	119130
الشهادة الثانوية وما يعادلها	30.5	44.9	116451	23.6	128955	245406
شهادة المعاهد العليا	3.1	3.4	8947	3.0	16276	25223
الشهادة الجامعية	11.7	15.8	40900	9.8	53513	94413
شهادة ماجستير ودكتوراه	0.5	0.2	436	0.6	3546	3982
المجموع	**100.0**	**100.0**	**259479**	**100.0**	**546371**	**805850**

المصدر : الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات : النتائج النهائية لحصر القوى العاملة .2001

إن البيانات الواردة اعلاه تشير بوضوح إلى وجود خلل هيكلي في توزيع الموارد البشرية في سوق العمل .

ويصبح الوضع أكثر تأزما عند قراءة البيانات الواردة في الجدول رقم (2) والمتعلقة بأفواج الخريجين في السنوات التالية والتي تقدر بـ 148 ألف خريج خلال الفترة 2001 -2004، وهذا عدد يتجاوز بكثير القدرة الاستيعابية لسوق العمل الذي لم يستوعب عام 1999أكثر من 60٪ من مجموع الباحثين عن عمل من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والذي بلغ أكثر من 21 ألف خريج وهو عدد بسيط إذا ما قورن بإجمالي الخريجين خلال الفترة 2001 -2004 وإجمالي الباحثين عن عمل من كافة المستويات التعليمية خلال عام 1999 والذي بلغ 95153 باحث عن عمل جدول (3)

وبجهود مضنية لا تستند على معايير اقتصادية تم استيعاب 38 ألف باحث من جميع المستويات وبنسبه بلغت 40٪ من مجموع الباحثين عن عمل ، ويمكن أن يعزى هذا التدفق على سوق العمل إلى التوسع في التعليم العالي وقبول الأعداد الهائلة من مخرجات التعليم الثانوي والمعاهد المتوسطة التخصصية وهذا بالطبع نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني والذي بلغ خلال فترة السبعينيات والثمانينيات أعلى مستوياته أكثر من 5٪ سنويا ، الذي كان مرده إلى التحسن المفاجئ في مستويات المعيشة والدخول ووجود دولة ضامنة وقادرة على توفير الخدمات الصحية والخدمات التعليمية وغيرها من متطلبات الأسرة الليبية والاطمئنان التام لاستمرار قيام الدولة بهذا الدور بشكل مستمر دون توقف .

جدول رقم (2) مخرجات التعليم العالي للسنوات 2001-2004

السنة	2001	2002	2003	2004
العلوم التطبيقية	12640	13942	15238	16538
العلوم الإنسانية	19254	21728	23400	25472
المجـــــــــــوع	31894	35670	38638	42010

المصدر: بيانات منشورة فى دراسة قدمت من: على الشريف، ندوة الشباب والتنمية، 2001

جدول رقم (3)

توزيع الباحثين عن عمل حسب المؤهل التعليمي لعام1999

المؤهل التعليمي	إجمالي الباحثين المسجلين			
	ذكور	إناث	المجموع	%
بكالوريوس	5009	3895	8904	9.4
ليسانس	2542	3704	6246	6.6
دبلوم عالي	3296	2777	6073	6.4
المجموع	10847	10376	21223	22.3
باقي الشرائح المسجلين الباحثين عن عمل	42327	31603	73930	77.7
مجموع الباحثين المسجلين	**53174**	**41979**	**95153**	**100.0**

المصدر : بيانات منشورة في دراسة قدمت من : علي الشريف ، ندوة الشباب والتنمية ، 2.2001

2.التركز الوظيفي لمخرجات التعليم العالي في قطاع الخدمات :-

بالرغم من محدودية الملتحقين بسوق العمل من مخرجات التعليم العالي ونسبة لم تتجاوز 14.8٪ وبعدد إجمالي بلغ 119ألف خريج فإن توزيعهم على القطاعات الاقتصادية يعاني من تركز شديد لصالح القطاعات الخدمية دون القطاعات الإنتاجية حيث يلاحظ من الجدول (4) أن 85٪ من مجموع العاملين الحاصلين على مؤهلات التعليم العالي متواجدين بالقطاعات الخدمية وبعدد تجاوز 101 ألف خريج في حين لم يتجاوز عدد العاملين من مخرجات التعليم العالي في القطاعات الإنتاجية 18ألف مستخدم وهي مفارقه في مجتمع يسعى للتقدم وتحقيق التنمية، أنفق الكثير من الأموال في خططه التنموية على قطاعي الصناعة والزراعة وإذا كان الوضع لديه ما يبرره بالنسبة لمخرجات التعليم العالي من العلوم الإنسانية والتي شكلت أكثر من 55٪ من إجمالي مخرجات التعليم العالي المتواجدة بسوق العمل ، فإن الوضع يصبح أكثر

إحراجا إذا ما لوحظ وجود أكثر من 41 ألف خريج في التخصصات العلمية التطبيقية كالهندسيات والعلوم الزراعية والعلوم الطبيعية وهذا العدد الأخير يتجاوز بكثير إجمالي العاملين من مخرجات التعليم العالي المتواجدين بقطاع الإنتاج من كافة التخصصات في العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية والذين بلغ عددهم 18ألف مستخدم .

جدول رقم (4) * توزيع مخرجات التعليم العالي بين القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية

المؤهل العلمى	القطاعات الانتاجية			القطاعات الخدمية			
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	المجموع الكلى
	1	2	3=2+1	4	5	9=5+4	9+3
شهادة معاهد عليا ومايعادلها	4086	359	4445	12176	8473	20649	25094
	٪16.30	٪1.40	٪17.70	٪48.60	٪33.70	٪82.30	٪100
شهادة جامعية	11921	1663	13584	41567	39237	80804	94388
	٪12.60	٪1.80	٪14.40	٪44	٪41.60	٪85.60	٪100
المجموع	16007	2022	18029	53743	47710	101453	119482
	٪13.40	٪1.60	٪15	٪45	٪40	٪85	٪100

المصدر :

تم استخراج بيانات هذا الجدول من قبل الباحث بالاستناد على البيانات الخام المنشورة في النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق .

جدول رقم (5)

توزيع مخرجات التعليم العالي في سوق العمل حسب النوع والتخصص

مجال التخصص	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
طب عام	3950	5.4	2820	5.8	6770	5.5
هندسة	16255	22.2	1574	3.1	17829	14.4
علوم زراعية	4185	5.7	1333	2.7	5518	5.4
علوم طبيعة	6639	9.1	10271	20.4	16910	13.7
علوم اجتماعية	21130	28.8	26869	53.4	47999	38.8
علوم اقتصادية ومالية	14877	20.3	5477	10.9	20354	16.5
تخصصات اخرى	6299	8.6	1939	3.9	8238	6.7
المجموع	**73335**	**100.0**	**50283**	**100.0**	**123618**	**100.0**

المصدر :

الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات : النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001ف

3. استحواذ القطاع العام على مخرجات التعليم العالي :

كان لتبني القطاع العام مسئولية إدارة جلّ آليات النشاط الاقتصادي خلال الفترة السابقة التي تجاوزت الثلاثة عقود من الزمن أثر بالضرورة على توزيع العمالة بين القطاع الأهلي والقطاع العام، فالبيانات الواردة في الجدول (6) تشير إلى 76.64٪ من مجموع القوى العاملة متواجدة بشكل مستمر ضمن آليات القطاع العام موزعة بين قطاع الخدمات العامة والمنشآت المملوكة للمجتمع وبنسب بلغت على التوالي 52.9٪، 23.1 ٪ وبمجموع عاملين بلغ 612.5 ألف نسمة في حين لم يتجاوز عدد العاملين في القطاع الأهلي 188ألف مستخدم

وبنسبة 23.4٪ من مجموع العاملين في سوق العمل .

وإذا كان هذا الاتجاه العام بالنسبة للاستخدام ، فإن مخرجات التعليم العالي لن تكون بعيدة عن هذا ، ويمكن إسقاط ما تم التوصل إليه من ملاحظات حول القوى العاملة بين القطاعين على مخرجات التعليم العالي واتجاهها وإذا ما لوحظ إن 665 ألف مستخدم من القوى العاملة التحقوا بالعمل خلال الفترة 1981-2001 وبنسبة 82.5٪ من إجمالي القوى العاملة ، وهي نفس الفترة التي شهدت التزايد الهائل في مخرجات التعليم العالي والتي تزامن التحاقها بسوق العمل مع تولي القطاع العام إدارة النشاط الاقتصادي .

جدول رقم (6) التوزيع العددي والنسبي لأفراد القوى العاملة من الليبيين بين القطاع العام والقطاع الأهلي

القطاع	ذكور	إناث	المجموع	%
خدمات مجتمع	208784	217589	426373.0	52.9
منشآت مملوكة للمجتمع	159887	26299	186186.0	23.1
خاص ليبى	169193	15113	184306.0	22.9
خاص غير ليبى	1891	136	2027.0	0.3
مشترك عام	1918	173	2091.0	0.3
تعاونى	4698	169	4867.0	0.6
المجموع	**546371**	**259479**	**805850.0**	**100.0**

المصدر : الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات : النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001ف

ويمكن الاستدلال على هذا الاستنتاج عندما يلاحظ بان الذين التحقوا بالتعليم العالي قبل سنة 1980 لم يتجاوز 9٪ من إجمالي طلبة التعليم العالي والبالغ عددهم 276744طالب عام 2001في حين بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي خلال الفترة 1981-2001عدد 251838طالب وبنسبة 91٪ من إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي حتى العام الدراسي . 2000-2001

كذلك ومن خلال المعايشة للفترة الزمنية المشار إليها فقد تم ضم الكثير من العاملين من حاملي المؤهلات العالية للقطاع العام وذلك في إطار ضم الشركات وغيرها من الأنشطة الاقتصادية للقطاع العام ، وإذا كان هذا الوضع له ما يبرره بالنسبة للقوى العاملة الليبية لمعطيات كثيرة – هنا لا مجال لعرضها – فإن وجود أكثر من 30٪ من إجمالي العمالة غير الليبية ملتحقة بقطاع الخدمة العامة والمنشآت المملوكة للمجتمع أمر لا يتسع المجال لمناقشته في هذه الورقة .

4.التركز الجغرافي في مخرجات التعليم العالي بسوق العمل :–

نعلم جميعا بأن ظاهرة التركز السكاني في ليبيا ليست ظاهرة جديدة أوجدتها ظروف حديثة فهي خاصية هيكلية يعاني منها الاقتصاد الليبي منذ منتصف الستينيات تزامنت مع اكتشاف و إنتاج وتصدير النفط وما ترتب على هذا الوضع من تحقيق عوائد مالية كبيرة أدت إلى نشأة المدن الرئيسة مثل طرابلس وبنغازي في شكل مدن حديثة تتوفر فيها كافة المرافق والخدمات اللازمة للمواطن والتي شكلت في مجملها عوامل جذب لسكان المناطق الداخلية وما أدى إليه من تركز السكان في المدن وبروز خاصية الاختلال في توزيع السكان وهو وضع قد تم استهدفه لغرض التصحيح في كل خطط التنمية التي نُفذت في المجتمع.

وبالرغم من النجاحات التي حققتها تلك الخطط عن طريق ما تبنته من برامج تنموية في المناطق الداخلية في إطار استراتيجية التنمية المكانية فإن ظاهرة التركز السكاني لازلت قائمة عندما يلاحظ بأن مدينتي طرابلس وبنغازي استحوذتا على أكثر من 32٪ من عدد السكان في حين لم تستحوذ 16 مدينة أخرى إلا على 20٪ من السكان[1]فإن وجود هذه الظاهرة و استمرارها

لمدة طويلة سينعكس على التوزيع الجغرافي للملتحقين بالتعليم العالي ومخرجاته حيث لوحظ من البيانات بالجدول رقم (8) أن خريجي التعليم العالي من الجامعات والمعاهد العليا القاطنة بطرابلس وبنغازي قد شكلوا 69.3٪ من إجمالي خريجين التعليم العالي للعام الدراسي 1994-1995 ، إضافة إلى مؤشر آخر يبين بأن نصيب مؤسسات التعليم العالي في طرابلس و بنغازي قد تجاوز 73٪من إجمالي الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي في ليبيا خلال العام نفسه ، ومع أن هذه المؤشرات قد شهدت انخفاضات متتالية نتيجة للنجاحات التي حققتها خطط التنمية في مستهد فاتها التي ترمي إلى تصحيح الاختلال في التوزيع السكاني إضافة للنتائج الإيجابية التي ترتبت عن تطبيق سياسة التوسع الأفقي في التعليم العالي ، حيث يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (7) انخفاض الدور النسبي لمؤسسات التعليم العالي في طرابلس وبنغازي في استقبال الملتحقين بالتعليم العالي إلى 54٪من إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي وانخفاض نصيبهما من مخرجاته إلى 35.6٪ الجدول رقم(8) بالرغم من أن هذا الانخفاض قد نعتبره مؤشراً إيجابياً في اتجاه حل معضلة التركز السكاني فإن نمو أعداد الطلاب بجامعات المناطق الداخلية وتزايد نصيبهما في مخرجات التعليم العالي و بأعداد كبيرة قد يترتب عليه مشاكل متعددة عند تقدمهم لسوق العمل ، خاصة وأن المناطق الداخلية تعاني من ندرة فرص العمل بسبب قلة القطاعات الإنتاجية والخدمية بها.

جدول رقم (7) الملتحقين بالجامعات وفق للتخصص والجنس

الجامعة	العلوم الانسانية			العلوم التطبيقية			كل التخصصات		
	ذكور	إناث	الاجمالي	ذكور	إناث	الاجمالي	ذكور	إناث	الاجمالي
جامعة الفاتح	10044	12402	22446	18715	18130	36845	28759	30532	59291
السابع من ابريل	1742	4412	6154	1020	3170	4190	2762	7582	10344
المرقب	4523	3981	8504	2788	2631	5419	7311	6612	13923
التحدى	2311	2755	5066	7385	3665	11050	9696	6420	16116
سبها	1442	2623	4065	1910	2728	4638	3352	5351	8703
عمر المختار	4594	5527	10121	2092	2534	6426	6686	8061	14747
قاريونس	11526	10363	21889	5916	6678	125940	17442	17041	34483
المفتوحة	8198	4091	12289	0	0	0	8198	4091	12289
الاسمرية	1489	0	1489	0	0	0	1489	0	1489
الاجمالى	**45869**	**46154**	**92023**	**39826**	**39536**	**79362**	**85695**	**85690**	**171385**

المصدر : المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب 2001 - 2002

5.القصور في توظيف وتوزيع مخرجات التعليم العالي من الإناث :-

عملت الثورة منذ انطلاقها على الدفع بالمرأة نحو التعليم في كل مراحله وتحفيزها للدخول إلى ميادين العمل في كل المجالات و قد أثمرت تلك الجهود في شكل مؤشرات إيجابية تجسدت بشكل واضح في التواجد المتزايد للمرأة بالجامعات والمعاهد العليا عندما ارتفعت نسبة تواجدها في التعليم العالي من 10٪ سنة 1970إلى أكثر 50٪ من إجمالي طلبة التعليم العالي سنة 2001، وقد كان لهذا التطور الاجتماعي انعكاسات على محتوى مخرجات التعليم العالي حيث تشير البيانات الواردة في الجدول(8) إلى تطور عدد الخريجين من الإناث حتى بلغ 5908خريجة وبنسبة 50.5٪ من إجمالي الخريجين البالغ عددهم 11721خريج ، ثم إلى 15238خريجة من الإجمالي البالغ 25273 خريج وبنسبة تجاوزت 60٪من إجمالي خريجي الجامعات عام 2001.

جدول رقم (8) إحصائية بعدد الخرجين لعام 1994/1995 وعام 1999/2000 .

الجامعة	خريجو 1994-1995ف			خريجو 1999-2000ف		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
قاريونس	1436	1658	3094	1112	1709	2821
الفاتح	1922	1992	3914	1241	2299	3540
التحدى	374	244	618	146	596	742
7ابريل	831	864	1695	2220	4508	6728
عمر المختار	296	335	631	3812	4987	8799
المفتوحة	91	85	176	1504	1139	2643
المجموع	**4950**	**5178**	**10128**	**10035**	**15238**	**25273**

المصدر : المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريب : لمحة مختصرة عن إنجازات الفاتح في التعليم والتدريب 1996**لهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق : إحصائية بعدد خريجي الجامعات للعام الدراسي 1999-2000، بيانات غير منشورة .

ومع هذا التطور الكبير في مخرجات التعليم العالي من الإناث فإن وجودهن في سوق العمل محدود ولم يتجاوز 50 ألف خريجة ، وبنسبة 6.2٪ من مجموع القوى العاملة حتى عام 2001، منهن 15998 خريجة علوم تطبيقية (الطب ، الهندسة ، العلوم الزراعية ، العلوم الطبيعية) وبنسبة بلغت 32٪ من إجمالي مخرجات التعليم العالي من الإناث وهو ما يعني أن مساهمة مخرجات التعليم العالي من الإناث الملتحقات بسوق العمل تعتبر ضعيفة جدا إذا ما قورنت بباقي المستويات التعليمية للإناث المتواجدات بسوق العمل حيث يلاحظ من الجدول(1) إن نسبة مشاركة الإناث ذات المستوى التعليمي دون الشهادة الابتدائية 12.1٪ من إجمالي الإناث المتواجدات داخل سوق العمل ، أما نسبة مشاركة الحاصلات على الشهادة الثانوية والمعاهد المتوسطة كانت على التوالي 12٪،45٪ من إجمالي الإناث المتواجدات داخل سوق العمل ، وبالرغم من التدني في نسبة مشاركة مخرجات التعليم العالي من الإناث في سوق العمل فقد لوحظ تركزهن في مهن وقطاعات محدودة جدا ، فالبيانات الواردة في الجدول رقم (4) تبين أن قطاع الخدمات العامة قد استحوذ على أغلب مخرجات التعليم العالي من الإناث وبنسبة 96٪ من إجمالي الخريجات الملحقات بسوق العمل ، في حين لم تتجاوز نسبة مشاركتهن في القطاعات الإنتاجية 4٪ وبعدد بلغ 2022خريجة تعليم عالي سنة 2001 وهو عدد محدود إذا ما قورن فقط بعدد الخريجات من العلوم الهندسية والزراعية والطبيعية والذي بلغ 13178خريجة وهو ما يضفي مصداقية أكثر لملاحظتنا السابقة بشأن تحيز مخرجات العلوم التطبيقية من الجنسين لصالح العمل بالقطاعات الخدمية دون القطاعات الإنتاجية الوضع الذي يمكن رده للتركز الجغرافي لمخرجات التعليم العالي في المدن الرئيسية التي تخلو في العادة من المنشآت الإنتاجية المؤهلة بطبيعة عملها لاستقبال التخصصات المهنية من مخرجات التعليم العالي من العلوم التطبيقية .

يلاحظ أيضا من البيانات المتعلقة بمساهمة وتوزيع مخرجات التعليم العالي من الإناث في سوق العمل تواجد ضعيف جدا للخريجات من التعليم العالي في المواقع القيادية الإدارية حيث لم يتجاوز نصيبهن نسبة 2.6٪ من مجموع العاملين في هذه المواقع وبنسبة 34٪ فقط من إجمالي الإناث المتواجدات بالمواقع

القيادية الإدارية كما أنها لم تتجاوز نسبة 2.2٪ بالمقارنة بزملائهم الذكور من مخرجات التعليم العالي المتواجدين بالمواقع القيادية الإدارية .

6.استمرار ضعف قدرة سوق العمل الاستيعابية لمخرجات التعليم العالي:-

تعتمد القدرة الاستيعابية لأي سوق عمل في أي مجتمع على جملة من المحددات أهمها، حجم النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو في قطاعاته الإنتاجية والخدمية، والجهود التي تبذل في اتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية وما يبدل من مساع لخلق المواءمة والتلاقي بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل إضافة إلى عملية الإحلال المستمرة للعاملين الذين بلغوا سن التقاعد.

وبأخذ هذه الحقائق في الاعتبار وتطبيقها على الاقتصاد الليبي يمكن الوقوف على حقيقة مهمة تكمن في وجود خلل مستمر ومتزايد في العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل سببها ضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل و يمكن إرجاع هذه المشكلة إلى أسباب متعددة منها :-

- ضعف النشاط الاقتصادي وتذبذب معدلات النمو فيه خلال الفترة السابقة والذي كان نتيجة :-

أ - التذبذب في أسعار النفط واتجاهها نحو الانخفاض في سنوات متعددة وهو ما أثر بشكل مباشر على تنفيذ خطط التنمية المستهدفة .

ب -الحصار الجائر الذي فرض على ليبيا ولسنوات طويلة وما ترتب عليه من إرهاق لمقومات المجتمع وحال دون تنفيذ الكثير من المشاريع الاقتصادية

جـ - التعويل بشكل كبير على القطاع العام في إدارة المشاريع والمنشآت الاقتصادية بالرغم مما يعانيه هذا القطاع من أعباء اجتماعية وسياسية كانت على حساب تحقيق مستهدفاته الاقتصادية .

- النمو المتسارع في التلاميذ والطلاب حتى شكلوا أكثر من ثلث عدد السكان وما صاحب هذا التزايد من ضرورات التوسع في الإنفاق على هذه الشريحة دون

مقابل أو دون عائد مباشر باعتبار أن هذا النوع من الإنفاق إنفاق استثماري تتحقق عوائده على المدى الطويل

- عدم فاعلية آليات التواصل بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات سوق العمل.

- تدني نسبة المتوقع خروجهم من سوق العمل بسبب بلوغ سن التقاعد نظرا لمحدودية عدد هذه الشريحة وازدياد عدد العاملين من هم في سن الشباب وبمعالجة البيانات الواردة في الجدول رقم (9)يمكن ملاحظة أن 82٪ من العاملين في سوق العمل تتراوح أعمارهم ما بين 20-49 في حين لم تشكل شريحة المقبلين على التقاعد نسبة 5٪ من حجم العمالة ، وهو ما يعني غياب فرص الإحلال لصالح الباحثين عن عمل من مخرجات التعليم العالي عند التعويل على الاحلال للمتقاعدين.

كل تلك العوامل ساهمت ولازالت تساهم بشكل مباشر في ضيق سوق العمل وعدم قدرته على استيعاب أفواج جديدة من الراغبين في الالتحاق به ، وتبدو هذه الظاهرة أكثر وضوحاً خلال السنوات الأخيرة ، حيث تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (3) إلى تزايد عدد الباحثين عن عمل حتى بلغ أكثر من 95000 باحث عن عمل ، منهم 21223باحث من مخرجات التعليم العالي وبنسبة 22.4٪ من إجمالي الباحثين من مخرجات التعليم العالي ، ومع تزايد عدد الخريجين في السنوات التالية الى 148ألف خريج 2001 -2004 الجدول رقم(2)تصبح الصورة العامة أكثر إزعاجا .

جدول رقم (9)

التوزيع العددي والنسبي لأفراد القوى العاملة الليبية حسب فئات العمر

فئات العمر	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
19-15	6193	1.1	711	0.3	6904	0.9
24-20	43583	8.0	27236	10.5	70819	8.80
29-25	94980	17.4	77577	29.9	172557	21.4
34-30	102606	18.8	69761	26.9	172367	21.4
39-35	75980	13.9	43585	16.8	119565	14.8
44-40	55229	10.1	20364	7.8	75593	9.4
49-45	35725	6.5	7493	2.9	34218	5.4
54-50	37147	6.8	5372	2.1	42519	5.3
59-55	31167	5.7	3580	1.4	34747	4.3
64-60	25956	4.8	1835	0.7	27791	3.4
69-65	13771	2.5	597	0.2	14368	1.8
74-70	11066	2.0	497	0.2	11563	1.4
مافوق-75	11013	2.0	350	0.1	1363	1.4
غير مبين	1955	0.4	521	0.2	2476	0.3
المجموع	**546371**	**100.0**	**259479**	**100.0**	**805850**	**100.0**

المصدر : الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات : النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001ف.

ثانيا :- إمكانيات تطوير العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل :

إن النتائج التي تم التوصل إليها في الجزء السابق من الدراسة تشير بوضوح إلى ضعف العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل على المستويين الكمي والنوعي عندما لوحظ ضعف قدرة سوق العمل على استيعاب مخرجات التعليم العالي وسوء توزيعها مهنيا وجغرافيا إضافة إلى عدم الاستفادة من مخرجات التعليم العالي من شريحة الإناث التي بدأت تشهد تزايداً كبيراً خلال السنوات الأولى من القرن الحالي وبنسب تجاوزت في بعض السنوات 50٪ من إجمالي مخرجات التعليم العالي من الجنسين.

وتتعاظم مخاطر هذه المشكلة وما تحمله من آثار على الاقتصاد الوطني أمام التغيرات الاقتصادية الدولية والمتجسدة في النمو المتسارع لمستجدات التقنية وانعكاساتها على أنماط الإنتاج والاستهلاك مع تزايد حدة المنافسة في الأسواق الدولية ولصالح المنتجات التي تعتمد بكثافة على العنصر البشري في قدراته المعرفية، لهذا فإن الاهتمام بهذه العلاقة وتطويرها أصبح أمرا لا مفر منه وضرورة ملحة تفرضها المتطلبات المحلية والتغيرات الدولية .

ولهذا تحاول هذه الدراسة طرح مجموعة من المقومات اللازمة لتطوير العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل :

أولا: تفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل :

وفي اتجاه تقوية العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل هناك جملة من الآليات التي نعتقد أنها مناسبة لتطوير هذه العلاقة :

1.فتح أبواب مؤسسات التعليم العالي أمام راسمي السياسات ومتخذي القرار الفني في مؤسسات المجتمع لتقديم محاضرات عامة للطلاب والتعاون مع الأقسام العلمية بالجامعات والمعاهد العليا .

2.إقحام أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي في القيام بالبحوث

والدراسات التي تستهدف حل المعضلات التي تعرقل مؤسسات المجتمع في السعي نحو مستهد فاتها و تعيق المجتمع عن تحقيق طموحاته .

3.إتاحة الفرصة للقياديين في مؤسسات المجتمع لعضوية المجالس العلمية بالكليات والجامعات والمساهمة في اقتراح السياسات التعليمية والمشاركة في إقتراح المقررات الدراسية وبما لا يمس سلامة العملية التعليمية وفي الإطار الذي يخدم مستهد فاتها في توفير احتياجاتها من القدرات المؤهلة من مخرجات التعليم العالي .

4.إيجاد نظام الحوافز المادية والمعنوية للمتفوقين المتميزين من الطلاب في مؤسسات التعليم العالي والتوصية بهم لدى قطاعات وفروع سوق العمل

5.تحفيز مؤسسات المجتمع على تبني المتميزين من خريجي الثانويات التخصصية وتوجيههم للدراسة بمؤسسات التعليم العالي وذلك في التخصصات التي تنسجم مع متطلباتهم .

6. إتاحة الفرصة لمؤسسات المجتمع لعرض المشاكل والمعوقات التي تعترضهم لمعالجتها في المراكز البحثية في الجامعات وتقديمها لطلبة الدراسات العليا كمواضيع للدراسة والبحث ضمن أطروحاتهم العلمية .

ثانيا :إمكانات تفعيل قطاع الخدمات في إتجاه تصحيح وتطوير العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل :

يتوقع أن يشهد النشاط الخدمي في ليبيا خلال السنوات القادمة تطورات كبيرةً في كافة فروعه وذلك لعوامل متعددة منها ما تتميز به ليبيا من موقع استراتيجي يمكن أن يؤهلها للقيام بدور مهم في التواصل التجاري بين قارات العالم خاصة بين القارة الأوربية و القارة الأفريقية إضافة إلى ما تحققه ليبيا الآن من نجاحات متعددة في تجاوز خلافاتها مع دول الغرب وما سيترتب عليها من انفراج في علاقاتها التجارية والمالية مع هذه الدول المسيطرة على الاقتصاد العالمي هذا بالإضافة إلى ما سيعود على النشاط الاقتصادي وفي كل فروعه من نتائج إيجابية في إطار الترتيبات الحالية والمتمثلة في إعطاء القطاع الأهلي دورا كبيرا في مزاولة الأنشطة الاقتصادية استرشادا بالتطبيق السليم لآليات

توسيع قاعدة الملكية .

مجمل هذه المعطيات المناسبة ستعطي نتائج إيجابية إذا ما استثمرت بالشكل المناسب ، والقطاع الخدمي سيكون في مقدمة القطاعات التي ستشهد نشاطاً كبيراً وكفاءة أكبر في كل فروعه ، الأمر الذي سينعكس بالضرورة على سوق العمل في ليبيا وبشكل خاص في القطاعات الخدمية ، لهذا فإن استثمار هذه المقومات لخدمة الأنشطة الخدمية سيؤدي إلى رفع كفاءة وإنتاجية المتواجدين به حاليا من مخرجات التعليم العالي ، بل و إمكانية استيعاب أعداد متزايدة من مخرجات الكليات والتي بحكم تخصصاتها تعتبر الأقرب إلى سوق العمل في مجال الخدمات.

وإذا ما صدقت هذه الرؤية واستثمرت المعطيات وتحققت النتائج المرجوة يكون الاقتصاد الليبي قد حقق إنجازا له علاقة مباشرة بسوق العمل ، متمثلا في نقل قطاع الخدمات من كونه عبئا على الاقتصاد يستحوذ على النصيب الأكبر من القوى العاملة الليبية وتتركز فيه معظم مخرجات التعليم العالي إلى قطاع نشط وفاعل يحقق للاقتصاد الوطني إضافات قيمة تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع .

إلا أن التفاؤلية عند الباحث والنتائج الإيجابية المتوقعة وآثارها على العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، تتطلب رؤية سليمة وحصر دقيق للمتغيرات الفاعلة والمحددة لهذا التوجه كما تتطلب استعدادات كبرى وبرنامج تخطيطي يتصف بالواقعية والمرونة مع ضرورة توخي الحذر تجاه السلبيات المتوقعة من العولمة الاقتصادية والمتمثلة في سلوك الشركات الكبرى والتي عادة ما تتجه في اختياراتها من العاملين في الدول النامية لذوي المؤهلات العلمية المحدودة جدا واستجلاب احتياجاتها من الخبرات والمتخصصين من خارج البلاد النامية .

ثالثاً : ترشيد الاستخدام والتوزيع في سوق العمل لصالح مخرجات التعليم العالي :

تبين من خلال الإحصائيات المستخدمة في هذا البحث المحدودية في استيعاب مخرجات التعليم العالي بسوق العمل التي لم تتجاوز 15٪ من مجموع العاملين مع تركزهم وبشكل كبير في القطاع الخدمي المسير في أغلب فروعه من قبل القطاع العام وبنسب تجاوزت 85٪ من إجمالي مخرجات التعليم العالي .

ومع إقبال النشاط الاقتصادي نحو برامج متعددة وطموحه واستكمالاً للجهود التنموية السابقة ولغرض تجاوز العثرات الاقتصادية المتعددة التي عانى منها خلال الفترة السابقة بسبب الحصار الجائر الذي فرض على الجماهيرية وما ترتب عليه من انعكاسات أثرت بشكل سلبي على كافة المتغيرات الكلية في الاقتصاد الليبي فإن الحاجة لتصحيح سوق العمل وإزاحة الاختلالات التي يعاني منها منذ سنوات أصبحت ضرورة ملحة و أكثر من أي وقت مضى خاصة في هذه الآونه في ظل الاتجاه نحو تنمية العلاقات التجارية والمالية مع العالم الخارجي وفي إطار اقتصاد عالمي جديد يتميز بطفرة كبيرة في تنوع الاختصاصات والمهارات وفي نوع الخبرة والمعرفة المطلوبة في سوق العمل كما يتميز بشكل خاص بديناميكية شديدة التغير في هذه الاختصاصات والمعرفة عندما يلاحظ بأن أكثر من 60٪ من الاختصاصات والمهارات في سوق العمل اليوم لم تكن معروفة إلى فترة قريبة كما أن أكثر من 75٪ من أنواع السلع المتوفرة في أسواق اليوم لم تكن معروفة قبل عقدين من الزمن.(2)

الأمر الذي يعني أ ن سوق العمل في ليبيا الذي تحتل فيه شريحة الأميين والقادريين على القراءة والكتابة دون الشهادة الابتدائية نسبة 15.7٪ من إجمالي العاملين ، والحاصلين على شهادة التعليم المتوسط (ثانوية عامة × معاهد متوسطة) نسبة 45.2٪ من إجمالي العاملين ، بينما لم تتجاوز مشاركة مخرجات التعليم العالي نسبة 14.8٪ من إجمالي القوى العاملة ، قد يصبح سوقا غير مؤهل ولا يمكن الاعتماد عليه لمقابلة المتطلبات المحلية والتغيرات الدولية لهذا فإن إعادة توزيع القوى العاملة في سوق العمل ولصالح مخرجات التعليم العالي واقع لا مفر منه ، وبالشكل الذي يمنح فرصة كبيرة لالتحاق أعداد من مخرجات التعليم العالي المتواجدين حاليا خارج سوق العمل وفي سياق سليم قائم على اعتبارات اقتصادية كما يمنح فرصة أمام

المتواجدين حاليا بسوق العمل من مخرجات التعليم العالي لوضعهم في المواقع المناسبة الذي تتلاءم مع مؤهلاتهم وتخصصاتهم وتؤدي إلى الرفع من كفاءتهم وإنتاجيتهم .

رابعاً : الرفع من قدرة مخرجات التعليم العالي على التحرك جغرافيا ومهنيا داخل سوق العمل :

من المعايير التي يتم الرجوع إليها في تقييم أسواق العمل هي قدرتها على توفير الظروف المناسبة التي تمكن العاملين بها خاصة المؤهلين والمتخصصين منهم على التحرك داخل تلك الأسواق من مهنة إلى أخري و من منطقة إلى أخرى وبتطبيق هذا المعيار على سوق العمل في ليبيا يلاحظ في الفترة الأخيرة تنامي القيود الإدارية التي تحد من حركة مخرجات التعليم العالي العاملين على الانتقال من شعبية إلى أخرى ومن مهنة إلى أخرى لهذا فإن رفع هذه القيود على حركة العاملين من هذه الشريحة قد تساهم في خلق نوع من التكامل بين الشعبيات وفروع سوق العمل ، وتزداد الآثار السلبية لهذه الظاهرة عندما يلاحظ أنه في الوقت الذي يتواجد فيه عدد من مخرجات التعليم العالي وفي تخصصات معينة خارج سوق العمل في بعض الشعبيات هناك احتياجات في شعبيات أخرى لتلك التخصصات ، فيما قد تعاني هذه الأخيرة من فائض في تخصصات معينة تحتاجها الأولى، لذلك فإن رفع مثل هذه القيود وتعديل التشريعات المنظمة لها قد يعطي فرصة للكثير من مخرجات التعليم العالي في الالتحاق بسوق العمل .

خامساً: تهيئة الظروف الاجتماعية والنفسية في اتجاه تقوية العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل :

بالرغم من التطور النوعي الذي شهده المجتمع الليبي على المستوى الاجتماعي الذي كان نتيجة لجهود ضخمة قدمتها الثورة منذ بداياتها فقد لوحظ بروز ظواهر اجتماعية جديدة تمارس دورا سلبيا على سوق العمل وإمكانات الالتحاق به بالنسبة لمخرجات التعليم العالي ومن هذه الظواهر الغريبة والدخيلة

على المجتمع الليبي ظاهرة الانتماءات القبلية والعائلية وما أدت إليه من تشوهات كبيرة في سوق العمل عندما لوحظ أن الكثير من الشركات العامة الوطنية تقوم بتشغيل العناصر الوطنية ذات صلة القرابة أو من نفس القبيلة التي ينتمي إليها المسؤولون على إدارة هذه الشركة حتى بلغ الأمر في إحدى الشركات يبلغ عدد موظفيها 368موظفاً منهم 245موظفا من قبيلة أو عشيرة أمين لجنتهم وبنسبة 70٪ من مجموع العاملين بالشركة وتجدر الإشارة إلي أن هذه ليست حالة شادة يمكن أن تهمل أو يتغاضى عنها بل أصبحت ظاهرة واضحة وفي أحيان كثير عندما يتولى شخص جديد مسؤولية إدارة مرفق عام فإن أول إنجازاته هي التخلص من بعض الموظفين القدماء(3) واستبدالهم بطاقم جديد يدين بالولاء العائلي أو القبلي للأمين او المدير الجديد .

ومع أن التطورات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد الليبي والمتمثلة في إعطاء الدور الأكبر والأهم للقطاع الأهلي و الذي لا يقبل في اختياراته من مخرجات التعليم العالي للعمل إلا معيارا واحداً يستند فقط على مبدأ الإنتاجية والتكلفة ومع توقع استمرار بعض المنشآت الاقتصادية خارج دائرة القطاع الأهلي ومع استمرار مثل هذه الظاهرة في ممارسة دورها السلبي على العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل فإن الحد من تأثير تلك العوامل الاجتماعية السالبة أمر ضروري وضرورة ملحة تفرضها المصلحة الوطنية والحرص على سلامة العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل .

إضافة إلى العامل الاجتماعي السلبي السابق هناك عامل آخر متمثل في القيود الاجتماعية التي تحد من التحاق المرأة بالعمل بعد تخرجها من مؤسسات التعليم العالي و بسبب عدم قدرتها على التحرك جغرافيا وفقا لمتطلبات سوق العمل يمكن أن تصبح هذه المشكلة أكثر وضوحا في السنوات القادمة مع تزايد نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم العالي إلى إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي حيث تشير الإحصائيات المتوفرة إلى أن هذه النسبة بلغت أكثر من 50٪ خلال العام الدراسي 2001-2002 بل بلغت هذه النسب في بعض الجامعات أكثر من 300٪ بالمقارنة بعدد الذكور عندما بلغ عدد الإناث الملتحقات بالتعليم العالي بجامعة السابع من إبريل 7582طالبة في حين لم يتجاوز عدد الذكور 2762

طالب .

هذا بالإضافة إلى التسرب الكبير لمخرجات التعليم العالي من الإناث عند التحاقهن بالحياة الزوجية وما يترتب عليهن من التزامات تعيق حركتهن في سوق العمل ، لذلك فإن المجتمع يجد نفسه في هذه الحالة أمام خيارين خيار يعمل في اتجاه تشجيع المرأة وتسهيل حركتها وتوفير الظروف المناسبة لإقحامها في سوق العمل أو خيار التفريط في مورد بشري بات يشكل أكثر من 50%من مخرجات التعليم العالي ، ومع هذا فإن هناك خيارا ثالثا يمكن أن يعول فيه المجتمع على عامل الزمن باعتباره متغير مهم في هذه المعادلة .

ومع علم الباحث بأن المرأة هي اقدر من يناقش هذه المعضلة الا أن رصد هذه الظاهرة فقط ومع تزايد أعداد الخريجات بأعداد هائلة فاقت في السنوات الأخيرة أعداد الخريجين من الذكور قد يرتب على المجتمع أعباء اقتصادية واجتماعية كبيرة ، ومع هذا نرى بأن تعزيز دور المرأة عن طريق تحفيزها على تولى مواقع قيادية بمؤسسات المجتمع قد يساهم إلى حد ما في تأكيد وجود المرأة بسوق العمل وتعزيز ثقتها بنفسها وهو اتجاه قد يؤدي إلى إزاحة خلل تم التعرض إليه في بداية هذه الدراسة عندما تبين أن نصيب مخرجات التعليم العالي من الإناث في تولي مواقع قيادية إدارية لم يتجاوز 2.2٪ بالمقارنة بزملائهم الذكور من مخرجات التعليم العالي المتواجدين بالمواقع القيادية الإدارية ، وبنسبة 34٪فقط من إجمالي الإناث المتواجدات في المواقع القيادية الإدارية في سوق العمل

الخاتمة :

مثلما أجمعت أدبيات الاقتصاد والتنمية على أهمية العلاقة ة بين التعليم والتنمية وإيجابيتها قد أجمعت الأدبيات على أن النتائج الإيجابية المستهدفة من تلك العلاقة مرهونة بسلامة العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل .

وبدراسة سوق العمل في ليبيا فقد تبين وجود خلل كبير متمثل في

محدودية قدرة سوق العمل الاستيعابية لمخرجات التعليم العالي ، ومع تعاظم هذه المشكلة وبشكل واضح في السنوات الأخيرة والتي تزامنت مع تدفق أفواج كبيرة من مخرجات التعليم فقد تبين أيضا ارتفاع درجة التركز الوظيفي والجغرافي لصالح قطاعات معينة ومدن محدودة إضافة إلى تدني مساهمة الإناث من مخرجات التعليم العالي بالرغم من الأعداد المتزايدة للخريجات وبمعدلات تجاوزت المخرجات من الذكور خلال السنوات الأولى من هذا القرن ، إضافة إلى تركزهن في وظائف محدودة جدا وبالمدن الرئيسة مثل طرابلس وبنغازي .وهي مؤشرات تشير في مجملها إلى وجود خلل في العلاقة بين مخرجات التعليم العالي و إمكانية تفاقمه مستقبلا ، وإذا كان هذا الاختلال قد جاء نتيجة لمؤثرات متعددة عانى منها الاقتصاد الليبي في الفترات السابقة فإن الظروف الإيجابية المحيطة بالاقتصاد الليبي الآن إضافة إلى النتائج الإيجابية المتوقعة من الترتيبات المطروحة حاليا قد تعمل في اتجاه تصحيح العلاقة بين مخرجات التعليم العالي و سوق العمل .

ومساهمة من الباحث في عملية التصحيح لهذه العلاقة تقترح الورقة مجموعة من التوصيات هي :-

1.العمل على تطوير مخرجات التعليم العالي نوعيا وبالشكل الذي ينسجم مع متطلبات سوق العمل و قد أصبح هذا المطلب ضروريا في ظل الاتجاه نحو إعطاء دور اكبر للقطاع الأهلي والذي لا يقبل أي معايير أخرى إلا معيارا يستند على أسلوب المقارنة بين التكلفة والإنتاجية في اختياراته لمخرجات التعليم العالي.

2.تطوير وتفعيل قطاع الخدمات وبالشكل الذي يؤدي إلى رفع كفاءة وإنتاجية الأعداد الهائلة المتواجدة به من مخرجات التعليم العالي نسبة إلى إجمالي مخرجات التعليم العالي المتواجدة بسوق العمل .

3.العمل في اتجاه رفع القيود الإدارية وتعديل التشريعات المنظمة لها والتي تحد من قدرة الأفراد على التحرك وظيفيا وجغرافيا داخل سوق العمل .

4.الحد من تأثير العوامل الاجتماعية السلبية على العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل والمتمثلة في القيود المفروضة على المرأة و تلك

السلبيات الناجمة عن الانتماءات القبلية والعائلية .

5.توطيد العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وفروع سوق العمل ، والعمل في اتجاه تكثيف آليات التواصل بينهما .

6.تمويل المشاريع الإنتاجية السلعية والخدمية والتي يمكن أن تستوعب أعداد معقولة من مخرجات التعليم العالي .

7.الاعتماد على مجلس التخطيط العام ومجالس التخطيط بالشعبيات في متابعة العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل واقتراح كافة السبل لتطويرها .

8.تسهيل مهمة القطاع الأهلي وتفهم احتياجاته ومتطلباته عند التعبير عن رغبته في التعاون مع مؤسسات التعليم العالي .

9.إعطاء الأولوية لمخرجات التعليم العالي في سوق العمل عند الاختيار أو التكليف لتولي مواقع قيادية لمؤسسات المجتمع.

10. تبني مشروع ضخم لاحتواء مخرجات التعليم العالي والدفع بها في اتجاه إقامة مشاريع انتاجية وخدمية تتناسب مع تخصصاتهم وفي كافة مناطق الجماهيرية.

11.العمل على التوسع في المرافق الخدمية والإنتاجية بالمناطق الداخلية لاستيعاب الأعداد الكبيرة والمتوقعة من مخرجات التعليم العالي في المناطق الداخلية .

الهوامش

(1) الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات: النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001 .

(2) حسن الشريف: تدريس العلوم التطبيقية في ضوء متغيرات سوق العمل، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية – العدد 224، 1997 ، بيروت – لبنان.

(3) مصطفى التير: التعليم العالي والتنمية والتحديث بين تطلعات المخططين ومحددات الواقع، ورقة بحثية قدمت في حلقة نقاشية (التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا) في الفترة 27-29 أكتوبر 2002، المركز الإفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي، طرابس ليبيا.

1.د. على الحوات ، التعليم العالي في ليبيا: نشأته وتطوره وإنجازاته، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، العدد الأول .1993

2.د. حامد بن عمار . حول التعليم العالي العربي والتنمية، مجلة المستقبل العربي، مركز ودراسات الوحدة العربية العدد 40-1988، بيروت لبنان

3.نادر الفرجاني، مساهمة التعليم العالي في التنمية، المستقبل العربي، مركز ودراسات الوحدة العربية العدد 237-1998.بيروت لبنان.

4.عبد الله عبد الدائم ، التعليم العالي وتحديات اليوم والغد، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية 237-1998.

5.حسن الشريف ، تدريس العلوم التطبيقية في ضوء متغيرات سوق العمل، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد224-1997، بيروت لبنان.

6.د. عبد الله أبو بطانه ، الجامعات وتحديات المستقبل، مجلةعالم الفكر- وزارة الأعلام الكويتية ، .1988

7.د. مصطفى التير ، التعليم العالي والتنمية والتحديث بين تطلعات المخططين ومحددات الواقع ، ورقة بحثية قدمت في حلقة النقاش حول التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا، المركز الأفريقي للبحث التطبيقي و التدريب في مجال الإنماء الاجتماعي 2002، طرابلس – الجماهيرية.

8.على الشريف ، الشباب -التعليم و العملية التنموية، ندرة علمية جدول الشباب، التنمية، أمانة اللجنة الشعبية للتعليم والشباب بشعبية طرابلس، في الفترة 26-27 الصيف 1369، طرابلس

9.الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، بيانات إحصائية عن الشعبيات والقطاعات الاقتصادية الوطنية، 2001 ، طرابلس.

10.الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية لحصر القوة العاملة لعام.2001

11.الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق، الكتاب الإحصائي، أعداد مختلفة.

12.مجلس التخطيط العام ، إدارة الخطط والبرامج ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1962-2000 ، المنشور سنة 2001ف

13.المركز الوطني للبحوث التعليمية و التدريب ، كتيب عن التعليم لمحة مختصرة من إنجازات الفاتح في التعليم والتدريب، طرابلس 1996م.

14.المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، كتيب عن التعليم والتدريب. 2002ف.

العوامل الاجتماعية واثرها على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل

■ د. محمد عياد الغزال
كلية الآداب /جامعة الفاتح

تعتبر العلاقة بين التعليم وسوق العمل من اهم المشكلات الخطيرة التي تواجه الدول النامية عموماً والدول العربية والجماهيرية منها على وجه الخصوص وهي مشكلة من المنتظر ان تزداد حدة في المستقبل ما لم تتخذ الاجراءات الكفيلة لمعالجتها .

نعم لقد تعودنا ان ننظر الى اشكالية العلاقة بين التعليم وسوق العمل من منظور خاطيء فقد نظرنا إليها على أنها مشكلة اقتصادية بحتة ونظرنا اليها على انها مشكلة تعليمية بحتة ولم نهتم كثيراً بأنها مشكلة اجتماعية ايضاً .

بل لم نهتم اساساً بآثار العوامل الاجتماعية التي تؤثر في صناعة التعليم وسوق العمل وما هي النتائج المترتبة على ذلك .

ولمدة غير قصيرة شاع بيننا النظر الى التعليم على أنه علاج سحري لكل مشكلاتنا ولم نفطن الى ان التعليم ذاته قد تحول الى مشكلة وان علاقته بسوق العمل في كثير من الاحيان تكاد تكون معدومة وان محاولات علاج هذه المشكلة كانت محاولات جزئية وقاصرة ومتأخرة الى ان وصلنا الى الوضع الراهن بكل ما فيه من محاذير واخطار .

ان العوامل المؤثرة في علاقة التعليم العالي بسوق العمل عوامل مختلفة

ومتعددة وهي تختلف من بلد الى آخر كما ان أثرها يختلف تبعاً لكل من الجانبين الكمي والكيفي لتطور التربية والتعليم في ذلك البلد .

فحتى فترة قريبة كان طلاب الجامعة من أحسن الفئات حظاً بالنسبة لفرص العمل المتاحة امامهم في القطاع الرسمي للدولة على وجه الخصوص، ولم تشملهم ازمة سوق العمل من قريب او من بعيد، بل كان في حكم القانون أن يحصل خريجو التعليم العالي على الحق في التقدم الى التعيين ،وذلك ضمن سياسة التوظيف المضمون من جانب الدولة لاصحاب المؤهلات المتوسطة والعليا، بل جرت العادة ان تقوم أمانة القوى العاملة وامانة الخدمة المدنية بالاعلان عن فرص التقدم للتعيين العام .

الا ان اللافت للنظر ان هذه الصورة قد تغيرت تماماً حيث لم تعد هناك وظائف شاغرة في اغلب القطاعات تقريباً، ولم تعد هناك مهارات نادرة الا في حدود ضيقة، وتظهر في الأفق اليوم اشارات واضحة على تزايد اشكالية العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل وهي ظاهرة لم تكن موجودة في السابق وتستحق التوقف عندها لمحاولة التعرف على التفسير المناسب لها ومعرفة العوامل التي جعلت التعليم العالي يتقهقر عن اداء دوره في اعداد الخريجين لحياة العمل، وجعلت سوق العمل ذاته يضيق عن استقبال الخريجين (199،2) .

وعلى الرغم من صعوبة التوصل الى تعميمات دقيقة حول هذه الظاهرة لعدم توفر البيانات المطلوبة الا أن الشواهد المتاحة تشير الى تفاقم هذه المشكلة مما يشير الى ان البطالة بين الخريجين تشكل ظاهرة مرضية وخطيرة بكل ماتحمله هذه المشكلة من أبعاد اجتماعية على الفرد والمجتمع، ومع هذا فإن هذه الظاهرة تختلف في طبيعتها وحجمها وأشكالها من مجتمع الى آخر (31،3) .

ان الانفصال المذكور بين التعليم العالي وسوق العمل قد خلق وضعاً خاصاً يجعل موضوع مواءمة قطاع التعليم لمتطلبات سوق العمل محوراً اساسياً للجدل (1،3) .

واذا كانت الشواهد تكشف عن وجود ظاهرة البطالة بين خريجي التعليم العالي فهذا يعني الانفصال الواضح للعلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل وان

السؤال الذي يطرح نفسه الآن ما هي العوامل الاجتماعية والثقافية لهذه الاشكالية وكيف يسهم التعليم العالي وسوق العمل في حدوثها ؟

وللاجابة عن هذا السؤال يشير الباحثون الى أهم العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في علاقة التعليم العالي بسوق العمل كما يلي :

العامل الأول وهو ازدياد فتوة السكان : وهي فتوة آخذة في التزايد مع التقدم في الرعاية الصحية ومكافحة الامراض بحيث تزداد نسبة عدد السكان الذين هم دون سن العشرين عن 50٪ في بعض الاقطار ومنها الجماهيرية، وهو أمر له أثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي ايضاً ظاهرة في حاجة الى جهود استثنائية في ميدان التعليم مما يسبب في تراجع امكانياته مستقبلاً (54،4) .

العامل الثاني عامل الهجرة الداخلية الواسعة من الريف الى المدينة : مما جعل البلاد تعاني بشكل متزايد من مشكلات التوسع الحضري السريع وهو ما اثر بصورة مباشرة على تطور التربية والتعليم من خلال تزايد عدد الطلاب في المدينة عنها في الريف وعجز الادارة التربوية والتعليمية في المدن على تلبية احتياجات هذا التزايد في التعليم العام والتعليم العالي ، هذا بالاضافة الى المشكلات النفسية والاخلاقية والتربوية والاجتماعية التي ألقت على التعليم بصورة عامة والتعليم العالي على وجه الخصوص اعباء ومهام جديدة .

العامل الثالث وهو الهجرة الخارجية : أي هجرة المتعلمين واصحاب الكفاءات الى بعض البلدان العربية والاجنبية، مما يزيد من مضاعفة هذه الازمة وهو الأمر الذي يحرم التربية والتعليم العالي من عدد كبير من المؤهلين في المجالات المختلفة كما يحرم البلاد من الكفاءات العلمية والفنية العليا على وجه الخصوص خاصة وان هذه الهجرة لا تقابلها هجرة عكسية الى داخل البلاد لتعويض هذا النقص المستمر .

العامل الرابع والمتمثل في تغيير التركيبة الاجتماعية للمجتمع : وخاصة في الريف، ومن اهم مظاهرها ترك المزارعين لاراضيهم والتحاقهم بالعمل في مجالات اخرى مما زاد الطلب على التعليم العام والتعليم العالي لدى ابناء الريف عموماً ولدى سائر التركيبات الاجتماعية التي كانت محرومة منه بسبب اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بحيث اضافت هذه الظاهرة ايضاً اعباء جديدة ادت الى تزايد الطلب على التعليم العام والتعليم العالي ووضعهما أمام مهمات جديدة تستلزم إحداث تغييرات جذرية في محتوى التعليم ومناهجه .

العامل الخامس وهو تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي الجامعي :
حيث يحتل التعليم في الجامعة وكلياتها المختلفة مكانة خاصة من حيث تزايد الطلب الاجتماعي عليه من كل الفئات حتى ان الناس يفضلون لابنائهم الالتحاق بالمرحلة الثانوية لتتاح لهم فرصة الالتحاق بالتعليم الجامعي (5،480ـ482).

وعلى الرغم من التوسع الملحوظ في مؤسسات التعليم العالي، الا ان اقبال الناس على الجامعات تجاوز بنسبة كبيرة الاماكن المتاحة لهم في الجامعات، كما كانت الرغبة ملحة من اولياء الامور، لضرورة التحاق ابنائهم بالدراسة الجامعية مما يفرض مزيداً من الضغط الاجتماعي لزيادة الفرص المتاحة من المقاعد الجامعية .

وعلى سبيل المثال فقد كان عدد الجامعات منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969 عبارة عن جامعة واحدة وهي الجامعة الليبية لتصبح عام 1973 جامعتين وهما جامعة طرابلس وجامعة بنغازي اللتان اصبحتا جامعة الفاتح وجامعة قاريونس وتضمان عدد (19) كلية متخصصة ومنذ عام 1986 اعيد النظر في الجامعات الليبية على اساس مفهوم الجامعات المتخصصة لتصبح في ليبيا احدى عشر جامعة متخصصة ولتصبح عام 91/1992 (13) جامعة موزعة في جميع انحاء الجماهيرية وتضم (78) كلية متخصصة وعدد (438) قسماً بالاضافة الى المعاهد العليا التي وصل عددها الى (59) معهداً حسب احصائية عام 95/1996 (6،110) .

وشهدت البلاد نهضة تعليمية ملحوظة من حيث انشاء الجامعات والكليات والاقسام الجديدة ومع ذلك فهناك تدفق كبير في أعداد الطلاب على الجامعات ومعاهد التعليم العالي وزيادتهم على المعدل المخطط لقبوله مما اضطر الجامعات لقبول المزيد من الطلاب تحت ضغط الطلب الاجتماعي المتزايد .

كما تم العمل بنظام الانتساب الذي منح فرصاً جديدة للراغبين في التعليم الجامعي وخاصة كليات الآداب والتربية والقانون والاقتصاد والعلوم السياسية كما اصبحت معاهد التعليم العالي تمنح نفس الدرجة العلمية التي تمنحها الجامعة .

هذا بالاضافة الى الجامعة المفتوحة التي اتاحت الفرصة للمزيد من الراغبين في الدراسة الجامعية .

العامل السادس الاتجاهات الاجتماعية السائدة : ان تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم بالصورة التي اشرنا اليها قبل قليل لم يحدث من فراغ بل كان محصلة لبعض الاتجاهات الاجتماعية الراسخة في اذهان الناس في مختلف الاوساط الاجتماعية ،ومنها ان اقتناع الناس بأن التعليم العالي الجامعي يتيح لابنائهم فرصة الحصول على عمل مأمون ومرموق وعلى سبيل المثال فإن صغار المزارعين والمهن الأخرى لايترددون في التضحية بالغالي والرخيص من أجل الحاق ابنائهم بالتعليم العالي والجامعي (57،65،7) .

العامل السابع المحاكاة الاجتماعية : ويعني هذا العامل الاجتماعي ان بعض الناس تنظر الى التعليم الجامعي بأنه مصدر للفخر والتباهي امام الآخرين كما ان هذا الاتجاه جعل الاسر تنظر الى بعضها من هذا المنظور .

هذا بالاضافة الى ان التعليم العالي ذاته اصبح له الدور الكبير في المكانة الاجتماعية والهيبة والاحترام الذي يحققه الشخص علاوة على ان التعليم اصبح يؤثر في علاقة الفرد بالآخرين .

ولايجب ان تغيب عن الاذهان حقيقة ان الشهادة الجامعية هي أمل كل مواطن حيث اصبحت تلك الشهادة العلمية عبارة عن شهادة اجتماعية يتزوج بها المرء ويتحقق بها وضعه الاجتماعي كما تفتح امامه آمالاً كبرى لتحقيق ذاته.

العامل الثامن وهو تطور تقبل الناس للتعليم المهني والفني : بعد ان ساد اتجاه نحو عدم احترام العمل اليدوي، وتكريس الهيبة والتقدير للوظيفة المكتبية وبعد ان كان الناس يرفضون الى وقت قريب بعض الاعمال ولاسيما الاعمال اليدوية او الزراعية او الصناعية، الا ان هذه المواقف تغيرت خلال عقود قريبة من الزمن وذلك نتيجة لنمو التعليم نفسه، ونتيجة للاتصال بالحضارات العلمية والتقنية الحديثة ونتيجة لادراك العائد الاقتصادي الوافر للمهن والصناعات ،مما ساعد على نمو التعليم المهني والتقني وتطور وسائله واساليبه وظهور المعاهد العليا وفروع التخصصات الجديدة في هذا النوع من التعليم .

ومن الواضح ان هناك علاقة سلبية بين التعليم العالي والعمل اليدوي والفني، حيث يعمل التعليم العالي الجامعي على عزل افضل الشباب علمياً وعقلياً وفي أعداد كبيرة خلف المكاتب داخل المصالح والمؤسسات الرسمية في الدولة (59،8).

العامل التاسع وهو ظهور فئة العمال (المنتجين في مجال الصناعة داخل المدن وجزء منهم من مهاجري الريف الى المدينة وذلك نتيجة لانتشار الصناعة في عدد من المدن مما ادى الى تطور الوضع الاقتصادي لهذه الفئة من المنتجين وتزايد وعيها الى زيادة الطلب على التعليم والى تطوير التعليم المهني والفني حتى يصبح اكثر ملاءمة للصناعات الجديدة (54،9) .

العامل العاشر وهو تقبل تعليم المرأة : وذلك من خلال تقبل الناس ورغبتهم في التعليم نتيجة لعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما ادى الى تطور النظرة الايجابية لتعليم المرأة وتزايد اعداد الطالبات في مراحل التعليم

المختلفة ومنها التعليم العالي ومن اسباب هذا التطور تحرير المرأة وتحررها من القيود الاجتماعية التي كانت تكبلها وادراك الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي يلعبه تعليم الفتاة هذا بالاضافة الى تأخر سن الزواج وتناقص دور الاسرة الممتدة تدريجياً والاعتماد على الاسرة النواة وشعور الفتاة بالحاجة الى الثقافة والتعليم وتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي مع جعلها تثبت وجودها في مختلف ميادين التعليم وعلى رأسها التعليم العالي (58،10) .

العامل الحادي عشر وهو التناقص التدريجي لبعض الجماعات الاجتماعية الضاغطة كرجال الدين المتزمتين واصحاب الحل والعقد في القرية والمدينة، مما ادى الى زوال القسر الاجتماعي الذي كانت تمارسه تلك الفئات الاجتماعية التي كانت تحبس سلوك الفرد في اطر وقوالب لايستطيعون تجاوزها خوفاً من غضب وانتقاد المجتمع ونبذه لهم، وكان هذا التناقض بسبب نمو المجتمعات العربية واتصالها بالحضارة الحديثة، وانتشار الثقافة نفسها ونمو الاحساس بالفردية الى نمو المدن الكبرى مما دفع بالمزيد من توجه الاجيال الجديدة ومنها الفتيات الى التعليم بأنواعه ومنه التعليم العالي (60،11) .

العامل الثاني عشر وهو تطور القيم الاجتماعية وظهور قيم جديدة : وذلك من خلال التطور الذي طرأ على افكار الناس ومعتقداتهم وقيمهم، وكذلك التصور الجديد الذي بدأوا يكونونه عن النظام الاجتماعي الافضل والامثل وولادة قيم جديدة ساعدت على نمو التعليم وتطويره كما وكيفاً، ومن ابرز هذه القيم التي اخذت في الظهور والانتشار القيم الديمقراطية ومعاني العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والقضاء على الطبقية والارتباط بين التراث القومي والديني وبين الحضارة العالمية الحديثة ومشاعر الاعتزاز الوطني والقومي والرغبة في اللحاق بركب التقدم ومواجهة التخلف وقيم التحرر والحرية ،وكان انتصار هذه القيم هو اكبر عون على تحقيق التطور الكمي والكيفي في مجال التعليم العام والتعليم العالي .

العامل الثالث عشر وهو عامل عدم قدرة التعليم العام والتعليم العالي على مسايرة التغير الاجتماعي السريع : فقد مر المجتمع العربي عامة والمجتمع الليبي على وجه الخصوص بموجات سريعة من التغير الاجتماعي الذي يؤثر في المجتمع من الناحية البنائية والوظيفية خاصة وان هذا التغير السريع له عاقبة بالغة الخطورة على نظام التعليم الذي اصبح في أمس الحاجة الى اعادة تخطيط كمي وكيفي يتماشى مع النسق السريع الذي يتغير به المجتمع وان عدم قدرة التعليم على تزويد المجتمع بالكفاءات العالية يعود الى صعوبة توافقه مع سوق العمل نتيجة للتغير المفاجيء في بنية القوى العاملة والتغير في طبيعة المهن وكذلك التغيرات السريعة التي يفرزها التقدم العلمي التكنولوجي مما احدث فجوة من التغير في طبيعة التعليم والعمل في العالم المعاصر الامر الذي يفرض فجوة واضحة بين احتياجات سوق العمل وبين المؤهلات التعليمية للعاملين حيث لم تعد الشهادات والدرجات العلمية مناسبة في عالم تتغير فيه المهارات تغييراً يفرض اعادة النظر في محتوى التعليم العالي وبالتالي ضرورة توفر المعلومات عن التغييرات التي تحدث في طبيعة المهن وفي سوق العمل والتعرف على المهارات والقدرات الجديدة التي تتطلبها المهن الجديدة وهذا لايتم الا في ضوء العلاقة السوية بين التعليم وسوق العمل .

العامل الرابع عشر وهو تدني المستوى العلمي لخريجي التعليم العالي :
حيث يسود انطباع عام بين اصحاب العمل وبين اجهزة الدولة واجهزة القوى العاملة بتدني المستوى العلمي لخريجي التعليم العالي والجامعي، وقد اشارت بعض الدراسات التي اجريت في هذا المجال، ان برامج التعليم العالي لاتلبي احتياجات قطاع الدولة في كثير من التخصصات مما يستدعي ضرورة اعادة النظر في البرامج الدراسية لتطويرها مع التركيز على الجوانب التطبيقية والزيارات الميدانية للمجالات المهنية المختلفة .

ان مشكلة تدني المستوى العلمي لخريجي التعليم العالي ترجع في جزء منها الى ان النظام السائد لايتيح للطالب تحقيق رغبته في الالتحاق بالكلية أو القسم أو التخصيص الذي يميل اليه فتكون النتيجة ضعف العلاقة بين اهتمام الطالب

ورغبته في تخصص معين وبين الكلية التي يلتحق بها، وذلك لان جوهر التعليم العالي يعتمد على توزيع الطلاب على الكليات والمعاهد على اساس مجموع درجاتهم في الشهادة الثانوية ويعاب على هذا النظام انه لايساعد على اكتشاف المواهب المبدعة بل انه يؤدي الى ضياع الكفاءات العلمية التي تعتبر ثروة قومية كبري (12،104) .

ومن العوامل التي اسهمت في تدني مستوى الطالب الجامعي ايضاً ان الجامعات ما تزال تستخدم اساليب تقليدية في التدريس تقوم على حشو اذهان الطلاب بالمعارف والمعلومات الكثيرة دون ان يكون هناك وعي بضرورة ربط برامج التعليم بالواقع المعيشي، وان التعليم يركز على الدراسات النظرية ويهمل الدروس التطبيقية بصورة لاتتيح للطالب فرصة اكتساب المهارات الفنية اللازمة للعمل في المجالات الانتاجية التي يحتاجها سوق العمل ، كما يسهم نظام الامتحانات في ترسيخ هذا الوضع حيث انه نظام لاختبار الذاكرة والقدرة على الحفظ وليس لاختبار قدرة الطالب على الادراك والفهم والاستيعاب، كما ان مناهج التعليم ،وبنيتها، وطرقها، واساليب تقديمها، مسؤولة عن مرونة تحرك الخريجين من جهة الى أخرى، وعدم قدرة الطلاب على اكتشاف المهارات الفنية اللازمة للعمل في المجالات الانتاجية المختلفة الأمر الذي يترتب عليه انفصام العلاقة بين التعليم العالي، وسوق العمل (13،107) .

العامل الخامس عشر وهو العامل المتعلق بعدم التنسيق والربط بين مؤسسات التعليم العالي وبين اجهزة التوظيف والتوزيع على سوق العمل .

يعتبر التعليم العالي هو المصدر الرئيسي الذي يزود جميع مؤسسات الدولة الاخرى بالكوادر البشرية اللازمة لمتطلبات التنمية الشاملة في المجتمع، وحتى يقوم التعليم العالي بهذا الدور على أحسن وجه، فلا يمكن ان يكون بمعزل على احتياجات المجتمع، بل من الضروري ان يتم التنسيق بين مؤسسات، ومنظمات وهيئات المجتمع الاخرى (14،197) .

ولكن الواقع يكشف عكس ذلك تماماً حيث لايوجد تنسيق بين مؤسسات

التعليم العالي، وبين اجهزة التعيين او التوظيف العامة ،والخاصة ،حيث لاتتوفر الدراسات اللازمة ولا المعلومات المطلوبة، لإعداد الخطط لصالح القوى العاملة، بل ان نسبة كبيرة من اجهزة القوى العاملة بالامانات والشعبيات، تستخدم اسساً تقليدية في خططها ،وتقدير احتياجاتها من القوى العاملة، على أساس التخمين، او التقديرات الشخصية دون التعرف على الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل .

كما لايوجد تنسيق بين مؤسسات التعليم العالي من جامعات، ومعاهد عليا حيث تعاني تلك المؤسسات من ازدواجية في التخصصات، وعلى الاخص التخصصات النظرية، ذلك ان بعض الجامعات تقوم بافتتاح اقسام، وتخصصات مماثلة، لما هو موجود في غيرها من الجامعات الأخرى، مما يساعد على زيادة الخريجين في تخصصات لاتتلاءم مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل (60،15).

من خلال ما سبق، ومن خلال استعراضنا للعوامل الاجتماعية المؤثرة على التعليم العالي ،وسوق العمل سلباً وايجاباً، يتضح لنا ان التغير الذي يحدث في نظام التعليم،يحدث بشكل بطيء، بينما التغير الذي يحدث في طبيعة المهن ومتطلبات سوق العمل، يحدث بشكل سريع ومتلاحق ومفاجيء، وذلك نتيجة لدخول ادوات التقنية الآلية في مجالات العمل والانتاج، ذلك ان للتقنية الآلية مجالاً سريع التغير، كما ان ادوات الانتاج تتغير بنفس السرعة، التي تتغير بها التقنية الالية، اما التعليم العالي فهو قطاع اجتماعي، اساسه البشر، وقد يستخدم التعليم العالي ذاته ادوات التكنولوجيا ،والتنمية، مما دفع الى الاعتماد عليها بصورة شبه كلية ،لانجاح عمليات التنمية، وخاصة في الدول النامية ومنها الوطن العربي (17،1،2ـ2) .

وتشير بعض الدراسات الى ان مؤسسات العمل والانتاج، اكثر قدرة من مؤسسات التعليم العالي في استيعاب المستحدثات التكنولوجية، وهذا ناتج عن أي تغيير او تجديد في النظام التعليمي، لابد وان يكون مدروسا دراسة علمية دقيقة، ومتأنية، حتى لاينتج عن ذلك اية نتائج سلبية، قد تنعكس بصورة خطيرة على الفرد وعلى المجتمع (18،40) .

وهذا سبب آخر في بطء عمليات التغير التي تحدث في التعليم العالي، وفي تشكيل سياسته، وبرامجه، واهدافه، وفي صعوبة ربطه بسوق العمل .

ورغم كافة المحاذير والصعوبات التي تعرضنا اليها قبل قليل يجب ألا يغيب عن أذهاننا ان تنمية المجتمع والنهوض به، لايمكن تصوره الا مصحوباً بالتجديد في مجال التربية والتعليم، فللتنمية متطلبات عديدة تفرضها ضرورة تلبية احتياجات المجتمع، واستثمار امكانياته ،كما ان الانتاج المتقن يتطلب دوراً بارزاً من التعليم العالي في اعداد الموارد البشرية القادرة على الانخراط في المهن التي يحتاج اليها المجتمع ،لمواكبة التقدم العلمي، والصناعي التقني، في ضوء التغييرات السريعة لطبيعة المهن، او الى ظهور الحاجة الى انواع جديدة ،منها بصورة مكثفة، الا ان مناخه هو الانسان، وان التغييرات التي يمكن احداثها في سلوك الانسان تحتاج الى وقت طويل، وهو اطول من الوقت الذي تستغرقه التغيرات التي يمكن احداثها في الادوات، والمعدات الخاصة بالانتاج (31،16) .

من هنا تبرز اشكالية اخرى، وهي اشكالية تنحصر في الفارق الزمني، لاحداث عمليات التغير في القطاعين التعليم العالي، وسوق العمل، فكلما كبر الفارق الزمني كلما زادت الهوة او الفراغ بين القطاعين في الاتساع وهذه الهوة هي في حد ذاتها أحد الاسباب الرئيسية في عمليات الانفصال، وعدم الترابط بين قطاع التعليم العالي، ومجالات العمل وهو ما نشاهده على المستوى العالمي، وعلى المستوى العربي، والجماهيرية من ضمن اقطاره بصورة خاصة .

لقد كان التعليم العالي في السابق يقوم باعداد القوى العاملة للقطاعات الاقتصادية التي تعتمد على القوى البشرية ، اما حديثاً، فقد تغير الوضع واصبح التعليم العالي مطالباً باعداد قطاعات اقتصادية يتم التركيز فيها على ادوات التقنية الحديثة، وهو وضع عالمي حديث جاء بشكل سريع، ومفاجيء خلال فترة زمنية قصيرة، بحيث كان سبباً في سرعة انتشار المستحدثات التكنولوجية، وظهور اهمية استخدامها في الانتاج مما يتطلب اعادة تأهيل الكوادر العاملة، فتظهر الحاجة الى استحداث انماط جديدة من مؤسسات التعليم العالي حيث توجد بالفعل في عالم اليوم انماطاً مختلفة منها في مجال التعليم الجامعي، والعالي بحيث يراعي كل نمط من الانماط جانباً من جوانب

العملية التعليمية أو أكثر (26،19) .

وتشير الدراسات المتخصصة في مجال العلوم التربوية، الى ضرورة تطوير وتغيير الانماط التقليدية، في جامعات العالم الثالث، ومنها جامعات الوطن العربي حيث يمكن الاستفادة من التطورات التي حدثت في بعض الجامعات التقليدية على مستوى العالم، وذلك باختيار البدائل المناسبة التي طرحت في الدول المتقدمة وفحصها في ضوء الظروف المحلية لاختيار المناسب منها، بما يساعد على نمو العلاقة بين التعليم العالي، وسوق العمل ومن هذه البدائل مايلي :

الأخذ بفكرة الجامعات التخصصية ،بحيث تتحول الجامعات التقليدية الكبيرة الى عدد من الجامعات الصغيرة فتصبح احداها جامعة طبية، واخرى هندسية وثالثة زراعية ،ورابعة للعلوم الانسانية، وخامسة للعلوم التربوية، وقد اصبح هذا النمط سائداً في جامعات الدول المتقدمة، حيث توجد جامعات تكنولوجية في بعض هذه الدول، ومنها استراليا والنمسا، وفرنسا، والمانيا، واليابان، والولايات المتحدة .

وفي هذا الصدد يمكن النظر الى النموذج الياباني حول التجديد في جامعة المستقبل الذي يدعو الى التأمل، حيث نلاحظ به جامعات متخصصة ومتنوعة نذكر منها جامعة (اوزاكا) للدراسات الاجنبية وجامعة (اوتارد) للتجارة وجامعة طوكيو للطب وطب الاسنان، وجامعة (طوكيو) للتكنولوجيا، وجامعة (طوكيو) الوطنية للفنون والموسيقى، وجامعة (طوكيو) للمصائد .

والجدير بالاشارة ان جامعة الفاتح قد مرت بهذه التجربة فترة الثمانينات وقسمت الى جامعة العلوم الهندسية، وتضم كلية الهندسة العامة وكلية الهندسة النووية والالكترونية وهندسة النفط والتعدين، وجامعة للعلوم الطبية وتضم كلية الطب البشري، وطب الاسنان وهي الآن تحت اسم جامعة الفاتح العظيم للعلوم الطبية واصبحت تضم كلية الطب البشري وطب الاسنان وكلية الصيدلة وكلية التقنية الطبية، وجامعة العلوم الزراعية وتضم زراعة طرابلس والبيضاء .

اما البديل الثاني فهو الابقاء على النمط الحالي من حيث الأعداد الكبيرة للطلاب، مع إحداث تغييرات جذرية في طرق واستراتيجيات التدريس، وبخاصة استخدام التقنيات الحديثة للتدريس، ومراكز التعليم، وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من الخبرات المتوفرة في بعض جامعات الولايات المتحدة الامريكية مثل جامعة (ميرلاند) وجامعة (بوسطن) وغيرهما من الجامعات .

اما البديل الثالث، فيتمثل في ادخال تغييرات في نظم الدراسة، بحيث لاتقتصر على الطالب النظامي، وانما تتيح الفرصة للدراسات المسائية، والدراسة لبعض الوقت ، والدراسة من الخارج ،كما هو متبع في جامعة (لندن) في بريطانيا وجامعة (كوبيك) في كندا الذي وصل عدد الدارسين بها (49840 طالباً) بينما اقتصر عدد الدارسين لكل الوقت (27870 طالباً) .

والجدير بالاشارة انه من أهم الانماط التي لفتت نظر الباحث كبديل رابع يهدف فعلاً الى زيادة الربط، وتقوية العلاقة بين التعليم العالي، وسوق العمل، وهو الاتجاه نحو تطوير ما يسمى بمؤسسات التعليم التعاوني، وهذا النمط من التعليم يعني ان العملية التعليمية لم تعد تحدث في المؤسسات التعليمية كالجامعات، والكليات، او المعاهد العليا بل ان جزءاً كبيراً منها يحدث في مواقع العمل والانتاج، مما يجعل المؤسسات الانتاجية تساهم في تحقيق اهداف التعليم، وتساهم في كلفته وتزيد من الارتباط بين التعليم العالي، وسوق العمل .

والملفت للنظر في هذا النمط الحديث نسبياً هو قيام مؤسسات الانتاج ذاتها بانشاء معاهد، وكليات خاصة بالتعليم العالي تشرف عليها اشرافاً كاملاً من النواحي المادية والادارية، في الوقت الذي تشارك فيه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ،في الاشراف على النواحي الاكاديمية والفنية، وقد افاد هذا الاتجاه في توسيع فرص التعليم العالي لأبناء المجتمع، ومن الامثلة على ذلك في هذا المجال يمكن الاشارة الى معهد (زابود زاتوز ZAbod Zatuz) في جمهورية روسيا ،وهو معهد عالي تقني داخل المصنع، يخدم بالدرجة الأولى عماله وموظفيه، ويقبل حسب احتياجاته واحتياجات المصانع الاخرى .

ويمكن الاشارة الى التجربة الرائدة والمحدودة في الجماهيرية العظمى في

مجال النفط من خلال اشراف مؤسسات، وشركات النفط على المعاهد المتوسطة والعليا في منطقتي طرابلس والزاوية، ووجود جامعة متخصصة في العلوم النفطية في احضان مصافي وآبار النفط في المنطقة الشرقية من الجماهيرية وقد ساعد مثل هذا النمط التعليمي، في تسهيل مشاركة المؤسسات الانتاجية في عمليات التدريب ،واعادة التدريب في مواقع العمل والانتاج عن طريق البرامج القصيرة وتسهيل عمليات التناوب بين قطاعي التعليم العالي ومواقع العمل والانتاج بالاضافة الى الاستفادة من المعلومات التي توفرها وتساهم بها قطاعات العمل لصالح مؤسسات التعليم العالي، هذا بالاضافة الى متابعة الخريجين، التي تقوم بها الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي، لتوفر المعلومات المرتجعة، والتي تكون اساساً في اعادة النظر في المناهج، والبرامج الدراسية،وادخال تعديلات عليها كلما طرأت تغييرات في جوهر وطبيعة المهن، وفي واقع الطلب على القوة العاملة من المتخصصين لسوق العمل (27،20) .

وفي هذا الشأن ايضاً يشير الباحث الى تجربة جمهورية مصر العربية، في افتتاح كليات التربية النوعية،وهي كليات تحت اشراف وزارة التربية والتعليم العالي، تحتوي على العديد من الاقسام المتخصصة التي لاتقبل طلاباً الا بناءً على احتياجات المجتمع لتخصصات معينة، وفقاً لاحصائيات متوقعة، وبناء على دراسات وابحاث خاصة بذلك، فقد يقفل قسم من الأقسام باب القبول بعد أخذه العدد الكافي، ولايقبل طلاباً لعدة سنوات في الوقت الذي يفتح فيه تخصص آخر لاخذ احتياجات المجتمع في ذلك التخصص، والجدير بالاشارة ان هذه الكليات موزعة جغرافياً على اغلب مناطق البلاد (35،22) .

واخيراً يمكن القول بأن اي محاولة جادة، لتقليص الفجوة بين التعليم العالي وسوق العمل، يتطلب اعتماد منهجيات علمية حقيقية، يتم عن طريقها احداث تغير جوهري في سياسات التعليم العالي، وانماطه، واهدافه، وبناء هياكله وطرائقه، وتقنياته، واعادة النظر في تخصصاته القائمة، والابقاء على المناسب منها، وادخال تخصصات جديدة حسب اولويات حاجات التنمية الشاملة، واعادة النظر في البعثات الدراسية، ونظام الدراسات العليا تفادياً للهدر في

الموارد البشرية ،والتخطيط على أساس إعداد القوى البشرية المطلوبة لسد الحاجات الاقتصادية، والتنموية من العاملين، والفنيين والمتخصصين. وترجمة هذه الاعداد الى مقاعد دراسية لتخصصات مختلفة، في قاعات الجامعات، ومعاهد التعليم العالي (9،23) .

كما لاننسى الدور الايجابي الذي يلعبه التوجيه والارشاد المهني، في عمليات الربط بين القطاعين، حيث انه الجهاز الذي يوفر المعلومات اللازمة حول التغيرات في تركيبة العمل، وطبيعة المهنة، ومتطلبات سوق العمل، على ان يعتمد ذلك على دراسات قبلية لواقع التعليم العالي، وسوق العمل، وذلك قبل اتخاذ القرار اللازم في القطاعين المذكورين .

على ان يعتمد على مايلي :

1ـ اجراء دراسات قبلية لواقع التعليم، وسوق العمل، وذلك قبل اتخاذ القرار اللازم في القطاعين المذكورين .

2ـ انشاء قنوات اتصال قوية ومفتوحة بين مؤسسات التعليم العالي ومواقع العمل ،وخاصة مراكز الانتاج، وذلك لخدمة الاهداف المشتركة لكل منهما .

3ـ فتح المجال امام طلاب الجامعات، ومعاهد التعليم العالي للتدريب الميداني وفق تخصصاتهم في مواقع العمل المختلفة، وخاصة مراكز الانتاج كجزء من برنامج الدراسة للحصول على الدرجة العلمية .

4ـ اتاحة الفرصة للبحوث الجامعية، وبحوث التعليم العالي عموماً لان تأخذ طريقها في التنفيذ وذلك عن طريق المشروعات الاستطلاعية، فإن ثبت نجاحها اقتصادياً تم تطبيقها على ارض الواقع .

5ـ وضع صيغ مناسبة للعمل المشترك بين ادارات التعليم العالي، وادارات العمل والانتاج، بما يحافظ على القيم المعنوية للمجتمع، وتوفر لكل فرد احساسه الخلاق .

6ـ ضرورة التركيز على مؤسسات التعليم العالي، واهمية التخصصات التي تقدمها، والاهتمام بشكلها التنظيمي الذي يحقق أكبر نجاح ممكن في ربطها

بالمجتمع (105،24) . ومن الممكن ان يتم ذلك بالوسائل الآتية :

أ- تكليف كل جامعة او معهد عال او كلية او مركز علمي ببحث مشاكل موقع معين من مواقع الانتاج، ودراسة مشاكله، وتقديم الحلول المقترحة لذلك .

ب - التعاون المستقبلي في مختلف المجالات في شكل خطط قصيرة ومتوسطة، وبعيدة الأجل، يتم على أساسها تطوير مؤسسات التعليم العالي ومخرجاته لمواكبة الخطط المطروحة .

واخيراً يؤكد الباحث بأنه اذا كان التعليم العالي اليوم بكافة المؤسسات التابعة له اضحى ابن المجتمع، فإن التعليم العالي في الغد سيصبح ابن الانسانية كلها وعليه فإن الجامعات الليبية وكلياتها، ومعاهدها العليا والدراسات العليا في كل منها على مستوى الماجستير والدكتوراه ،مدعوة للارتباط العضوي بالخصوصية المحلية والقومية والعالمية، بمواقع العمل والانتاج ،وتوجيه انشطتها للالتحام بمسيرة الانسانية، وذلك من خلال نشر المعرفة وتعلمها وتعميق المعرفة وتنميتها ونشر، الانتاج العلمي، وتسويق المعرفة على اوسع نطاق .

1- محمد نبيل نوفل ، تأملات حول العمالة والتعليم في العالم العربي ، ورقة عمل قدمت لندوة (التعليم والتدريب وسوق العمل) في القاهرة في الفترة (25،23) يناير 1990 .

2- ربيعة خليفة الصرماني ، سياسات التعليم والتدريب وسوق العمل في الجماهيرية ، مجلة الجديد للعلوم الانسانية العددالثامن عدد خاص عن التعليم في الجماهيرية 2003ف .

3- محمد عياد الغزال ، انماط التعليم العالي المؤهلة للارتباط بسوق العمل ورقة عمل مقدمة الى ورشة العمل الاقليمية في مجال التعليم العالي (20 - 23 سبتمبر 2003) تحت اشراف المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) طرابلس ، الجماهيرية العظمى .

4- عبدالله عبدالدائم ، التربية في البلاد العربية حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها ط2، دار العلم للملايين ، بيروت 1976ف .

5- عبدالله عبدالدائم ، التخطيط التربوي اصوله واساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية ط3 دار العلم للملايين ، بيروت 1977ف .

6ـ محجوب عطية الفاندي ، العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي والاحتياجات الفعلية من القوى العاملة في الجماهيرية العظمى مجلة ابحاث العدد 4 ، 2001ف

7ـ محمد علي عبدالرزاق ابراهيم ، التعليم الجامعي وظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات ، جامعة المنيا رسالة ماجستير غير منشورة ، 1994ف

8ـ عبدالله عبدالدائم 1976 (مرجع سابق) .

9ـ عبدالله عبدالدائم (المرجع السابق) .

10ـ عبدالله عبدالدائم (المرجع السابق) .

11ـ عبدالله عبدالدائم (المرجع السابق) .

12ـ محجوب عطية الفاندي (مرجع سابق) .

13ـ فتحي الديب ، التقويم وبناء الاختبارات في التعليم الجامعي ، مجلة العلوم التربوية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، يوليو 1993 .

14ـ ربيعة خليفة الصرماني (مرجع سابق) .

15ـ محمد علي عبدالرزاق ابراهيم (مرجع سابق) .

16ـ عبدالله ابوبطانة ،تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل ، مجلة التربية الجديدة ، مكتب اليونيسكو الاقليمي للتربية العربية ، العدد التاسع والاربعون ، السنة السابعة عشر يناير / ابريل 1995ف .

17ـ محمد عياد الغزال (مرجع سابق) .

18ـ عبدالله ابوبطانة (مرجع سابق) .

19ـ عبدالفتاح احمد بلال ، تحديد العملية التعليمية في جامعة المستقبل ، مجلة العلوم التربوية ، المجلد الأول ، يوليو 1993ف .

20ـ عبدالفتاح احمد جلال (المرجع السابق) .

21ـ علي الحوات التعليم العالي في ليبيا واقع وآفاق ، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية ، طرابلس 1996 .

22ـ كوثر منصور ،التعليم وسوق العمل ، ورقة عمل مقدمة الى ورشة العمل الاقليمية لفائدة المسؤولين والباحثين في مجال التعليم العالي وسوق العمل بطرابلس ـ ليبيا في الفترة من 20 ـ 23 سبتمبر 2003ف .

23ـ محمد عياد الغزال (مرجع سابق) .

24ـ السيد حسن حسانين ، الجامعات العربية بين الواقع والمستقبل ، مجلة العلوم التربوية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، يوليو 1993ف .

التعليم وعلاقته بالفعل الإبداعي

■ د. الطاهر عمار العباني
كلية الفنون والإعلام - جامعة الفاتح

الإنسان والحضارة، ثنائية مرتبطة بفعل وقدرة فاعلة، صيرورة ملزمة لعلاقة وثيقة باضطراد وسرعة لم يعد بالإمكان قياسها زمنيا .

فقد اتسم هذا التطور الحضاري بتعقيده وتشابك مكوناته التوالفية حتى اصبح بحاجة الى تحليل أكثر وقراءة أعمق لشتى جوانبه المتعددة والمتنوعة .

وكما أن ضرورة الحياة اليومية للإنسان تلزمه باستمرار، الخوض في علاقات فكرية وبحثية لاكتساب المعرفة التي تنظم مقومات حياته وعلاقتها بما حوله وأيضاً بمن حوله فإن هذه العلاقة الطردية والتوالفية بالضرورة تقود الى البحث الابداعي بمفهومه الخلقي الذي يشكل مصوغات اكتشاف غير المكتشف وبالتالي يمكن القول بأن الإبداع هو تجدد الحياة وهو الفعل الإجتماعي الذي ينتج عن تزاوج الفرد بيولوجيا وفكريا مع البيئة والمحيط اللذين ساهما في تكوينه حسيّاً وذهنياً .

إن الابداع هو تجدد الحياة وهو فعل ناتج عن تطور تعليمي منهجي وليس مجرد هبة خارجية يظفر بها البعض دون الآخرين وفق ما ادعته نظرية الإلهام او العبقرية تفسيراً لخصوصية متميزة يتفرد بها قلة وتنتفي عن الكثرة إن الابداع جزء رئيسي لصناعة الوجود بكل مكوناته التفاعلية لصياغة مستقبل اكثر إمتاعاً وإشراقاً ، فعل بشري نشط تكون به حياة المجتمع أكثر إنسانية

في تفاعلها مع الطبيعة ومكوناتها التي هي دوما متجددة بفعل الابداع .

كما أنّ إنعدام الرؤية الإبداعية لدى الفرد الذي قد ينجز مهاماً ذهنية وقد يعج عقله بالمعلومات كالموسوعة ومع ذلك يبقى عاجزاً عن التفكيرالابداعي فهو مجرد متلقٍ يكرر ما تلقنه دون تطور، فالإبداع في معناه البسيط هو نشاط هادف يؤدي إلى إكتشاف أو خلق اختراع شيء جديد لم يكن معروفا من قبل او استيعاب الثروة الثقافية المتوفرة إستيعاباً فاعلاً يستجيب لمتطلبات العصر (1).

كما يعّرف الإبداع بأنه إدراك شيء جديد عن العالم الخارجي وعن الذات وبالتالي لا يقوم على حالة الفرد السلبية الإنفعالية المستجيبة لنداء غامض بل على الفعالية العلمية الهادفة (2).

ولأن مفهوم الإبداع يكاد يطابق إلى حد ما مفهوم الثقافة بمعناها الانثروبولوجي الواسع الذي يشمل كل ما يصنعه أو ينتجه الفرد بعقله أو بيده روحياً أو ذهنياً لذلك تقتضي دراسة الإبداع في مجالاته المختلفة تناوله كظاهرة ثقافية تكون بالضرورة نتاجاً وفرزاً لوسائط تعليمية ممنهجة .

والإبداع قد يكون رداء الفكر الطبيعي الذي يقود بالضرورة إلى استثناءات إبداعية غاية في الدقة ، لقد رأى (نيوتن) الجاذبية في سقوط تفاحة أما (غوته) فقال أن لديه القدرة على رؤية مرحلة النمو والذبول في لحظة واحدة زمنياً ، استنباطا من مشاهدته لتفتح الزهور .

فباستيقاظ العبقرية تأخذ البصيرة لدى المبدع بعنان الحرية دون استثناء الموضوعية، يخلق ولاشيء غير الخلق المتجدد، وهذا ليس له علاقة بإعادة تشكيل سبق وإنما هو البحث عن المجهول الجديد الذي ينبثق من الحياة إلى الحياة .

إن حياة الإنسان الإجتماعي فعل نشط ، منبهات واستجابات تحمل في طياتها رصيد المجتمع الثقافي (اللاشعور الجمعي) ، كما تحمل هدفاً مستقبلياً وهو بالفعل ما يعطي الحياة معنى إجتماعياً وإنسانياً ، كما أن هذه الفعالية تتميز بأنها عقلانية نقدية وتتجاوز التقليد وهي ايضاً إنطلاقة على درب صنع الحياة تأسيساً على قواعد ومنهج متعارف عليهما مرحلياً باسم قواعد المنطق

ومناهج البحث العلمي .

ان الوجود الإنساني الاجتماعي حسب هذا التصور هو الفعالية التاريخية المحكومة بالقوانين الموضوعية ، الا انه بما يملك من وعي وعقل هما حصاد انجازاته ونشاطه المعرفي، بالضرورة سيكون في وضع يؤهله لان يخلق ظروفاً جديدة لنشاط القوانين بل والى تشكيل وجود أكثر فعالية وابتكارية ضمن هذه القوانين .

ان الفهم او الوعي القائم على التفكير والتدبير لايتم عشوائياً ولا فردياً بل هو نشاط اجتماعي (جموعي) يجري في اطار ما يسمى بالتفكير المنهجي العقلاني، اي تفكير وفق قواعد علمية والتي تسمى بالمفهوم الكلاسيكي علما. يعد العلم صورة من المعرفة التي تنمو باستمرار وقد اكد العديد من داعمي وجهة النظر هذه ان العلم هو النشاط العقلي والوحيد المتقدم وقد يستخدم التقدم هنا كمعيار لتميز المعرفة العلمية عن غيرها من المعارف ،وربما كان (كانط) هو اول الاصوات التي تعبر ضمنا عن وجهة النظر هذه فلقد أكد على أن صورة المعرفة هي فقط الطريق الآمن لعلم من العلوم (3) .

ويمكن تعقب فكرة التقدم المستمر منذ العصور الكلاسيكية والوسيطة ويقال ان عمرها يعود الى 2500 سنة ولكن لم يتم ادراكها بشكل عام اكثر، ربما للاقتناع بوصفها فكرة حديثة إلا مع نشأة العلم الحديث في القرنين السادس عشر والسابع عشر . وقد تميزت الثورة العلمية في هذين القرنين ضمن اشياء اخرى بالتقارب الكبير بين العلم والفلسفة ويعد هذا نتيجة مباشرة للطريقة التي نوقش بها العلم في كل من العصور القديمة والوسيطة معا ، وكان رد الفعل ضد علم العصور الوسطى والذي لم يكن في العديد من الحالات سواء رد فعل ضد اشكال معينة متحجرة قد أدى الى تطوير مباديء فلسفية حديثة والتي كانت قد تطورت تدريجياً وايضاً كانت تستخدم لتحطيم وإزالة معتقدات المدارس المتزمتة، ومع ذلك فقد كان لها ايضا دور حاسم في بناء العلم الحديث . كذلك يمكن تعقب فكرة التقدم المستمر من خلال شعبية العلم والعقلانية والتفكير العلمي الذي زعزع الثقة في السحر والخرافة والسلطة الفكرية اللاهوتية، وإعادة التأكيد على سلطة العقل وإمكانياته الإبداعية غير المحدودة وهي تلك

الفكرة التي جعلت الإنسـان يتحول من النظر الى الماضي والتمثل به الى النظر الى المستقبل ومحاولة صناعته ليتلاءم واحتياجاته وآماله . وقد وضع (جون لوك) اطارا تفسيرياً لطريقة عمل العقل البشري في كتابه (طريق الافكار الجديدة(4)) يشبه فيه العقل بصفحة بيضاء يترك فيها العالم الخارجي انطباعات وفي مرحلة الادراك الاول يكون العقل سالباً مع هذه الانطباعات والاحاسيس وهو يتبع قوله بوجود قوتين في العقل واحدة ترى التشابهات بين الافكار واخرى تميز الفروق بينها وهو ما يسميه (لوك) بالفطنة، فالفطنة توجد بخاصة في تجميع الافكار ووضعها معا وترتيبها حيثما يوجد التشابه او التجانس لتصنع منها صورا ورؤى مقبولة في التصور والحكم وقد كان(لوك) ينظر الى قدرة العقل على ربط الافكار على انها ذات اهمية كبرى بحكم ترابطها طبيعيا بما يناسب درجة الخبرة والتجربة والتأمل ثم الاستنتاج .

ولهذا فإن كل جديد يفضي بالضرورة الى تأسيس فعل اجتماعي ابداعي والى رؤية اجتماعية جديدة منظمة لمنهجية الفكر الإنساني والتي تنعكس بالضرورة على سلوكه في الفكر وفي الفعل. فالابداع ليس تخيلاً او فكراً حالما بل امعاناً محكوماً بمعايير وقواعد يتم تحديدها من خلال حاجات، وصولا الى الجيد والجديد،الذي يغدو مصدرا لتحولات هادفة يحققها الإنسان لنفسه ولمجتمعه فالمجتمعات تتمايز فيما بينها من خلال زاوية النشاط التجديدي (الابداعي) مقاسا بمدى شمولية هذا النشاط في مجالات الحياة المختلفة لصنع حياة دائمة التطور والتقدم الحضاري ،خاصة وان حاجة المجتمعات الى مبدعيها التي حتمتها الضرورة التنافسية في العالم المعاصر مع طبيعة التطور الحضاري الراهن ودخول عصر المعلومات والمجتمع المعرفي اضحت هي اوراق اعتماد عضوية المجتمع ضمن حضارة عصر المعلوماتية على اساس من المعرفة انتاجاً ابداعياً وتوظيفاً خلاقا ،فإشاعة المعرفة وفتح ابواب المعلومات في مناخ من الفعالية والحرية يزيد من حيوية المجتمع وقدرته على الابداع ويضاعف من مناعته ضد الاختراق «فالمعرفة حق طبيعي لكل فرد» باعتبارها قوة وقيمة متزايدة وهي انتاج اجتماعي رئيس. فالمجتمعات الاكثر ثراءً ومنعة وقوة هي اكثرها واسرعها ابداعا للمعلومات وتوظيفا للمعرفة في بناء الحياة . مما لاشك فيه أن التفكير

الابداعي يعتبر من أرقى الوظائف العقلية عند الإنسان وأن الإنتاج الإبداعي هو قمة الإنجاز الإنساني وقد ظهرت بعض الدراسات التي تناولت الإبداع وعلاقته بمتغيرات اخرى اعتمدت على اختيارات معملية لقياس التفكير الإبداعي مثل دراسة (جيراد والاس)(5) ودراسة (موري ميشيل) وغيرهما الكثيرين الذين أكدوا على أن تنمية الفعل الإبداعي ممكنة عن طريق إثارة مهارات التفكير الإبتكاري من خلال التماثلات،بما يؤدي إلى تنمية المعرفة التي بدورها تسهم في تنمية الإبداع لدى الفرد كما تباين علماء النفس والمفكرون والفلاسفة في تفسير العبقرية التي تتبدى في الأعمال والإنجازات الإبداعية ، اختراعات علمية، إبتكارات، أو إبداعات،فنية وأدبية، فالبعض انتهج منهجاً ميتافيزيقياً في تفسيرهم لهذه الظواهر وعزوا ذلك إلى أن الفرد المبدع شخص مشتمل بالعناية الإلهية أو مسيطر عليه من قوى خارجية (شيطانية)، وذهب البعض الآخر من المفسرين إلى أن الإبداع في حد ذاته هو عمل فكري واع يحتاج الى جهد وتفكير وبحث ودراسة كما ذهب فريق ثالث إلى أن العملية الإبداعية تعتمد المنحى البيلوجي (الوراثي)، أما الفريق الرابع فأشار إلى أن الإجتهاد والإتقان والمعرفة التخصصية في فرع من فروع العلم والإلمام به يؤدي بدوره إلى إظهار العبقرية في مجاله، أي أن العملية الإبداعية تعتبر ثمرة جهد وعرق مكتسب خلال مقومات البناء التعليمي للفرد . فقد أكد الكثير من العلماء المفسرين مثل (ليوناردو دافنشي) و (شوبن هاور) الذين ربطوا بين العملية الابداعية وبين الارادة الفكرية ،والبحث والتأمل وتعليل الظواهر بسياق علمي منطقي . فقد رأوا أن المبدع هو الفرد الذي يرى ويلاحظ بعقله ويتأمل ويبحث بإرادة تفسيرية في ذهنه . وينتمي التفكير الإبداعي إلى ما يسميه (جيلفورد) نمط التفكير التباعدي وهو نمط من التفكير يتطلب انتاج اكبر عدد ممكن من الإستجابات للمثير الواحد. هذا النمط التفكيري يتميز بمجموعة من الخصائص الأساسية نذكر منها :

1ـ الأصالة وهي القدرة على إنتاج استجابات جديدة غير تقليدية أو غير شائعة أو متداولة لمثير معين .

2ـ المرونة وهي القدرة على تنوع الاستجابات وإصدار أنواع مختلفة من

الإستجابات لمثير معين .

3ـ الطلاقة وهي القدرة على إصدار أكبر عدد ممكن من الاستجابات لمثير معين .

فالمبدع كما قال عنه (بابلو بيكاسو)(6) «وعاء مليء بالإنفعالات التي تأتيه من كل المواقع وهو وعاء حاوي قادر على احتضان وتخزين القيمة التأملية الفكرية إلى حين إيجاد التفسيرات الظاهرية لها داخل الذهن» بمعنى أنه إذا استمر المبدع في إنجازه اصبح قادراً على تكوين الأفكار التي تدفعه إلى العملية الإبداعية نتيجة توافقات عقلية تساعد الذهن على الإبتكار . إن المبدع يكتشف في ممارسته الإبداعية من خلال إنتاجاته امتداداً لذاته وهو في ذلك يؤكد على مجموعة من الدوافع لعل أهمها :

1ـ دافع الاستقلالية الذاتية والاحكام العقلية وفي التفكير العميق المنظم بحثاً عن مصادر اليقين الموضوعي .

2ـ دافع الإبتكار والأصالة وبهما تزخر شخصيته التي ترنو الى كل ما هو جيد وجديد .

3ـ دافع التفتح على الخبرات إحساساً بقيمة المسؤولية الاجتماعية. كما أكد (كارل روجرز) بأن العملية الابداعية تقوم على أساس وجود دافع يسود الحياة العضوية الإنسانية وهو الدافع إلى الإتساع والإمتداد والنمو والنضج وهذا يعد دافعاً أساسياً من دوافع الإصالة والأبتكار .

4ـ الدافع لمعالجة وتذوق المركب والمعقد وقد تبين من البحوث النفسية في مجالات الإبداع أن تفضيل المعقد يعد من دوافع أنماط الشخصية المبدعة على أساس أنه عنصر من عناصر التذوق فمن الناحية المزاجية إتضح أن الميل إلى التعقيد يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالدقة والمجاراة واحترام الأحكام الأخلاقية .

الإنسان هو أعظم مخلوقات الحياة مرونة على وجه هذا الكوكب، والمبدع إنسان يتمتع بقابليات فوق الإدراك الحسي ، إن المبدعين في أي مجال من مجالات المعرفة هم أفراد ذوو قدرات متميزة .

والجدير بالذكر أن تطوير القدرات الإبتكارية لدى المرء منذ البداية لاينفصل عن العملية الشاملة للتنشئة التعليمية على جميع المستويات ولهذا يشير الباحثون إلى عدد من التوصيات لتطوير القدرات الإبداعية لدى الفرد في المراحل التعليمية وضرورة التوافق والإتساق بينها وبين ظروف ومناخ الحياة الإجتماعية .

وتؤكد هذه التوصيات على الآتي :

- تنمية الفضول المعرفي والفكري لدى الفرد (7).
- تنمية الفكر في البحث عن حلول بديلة .
- تنمية القدرة على المبادرة والنظرة النقدية الذاتية .
- الإبتعاد عن التلقين وتحفيز العقل وتدريبه على التفكير .

التعليم بحكم طبيعته منظومة غاية في التعقيد سواء بسبب علاقتها المتشابكة مع ما بخارجها من منظومات إجتماعية اخرى، أو بسبب العلاقات بين مكوناتها الداخلية ،معلم ومتعلم ومادة ضمن منهج ، وما من مجتمع متقدم أو نامي استطاع أن يحقق أقصى ما يطمح اليه من مستهدفات ضمن خطط طويلة الأمد نتاجاً لهذه الصفة التي تحتاج الى دراسات أشمل وذلك لإيجاد صيغ بين الغايات والوسائل. وهكذا ظلت إشكاليات التربية والتعليم تتفاقم وتتعقد وصدرت في شأنها المؤلفات والمقالات والبحوث والدراسات ومازالت على ذلك الحال يكتنفها الغموض .

وتعددت محاولات التشخيص والعلاج وتعددت معها الوصفات التطبيبية واستنفذ الخطاب التربوي جميع مفردات موسوعة التعبير من تجديد وتطوير وإصلاح وتثوير، وهكذا ظل الأمر على ماهو عليه، إصلاح تلو إصلاح ولازالت بعض الأهداف إلى حد ما لم تتحقق لأسباب نذكر منها :

1- معظم محاولات الإصلاح التربوي تأتي من القمة أو من خارجها ولاتمثل في أغلب الأحيان برامج عملية قابلة للتنفيذ ولاتخرج عادة عن كونها مستهدفات ورؤى تتناثر بملامستها للواقع التعليمي التطبيقي .

2ـ المقاومة الداخلية التي تبذلها مؤسسات التعليم الرسمية ضد التغيرات الجذرية ذات الطابع الراديكالي وذلك لقصورها الذاتي البطيء بحكم دورتها السنوية ومراحلها الدراسية المترابطة وأيضاً بحكم الضغوط الإجتماعية والقيود البيروقراطية .

3ـ كون العملية التعليمية شريدة معرفياً (8) تتنازعها علوم إنسانية حائرة ما بين علم النفس والإجتماع ونظريات المعرفة وفلسفة العلوم، فمعظم علوم الإنسانيات أبعد ما تكون عن الإستقرار نظرياً وعملياً فهي مازالت تنشد الوصول إلى مستوى العلوم التطبيقية الدقيقة . وقد عاقت هذه التبعية ظهور نظرية متبلورة للتعليم كعلمٍ مستقل في الوقت الذي يرى فيه البعض عدم الحاجة الى مثل هذه النظرية. فالإنسانيات في نظرهم قادرة على أن ترسم للتعليم توجهاته وتحدد له منطلقاته وهكذا تاهت نظرية إستقلالية التعليم بين عدم الإستقلال وعدم الإستقرار في انتظار ما سوف يحدث على صعيد العلوم الإنسانية التي تتطور هي الأخرى بفعل المتغير المعلوماتي وما يحمله من تغيرات جذرية على الصعيدين الإجتماعي والثقافي .

إن العملية التعليمية بجانب كل ما ذكرناه سابقاً تتضمن تناقضاً جوهرياً في صميم ما تصبو إليه متطلبات المتعلم وتلبية أهداف المجتمع من جهة ، بين تحرير الفرد وإطلاق قدراته وتنمية إرادة التغيير لديه وبين أن تُفرض عليه الإنضباط والإنقياد من أجل تطور المجتمع واستقراره . إن التعليم والتربية يسعيان لإقامة مجموعة من المتوازنات شبه المستحيلة بين العالمي والمحلي، وبين الروحي والمادي، وبين الكلي والخصوصي، وبين التقاليد والحداثة، والمدى القصير والطويل،والحاجة إلى التنافس وتكافؤ الفرص، وبين التوسع في المعارف والعلوم والقدرة على استيعابها . هذا التناقض الجوهري وهذه الإشكاليات تكّون في مجملها معضلة منظومة التعليم والتي بدورها تشكل المنظومة الإجتماعية في عمومها، الحائرة بين الإستقرار ومداومة التغيير وسيظل التناقض التربوي مادام التناقض بين الأهداف والوسائل باقيا . إن حضارة اليوم تواجه سؤالاً محورياً له شقين :

الشق الأول : كيف يتكيف إنسان هذا العصر مع متغيرات حاضره

ومستقبله أملاً في حياة أكثر اكتفاء ومعرفة؟ .

الشق الثاني : كيف يحسن المجتمع الإنساني إستغلال موارده البشرية لحل مشكلاته التي تتزايد باستمرار؟ ، أكدت الدراسات الاجتماعية والتاريخية التحليلية والتي اهتمت بتطور الإنسان وتعامله مع من حوله وأيضاً مع ما حوله من مكونات البيئة والمحيط على ان مسيرة الإنسان في الحياة وحصيلته التعاملية معها يمكن تقسيمها إلى مرحلتين اساسيتين تشكلان الحصيلة المعرفية للفرد .

المرحلة الأولى (الفطرية) أو الغريزية .

وهي مرحلة التفاعل البيولوجي مع المقومات الأساسية للحياة. تلك التفاعلات الفطرية التي تفرضها الحاجة المتواصلة والمتتابعة للحصيلة الزمنية التي يعيشها الكائن الحي . فالإنسان يتوافق ومجموعة من التراتيب الضرورية للايفاء بمتطلبات لازمة مثل الغذاء والكساء والشعور بالخطر والخوف .

وتتسم هذه المرحلة الغريزية بأن لها قدرة تفاعلية للايفاء بالحد الادنى لصيرورة الكائنات الحية دون تخصيص . وأيضا بأنها غير متطورة، بمعنى أنها إرادة ضرورية غير خاضعة لمقاييس استبطانية ويمكن تباينها من كائن إلى آخر بما فيها الإنسان .

الغريزة :

والغريزة موصوفة بالولادية (الفطرة) بمعنى أن الغريزة تنتقل وراثياً وهي في العضوية منذ الولادة وإنها تنمو بنمو هذه العضوية ونضجها ، إن السلوك الغريزي إذاً هو بالضرورة سلوك غير مكتسب والذي يمكن في بعض الأحيان فقط أن يتحسن بالتجربة أو أن يرافقه اكتساب محدود . ولكنه ذو خاصية متميزة كونه ينمو من الداخل أي انه يصدر عن آليات داخلية كامنةتنطلق بفعل حاجات بيولوجية أو إثارة حسية ويمكن للغريزة أن تستخدم لتدل على فئة من الأفعال التي :

1ـ تمثل عموما مشاركة مجمل العضوية الجسمانية .

2ـ تتحقق دفعة واحدة بشيء كاف من الكمال ودون تقدم لاحق في اغلب الاحيان .

3ـ تمتلك مطاطية (مرونة) نسبية بين حدود ضيقة جداً .

4ـ تتأثر إلى حد ما بالظروف الآنية .

5ـ لاتكتسب بالتجربة الفردية ودائماً تصدر عن آلية وجدت منذ الولادة .

وتطورت هذه التفاعلات الفطرية كنتاج لاحتياجات الإنسان التي أملتها عليه ظروف المعيشة وضرورة التكيف مع قوانينها الطبيعية وغير الطبيعية، وكان هذا التفاعل (التطور) ملزماً باعتباره تكيفاً يسد حاجة ماسة لاستمرارية الحياة. وكنتيجة حتمية للانسان من أجل توفير مستلزمات (الحاجة) اطلق العنان لخصوصيته التي تميز بها عن غيره من الكائنات الحية الاخرى وهي (العقل) الذي يعني بالضرورة الآلية التي بها يمكن أن يفترض ـ أن يجرب ـ أن يستنتج وأن يعمم . بمعنى أن (العقل) ذاك العضو في جسم الإنسان الذي من خلاله يكون الإنسان واعيا ومعللاً وراغباً ومتفاعلا حسيا وله خصوصية تخزين كمية غير محدودة من المعرفة بجميع أنواعها المادية (الملموسة) والمعنوية (الحسية) وقادراً على الاستنتاج والاستنباط والوصول الى حقائق (مسلمات) من خلال افتراضات ومعطيات مجزأة وغير متوافقة .

ويتميز العقل بأنه دائما في حالة استنفارية لتخزين واستدعاء معرفي غير متأثر بمعطيات الجدة والقدامة وغير مؤطر مكانياً بمكونات جغرافية .

والعقل ايضا يختص بمرونة دائمة وقابلية للتدرب والتمرن دون عوائق (مادية) بل بقدر تمرنه بقدر ما ينمو معرفيا . (9) أي أنه ليس له علاقة بالنمو المادي سواء الزمني أو الحتمية لجسم الإنسان ونموه بل يقاس بمقدار الكمية المعرفية التي يحتويها .

المرحلة الثانية : المرحلة الأساسية مرحلة (التعليم) (المكتسبة) .

ومن خلال هذه المرحلة يتعرف الإنسان الى مجموعة تراتبية تعليمية أيضاً، متواصلة لكنها تخضع لجدولة زمانية، ويمكن وصفها بأنها مترابطة من خلال بناء تعليمي أساسي .

ويشمل هذا البناء جميع مكونات التجربة الإنسانية بكل معتقداتها وتوجهاتها الدينية والعرفية وتحدد مصادرها من خلال البيئة والمحيط التي يتفاعل معها الإنسان في هذه المرحلة التي تتسم بقدر من الوعي الإنساني بما حوله وعلاقته بمن حوله ايضا . ويمكن تحديد مصادر المعرفة والتعلم بهذه المرحلة بالآتي :

المصدر البشري : ويتمثل في مكونات المجتمع وأفراده والراعين لتنمية وتنشئة الفرد وتعتمد هذه المصادر على مقومات التجارب المعرفية والعلمية والعقائدية .

المصدر البيئي : ويتمثل في جميع مصادر المعرفة التعليمية المباشرة وغير المباشرة ، وبرؤية متفحصة لعوامل شتى اقتصادية ، سياسية ، اجتماعية. نجد ان مناهج التعليم تعتبر دائماً متغيرة كنتاج لما ينتج من التطورات التقنية في مجالات العلوم المختلفة .

إن ما تم سرده يقودنا إلى تعريف التعليم بصورة أكثر وضوحاً ضمن التعريفات التي ساهمت في اعطاء تعريف شمولي لماهية التعلم وفي مجملها تؤكد على أن التعليم هو مجموع العناصر التي لها علاقة بطرق التفكير والشعور والسلوك . هذه الطرق التي صيغت في قواعد واضحة للتجارب التي اكتسبها الفرد وتعلمها وشارك فيها وتستخدم هذه العناصر بصورة موضوعية ورمزية في آن واحد من أجل تكوين الفرد .

إن التعليم التراتبي والمتناسق عبر العصور والأزمنة أفرز تجاوز صيغة الفرد بمعناها المحدد وأضحت تضم اجيالاً بكاملها، بمعنى انها اتخذت صبغة الشمولية العددية لاجيال لاحقة. هذا في جانب وفي الجانب الآخر تطورت صيغ التفكير والشعور والسلوك لدى الجميع إلى أن أفرزت مقومات متنوعة من

وسائل التواصل الثقافي والمعلوماتي والتبادل المعرفي حتى اتسمت أيضا بشمولية التدفق المعرفي في شتى المجالات وفي جميع الاتجاهات .

ان نجاح المجتمع الإنساني في إحداث النقلة النوعية لعصر المعلومات يعتمد على مدى نجاحه على الصعيد التعليمي ويعيب الكثيرون على آلية التعليم تباطؤها في استيعاب المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية، في حين يرى آخرون ان هذا يرجع الى ما يسمى بالوعي الحفظي أو الأرشيفي (10) والذي تساعد غالبية صفاته السلبية على تثبيب الخمول الفكري وتقاوم تطبيق الطرق الإبداعية المتطورة ،حتى ان تطبيق منجزات الثورة العلمية التقنية ، بل ونجاح التنمية الشاملة اجمالاً يتوقفان هنا على مدى تطوير وتحديث التكوين العلمي للافراد .

إن تطور أساليب التعليم يبديء تأثيراً كبيرا على سائر خصائص هذا الوعي الحفظي التقليدي فهو يغيره ليصير اكثر عقلانية واكثر تنظيماً (اي تمتعا بالصفات النظرية المجردة) وهذا الدور التغيري التحويلي الذي يلعبه هذا التطوير يتجه نحو التصاعد والتأثير المتعاظم .

يؤثر العلم على نمط الحياة والذي يعتبر مقياسا مهما لتقييم المناخ الإبداعي للمجتمعات المعاصرة، واذ يتغير نمط الحياة تتغير ثقافة المجتمع وتكوينه الفكري، وتجرى عمليات التغير والتأثير مع تصاعد عالمية وسائل الاتصال وطرق نقل المعلومات اضافة الى التحولات الثقافية التعليمية الصاعدة والتوجهات الديمقراطية الإنسانية التي اسهمت في تحول العاملين الاجتماعيين للقيم الثقافية والتعليمية ولكل قواعد السلوك. هذه القواعد التي تنظم الأفعال لكل نشاط انساني ثقافي .

نستنتج إن الإنسان بمعايشته للتطورات المعرفية التي تساهم في تنمية مخزونه المعرفي، بقدر ذاك المخزون المعرفي الناتج عن المعايشة لهذا التطور تزداد القدرة الإبداعية دون الالتزام بالضوابط التقليدية لعملية التعليم التلقيني باعتبار أن هذه الضوابط على ضوء التطورات المعرفية المطلوبة في هذا العصر أصبحت غير ملائمة لمتطلبات التطور بكل معانيه .

الاستنتاجات :

1ـ القدرة الإبداعية للفرد تنتج عن التحفيز .

2ـ العلوم التخصصية المعاصرة بشقيها تكوّن الأدوات القادرة على توسيع دائرة القدرة على الفرضيات ثم الإستنتاجات واخضاع هذه الإستنتاجات والفرضيات للتجريب للوصول إلى مسلمات .(11)

3ـ إن الإبداع يعتبر عملية عقلية واعية (12) تنتج عن سياقات تعليمية لصياغة قدرة واعية عقلانية وموضوعية .

وفي النهاية نؤكد على ان معوقات الابداع هي في الأساس معوقات تعليمية واذا ما عرفنا الابداع على هذا النحو وانه قضية العصر واساس النهضة ورهان المستقبل، عرفنا انه لابد وان نكون اقوى في انفسنا وان نهيء الاسس والمتطلبات الاساسية اللازمة لانطلاق إبداعي كي نواكب العصر .

1ـ المعجم الفلسفي المختصر دار التقدم . موسكو 1986 ص 6 .

2ـ حيدر ابراهيم علي الابداع في المجتمع العربي . سلسلة إبداع (8) ـ المغرب 1993 ص25 .

3ـ برنال ، ج.د . ترجمة فاروق عبدالقادر . العلم في التاريخ . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت 1982 .

4ـ عبدالواحد لؤلؤة ترجمة المصطلح النقدي موسوعة المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 1979 .

5ـ شاكر عبدالحميد (التفضيل الجمالي) : دراسة سيكولوجية للتذوق الفني سلسلة عالم المعرفة العدد (267) الكويت .

6ـ الابداع واستراتيجيات التدريس : د. آمال حسين دار الثقافة الاسكندرية 2000 .

7ـ حمد كامل حسين (عباقرة خالدون) : منشورات المكتب العالمي : بيروت 1978 .

8ـ عبدالحليم محمود السيد . الاسرة وابداع الابناء دار المعارف ـ القاهرة 1980 .

9ـ الابداع من المنظور التكاملي . مكتبة الانجلو مصرية ـ القاهرة 1997 .

10ـ حسن احمد عيسى الابداع في الفن والعلم. دار المعرفة ـ الكويت 1979 .

11ـ عبدالستار ابراهيم (الابداع قضاياه وتطبيقاته) : مجلة التأهيل الادبي وكالة المطبوعات الكويتية 1974 .

12ـ عبدالعلي التلمساني. سيكولوجية الابداع في الحياة : منشورات الدار العربية للعلوم، 1995

التخطيط لتحديث التعليم العالي وتفعيل مخرجاته

■ إعداد د . منصور الصيد شيته
استاذ المناهج وطرق التدريس بكلية الاداب/جامعة الفاتح

مقدمة

قبل أن نبدأ بمناقشة الملامح التفصيلية لموضع البحث فإن من المفيد من وجهة نظرنا ان نسلط الضوء على موضوعين يعطيان موضوع البحث اهمية خاصة : الموضوع الأول : يتعلق بالمعدل العالي للتحول التقني الذي تطرحه الألفية الثالثة اما الموضوع الثاني فيتعلق بزيادة حساسية دول العالم الثالث للتقنيات التي طرحتها البلدان الصناعية .

اولاً المعدل العالي للتحول التقني :

اذا القينا نظرة فاحصة على معدل التحول التقني والعلمي الذي يسود العالم اليوم نجده سريعاً جداً بحيث اوجد بعض التحديات التي باتت تواجهها حكومات العديد من الدول ونظراً لسرعة هذا التحول فقد أصبحت الحلول غير دائمة الوجود لأي تحد اقتصادي او اجتماعي ولهذا فقد أعطت حكومات البلدان الصناعية اهتماماً جدياً بالسياسات العلمية الملائمة لمواجهة هذا التحول التقني والعلمي فقامت بالعديد من الاجراءات من خلال تطوير الامكانات الجوهرية للبحث والتطوير (R&D) لمواكبة التغيير الحاصل والسريع .

ولقد شمل البحث والتطوير جميع النشاطات والعمليات التي تحدث داخل المجتمع مثل : إدراك التغير التقني و الانتاج و الاستهلاك و الاختراع و النقل ،

التكيف ، التبني ، التراكم ، وتقانة الادارة .

أما النظام التربوي فليس من مسؤوليته مساندة او ادارة عمليات البحث والتطوير بل مسؤوليته الموارد البشرية ومساندة البحث في الجامعات ويمثل البحث العلمي في الجامعات اكثر من (60٪) من جميع البحوث الاساسية في اغلب دول العالم ويمثل البحث الاساسي حوالي (10٪) من جميع ميزانية البحث والتطوير .

ان البحث العلمي يمثل عنصراً اساسياً للبحوث والتقنية وله دور اساسي للابقاء على جودة النظام التربوي العالي وبالتالي فهو يمثل اهمية حاسمة للاقتصاد الوطني والأمن الثقافي لأي مجتمع .

في ضوء هذه الاهمية للتحول التقني والعلمي فإن المجتمع مطالب دائماً باحداث تغيير وتبني وسائل انتاج وتنظيم اجتماعي متطور ومتنوع .

ان التقانات الحديثة الجديدة توفر فرصاً اوسع للاختبار وتعزيز السيطرة على الظروف البشرية والبيئية . ونظراً لأن التغيير التقني غير مستقر بل متجدد فإنه يدفع بدوره لإحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي وما يترتب على هذا التغير من احتياجات .

وحتى ندرك اهمية التغير التقني والعلمي وما يطرحه من اشكالات وما يوفره من طموحات وآمال نذكر : ان التحولات التي تمت عن طريق البحث الطبي مثلاً خلال المائة سنة الماضية قبل الألفية الثالثة قد زادت في فترة الحياة البشرية من حوالي (35) سنة الى (75) سنة ومازالت الحياة البشرية في ازدياد ومن المتوقع ان الاشخاص المولودين في البلدان الصناعية في عقد التسعينات سيتمتعون بحياة أفضل ويعيشون حتى سن الـ (100) سنة .

وتعتبر هذه الزيادة في فترة الحياة البشرية مرهقة للدولة والمجتمع : حيث تزيد تكلفة التقاعد وتزيد ادارة الحالة الصحية للافراد المتقدمين في السن كما تخلق مشاكل اجتماعية جديدة مفروضة من العدد الكبير من السكان كبار السن المحالين على التقاعد وهكذا فإن وجود حياة بشرية اطول للبعض تعني طلبات اكثر والتزامات وحياة متعبة للجميع .

ثانياً : زيادة حساسية دول العالم الثالث للتقنيات التي طرحتها البلدان الصناعية :

إن الثورة التكنولوجية المتعاظمة وتقنية الاتصالات المتزايدة بالرغم من انها اخذت بناصية العالم الى عالم واحد مترابط الاجزاء بشكل لم يحدث من قبل الا انها اوجدت المنافسات المتعاظمة بين الدول وادت الى خلق عالم منقسم بصورة كبيرة فقد صار بالامكان اليوم أن يتحرك البشر والمنتجات والوظائف بسهولة كبيرة بين الدول الا انها اصبحت تهدد بعض الدول والشعوب بالابتلاع والضياع.

اننا نعيش اليوم عصر تحول جذري سريع يتم فيه اعادة ترتيب سياسات واقتصاديات القرن الواحد والعشرين بحيث لايكون هناك منتجات وطنية ولا تكنولوجية وطنية ولا شركات وطنية ولاصناعات وطنية وبالتالي لايكون هناك اقتصاد وطني بمفهومه المعاصر ولكن ما سيظل باقياً ومستمراً داخل اطار الحدود الوطنية ليس الا البشر الذين تتكون منهم أمة ما . وستكون المهمة الاولى لكل أمة ان تتكيف مع عقيدة ورؤى ومهارات مواطنيها وستكون المهمة الرئيسية لكل أمة هي التعامل مع القوى المحركة للاقتصاد العالمي التي تسعى للقضاء على الروابط التي تجمع بين هذه القوى جميعها وهي التي مكنت 20٪ من الدول الاكثر غنى من استهلاك 90٪ من الموارد العالمية بينما 20٪ من الدول الأكثر فقراً تستهلك 1٪ من الموارد العالمية فقط .

هذا يتطلب من المجتمعات والحكومات ضرورة مواكبة هذا التغير والاستعداد له وهذا لن يتم الا من خلال التخطيط لتحديث التعليم العالي وتفعيل مخرجاته وسنتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل .

يهدف التعليم الى تهيئة الشباب للحياة وتستغرق هذه العملية بين (11 و 16 عاماً) ففي البلدان المتقدمة يقضي المواطن العادي حوالي (14) سنة من التعليم النظامي وبالمقارنة يقضي المواطن العربي من (4 الى 7 سنوات) من التعليم ويقدر الخبراء بأن الشخص يحتاج الى (6) سنوات من التعليم النظامي قبل أن يمتلك القدرة على فهم لغته الاصلية .

ويعتبر مستوى وفترة التعليم النظامي عاملين رئيسيين يحددان حالياً اعادة توزيع العاطلين عن العمل داخل كل دولة وبين الدول . كما ان النظام التعليمي يعتبر مسؤولاً عن عمليات التدريس والمهارات والقيم والتدريب . كما توجد علاقة قوية بين تعليم الافراد وانجازاتهم خلال محيط تقني خاص . وهكذا فإن التربية ينبغي ان تمكن الطالب من ان يتكيف باستمرار مع التحولات التقنية ولايوجد نظام تربوي قادر على التكيف دائماً للتحولات التقنية دون ان يتلقى تغذية راجعة بالمعلومات باستمرار من المجتمع العلمي الذي يتواجد فيه .

ولهذا ففي البلدان المتقدمة هناك الكثير من نقاط الاتصال بين النظام التربوي وبقية مكونات المجتمع اما في المجتمع العربي فإن نقاط الاتصال هذه تعتبر ضعيفة الى أبعد الحدود ان وجدت .

مما يتطلب بالضرورة التخطيط لتحديث التعليم عامة والتعليم العالي خاصة وتفعيل مخرجاته :

ان التربية في الوطن العربي تحتاج الى الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي الذي يبني على فهم الفلسفة التربوية وتحديد الاهداف والسياسات التربوية والخطط التفصيلية التي تضمن تنفيذ الاستراتيجيات بصورة تؤدي الى تحقيق الاهداف الاجتماعية وبناء المستقبل المنشود .

ان نمط التخطيط المطلوب لتحديث التعليم العالي وتفعيل مخرجاته هو ذلك التخطيط الذي يبنى على التصور الجيد للمستقبل في اتخاذ القرارات الحالية اي الاخذ في الاعتبار التغيرات المحتملة في المستقبل كأساس في اتخاذ القرارات الحالية حول بنيات التعليم العالي بحيث يمكن الاستفادة من الفرص المتاحة وتجنب المخاطر والتهديدات المحتملة .

ان التخطيط الذي نأمله هو ذلك التخطيط الذي يعني تصميم المستقبل المرغوب وتحديد الوسائل الكفيلة باحداثه .

ان التخطيط للمستقبل عملية تتصف بالاستمرارية لاحتواء التغيرات التي قد تحدث في البيئة الطبيعية والمجتمعية والعالمية عامة وكيفية التعامل مع النتائج والمتغيرات التربوية المحتملة .

ان التخطيط لتحديث التعليم العالي يجب ان يكون توجهاً عاماً وطريقة للحياة التربوية تقوم على دراسة الحاضر واستلهام المستقبل في علاقته بتحقيق الاهداف التربوية العامة للمجتمع الصادرة عن الفلسفة التربوية فهو تخطيط يقوم على الرؤية الشمولية وتغطية مساحة طويلة من الزمن وعريضة من الحياة .

لقد ادى عدم تنوع البنى والاشكال في التعليم العالي في الوطن العربي الى دخول اعداد كبيرة من الطلاب الى الجامعات وهو الامر الذي حول كثيراً من هذه الجامعات الى بيئات تعليمية متعددة التركيب يصعب على أية سلطة جامعية مهما كانت درجة كفاءتها السيطرة عليها كما يصعب عليها ادارة العملية التعليمية فيها بكفاءة وفاعلية .

لذلك كان من اولويات التخطيط لتحديث التعليم العالي ايجاد سياسة جديدة للالتحاق والقبول بالتعليم العالي في الوطن العربي هذه السياسة لابد وان تكون ذات ابعاد ثلاثة :

البعد الاول : جعل التعليم العالي مرناً ومتاحاً للجميع بشتى الوسائل المناسبة على أساس القدرات العقلية والفردية التي يمتلكها الفرد اي ضرورة فتح التعليم العالي لغير الطلاب المألوفين أي للكبار والراشدين الذين يعودون الى التعليم العالي او يقضون فترة قصيرة من الدراسة فيه يجددون من خلالها إعدادهم او ينتقلون بالتناوب من مواقع عملهم الى الجامعة او العكس .. وهذا يعني ضرورة الربط الوثيق بين نظام التعليم العالي وبين التعليم غير النظامي .

البعد الثاني : ضرورة اعادة النظر في سياسة القبول الحالية لطلاب التعليم العالي بحيث لاتقتصر على مجرد تنسيق درجات الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية بل لابد من خضوع الطالب المتقدم الى التعليم العالي الى اختبار قبول تكميلي لكل جامعة او كلية او تخصص وخاصة في الاقسام العلمية او المهنية المختلفة على ان تتاح الفرصة للطالب ان يتقدم للالتحاق بالكلية التي يرغبها مباشرة او بعد فترة زمنية محددة بعد خضوعه لاختبار قدرات خاص .

والقاعدة هنا ان كل انسان من حقه ان يلتحق بالبرامج والمجالات في التعليم

العالي التي تطور معارفه ومهاراته وكفاءاته في العمل والانتاج على ان يكون توزيع المتقدمين لهذه البرامج بعد التأكد من ان قدراتهم وميولهم تتناسب ونوعية الدراسة المختارة وان يستبعد العامل المادي كمعيار للانتقاء .

لابد من مراعاة حاجات ومطالب التنمية الاجتماعية الشاملة وحاجات سوق العمل وانواع المعارف والمهارات المطلوبة لمواجهة تلك الحاجات و المطالب .

البعد الثالث : تنويع البنى والاشكال للتعليم العالي . ان البعدين الاول والثاني في سياسة التخطيط لتحديث التعليم العالي لن يكتب لهما النجاح دون التعزيز بايجاد حلول اضافية كتنويع البنى والاشكال للتعليم عن بعد والجامعات غير التقليدية كالتعليم المفتوح والجامعات الخاصة بعلوم البحار والمحيطات وعلوم البيئة وعلوم الطاقة والصحراء والسكان .. الخ .

ان زيادة معدلات القبول والالتحاق بالتعليم العالي وصلت الى حوالي 60٪ تقريباً من الفئة العمرية في امريكا وكندا والى 40٪ تقريباً في الدول الاخرى المتقدمة صناعياً وهذه لم تحدث الا نتيجة لتنويع البنى والاشكال للتعليم العالي والاستثمار لحساب التعليم العالي وليس على حسابه والربط بين مؤسسات الانتاج . ومؤسسات التعليم العالي لابد وأن تتطور لتستجيب للادوار المتعددة التي يجب ان يلعبها خريجو هذا التعليم فلم يعد صالحاً ان تقتصر وظيفته على تقديم المعرفة ونقلها والتدريس والبحث بل لابد من اضافة التعليم الذاتي والتربية المستمرة والتعليم مدى الحياة .

ان الجامعة لابد وان تتصدى لعملية بناء وانتاج المعرفة الجديدة التي تقود التنمية المستمرة الشاملة في المجتمع .

ولكي تتحقق التنمية المستدامة لابد من توفر المناخ السياسي والاجتماعي والثقافي الملائم كمناخ سياسي يقوم على مبدأ الحرية والمساواة تحترم فيه حقوق الانسان وتصان كرامته وتوفيرمناخ اجتماعي يسود فيه التعاون والتكامل بين مكونات المجتمع افراداً ومؤسسات ويعم فيه الامن والطمأنينة مما يتيح للانسان تحقيق ذاته وتحرير امكاناته المبدعة واطلاق قدراته الخلاقة ومناخ ثقافي تختفي منه الامية وتشيع فيه المعرفة العلمية والتقنية وتسود

فيه قيمة العمل ليشارك الرجال والنساء معاً في الانتاج .

ولما كان التعليم العالي هو القادر على بناء القدرات العلمية والتكنولوجية وخاصة عن طريق العلوم الاساسية المتقدمة واعداد المبدعين والباحثين والفنيين المهرة والكوادر الفنية المتميزة والاسهام في غرس القيم التي تؤكد الاعتماد على الذات لذلك كان لزاماً عند التخطيط لتحديث التعليم العالي وتنويع مخرجاته من اعادة النظر في المحتوى التعليمي التعليم العالي بحيث يكون قادراً على تزويد الافراد بالمعارف والمهارات المتقدمة وان تعمل مؤسسات التعليم العالي كقنوات لاكتساب ونقل وتطويع ونشر المعرفة المتولدة في جميع انحاء العالم وان يدخل التعليم العالي في برامجه ومناهجه انواعاً من المساقات والتخصصات في العلوم والرياضيات وتكنولوجيا المعلومات وادارة التكنولوجيا وتأسيس اواصر جديدة للتعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والزراعية والخدمية . وحتى يتمكن التعليم العالي من معايشة الألفية الثالثة عصر العولمة والتعامل مع مفرداته التقنية التي فرضت نفسها على مختلف قطاعات الحياة المعاصرة فإن عليه ان يخوض عملية تغيير شامل وجذري يتعدى الشكل الى المضمون بحيث تحقق الصورة المتناسبة مع متطلبات العصر .ويمكن ايجاز محاور التحديث الرئيسية للتعليم العالي لاستيعاب آثار العولمة ومتطلباتها واستثمار الفرص الناشئة عنها والتقنيات المساندة لها في التالي :

1ـ اعادة صياغة فلسفة مؤسسات التعليم العالي وتحديث رؤية ورسالة التعليم العالي بما يعكس سمات ومعطيات العصر .

2ـ تأكيد استقلالية مؤسسات التعليم العالي علمياً وفكرياً وادارياً ومالياً ورفع الوصاية المركزية عليها من وزارات التعليم وغيرها من التنظيمات البيروقراطية الفوقية .

3ـ اعادة تصميم هياكل مؤسسات التعليم العالي باعتماد المرونة واللامركزية وإعتماد مباديء التواصل والترابط في نفس الوقت .

4ـ اعادة تصميم برامج وامكانيات مؤسسات التعليم العالي لتوفر لطلابها ارقى مستوى من الخدمات التعليمية والبحثية وتهيئة المناخ المناسب لتنمية

قدراتهم الفكرية وتأكيد مناخ الحرية والديمقراطية .

5ـ تحقيق الانفتاح على المجتمع والتعامل مع مؤسسات الانتاج والخدمات والتفاعل مع مشكلاتها وتوجيه انشطة البحث العلمي لحلها .

6ـ الانفتاح على العالم والاتصال المنظم والمستمر بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي ومنظمات التعليم العالي الاقليمية والعالمية .

7 ـ الالتزام بالتطوير والتحديث منهاجاً اساسياً في التعليم العالي والبعد عن النمطية وتكريس التميز والاختلاف بين مؤسسات التعليم العالي .

هذه بعض الآراء والافكار طرحناها ونحن نتحدث عن التخطيط لتحديث التعليم العالي وتفعيل مخرجاته لأننا نرى أن الانسان الفاعل في عصر الثورة التكنولوجية الثالثة هو انسان متعدد المهارات والقدرات وهو القادر على التعلم الدائم والقابل بالتدريب والتأهيل والمقبل عليهما لمرات عديدة في حياته العملية والمجتمع الفاعل هو المجتمع الذي تستأثر فيه (خدمات المعلومات) بأكبر نصيب من الوقت والطاقة والقوة البشرية .

فالعقل البشرى وقوة المعرفة وتنظيمها والاستغلال الامثل هو العماد الأول لهذه الثورة . انها ثورة يمكن لأي شعب ـ صغيراً كان أم كبيراً أن يملك زمامها اذا ما أحسن تربية ابنائه وأعدهم للحصول على المعرفة وتنظيمها واستخدامها بطريقة فعالة .

هذا ما يحتاجه مشهد الانطلاق لأي مجتمع للمشاركة في صنع الحياة في القرن الحادي والعشرين وبدون ذلك لايكون لهذه الأمة مكان فوق الأرض ـ فضلاً عن مكانة وذكر في السماء .

1ـ انطوان زحلان : التخطيط التربوي والتحولات التقنية المعاصرة : المجلة العربية للتربية المجلد السابع عشر العدد الأول يونيو 1997 ص153 .

2-Reich, R., The Wealth of Nations. New york: VintagBooks,1992

3-Steiner, G.A., Stra -tegic Planning :What Every Manager Must-know . New york :The Ftee Press, 1979,P.12

4ـ علي احمد مدكور التعليم العالي في الوطن العربي القاهرة دار الفكر العربي 2000 ، ص15 .

5ـ علي أحمد مدكور : مرجع سابق ص 17 .

6-Report On thestate of Eaucation in Atri Unesco,Breda Septembr , 1995,p.104

7ـ عبدالله بوبطانة (سياسة التغيير والنمو في مجال التعليم العالي ، المجلة العربية للتعليم العالي العدد الاول ديسمبر 1995م ص166 ـ167 .

8ـ علي احمد مدكور : الشجرة التعليمية : رؤية متكاملة للمنظومة التربوية القاهرة دار الفكر العربي ، 1999 ص47 ـ49 .

9ـ محمد نبيل نوفل (رؤى المستقبل المجتمع والتعليم في القرن الحادي والعشرين المنظور العالمي والمنظور العربي) المجلة العربية للتربية المجلد السابع العدد الاول 1997، ص190 .

10ـ انظر : محمد نبيل ، نوفل تأملات في فلسفة التعليم الجامعي ، المؤتمر التربوي الثاني كلية التربية جامعة البحرين مايو 1991م .

الإستعمار الثقافي وتحديات التعليم في أفريقيا

■ د. محمد أحمد فياض

الملخص

يهدف هذا البحث الى تشخيص أهم التحديات الإعلامية والثقافية الغربية والإستعمارية التي تقف بوجه تطور التعليم في القارة الافريقية من خلال دراسة واقع الغزو الثقافي والفكري الغربي الموجه إلى أبناء وشعوب القارة ومحاولة الدول الاستعمارية طمس خصوصيات الثقافة الافريقية وتصدير نماذج غربية مصطنعة لاتصلح للتطبيق في هذه القارة حيث يقف وراء كل ذلك جهاز إعلامي ـ دعائي ضخم يضع مصالح بلدانه الغربية فوق كل شيء خاصة مع بروز العولمة التي تحاول تحجيم الثقافات الاخرى بل وإلغاء دورها من الأساس في محاولة لتصدير نموذجهم الحياتي الجديد الذي لايعترف بثقافة الآخر .

وفي ظل كل هذه التحديات درسنا الواقع المؤلم للتعليم في القارة الافريقية ومعوقات التنمية العلمية وما هو الطريق السليم أو البديل للإرتقاء بنظم التعليم وخلصنا الى جملة نتائج منها :

1ـ التأكيد على أهمية أن يحظى التعليم العالي بالأولوية على المستوى الافريقي.

2ـ العمل على أن يكون إتحاد الجامعات الأفريقية في موضع العقل الأفريقي

المفكر فيما يخص بناء التعليم العالي والبحث العلمي في اطار الاتحاد الافريقي .

المقدمة

لاشك أن عملية الارتقاء بالمجتمعات الإنسانية سلسلة مترابطة ووثيقة لاتنفصم حلقاتها العلمية عن بعضها البعض، ولايمكن التركيز على متغير ما دون التركيز على بقية المتغيرات ايضاً، وبمعنى آخر إن النهوض بالامم والشعوب يجب ان يبدأ من القاعدة ومحاولة الإرتقاء بها في كل الجوانب الإنسانية وعدم ترك الظواهر المستفحلة في مهب الريح وبالتالي ترسخها في المجتمع كمرض خطير لايمكن استئصاله .

من هنا علينا النظر إلى واقع دول القارة الافريقية التي تضم مجتمعات متباينة الثقافة والتعليم والتوزيع السكاني والنمو والتوجهات والايديولوجيات الأمر الذي أفرز عن واقع غير متجانس يحتاج إلى جهود مضنية في سبيل الارتقاء به وبناء توجهات فاعلة وموحدة نحو تكتل فضائي منسق في عالم يحفل بالتغيرات الجذرية والاستراتيجية .

على أن بروز العولمة بكل تحولاتها وأهدافها قد أيقظ الشعوب والأمم من أجل تدارك مخاطرها والعمل على مسايرتها والاستفادة من توجهاتها بما لايمحو الهوية الثقافية والعلمية لهذه الدول والشعوب .

إن الإستعمار الإعلامي الثقافي الذي فرضه عالم الشمال بحكم امتلاكه لكل المقومات التكنولوجية والمادية والخبرة المتراكمة قد جعل دول عالم الجنوب في موقف لاتحسد عليه فهم في خانة الدول المستهلكة والمقلدة والهاضمة لكل ما تفرزه مؤسسات العالم الإستعماري الغربي .

ولاشك أن افتقار القارة الافريقية الى مستوى متقدم في التعليم والرقي، جعلها ارضاً خصبة للتوجهات الغربية التي تعمل على غزوها إعلامياً وثقافياً في ،محاولة لتصدير نموذجها الغربي في هذا المجال، وبالتحديد النموذج الامريكي .. مما أوجد تبعات خطيرة في هذه القارة البكر التي تقف في وجه هذه

التحديات الخطيرة بسلاح بدائي هو بحاجة ماسة إلى التطوير والتجديد والابتكار والتخطيط الجدي .

من هنا تبرز مشكلة هذا البحث الذي يهدف إلى تشخيص هذه التحديات وإبرازها ووضع الحلول الناجعة للتسلح المعرفي القادر على الوقوف بوجه هذا الغزو الثقافي الذي يزداد يوماً بعد آخر بحكم ازدياد تقنية الإتصالات والإعلام القادر على التوغل في عمق هذه المجتمعات وبث رسائله الاتصالية بكل تقنيات العصر الحديث .

على أن الأهمية تكمن هنا بالتأكيد على أن وضع الأساس المعرفي والعلمي في القارة الافريقية يتطلب جهوداً جبارة لابد أولاً أن تستقرىء الحصيلة والموروث الإستعماري التاريخي المتراكم الذي عمل وبجهود منتظمة للسيطرة على هذه القارة البكر وامتصاص خيراتها وحاول نقل مواريثه الثقافية والعلمية إلى أبناء أفريقيا وبأسلوب تقليدي مبسط بحيث لايخدم أغراض التنمية فيها على المدى الطويل بقدر ما يرمي إلى ترسيخ أهدافه الاستعمارية وخلق جيل افريقي هو الذي يتولى الدفاع عن النمط الغربي الذي استلهمه وكأنه يدافع عن موروثه الحضاري والعلمي الأفريقي دون أن يشعر إنما يدافع عن ثقافات أجنبية زرعها المستعمر لاغراض مصلحية خاصة به .

وبالتالي إذا ما فهمنا كل ذلك نكون قد وضعنا اللبنة الاساسية للنهوض الحقيقي والعلمي في هذه القارة وبالتأكيد فإن ذلك يحتاج الى جهود جبارة تستند بشكل كبير على أبنائها لوضع القواعد الجديدة لصروح التقدم العلمي في القارة الافريقية مستقبلاً .

وعليه فإننا سنحاول أولاً معرفة واقع الاستعمار الاعلامي والثقافي على الخارطة الدولية لننتقل بعدها إلى تأثيره في الساحة الافريقية .

واقع الاستعمار الاعلامي والثقافي على الخارطة الدولية

لقد تبنينا مصطلح (الاستعمار الإعلامي ، الثقافي) في اشارة الى اشكال النشاط الإعلامي والثقافي العالمي والذي يتصف بهذه السمة البارزة وهذا

المصطلح لم يأت من فراغ وانما له جذوره المترسخة فالدول الرأسمالية الغربية تسيطر اليوم على 90٪ من المعلومات والاخبار فضلاً عن سيطرة شبه تامة على عالم الإتصالات التقنية وبالتالي السيطرة على المنتوجات الثقافية والعلمية التي توزع وفق مخطط مدروس في هذا المجتمع او ذاك .

إن غياب التأثير الإعلامي الثقافي المتبادل بين الدول المصدرة والدول المتلقية قد اشعر الدول الاخيرة بأن هناك غزواً حضارياً تقوم به دول أخرى سببه عدم التوازن في مصادر القوة بين الاقطار المعنية حيث يبرز عنصر الغزو وعدم التوازن في مصادر القوة استعمال هذا المصطلح ، إن دراسة الإستعمار بوصفه ظاهرة سياسية واقتصادية عامة تربط الظاهرة بالمتطلبات الهيكلية والاقتصادية للدول الاستعمارية وتقدم بذلك إطاراً لفهم العلاقات الدولية بين هذه الدول وكما ان دراسة الإستعمار الإعلامي ـ الثقافي معنية بجوانب العلاقة بين النظم الاعلامية في الأقطار النامية .

ان مبدأ التدفق الحر للمعلومات الذي تبنته الدول الاستعمارية الغربية قد رسخت توجهاته حتى في الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي استمد مبادئه من هذا التدفق الحر في كثير من جوانبه والذي طرحت بموجبه بعض المسائل الفكرية لتحقيق الإقناع .

وهكذا انطلق العالم الغربي في محاولات لفرض سيطرته على الخارطة الدولية باسم هذه الحرية التي كفلها له القانون الدولي بمادته (التاسعة عشر) من حقوق الإنسان وبنى تكتلات إقتصادية - إعلامية قوية لدرجة أنها استطاعت غزو القارات والدول بكل ما تمتلكه من قوة وبرامج ثقافية وتوجهات تجعل الآخرين ينظرون لها بعين الإعجاب واليقين وعلى رأس هذه الفلسفة الاستعمارية تقف الولايات المتحدة الامريكية .

لقد مجدت جميع القوى الاستعمارية بشكل او بآخر الرسالة (الحضارية) الامريكية التي كانت تقوم على مد الشعوب الأخرى بالثقافة الغربية واسباب التقدم الصحي وعجائب التقنية الحديثة والسلام بين الشعوب المتعادية فيما بينها .

فانطلقت هذه الدولة في رحاب المدنية الحديثة بعد عصر الثورة الصناعية وهي تحمل مضامين ومفاهيم عصرية هي أقرب إلى المثاليات التي تعكس أسلوبهم الجديد في الحياة. ومن هنا بدأت التناقضات تسيطر على مجرى السياسة الأمريكية لتولد فيما بعد ما يمكن أن نطلق عليه (السياسة السرية) فهذا الانبهار الذي أصاب المدنية الحديثة جعل القيم الدلالية للمجتمع الامريكي في حالة تأرجح بين الشك واليقين .

يقول المؤرخ الامريكي رونالد ستيل في كتابه (السلام الأمريكي): إن مغامرة بناء الامبراطورية الامريكية تقوم على التأكيد بأن من واجب أمريكا إن تجعل العالم أكثر سعادة وأكثر تنظيماً واكثر تماثلاً مع صورتها، لذلك يمكن القول إن من أهم الوكالات الدعائية والثقافية الامريكية المتوغلة في الدول الافريقية بصورة خاصة والدول النامية بصورة عامة تقف وكالة الاستعلامات الأمريكية انشئت هذه الوكالة عام 1953ف بوصفها الاداة الحكومية الرسمية للاتصال الخارجي بسبب زيادة النفوذ والتوسع الامريكي في الخارج عقب الحرب العالمية الثانية ، حيث تبنت مهمة السياسة الخارجية الامريكية الرامية إلى إحباط وكبح التغير الاجتماعي في الأمم الاخرى من أجل حماية فرص الاستثمار للشركات الأمريكية في دول العالم

كل ذلك أدى فيما بعد إلى إبراز مصطلح العولمة، ومحاولة بسط نفوذها باسم الحرية على الواقع الدولي للعمل بكل مؤسساتها من أجل فرض الهوية الثقافية الجديدة على العالم، ونزع أو إعادة هيكلة الثقافات الوطنية في الدول الأخرى وهذا ما ولد هيمنة غربية جديدة تعد مرحلة متطورة من مراحل الاستعمار الاعلامي الغربي الذي تناولناه .

سيادة العولمة وتفكيك الثقافات الأخرى

ان ظهور العولمة على انها اتجاه متنامٍ سوف يصبح معها العالم دائرة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية واحدة تتلاشى في داخلها الحدود بين الدول . قد جعل منها السمة البارزة المميزة لعصرنا وخلق مفاهيم عديدة

سياسياً واقتصادياً وثقافياً ..

حيث ارتبط المفهوم الثقافي للعولمة بفكرة التنميط (Uniformalisation) او التوحيد (Unification) الثقافي للعالم على حد التعبيرات التي استخدمتها لجنة اليونيسكو العالمية في الإعداد لمؤتمراتها الدولية، فقد رأت اللجنة ان التنميط الثقافي يتم باستغلال ثورة وشبكة الاتصالات العالمية وهيكلها الاقتصادي الانتاجي المتمثل في شبكات نقل المعلومات والسلع وتحريك رؤوس الأموال. كما أن التنميط أو التوحيد الثقافي هو مرآة التطور الاقتصادي للعولمة، فمن البديهي ان يتكامل البناء الثقافي مع البناء الإقتصادي المعلوماتي ومن هنا اتخذ المفهوم الثقافي للعولمة بعداً إقتصادياً وإعلامياً ،

إن وسائل الاعلام هي أداة التوصيل والتأثير بالأفكار الثقافية التي يراد لها الانتشار وعلى الجانب الآخر يقف المعارضون لثقافة العولمة على اعتبار أنها تسعى إلى طغيان ثقافة عالمية واحدة على الثقافات القومية والمحلية المتعددة بما يشكل خطراً على خصوصياتها وعلى المدى الطويل قد يؤدي إلى ابتلاعها والحلول محلها. من هنا برزت اتجاهات متنوعة للتعامل مع هذه الثقافة، بعضهم دعا الى محاربتها والتصدي لها والتمسك بالمنهج العلمي في التفكير والتعامل مع الأشياء وترقية مناهج التعليم في المؤسسات الوطنية، بينما رأى اتجاه آخر بضرورة النظر اليها من زاوية التفاعل بين الثقافات ، ذلك بأن التفاعل الايجابي بين الشعوب والدول سوف يرسخ قيماً ثقافية رئيسية مشتركة تجمع الثقافات في بوتقة واحدة بحيث تكون الثقافات الوطنية مزيجاً من ثقافة دولية تحترم المعاصرة وثقافة محلية تحافظ على الأصول والمنابع .

وعلى سبيل المثال فان الثقافة الأفريقية لها قواسمها المشتركة مثلما لها خصوصيتها التي تميز الثقافة العربية الليبية عن الثقافة النيجيرية او الثقافة الأوغندية .. الخ .

وهناك اتجاه آخر يرى أصحابه أنه ليس هناك ما يدل على أن اتجاهات العولمة تهدف بالضرورة إلى محو الهويات الثقافية المتعددة، لأن العولمة ليست بحاجة الى، فرض نظام ثقافي معين على كل أنحاء العالم ومن المستحيل محو التعددية

والخصوصية الثقافية فالعولمة لن تستطيع إلغاء تميز الثقافات لأن اي شعب له حضارة ثقافية وقيم خاصة به يستطيع أن ينتقي من الثقافات الاخرى.

ولكن المؤكد أن الهيمنة الغربية على مخرجات ومجريات الثقافة سوف تنعكس على الدول الاخرى وهذا بدوره ينقلنا إلى التساؤل عن خصائص ثقافة العولمة والتي يمكن ان نعددها استناداً الى موروثها السائد وكما يلي :

أـ هي ثقافة يصاحبها في الغالب خطاب تقني وعلمي فهي تُنقل عبر الوسائل الإتصالية الحديثة وهي بذلك ثقافة مصنوعة بحساب .

ب ـ هي نخبوية تُفرض من أعلى من دون أن تكون لها قاعدة شعبية ، أولا تعبر عن حاجات محلية ولاتلتزم بأشكال ومضمون التراث الثقافي الذي تنتقي منه فالمستقبلين الفعليين لثقافة العولمة هم نخبة من كل المجتمع مع وعي هذه النخبة المستقلة بحدود هذه الثقافة وخصائصها ومن ثم تتسرب إلى قطاعات أخرى يستقبلها الأفراد كل حسب امكانياته وقدراته فالانسان البسيط في أي مجتمع قد يستهلك بعض السلع التي تلقى عليه عبر ثقافة الاستهلاك العالمية ولكنه لاعلاقة له بجوانب كثيرة من ثقافة العولمة (استخدامات الكومبيوتر وشبكة الإنترنت وأدوات التجميل واستقبال القنوات الفضائية .. الخ) .

ج ـ وإذا كانت ثقافة العولمة نخبوية فإنها تساعد على تركز القوة وهي ليست قوة سياسية فحسب بل قوة التكنولوجيا المرتبطة بالمشروعات الصناعية ذات الصبغة الكونية لشبكات الكمبيوتر والإنترنت فهذه الشبكات أصبحت مصدراً رئيسياً لثقافة العولمة بجانب الشبكات التلفزيونية .

د ـ إرتباطها الوثيق بثقافة الإستهلاك فالعمليات المرتبطة بنشر الحداثة تساعد على نشر القيم والرموز وأساليب السلوك المرتبطة بالاستهلاك .

وإذا ما أردنا أن نُقرّب الصورة بشكل أوضح دعنا نتساءل عن تأثيرات هذه الثقافة العولمية على الساحة الافريقية من خلال الاخطبوط الثقافي الغربي الذي يحاول مد جسوره الى أبعد الآماد .

الأخطبوط الثقافي الغربي في القارة الأفريقية

لقد عانت القارة الأفريقية من تبعات الاستعمار الأوروبي الحديث بكل أشكاله وأصنافه وانعكست هذه المعاناة على شعوب تلك القارة الكبيرة بشكل مباشر حيث بقيت تعاني من التخلف والجهل وتفشي الأمراض والأمية وآفات الجوع ومشكلات التصحر وغيرها من المشاكل المعوقة للتنمية وكان المستعمر يتحمل القسط الأكبر من المسؤولية فيما آلت اليه الامور هناك بحكم أن المستعمر الأوروبي وضع نصب أهدافه سرقة خيرات هذه الارض الممتدة والابقاء على الجهل والأمية بين أبناء شعوبها لإدامة المد الاستعماري ردحا طويلاً من الزمن وخير دليل ما تركه المستعمر البريطاني والايطالي والفرنسي من تبعات مازال بعضها عالقا إلى هذه اللحظة .

والملاحظ وبشكل كبير أن فرنسا التي احتلت أراض شاسعة من القارة إبّان فترة الإستعمار المباشر وجهت عنايتها منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي نحو المناطق التي خرجت منها ماديا وعسكريا وبشريا لتغزوها فكريا وثقافيا عن طريق تشكيل (مؤتمر الدول الفرانكفونية) أو (مؤتمر الدول الناطقة بالفرنسية) والتي خصصت لها فرنسا كافة الإمكانات من أموال ووسائل وحتى وزارة مستقلة وخاصة تعنى بتصدير الثقافة الفرنسية إلى تلك الدول وهناك مجلس أعلى يرأسه رئيس جمهورية فرنسا ذاته يتفرع منه عدد كبير من الأجهزة والمنظمات والهيئات داخل فرنسا وخارجها .

بل إن الحكومة الفرنسية حرصت على مد الشبكات الإذاعية وأطياف الترددات التلفزيوينة الى دول القرن الأفريقي من أجل تعزيز السيادة الفرنسية والحفاظ على الهوية الثقافية الفرنسية في الكثير من البلدان الأفريقية إبتداء من اللغة السائدة في الشارع أو قطاع التربية والتعليم او وسائل الإعلام وصولاً إلى القيم وأنماط الحياة السائدة في المجتمعات الأفريقية .

فقد عرفت فرنسا كيف تستثمر لغتها وثقافتها في خدمة مصالحها السياسية والإقتصادية وهيّأت كل الظروف لتجعل من الايديولوجية الفرانكفونية، المظلة التي ينضوي تحتها أكثر من أربعين دولة أغلبها من أفريقيا

بحيث اصبح المد الفرانكفوني يشكل خطرا داهما ومهدداً لثقافات ولغات الشعوب التي انخرطت حكوماتها في هذه المجموعة حيث اغرقت فرنسا الاسواق بعدد لايحصى من الكتب والمجلات والنشرات ورصدت الجوائز الكبيرة في مختلف التخصصات وشجعت النوادي والمراكز الثقافية والأفراد والهيئات على الاهتمام بكل ما هو ناطق بالفرنسية وأن تكون لغة التواصل الجماعية ولغة العلم والتصنيع والثقافة والتقنية الحديثة .

وحاولت بريطانيا أيضاً أن تضع لها بصمات في بعض الدول المحسوبة عليها وعملت على إرساء قواعد لمؤسسات ثقافية لازال العديد منها يعمل في الوقت الحاضر بكل حرية وتفاعل في هذا المجتمع الأفريقي فضلاً عن منظمة دول الكومنولث التي تضم الدول التي خضعت للتاج البريطاني في السابق ومنها بعض الدول الافريقية .

وإذا كان الإيطاليون قد ركنوا جانباً الى حد ما بعد هزيمتهم في الحرب العالمية الثانية وفقدانهم الإرث الإستعماري الكبير الذي كانوا يسيطرون عليه في القارة الأفريقية وحاولوا جاهدين الحفاظ على بعض المستعمرات خاصة في شمال أفريقيا وأرض الصومال بحكم الموقع الاستراتيجي لهاتين المنطقتين فإنهم بالنهاية انسحبوا لما لاقوه من مقاومة عنيفة من شعوب هذه البلدان خاصة ليبيا، واضطرار المحتل إلى الإنسحاب فإن الولايات المتحدة التي لم تُعرف بأنها استعمرت أرضاً من القارة الافريقية بشكل مباشر نهضت بشكل كبير في العقود الاخيرة من اجل ضرب المصالح الأوروبية في القارة الأفريقية وعملت جاهدة على مد الجسور الثقافية مع بعض دولها من خلال فتح مراكز لوكالة الاستعلامات الأمريكية في بعض دولها المؤثرة كمصر وتونس والمغرب وجنوب أفريقيا وكينيا وتنزانيا وصارت هذه المراكز عبارة عن بوابة للتوغل الامريكي في عمق القارة حيث فتحت الآفاق الثقافية أمام شعوب القارة لتنهل من الوعاء الأمريكي بكل ما يحتويه من علوم وتقنيات وحداثة فضلاً عن سموم فكرية وايديولوجية تمجد النموذج الأمريكي وتسحب البساط من تحت أقدام وثوابت الثقافة الافريقية المتجذرة ووصل الأمر بالولايات المتحدة إلى تقديم المساعدات المالية والتقنية لإنشاء محطات إذاعية وتلفزيونية في بعض دول القارة وبالتالي

وقفت هذه الدول عاجزة عن ملء الوقت المخصص للبث بالبرامج لعدم توافرها أو لتكلفة إنتاجها الباهظة مما حذا بالولايات المتحدة إلى تقديم كميات كبيرة من البرامج الثقافية والتعليمية إلى هذه المحطات مجاناً او بأسعار رمزية ولنا ان نحلل طبيعة هذه البرامج ومحتوياتها التي تخدم البراغماتية الأمريكية بشكل لايقدر بثمن ولا تستطيع الجيوش تحقيقه لو أنها غزت هذه الدول عسكرياً .

ولايقف الأمر عند حدود أمريكا بل إن ربيبتها (إسرائيل) حاولت مد أخطبوطها في عمق القارة من خلال بعض دولها كأثيوبيا وإرتيريا وساحل العاج والكاميرون حيث تربطهم علاقات طيبة وبالتالي عملت جاهدة على مد الجسور الثقافية في هذه البلدان ومنها إلى الدول المجاورة سواء في ترسيخ ما يسمى (العقل اليهودي فائق الذكاء) والإستثمارات المالية والمعارف والآداب اليهودية بل وصل الامر إلى حد إقامة ندوات مشتركة تبحث المعاناة اليهودية - الأفريقية عبر التاريخ من قبل المستعمرين والمضطهدين وتخصيص الجوائز السنية للمثقفين والمترجمين الأفارقة العاملين على ترجمة الثقافة والآداب اليهودية إلى اللغات الأفريقية وفتح المجال أمامهم لطبع نتاجاتهم ومكافأتهم .

واقع التعليم في أفريقيا والتحديات المستقبلية :

إنّ نظرة متفحصة لواقع التعليم في البلدان الأفريقية نجدها تعاني من التخلف وعدم الوصول إلى المستوى الذي يؤهلها لإشباع الحاجات الأساسية بشكل يتناسب مع حق الإنسان المعاصر في العيش الكريم بما في ذلك تلك الدول التي تتوفر لديها ثروات طبيعية هائلة تؤهلها لتحقيق مثل هذا الطموح لو اجادت التخطيط في كيفية استخدامها .

ففي الوقت الذي توجد فيه دول أفريقية استطاعت تجاوز معدلات النمو الإعتيادي في التعليم العالي وعدد الكليات والمعاهد العليا المتوفرة لديها نجد دولاً أخرى تتوفر لديها جامعات وكليات ومعاهد عالية لكنها تفتقر إلى الكوادر العلمية المتخصصة فيما يغيب كل ذلك عن اغلب البلدان الاخرى ، على أن إرتفاع نسبة الأمية وانخفاض دخل الفرد في هذه الدول جعل من التعليم لدى الكثير من

شعوبها وكأنه (رفاهية ارستقراطية) لاتجوز إلا لأبناء الذوات أو الذين يملكون وفق هذا وذاك تقف عناصر مهمة وراء كل هذه المسلمات أهمها :

1ـ تعدد اللغات والمشارب الثقافية في القارة وتوطن الأمراض والفقر والجهل وقلة الإمكانات المادية والخبرات العلمية قد جعلها في أدنى مستويات التعليم المسجلة رسمياً لدى منظمة اليونسكو .

2ـ هجرة الكثير من العقول العلمية من القارة الى أوروبا والأمريكتين طلباً للرزق ولعدم توفر القاعدة التنموية الرصينة القادرة على استيعابهم في بلدانهم النامية .

3ـ غياب الخطط والبرامج التنموية والاستراتيجية الفاعلة في هذه البلدان .

4ـ التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية للكثير من البلدان الأفريقية نحو البلدان التي استعمرتها ردحاً طويلاً من الزمن .

على أن قيام الإتحاد الافريقي في نهاية القرن العشرين قد أوجد مؤسسات ومنظمات اتحادية افريقية تحاول جاهدة وضع الأسس العلمية للإرتقاء بواقع التنمية الأفريقية نحو سلم التطور الذي أصبح ديدن الشعوب وطموحها ولم يغب واقع التعليم عن هذا الإتحاد حيث اولاه اهمية خاصة .

ولعل إتحاد الجامعات الافريقية ولجانه المنبثقة عنه خاصة في اجتماعه الثالث الذي عقد بمدينة سبها بداية عام 2002 قد شرع عملياً في التخطيط السليم لواقع عمل هذه الجامعات وعقد عدة اجتماعات على مستوى لجانه التنفيذية والفرعية لوضع الخطط والبرامج المستقبلية التي تخدم وحدة القارة وتحقق تطلعاتها وطرحت عدة أفكار لتحقيق الأهداف التالية :

1ـ التأكيد على أهمية أن يحظى التعليم العالي بالأولوية على المستوى الافريقي

2ـ العمل على ان يكون اتحاد الجامعات الأفريقية في موضع العقل الافريقي المفكر فيما يخص بناء التعليم العالي والبحث العلمي في إطار الإتحاد الأفريقي .

3ـ قدرة الاتحاد على مساعدة الجامعات الافريقية الاعضاء في خلق اهداف مشتركة وإقامة تعاون فيما بينها والتعامل بين هذه الجامعات والإتحاد

الأفريقي والمنظمات الدولية والإقليمية التي تختص بالتعليم العالي .

4- إمكانية ان يقوم اتحاد الجامعات الأفريقية بتجميع قدرات وكفاءات الجامعات الافريقية لتقديم الاستشارات ومعالجة القضايا الملحة في افريقيا مثل (السلام ، التنمية ، الأمراض المعدية ..) .

5- مساهمة اتحاد الجامعات الأفريقية في بناء القدرات الشخصية وقدرات المجتمعات واستيعاب هذه المجتمعات لأسس ومباديء الديمقراطية وحقوق الانسان ونشر التنمية المستقرة والمستديمة .

الخاتمة

ان الحديث عن التعليم في هذه القارة العملاقة يبقى اسيراً للواقع المؤلم والماضي الاستعماري الذي أخذ من خيرات بلدانها الشيء الكثير وبالتالي وجدت شعوب القارة نفسها أمام تحديات كبيرة أسوة بدول العالم الثالث في هذا الكون..

فالهيمنة الإعلامية الإستعمارية قد فرضت نفسها ومازالت على شعوب الارض بحكم امتلاكها لتكنولوجيا المعلومات والخبرة ورأس المال وتحكمهم بخيوط وشبكات الاتصالات الدولية مما انعكس سلباً على دول القارة التي اصبحت متلقية للمعلومات وكذلك للثقافة الاوروبية الإستعمارية فضلاً عن الثقافة الامريكية التي فرضت نفسها بقوة بعد الحرب العالمية الثانية .

ومما زاد الأمر سوءاً بروز العولمة بكل تياراتها واتجاهاتها الرامية للسيطرة على إقتصاد السوق العالمي مما انعكس أيضاً على ثقافة الشعوب الافريقية وواقعها المؤلم وباتت ثقافاتها ومواريثها مهددة في عقر دارها نتيجة الغزو الثقافي وهذا ما جعل مؤسسات التعليم النامية فيها مهددة هي الأخرى باسم التبعية وبالتالي انعكاسها سلباً على خطط التنمية الطموحة التي يرمي اليها الإتحاد الأفريقي الذي برز الى النور وهو يحمل تطلعات ابناء القارة حيث اولى التعليم اهمية كبرى باعتباره الركيزة الأساسية للإرتقاء بخطط التنمية وإدراكهم أن عالم الغد هو عالم الفضاءات الموحدة حيث ان عجلة العولمة قادرة

على اكتساح الدول المنعزلة وتهميشها ... وهذا يتطلب ثورة كبيرة في التعليم تبدأ بوضع الركائز الأساسية للمجتمع النامي والانفتاح على العالم ومحاولة وضع الحلول الناجعة لكل المشاكل التي تعترض العملية التعليمية في القارة وهذا ما سوف ينعكس إيجاباً بكل تأكيد على مستقبل القارة الافريقية .

(1) جيمس كوران وآخرون ، الاستعمار الاعلامي : نحو إطار عالمي لتحليل النظم الاعلامية ، ترجمة سمير عبدالرحيم الجلبي ، مجلة البحوث ، العدد (27) بغداد ، سبتمبر 1989،ص117 .

(2) كلود جوليان ، الإمبراطورية الامريكية ، ترجمة ناجي ابو خليل و د. فؤاد شاهين ، دار الحقيقة بيروت 1970ص5 .

(3) المصدر السابق ص19

(4) هربرت شيللر ، المتلاعبون بالعقول ، ترجمة عبدالسلام رضوان سلسلة عالم المعرفة الكويت 1986 ص58 .

(5) كمال عبدالغني المرسي العلمانية والعولمة والأزهر ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 1999 ، ص93 .

(6) المصدر نفسه ، ص92 .

(7) السيد أحمد مصطفى عمر ، إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك مجلة المستقبل العربي العدد (256) بيروت يونيو 2000 ص74 ـ 75

(8) المصدر نفسه ص75 .

(9) د. أحمد زايد ، عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية ، مجلة عالم الفكر العدد (1) الكويت يوليو ـ سبتمبر 2003 ص15 ـ 17 .

(10) عبدالعلي الودغيري في الثقافة والهوية منشورات البوكيلي الرباط ، 1995ص89

(11) المصدر السابق ، ص72 ـ 73 .

وللمزيد ينظر : د. محمد المبروك يونس ، تأثيرات الغزو الاعلامي على الثقافة والهوية مجلة الرفقة العدد (2) طرابلس مارس 2002 ص 26 ـ 33 .

(12) للمزيد حول هذا الموضوع انظر : فلاديمير بولشكاكوف الإرهاب على الطريقة الامريكية دار التقدم موسكو ، 1986 .

(13) انظر : فؤاد بن سيد عبدالرحمن الرفاعي : النفوذ اليهودي في الأجهزة الاعلامية والمؤسسات الدولية مكتبة الصحابة الاسلامية ، الكويت 1987 ص 79 ومابعدها .

(14) د. ابراهيم الشريف نحو منظور أفريقي للتنمية الذاتية المستديمة مجلة الرفقة العدد (2) طرابلس مارس 2002 ، ص96 .

(15) مجلة جامعة سبها ، العدد (1) يوليو 2002 ، ص 4 ـ 5 .

1ـ فلاديمير بلولشكاكوف : الإرهاب على الطريقة الامريكية دار التقدم موسكو 1986 .

2ـ كلود جوليان : الامبراطورية الامريكية ترجمة ناجي او خليل و د، فؤاد شاهين ، دار الحقيقة بيروت ، 1970 .

3ـ احمد زايد : عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية مجلة عالم الفكر العدد (1) الكويت يوليو ـ سبتمبر 2003 .

4ـ ابراهيم الشريف : نحو منظور افريقي للتنمية الذاتية المستديمة مجلة الرفقة العدد (2) طرابلس ، مارس 2002.

5ـ هربرت شيللر : المتلاعبون بالعقول ، ترجمة عبدالسلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1986 .

6ـ السيد احمد مصطفى عمر : إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (256) بيروت ، يونيو 2000.

7ـ فؤاد بن سيد عبدالرحمن الرفاعي : النفوذ اليهودي في الاجهزة الاعلامية والمؤسسات الدولية مكتبة الصحابة الاسلامية الكويت ، 1987 .

8ـ جيمس كوران وآخرون : الاستعمار الاعلامي ترجمة سمير عبدالرحيم الجلبي ، مجلة البحوث ، العدد (27) بغداد سبتمبر 1989 .

9ـ مجلة جامعة سبها ، العدد الاول يوليو 2002.

10ـ كمال عبدالغني المرسي : العلمانية والعولمة والازهر ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ، 1999 .

11ـ عبدالعلي الودغيري : في الثقافة والهوية منشورات البوكيلي ، الرباط 1995 .

12ـ محمد المبروك يونس : تأثيرات الغزو الاعلامي على الثقافة والهوية ، مجلة الرفقة العدد (2) طرابلس ، مارس 2002 .

التعليم في الدول العربية والتحديات الاقتصادية المستجدَّة: مواجهة أم مواءمة؟*

■ د. مثنى عبد الإله ناصر
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة الفاتح

المقدمة:

إن الصلة بين التعليم والاقتصاد عضوية لا تنفصم، فالتعليم هو أساس عملية التنمية، إن استقام وصلح استقامت التنمية به وصلحت وإن اعوجّ الأساس سقط البنيان وهوى. فالتعليم يسهم في التنمية مباشرة من خلال مخرجاته من القوى البشرية المتعلمة والمدرَّبة والمنظَّمة لتكون هذه المخرجات وسيلة التنمية وهدفها. ومن جانب آخر فالإقتصاد يوفِّر للتعليم موارده المختلفة وخصوصاً المادية منها، كما إن تأثير التطور الإقتصادي للبلد في التعليم كبير وواضح فكلما كانت الدولة متقدمة إقتصادياً كان التعليم متطوراً ومنتجاً وفعّالاً (والعكس بالعكس).

ويمكن النظر إلى التعليم من وجهة نظر اقتصادية على أنه يجمع بين الإستهلاك والإدخار معاً وفي وقت واحد. حيث إن للإنفاق على التعليم (سواء من قبل الفرد أم المجتمع) هدفان:

* ورقة قدمت في المؤتمر الخامس (حضارة الأمة وتحدي المعلوماتية) كلية الآداب جامعة الزرقاء الاهلية 18 ـ 20 مايو 2004 ـ الزرقاء، الاردن

الأول: التعليم للتعليم: أي للإستمتاع بالمعرفة والثقافة بذاتها، ولبناء الشخصية وحسن التصرّف، ويتجلى هذا الهدف أكثر في التخصصات الإنسانية والإجتماعية. وهذا الهدف استهلاكي بحت (لإشباع حاجة معنوية ذاتية).

الثاني: التعليم للحياة: وهو لغرض اكتساب معارف وخبرات عملية جديدة تؤهل المتعلمين مستقبلاً للحصول على عمل أفضل وبأجر أعلى مقارنة بالآخرين (كلما ارتقى مستوى التعليم درجة)، وبالتالي إمكانية ارتقاء البلد إلى مستويات أعلى من التطوّر من خلال الإستفادة من الخبرات والمعارف المتحصلّة للأفراد، خصوصاً إذا كان التعليم في الجوانب التطبيقية والتي لها تماس مباشر مع سوق العمل. وهذا الهدف إدخاري بحت.

وللتعليم الكثير من المنافع والمزايا التي يقدمها سواء للفرد أم للمجتمع، ومن أهم منافعه الإقتصادية ما يلي:

أ . زيادة الإنتاجية.

ب . زيادة الإدخار والإستثمار.

ج . زيادة حجم الاستخدام وتقليل نسب البطالة.

د . إبداع التكنولوجيا وتحسينها وتطويعها والتعامل معها.

هـ . الإسهام بشكل إيجابي في المهارات الإدراكية، الطموح الشخصي، التنافس، والإبداع.

و . تشجيع إسهام المرأة في النشاط الإقتصادي.

ز . تخفيض معدل نمو السكان.

ح . ارتفاع معدل العمر المتوقع.

ط . المساعدة في تحسين الدخل وتوزيعه وتكافؤ الفرص.

إلا إنه في بعض الحالات قد يكون التعليم سبباً في هجرة العقول، أو سبباً في بطالة المتعلمين خصوصاً إذا كان التخصص غير منسجم مع متطلبات السوق والمرحلة الاقتصادية للبلد.

ومنذ بدايات التسعينيات ومروراً ببدايات القرن الحادي والعشرين واجهت الدول العربية تحديات اقتصادية عديدة خارجية وداخلية ألقت بظلالها على التعليم في تلك الدول. من هذه التحديات ما يحتاج إلى المواجهة لتقليل سلبياتها، ومنها ما يتطلب المواءمة للاستفادة من إيجابياتها.

ويحاول هذا البحث التركيز على أهم هذه التحديات وأكثرها تأثيراً، وتحديد الوسائل المطلوبة للوصول إلى رؤية أكثر وضوحاً عن دور قطاع التعليم سواء في مواجهة التحديات الاقتصادية أم للمواءمة معها، ثم يقترح مجموعة من المقترحات التي قد تحدّ من التأثيرات السلبية لتلك التحديات وتعمق إيجابياتها.

أولاً : التحديات الاقتصادية الخارجية:

من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجهها العملية التعليمية العربية ما يلي:

1. العولمة:

أدى الاتجاه العالمي نحو عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة والتي يشهدها العالم منذ العقد الأخير من القرن الماضي، إلى تغيرات ثقافية وقيمية تزداد كل يوم وتيرتها وتأثيراتها على كل مجتمعات العالم، وستشكل هذه أحد أهم التحوّلات والتغيّرات التي أثّرت وستؤثر في تشكيل مجتمع القرن الحادي والعشرين، ومن ثم معالم وتوجيهات المؤسسات التعليمية والعلمية والثقافية فيه.

والعولمة تعني بالأساس (فيما يخص مؤسسات الدولة) أموراً أربعة: (1) أولها تفكيك الدولة القومية ككيان سياسي، وثانيها تمييع وتذويب مفاهيم الوظيفة الاجتماعية للدولة، وثالثها إعادة صياغة العلاقة بين رأس المال والدولة، ورابعها إحداث تغيير شامل في مفاهيم الليبرالية الجديدة.

إن مفهوم العولمة يدفع بفقدان الدول العربية لسيادتها وهويتها، واندماجها فيما يسمى بالقرية العالمية أو الكوكبية وقد يؤدي ذلك إلى طمس الهوية الثقافية، خصوصاً وإن مواطني هذه الدول في الوقت الحاضر غير مؤهلين تربوياً بشكل كامل لمجابهة الآثار المترتبة على انتشار مفهوم العولمة

وتشعب آلياتها.

ولكن هل يعني هذا أن نتقوقع على ذاتنا ونغلق الباب في وجه أية ثقافات وافدة إلينا ؟أو أن نستسلم ونسلّم لها ونتّبعها بشكل مطلق ؟ أم يتوجب علينا التكيُّف مع هذه الثقافات من موقع التفاعل والتأثير المتبادل ؟

ولمواجهة هذا التحدّي، ينبغي على القائمين على النظام التربوي العربي أن يضعوا في اعتبارهم عند إعداد السياسة التربوية المستقبلية الأمور التالية: (2)

أ . بناء إستراتيجية تربوية عربية بعيدة المدى تسمح بالتفاعل الحقيقي مع العولمة.

ب . إعداد الفرد العربي القادر على إدراك إن مخاطر العولمة على الهوية الثقافية لا يمكن القضاء عليها عن طريق الانغلاق على الذات ورفض الآخر، وإنما يتأتى بإعادة الموروث القديم (المكوّن الرئيسي للثقافة الوطنية) واستنفار عوامل تقدمه.

ج . تنمية اعتزاز الفرد العربي بشخصيته الثقافية وتعزيز روح المواطنة لديه، وإبراز النواحي المضيئة والمثل العليا في تاريخنا الماضي والمعاصر وعدم الانبهار الأعمى بالغرب، لنكون من دعاة حوار الحضارات لا صراع الحضارات.

د . إعداد رأس المال البشري الأكثر كفاءة عمودياً وأفقياً.

2.التطور التكنولوجي والعلمي:

بالتزامن مع العولمة تحدث تطورات كبيرة في مجال التكنولوجيا والعلوم التطبيقية كان لها الدور الكبير في إحداث التقارب والاندماج بين دول العالم، وهي في مختلف مجالات الحياة، أولها في وسائل النقل والمواصلات. وإنه من البديهي القول بأن للمعرفة العلمية والتكنولوجية دوراً كبيراً في زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسينهما كماً ونوعاً وفي تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

ومن أبرز الحقائق والأرقام في هذا المجال ما يلي: (3)

أ . إن أكثر من(90٪)من تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين لم تكتشف بعد،

وهي أضعاف ما تم اكتشافه في القرن العشرين.

ب . تزايد دور المعلومات والإبداع البشري في ثورة مجالات التكنولوجيا الحيوية والإلكترونيات الدقيقة، والمواد المختلفة، والموّصلات الفائقة، والتكنولوجيا الرقمية ...... الخ.

ج . تنامي استخدام الطاقة، والعودة للطاقة النووية النظيفة بشقيها الانشطاري والاندماجي، وظهور مشكلات جديدة مصاحبة لزيادة استخدام الطاقة وتزايد السكان وسرعة الانتقال.

د . تزايد الاهتمام في تصغير الدوائر الكهربائية المتكاملة (Microelectron-ics).

هـ . تزايد الاعتماد على الذكاء الصناعي، وأجهزة الحقيقة الافتراضية (Virtual Reality) بقصد وضع اختبارات وتصورات لا يمكن التنبؤ بها.

وبصورة عامة فإن العالم اليوم يشهد تطوراً تكنولوجياً هائلاً في مختلف المجالات والميادين العلمية وخاصة ما يسمى اليوم بالتكنولوجيا الجديدة أو الاتصالات والمعلوماتية والإلكترونات الدقيقة، والفوتونات الضوئية الدقيقة، وتكنولوجيا الفضاء والمواد الجديدة (مثل المواد فائقة التوصيل عند درجة حرارة عالية) وصناعة الأدوية والكيماويات الدقيقة، والتكنولوجية الرقمية، والهندسة الوراثية والتكنولوجية الحيوية.

وخلال ثورة تكنولوجيا المعلومات الحالية، ازداد اتساع الفجوة التكنولوجية والمعرفية بين الدول النامية والمتقدمة. فطبقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن البنك الدولي للإعمار في عام 2003 حققت دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) أكثر من (90٪) من إنتاج تكنولوجيا المعلومات في عام 1995 واليوم الذي تكون فيه أجهزة الحاسب الآلي وشبكة المعلومات في الدول الغربية متاحة للجميع تقتصر فيه تكنولوجيا الاتصالات الأساسية على القلة الميسورة في معظم الدول النامية. فدول جنوب آسيا ودول جنوب الصحراء مثلاً تمتلك حوالي (105) خط تلفون فقط لكل 100 شخص، في مقابل حوالي (70) خط تلفون و (50) جهاز حاسب لكل (100) شخص في الولايات المتحدة.

وللبحث العلمي والتكنولوجي مردود كبير وعميق، ليس على المجتمع وحسب وإنما أيضاً على الأفراد والمؤسسات والشركات. وبمثل ما يعمل التقدم العلمي والتكنولوجي إلى الدفع باتجاه التغيير الإجتماعي والاقتصادي، فإنه يعمل أيضاً على زيادة الأهمية الاقتصادية للسلع المنتجة ويساهم في نهوض الأمم. وعلى ما يبدو فإن التحدّي الذي سوف تواجهه الدول العربية، هو كيفية الإستفادة من العلم والتكنولوجيا بالرغم من الاختلاف والتعاون في استخدامهما بين الدول أو مجموعاتها، ومدى الإستفادة من إنجازاتهما في دفع مسيرة التقدم الإقتصادي والاجتماعي(4)

إن التنمية الصناعية العربية لا يمكن أن تصبح حقيقة واقعة أو ممكنة دون توفّر سياسة تكنولوجية عربية قادرة على تطوير الروابط العلمية والبحثية بين نتاج المؤسسات العربية العلمية القائمة، وبين التطوّرات الاقتصادية العربية، فضلاً على تنمية هذه المؤسسات ودعمها للدخول في الأنشطة الحديثة التي باتت تحتل مكانة مهمة في تنافسية السلع في الأسواق العالمية (5)

لذا أصبح من الواجب على الدول العربية أن تردم فجوة العلم والتكنولوجيا الكبيرة القائمة بينها وبين العالم الصناعي. ولابد من بناء تكتل عربي يعتمد على العلم والتكنولوجيا محوراً للتكامل وطريقاً للتقدم، والمشاركة في التطورات العالمية السريعة. لذلك يجب العمل على دعم الكفاءات العربية التقنية وتشجيعها على التعاون والإبداع، والاستفادة منها، ودمج القدرات العلمية بالاقتصادات العربية، بحيث تصبح التكنولوجيا إحدى المحاور الأساسية للتعاون العربي(6)

ثانياً : التحديات الاقتصادية الداخلية:

تضاف إلى التحديات الاقتصادية الخارجية التي تواجه التعليم في الوطن العربي أخرى داخلية قد تكون في الكثير من الأحيان أدهى خطراً وأمرّ تأثيراً، ومن أبرز هذه التحديات ما يلي:

1. ضعف مخرجات التعليم:

من الملاحظ (وبدون إمعان النظر) فقر محتوى برامج التكوين التعليمي في

الدول العربية وقصورها عن الحاجات المعرفية والعلمية، وبالتالي تخريج دفعات متلاحقة من أنصاف المتعلمين ممن لا يستفاد من طاقاتهم المتواضعة.

حيث يعّد ضعف مخرجات نظام التعليم العربي أحد أهم التحديات التي تهدد هذا النظام وتبعده عن دوره الحيوي في عملية البناء الإقتصادي والحضاري، والذي يتطلب من القائمين على هذا النظام مراجعته بشكل كامل وجذري من حيث فلسفته وأهدافه ومحتواه وكفاءته الداخلية والخارجية (7)

و يخطئ من يظن أن حل مشاكل التعليم في الدول العربية يكمن في فتح المزيد من فرص القبول بالمعاهد والجامعات. إن مشكلة التعليم الحقيقية هي تضخم عدد المتعلمين على حساب نوعيتهم مما يدفع بمعدلات البطالة نحو الزيادة، فالتنمية يهمها كفاءات المتعلمين المتنوعة وليس عددهم، ومدى انسجام تلك الكفاءات مع أولويات التنمية وحاجات المجتمع المتجددة.

وهناك مجموعة من الأسئلة المهمة التي يجب أن يسألها واضع السياسات التعليمية لنفسه، ليكون جوابها هو التقييم لمخرجات التعليم العالي في بلده، ومن هذه الأسئلة:

_أين التميُّز والجودة والتخصص التي كونتها المعاهد والجامعات لدى خريجيها مقارنة بمثيلاتها في بعض الدول النامية الأخرى على أقل تقدير ؟

_ما هي الصناعات و الخدمات التي نشأت وتطورت بسبب كفاءات ومهارات أولئك الخريجين ؟

_ما هي نسبة المستخدم الفعلي من مجمل أعداد الخريجين ؟ وهل إن أعمالهم الحالية تتفق وتخصصاتهم العلمية؟

لقد أصبح التوسع في التعليم الجامعي في أغلب الأقطار العربية يتبع أخيراً طريقة التكاثر الانشطاري المستمر (عدداً لا نوعاً)، فالكليّة تصبح كليّتين، والفصل الذي يتسع لثلاثين طالباً، يتحمل مائة أو أكثر، والأستاذ الذي يدرِّس (30)طالباً، يدرِّس(90)، والجامعة الواحدة انشطرت لجامعتين فأربع، والجديد كالقديم أساتذة ومناهجاً وطرق تدريس، مجرد نسخ مكررة باهتة. وهناك الإنتساب (برسوم مالية)، ودبلومات (برسوم مالية)، وتعليم خاص يمنح

شهادات بكالوريوس في الطب والهندسة (برسوم مالية) بل الأدهى والأمّر يمنح شهادات عليا تخصصية بدون متابعة أو رقابة من وزارات التعليم.

2.الخصخصة:

ليس التعليم الخاص إلا إحدى الوسائل المساندة للتعليم العام في تطوير المهارات والكفاءات إن اصطفت أهدافها مع أهداف وحاجات البلد الفعلية للكفاءات وأصبحت مخرجاتها منبعاً من منابع التنمية والتطور الحضاري.

أما إذا كان عامل الربح هو المؤشر الأوحد في إنشاء مؤسسة التعليم الخاص واستمرارها فإن هذا يعني فقدان المؤسسة لاستقلالها بل ولطابعها المميز كمؤسسة ذات طابع اجتماعي، وسيجعل من التعليم سلعة كباقي السلع تنطبق عليها قوانين الاستهلاك والفناء، وسيكون التعليم حكراً على أصحاب الثروة بدلاً من أن يكون مكافأة للشخص الكفء والذكي (غنياً كان أم فقيراً)، وبالتالي يزداد الغني غنى معنوياً ويزداد الفقير فقراً معنوياً ويتعمق الظلم الإجتماعي بالتعليم بدلاً من أن يكون هذا الأخير وسيلة من وسائل العدالة الاجتماعية.

فالتعليم الخاص يمكن أن يكون ذراعاً أيمناً للتعليم العام في تنفيذ سياسات التعليم التي تضعها الدولة كجزء من سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية العامة من خلال تحسين مخرجات التعليم. أي إن الخصخصة كما يعرّفها الاقتصاديون يجب أن تسبقها سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية وقانونية جديدة فاعلة لإعادة هندسة الهيكل الإقتصادي والاجتماعي الذي ينسجم والخصخصة من جهة، ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي استحدثتها الخصخصة من جهة ثانية.

والتعليم هو أحد أهم القطاعات التي ينبغي الاهتمام بصيغة تخصيصها بشكل يتواءم مع حاجات البلد الحالية والمستقبلية، وبعكس ذلك فإن التعليم الخاص سيصبح قناة لتسطيح التعليم، وزيادة البطالة، وخفض الإنتاجية، ورداءة المنتج المحلي، وبالتالي معمل تفريخ للتخلف لا للتنمية.

فالمطلوب هو معاهد وجامعات خاصة تساهم في التنمية وفي رفع

مستويات النمو الاقتصادي، وذلك لا يتم فقط من خلال ورقة تخرج، وإنما من خلال مساهمتها في إضافة معارف وخبرات عملية لطلابها والتي تؤهلهم بها لأن يكونوا بعد تخرجهم ضمن فئة المطلوبين للعمل وليس ضمن فئة طالبي العمل.

3.تفاقم مستويات البطالة:

تعد البطالة من أكبر التحديات التي تواجه أسواق العمل سواء العربية أو الأجنبية، حيث تتزايد معدلات البطالة في المنطقة العربية يوماً بعد آخر، وخاصة في ضوء ارتفاع معدلات النمو السكاني أكثر من 3٪ في بعض الدول)، وزيادة عدد السكان في سن الشباب حيث إن (50٪) من سكان المنطقة تقل أعمارهم عن 20عاماً مما يترتب عليه دخول أعداد كبيرة جديدة سنوياً إلى سوق العمل. هذا في الوقت الذي بدأت فيه بعض الدول العربية تعاني من الركود الإقتصادي في ضوء الآثار المترتبة عن الحرب الأميركية على العراق والإنخفاض المستمر في قيمة الدولار الأميركي وعودة الكثير من المغتربين لأوطانهم في إطار عمليات إحلال العمالة الوطنية محلها.

حيث تقدّر منظمة العمل العربية(8) نسبة البطالة العربية بـ ((% 25 ومتوسط هذا المعدل في دول الخليج يتراوح بين (6–17.5٪) بينما تجاوزت هذه النسبة(40٪)في العراق وفلسطين.

وتبلغ الإضافة السنوية من قوة العمل إلى سوق العمل العربية حالياً (2.5) مليون ومن المنتظر أن تصل إلى (3 ملايين) خلال السنوات القليلة القادمة مما يتطلب ضرورة توفير نفس العدد من فرص العمل سنوياً لاستيعاب الأعداد الجديدة والمحافظة على المعدلات الحالية للبطالة خاصة وأن نسبة كبيرة من طالبي العمل هم في عمر الشباب.

تفيد الإحصاءات المتوفرة أن عدد السكان في الدول العربية تجاوز(300) مليون نسمة في نهاية عام 2003 حوالي 60٪منهم في سن العمل أي ما بين (15 _ 59سنة). و يبلغ حجم القوة العاملة حوالي(104)مليون، تشكّل النساء منها(25٪) وهي النسبة الأدنى عالمياً (9).

ومن المفارقات إنه بينما يتجاوز عدد العرب العاطلين عن العمل حالياً ((20 مليون عاطل (سيصل العدد في عام 2010إلى أكثر من 32مليون عاطلاً فإن هناك ما يزيد عن(16) مليون عامل أجنبي موزعين على مختلف الأقطار العربية وخاصة في دول الخليج العربي(10).

وتعد ظاهرة بطالة حملة الشهادات الجامعية نوعاً بارزاً من أنواع البطالة، وهذا يعني أن الدول العربية تخسر عشرات الملايين من الدولارات من أجل تعليم وتدريب مواطنيها ولكنها لا تستفيد من خبراتهم.

وتتصف العمالة العربية بانخفاض مستوى المهارة مقارنة مع مثيلاتها في الدول المتقدمة وحتى في العديد من الدول النامية الأخرى، وهذا يرجع إلى إن سياسات التعليم والتدريب في الدول العربية غير مؤهلة لخلق العمالة القادرة على التجديد والإبداع والارتفاع بمستوى الإنتاجية والجودة. حيث تُقدَّر إنتاجية العامل العربي في القطاع الصناعي بحوالي (800دولاراً) سنوياً في مقابل (60 ألف دولار) لمثيله في الدول الصناعية (11).

وهناك قواسم مشتركة أدت إلى ارتفاع نسب البطالة في الدول العربية، ومن أهمها ما يلي:

أ . ارتفاع نسب الأمية.

ب . تدني المستوى التعليمي.

ج . تخلف برامج التدريب.

د . عدم مواكبة السياسة التعليمية والتدريبية لمتطلبات سوق العمل المتجددة والمتغيرة.

هـ. فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الإجتماعي بالقدر المناسب.

و . تراجع الأداء الاقتصادي.

ز . قصور القوانين المحفِّزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي.

ح . تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل وانسحابها التدريجي من ميدان

الإنتاج، والاستغناء عن خدمات بعض العاملين في ظل برامج الخصخصة والإصلاح الإقتصادي التي تستجيب لمتطلبات صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص.

ط . إرتفاع معدل نمو العمالة العربية مقابل انخفاض نمو الناتج القومي: ففي الوقت الذي يبلغ فيه نمو العمالة (2.5٪)سنوياً، فإن نمو الناتج القومي الإجمالي لا يسير بالوتيرة نفسها، بل يصل في بعض الدول العربية إلى الركود، وأحياناً يكون سالباً، فالدول العربية التي يتوافر فيها فائض في قوة العمل تعاني من الركود الإقتصادي وعدم توافر أموال الاستثمار، وازدياد البطالة والديون. فمثلاً يصل معدل النمو السنوي لدخل الفرد العامل في مصر إلى (2.1٪) وفي المغرب (3.5٪)، وفي الأردن (3.6٪)، وفي سورية (5٪)، بينما تكون معدلات التضخم أكبر مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي للفرد(12). وهذا التراجع في مستوى معيشة العامل العربي له آثاره السلبية على إنتاجيته ودوره في الاقتصاد الوطني.

ي . استمرار تدفق العمالة الأجنبية الوافدة: ففي أعقاب الأزمة العراقية الكويتية 1990 - 1991هيمنت العمالة الآسيوية على سوق العمالة في الخليج، وحلّت محل العمالة العربية إثر عودة (800 ألف عامل) يمني من السعودية وعشرات الآلاف من الفلسطينيين من الكويت. وقد ساهم هذا التدفق في تفشّي البطالة بين الشباب الخليجي في ظل اكتفاء القطاع الحكومي والتباين في الأجور وشروط العمل بين العمال الوافدين والوطنيين، وأدى إلى عدم النجاح الكامل لسياسات توطين الوظائف.

إن تدني مستويات المهارة المتوافرة لدى العمالة العربية مقارنة بمثيلاتها في مناطق العالم الأخرى (حتى النامية منها) يحتّم ضرورة تطوير النظم التعليمية الحالية والبحث عن صيغ تعليمية غير تقليدية يأتي في مقدمتها التعليم غير النظامي، وتعليم الكبار، والتعليم عن بعد، والتعليم المفتوح، والتعليم المستمر، مع تطوير سياسات التدريب وبرامجه.

إن البطالة في الدول النامية (ومنها العربية) تعد انعكاساً لمشكلة أكبر هي

مشكلة التخلف في حين أنها في الدول الصناعية ناتجة عن تناقضات التقدم الحالي للرأسمالية المعاصرة. لذا يصح القول إن الدول العربية يمكنها أن تواجه أزمة البطالة من خلال قهر التخلف وتحقيق التنمية الشاملة الراقية منطلقة من قنوات التعليم ووفقاً لحاجة السوق.

ولا يمكن فصل السياسات الخاصة بالتوظيف في المنطقة العربية عن السياسات الخاصة بجوانب التنمية ولاسيما التنمية الاجتماعية، فسياسات التوظيف ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع السياسات التعليمية، والسياسات المتعلقة بالتدريب، والسياسات المتعلقة بالحوافز والأجور، كما ترتبط أيضاً بالسياسات السكانية ولاسيما في مجال الخدمات الصحية والخصوبة.

وفيما يتعلق بمجال التعليم، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدول العربية في هذا المجال، فإن السياسات التعليمية ظلت ضعيفة الارتباط بمتطلبات سوق العمل، وأصبح هناك فائض في بعض التخصصات وعجز في تخصصات أخرى.

أما في مجال الحوافز الإنتاجية والأجور فقد كانت السياسات العربية تلّح على ضرورة نمو إنتاجية العمل بمعدلات أعلى من معدلات زيادة الأجور، وضرورة ربط الأجور بالكفاءة وبحجم الإنجاز في العمل بدلاً من ربطه بالمؤهل العلمي أو الوظيفة، كما كانت السياسات تهدف إلى وضع نظام للحوافز من شأنه دفع العاملين إلى زيادة إنتاجية العمل وإلى انتقالهم إلى القطاعات الإنتاجية التي تشكو من نقص في الأيدي العاملة. إلا إن نجاح هذه السياسات كان محدوداً إلى درجة كبيرة، وظل المؤهل العلمي والمهنة هما المعياران الأساسيان لتحديد الأجور في القطاع العام.

ولمواجهة مشكلة البطالة التي تعاني منها البلدان العربية، لابد من التأكيد على تخطيط التعليم وفقاً لاحتياجات سوق العمل. إن نظام التعليم في المنطقة العربية في تركيزه على الكم بدلاً من الكيف قد ابتعد عن الدور المرجو منه في تحقيق أهداف التنمية العربية، كما إن الإنتاجية العلمية والبحثية للمؤسسات العلمية العربية أقل بكثير مما يمكن أن تقدمه بالقياس إلى الطاقات الكبيرة من

الكفاءات والمواهب التي تملكها، بحيث أصبح ارتباط النشاطات التعليمية البحثية العربية ببرامج التنمية والإنتاج ضعيفاً إجمالاً إن لم يكن هامشياً.

ومن هنا فإن الملجأ هو التخطيط التعليمي السليم الذي من شأنه ليس تخفيض حدة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا فحسب بل زيادة فرص العمل أمام الأيدي العاملة الجديدة أيضا، كما يؤدي في الوقت نفسه إلى ترشيد النفقات الحكومية على كثير من التخصصات التعليمية غير المطلوبة، وهو ما يعني ضرورة إجراء مراجعة شاملة ودراسة متكاملة لسياسات التعليم والتدريب القائمة حالياً في الدول العربية على ضوء الحاجة الفعلية لكل تخصص.

ثالثاً : المقترحات:

نكون أو لا نكون ؟ ذلك هو السؤال الذي يطرحه علينا أبناؤنا، وينبغي الإجابة عليه بالفعل لا بالتمني.

لم تعد المؤسسة التعليمية العربية بصورتها التقليدية قادرة على مواجهة التحديات الجديدة خارجية كانت أم داخلية والتي تعصف بمستقبل أبنائنا وهويتهم العربية. ومن هنا بالإمكان تفعيل هذه المؤسسات ودورها الحيوي من زوايا ثلاث كما يلي:

1. أهداف التعليم ومبادؤه:

إن الإحاطة بالمعرفة وبتغيراتها المستمرة أمر غير وارد وغير ممكن خصوصاً ونحن نعيش زمن الابتكارات التكنولوجية الرقمية التي تتسارع وتيرتها بشكل يفوق الخيال والتصوّر، ولكن من الممكن تهيئة الأفراد من خلال التعليم لمتابعة حركتها وتطوراتها والقدرة على الوصول إليها والاختيار منها والتحقق من دقتها. وبالتالي يتوجب على المؤسسات التعليمية العربية إعادة النظر في سياساتها وأهدافها لصياغة جديدة للمكونات والقدرات والمهارات المطلوب الحصول عليها من خلال التعليم. وبالإمكان التأكيد على مجموعة من مبادئ التعليم وأهدافه المرغوبة في الدول العربية في الوقت

الحاضر بما يلي(13):

أ . العمل على تنمية شخصية المتعلم من كافة جوانبها العقلية والوجدانية والروحية والنفسية في إطار الثقافة الإسلامية والعربية الصحيحة، حتى تكون قادرة على مواجهة كافة التحديات والأخطار المحيطة بها.

ب . ضرورة تدريب المتعلم على كيفية التعاون والتفاعل مع الآخرين، وتمكنه من فهم الحضارات العالمية، والحوار الهادف معها.

ج . التركيز على ذاتية التعلّم، وتدريب الطلاب على كيفية البحث عن المعرفة والتأكد من مصادرها المتعددة.

د . . التركيز على تنمية المهارات كونها تشكّل المحور الرئيسي لنوعية التعليم وجدواه، والابتعاد عن أساليب التلقين والحفظ والأساليب القسرية التي تقتل القدرات النقدية والإبداعية لدى المتعلّم وتكرّس لديه ثقافة الذاكرة.

هـ . إبراز دور النشاطات التدريبية والتجارب بما يخدم الطلاب بربط معارفهم ومعلوماتهم بالحياة وبالبيئة المحلية.

2.مناهج التعليم:

في سياق التدرُّج المتصاعد في مستويات مناهج التعليم حسب مراحل التعليم، بحيث تخرج جميعها في منظومة متكاملة، لا ازدواج فيها، ولا تعارض بينها، ولا تكتفي بالجوانب النظرية فقط بل تكون أهدافاً قابلة للتطبيق ومرتبطة بالواقع ومتغيراته ومستجداته المختلفة، يجب التأكيد على ما يلي:

أ . ضرورة تكثيف محتويات المناهج على العلوم المرتبطة بالعصر ذات البُعد المستقبلي، والقائمة على التجريب، منطلقة من الإمكانيات العربية (البشرية والمادية) المتاحة حاضراً ومستقبلاً.

ب . التركيز في محتويات المناهج على عنصرين أساسيين: الأول هو الثقافة العربية الإسلامية بملامحها السمحة. والثاني هو الانفتاح على الثقافة العالمية بشكل يسمح للمتعلم معرفة كل ما هو جديد على الساحة العلمية والثقافية العالمية، وبما لا يهدد ثقافته وشخصيته المستقلة.

ج . الاهتمام بمقررات اللغة العربية للارتقاء بمستوى تعليمها، بوصفها اللغة الأم والأداة الهامة للتواصل الإجتماعي والثقافي والتاريخي بين الشعب العربي.

د . إعطاء أهمية لمقررات اللغة الإنجليزية، بوصفها لغة عالمية وأداة هامة للاتصال وقناة لا بديل عنها للتواصل بين دول العالم.

هـ . إبراز دور النشاطات التدريبية والتجارب في المناهج بما يخدم الطلاب بربط معارفهم ومعلوماتهم بالحياة وبالبيئة المحلية.

و . أن يكون لعلوم الحاسب الآلي مكانة متميزة ضمن مفردات المناهج التعليمية، ولكافة المراحل سواء كمادة علمية، أو كوسيلة تعليمية أساسية.

ز . ينبغي إقامة أجهزة خارج النظام التعليمي (حكومية كانت أم أهلية أم مشتركة) تتمتع بالحيادية، وتكون لها صفة تقويم النظام التعليمي بالكامل (طلاب، مناهج، امتحانات، مؤسسات، كتب، ومعلمين...الخ.

3.المعلمون:

مما لا شك فيه أن المعلم العربي يحتاج إلى آلية إعداد جديدة لمواجهة التغيرات المستقبلية المحتملة في المنظور العالمي والمجتمعي والمعرفي والتكنولوجي، ومن ثم فإن هذه التغيرات سوف تحدد دور وطبيعة معلم المستقبل في العملية التعليمية. وعليه فإن هناك مجموعة من الأطر المرنة التي يمكن أن تتم في ضوئها عمليات إعداد هذا المعلم، ومواجهة أي تغيرات مستجدة، وهي:

أ . ضرورة توافر جملة معايير وشروط علمية وتربوية وصحية وثقافية ملائمة يتم بموجبها اختيار المعلم الجديد سواء للإلتحاق بمؤسسات إعداد المعلمين أو للإلتحاق بالدراسات العليا.

ب . إعداد معلم المستقبل في ظل مفهوم التعليم المستمر والتطوير المهني لمواجهة التغيرات المستقبلية مجتمعية كانت أم تكنولوجية.

ج . ضرورة الاهتمام بالوضع المادي والمعنوي لمعلم المستقبل، حيث أن تحسين الظروف المادية والمعنوية للمعلم تساهم في نجاح العملية التربوية والتعليمية بشكل كبير.

وخلاصة القول إن جوهر مفهوم التعليم المنشود هو ثبات معارف الإنسان الذي يحتاجها في زمانه ومكانه وليس في تراكم المعلومات والبيانات لديه، وتكمن أهمية التعليم في الربط بين معرفة الإنسان وبين واقعه واحتياجاته، وهذا بدوره جوهر ماهية التنمية الحقيقية القادرة على النهوض بمجتمعها ودفعه إلى التأثير الفاعل استجابة لواقعه وظروفه وحاجاته.

الهوامش

1.السيد عبد العزيز البهواش" _مخاطر العولمة على الهوية الثقافية"، نهضة مصر، 1999.

2.برهان غليون، وسمير أمين" _ثقافة العولمة، وعولمة الثقافة"، دمشق، دار الفكر العربي، 2000، ص 29.

3.د . خالد أحمد بو قحوص" _بعض الاتجاهات العالمية للتعليم العالي في ظل العولمة"_ مجلة التربية _العدد _8البحرين _أبريل 2003.

4.د . الياس غنطوس، "التكنولوجيا والتحديث في اقتصاد عربي متطور"، مجلة العمران العربي، العدد 63، مايو _يونيو 2003، ص 2.

5.المصدر السابق، ص 2.

6.نفس المصدر، ص 2.

7.محمود المنير، "العولمة وعالم بلا هوية"، دار الحكمة، المنصورة، 2000، ص (156-159).

8.الرياض الاقتصادي، مؤسسة اليمامة الصحفية، الأحد 26أكتوبر، العدد 12910، السنة 39.

9.عبد الفتاح الصادقي، جريدة العلم، الرباط، الاثنين، 12يناير 2004.

(*)ربما يرجع انخفاض نسبة النساء من مجمل القوة العاملة في الوطن العربي إلى عدم احتساب نسبة مشاركة المرأة العربية في عملية الإنتاج في قطاعات غير منتظمة مثل الزراعة والصناعات التقليدية والمنزلية لعدم توفر الإحصاءات الدقيقة في هذا المجال.

10. " 32مليون عربي عاطل عن العمل في "2010، جريدة الرياض، 2003 / 7 / 26.

11.الرياض الاقتصادي، مؤسسة اليمامة الصحفية، مصدر سابق.

12.محمد شعبان" _العاطلون العرب قنابل موقوتة"، 2001 /10/4 www.islamonline.net

13مجلة المعرفة، "التربويون العرب يكتبون وصيتهم"، العدد (64)، أكتوبر 2000، ص 52.

الكتب:

1. السيد عبد العزيز البهواش " _مخاطر العولمة على الهوية الثقافية"، نهضة مصر، 1999.

2. برهان غليون، وسمير أمين " _ثقافة العولمة، وعولمة الثقافة"، دمشق، دار الفكر العربي، 2000.

3. محمود المنير، "العولمة وعالم بلا هوية"، دار الحكمة، المنصورة، 2000.

الدوريات وشبكة المعلومات:

1.الرياض الاقتصادي، مؤسسة اليمامة الصحفية،"نسبة البطالة في الدول العربية"25%، الأحد 26أكتوبر، العدد 12910، السنة 39.أنظر: economy@alriyadh-np.com

2.د . الياس غنطوس، "التكنولوجيا والتحديث في اقتصاد عربي متطور"، مجلة العمران العربي، العدد 63، مايو _يونيو 2003.

3محمد شعبان" _العاطلون العرب قنابل موقوتة"، 10/4/2001. أنظر: www.islamonline.net

4.مجلة المعرفة، "التربويون العرب يكتبون وصيتهم"، العدد ((64، أكتوبر 2000.

5.عبد الفتاح الصادقي، جريدة العلم، الرباط، الاثنين، 12يناير 2004.

6.د . خالد أحمد بو قحوص" _بعض الاتجاهات العالمية للتعليم العالي في ظل العولمة"_ مجلة التربية _العدد _8البحرين _أبريل 2003.

7." 32 مليون عربي عاطل عن العمل في "2010، جريدة الرياض، 26/7/2003.

التعليم الجامعي العربي وعصر المعلومات *

■ د. مفتاح محمد دياب
كلية الآداب ، جامعة الفاتح ، طرابلس / ليبيا

مقدمة:

بغض النظر عما قد يحدث من تغييرات من فترة الى أخرى في وظائف الجامعة، فإن الوظائف الاساسية للجامعة كمؤسسة تعليم عالي تتمثل في الآتي(1) :

1ـ المحافظة على المعرفة والتراث الانساني ،

2ـ التدريس ،

3ـ البحث العلمي ،

4ـ النشر ،

5ـ خدمة المجتمع وقيادته ،

6ـ تفسير العلوم (تبسيطها) ،

وقد كانت الجامعات خلال الخمسة او الستة قرون الماضية هي المؤسسات

* ورقة قدمت في المؤتمر الخامس (حضارة الأمة وتحدي المعلوماتية) كلية الآداب، جامعة الزرقاء الاهلية 18 ـ 20 مايو 2004 ـ الزرقاء ، الاردن

التي حافظت على الافكار والمعارف التي تراكمت خلال نضال وكفاح الانسان من أجل اكتشاف العالم من حوله وتحقيق انتمائه للمجتمع الذي يعيش فيه بشكل فعال، مع اعضاء ذلك المجتمع وتطوير قدراته الفكرية والروحية .

ومن خلال المعامل ،والمكتبات، والمتاحف، فإن الجامعة مع بعض المؤسسات الاجتماعية قد حافظت على تراث الماضي ذات الاهمية لتعليم الفرد وتبادل الافكار .

والجامعة ليست فقط عبارة عن محافظ لتراث الماضي، ولكن عن طريق الهيئة التدريسية ،فإن المعرفة والافكار التي تمت المحافظة عليها من طرف الجامعة يعاد احياؤها وتنشيطها وتوضع لتعليم الشباب الذين سيكونون هم قادة المجتمع والعاملين في مجالات البحث العلمي في المستقبل. والمحافظة على الكيان المادي الذي يسمى (كتاب) على سبيل المثال، ربما لايكون مهماً في حد ذاته ولكن المهم هو ان الجامعة تنقل الافكار التي يحملها الكتاب او اي وعاء آخر للمعرفة الى الاجيال القادمة .

ومن خلال انشطة البحث العلمي، فإن الطالب يمنح الفرصة للعمل المستقل والمعامل والمكتبات ومراكز المعلومات تصبح ادوات هامة جداً في نشاط يكون موجها لتوسيع رغبة وشغف الانسان للمعرفة .وهذا قد يتم من خلال الدراسات العليا للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه بشكل عام والبحوث التي يقوم بها اعضاء هيئة التدريس والعاملون في البحث العلمي. والجامعة من خلال هذه الانشطة تحاول بشكل مستمر منح الفرد فهم او استيعاب كامل لعالمه الاجتماعي والطبيعي (المادي) ،وبينما تقوم الجامعة بمساهمة مباشرة لتقدم المعرفة، فإنها تعمل كأرضية اساسية للتدريب لأولئك الذين يقومون بالبحث في المجالات الحكومية والصناعية والعلمية وغيرها من المجالات الاخرى .

ولاتقوم الجامعة بالاشتغال بشكل نشط وفعال في البحث العلمي وتدريب العاملين بالبحث العلمي عموما فقط، ولكنها تقدم الى العلماء والباحثين والجمهور بشكل عام نتائج البحوث والتحقيقات من خلال وسائط النشر المختلفة ـ كتب ، دوريات ، تقارير ... الخ في شكلها التقليدي المطبوع او الشكل

الالكتروني ، ولاتكون هناك فائدة من البحوث ونتائجها اذا لم تنتشر وتصل الى الافراد في المجتمع المحلي او المجتمع الأكبر .

وحتى لاتكون الجامعة معزولة عن المجتمع الذي تتواجد فيه، فلابد لها ان تتوسع في برامجها وخدماتها الموجهة لهذا المجتمع ومعالجة المشكلات التي قد يعاني منها وتحتاج الى حل للقضاء عليها. وقد يكون برنامج المحاضرات خارج الحرم الجامعي في مناطق مختلفة يجعل الجامعة تحتل موقع القيادة من حيث رفع المستوى الثقافي للمجتمع بأكمله. ويمكن ان تكون الجامعة على رأس النظام التعليمي للمنطقة او الدولة وان تكون السلطة النهائية لكل القضايا التعليمية من خلال مدى ما يتوفر لها من خبرات وخبراء .

وتسهيلات البحث العلمي في الجامعة غالباً ما يستفاد منها في حل المشكلات الاجتماعية للمجتمع، والخدمات التي تقدم للمجتمع داخل الجامعة من خلال معاهدها والدورات قصيرة الأجل وغيرها يمكن ان تساهم في ذلك ايضاً .

وقيمة البحث العلمي تكون محدودة جداً اذا لم تكن نتائجه متوفرة ليس فقط للعلماء والباحثين الآخرين، ولكن ايضاً لعموم افراد المجتمع ولذلك ،فإن اعضاء هيئة التدريس واعضاء الفرق البحثية بالجامعات يحاولون بشكل ثابت ومستمر تفسير نتائج بحوثهم وتحقيقاتهم ونقلها للمجتمع بطرق شتى .

كل هذه الوظائف تشترك مع بعضها البعض في نشر المعرفة الجديدة التي تكتشف وتساهم بها الجامعة في تعديل وتصفية النشاط الحالي للمجتمع وتطوير نظريات المستقبل(2) .

والجامعات العربية قد تقوم ببعض هذه الوظائف او جميعها ولكن ليس بالمستوى المطلوب تحقيقه حيث إن الكثير منها يعاني من قلة الامكانيات المتوفرة سواء من الناحية المادية (الدعم المالي) او من ناحية توفر اعضاء هيئة التدريس من ذوي الكفاءة والخبرة في مجال التدريب والبحث العلمي، ولذلك فإن العديد من الجامعات العربية مهمتها الاساسية تخريج موظفين للادارات الحكومية او عاملين في بعض المهن كالطب والقانون وغيرها .

ومع التقدم العلمي وتطور اساليب التربية والتعليم، بدا واضحا ان الجامعة

بما تضمه في كلياتها من اساتذة وعلماء ومفكرين وطلاب زادت مكانتها في رفع المستوى الفكري والعلمي والثقافي في المجتمع الذي تتواجد فيه وتشعبت واتسعت المجالات التي تقوم فيها بالتدريس والبحث العلمي النظري والعلمي واثراء المعرفة الانسانية وخدمة المجتمع عن طريق المساهمة في حل المشكلات المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي يواجهها المجتمع .

وهذا مانراه متبعاً في العديد من جامعات العالم المتقدم حيث يعود المجتمع وهيئاته ومؤسساته المختلفة السياسية والثقافية والاجتماعية والصناعية وغيرها للجامعة في حالة مواجهة اية مشكلة يرى المجتمع ان هناك حاجة لايجاد حل لها حتى لاتقف في سبيل تقدم المجتمع ورفاهيته .

وقد تقوم الجامعات المتعددة في دولة ما بالتركيز على جانب معين في التعليم والبحث العلمي، بحيث تقوم كل جامعة بدراسة وبحث حاجات المجتمع التي تحتاج الى حلول مناسبة للتغلب عليها ومجموع ما تقدمه هذه الجامعات كفيل بالمساهمة في تقدم المجتمع ورفاهيته بشكل عام .

وفي الدول النامية ومن بينها البلدان العربية، فإن الجامعة لها دور كبير عن طريق المساهمة في حل مشكلات الحياة الواقعية التي تواجهها المجتمعات النامية ولذلك فإن جامعات العالم النامي يجب ان تساهم«في البحوث التطبيقية التي تفيد في عمليات التخطيط للتنمية وفي ايجاد الحلول للمشكلات الكبرى التي يواجهها المجتمع»(3) .

والباحثون في جامعات الدول النامية والوطن العربي تقع عليهم مسؤولية عظيمة وكبرى نحو اوطانهم ومجتمعاتهم حيث إنهم مواطنون ينتمون الى هذه البلدان اولاً واخيراً وهذه البلدان تعيش فترة تطور ونمو تتطلب قدراً كبيراً من البحث والتحقيق لبناء المجتمع وحيث إن الجامعة تعتبر من المؤسسات الاساسية في المجتمع فهي« تستطيع ان تقف موقفاً صلبا ازاء المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد والتي تعترض طريق البناء والتقدم»(4).

وتكون مسؤولية الجامعة هنا توجيه عمليات البحث لخدمة المجتمع اولاً

والمساهمة في عمليات اثراء العلم والمعرفة ثانياً . وهذا مايجري في العديد من بلدان آسيا وامريكا اللاتينية وبعض بلدان افريقيا .

دور الجامعة في المجتمع النامي :

منذ بداية القرن العشرين والجامعات في اوروبا وامريكا واليابان وبعض البلدان الاخرى تساهم مساهمة كبيرة جداً ،اذا لم تكن مساهمة رئيسية في عمليات التقدم العلمي الذي تشهده البشرية في كل المجالات الطبية والتكنولوجية وعلوم الحياة والاقتصاد والاجتماع .. الخ، وان كثيراً من المبتكرات الحديثة في علاج العديد من الامراض خرجت من الجامعات اكثر من مراكز البحوث الاخرى وان كثيراً من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها عولجت من خلال البحوث التي يجريها الاساتذة والعلماء بالجامعات وجميعها تهدف الى حل المشكلات التي تواجه المجتمع والعمل على اثراء المعرفة الانسانية لاستفادة المجتمعات الاخرى التي قد تتعرض لمثل تلك المشكلات .

اما في بلدان العالم الثالث او البلدان النامية، فقد كان ولايزال التركيز في الجامعات على تخريج موظفين للعمل في المؤسسات الحكومية او لسد احتياجات المهن التي يكون المجتمع في حاجة اليها مثل مهن الطب والرعاية الصحية والمهن القانونية والمهن الفنية كالكهرباء والمهن الهندسية المختلفة والابتعاد بشكل كبير عن البحث العلمي الذي من شأنه حل العديد من المشكلات التي يواجهها المجتمع في البلدان النامية وهي مشكلات متعددة ولها تأثير كبير على تطور المجتمع وتقدمه مثل مشكلات الفقر والجوع والأمية وتدني الدخل القومي والبطالة والجريمة وغيرها كثير .

هذه الجامعات قد لاتستطيع القيام بعمليات وبرامج البحث العلمي بالنظر الى امكانياتها المحدودة جداً سواء من حيث الميزانية المخصصة للجامعات - واغلبها جامعات حكومية - او من حيث توفر الخبراء واعضاء هيئة التدريس من ذوي المستويات العالية للقيام بالبحوث والاشراف على فرق البحث العلمي، وان كثيراً من اعضاء هيئات التدريس من ذوي الكفاءة والخبرة قد يختارون العمل

في بعض البلدان الاخرى نتيجة ارتفاع المرتبات هناك، او ان اغلب واجباتهم تكون واجبات تدريسية لساعات عديدة مما يجعل امكانية انخراطهم في مشروعات البحوث العلمية قليلة نسبيا. وقد يكون السبب ايضاً عدم الادراك من طرف المسؤولين على اتخاذ القرارات في الدولة لقدرة الجامعة على حل المشكلات المتعددة وبالتالي عدم اشراكها في هذه العملية وتوفير الامكانات الضرورية لذلك.

ويمكن ان تكون الجامعة اداة قوية في المساهمة في بناء المجتمع السليم والفهم لقيمتها في هذه العملية حيث إن الجامعة اذا ادرك المجتمع اهميتها وتم دعمها يمكن ان تؤدي رسالتها على الوجه الصحيح في تشكيل بنية المجتمع تشكيلا سليما وناجحا حيث إنها يمكن ان تكون« رائدة في حركة التغيير والاصلاح في شتى نواحي المجتمع وضروب الحياة ،وفي عصر الثورات تعد الجامعات عاملا اساسيا في تحقيق اهداف المجتمع في التغيير والبناء متحررة من ضخ المعلومات النظرية في اذهان الطلبة متجهة الى تكوين المواطن الواعي المنفتح الذهن المدرك لمشاكل التخلف في مجتمعه القادر على الاسهام في ايجاد الحلول»(5).

والجامعات العربية يمكن ان تكون اداة فاعلة في تقدم المجتمع العربي وتطوره وانتقاله من طور التبعية والتخلف والاعتماد على الخبرة الاجنبية والحلول المستوردة من مجتمعات تختلف عنا كثيراً من حيث المشكلات التي نواجهها وبالتالي فإن الحلول التي تأتي الينا منها قد تضر بنا أكثر من ان تنفعنا. ويمكن لهذه الجامعات ان تساهم في عمليات التدريس والتعليم والبحث العلمي والعمل على المشاركة الفاعلة في التقدم الاجتماعي من خلال(6) :

- التأكيد على تهيئة الكوادر المتخصصة والاطر الفنية لسد احتياجات المجتمع العربي من القوى العاملة المؤهلة لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- توفير وتقديم الخبرات الفنية والعلمية والاستشارات في مختلف المجالات عن طريق اعضاء هيئة التدريس لاجهزة

الدولة المختلفة واقتراح الحلول المناسبة فيما يعرض عليها من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها .

- اضطلاع الجامعة بطريق مباشر ببعض التنمية والخدمات في بعض الجهات تدريباً لطلبتها من ناحية وربطا لدراستها بواقع الحياة من ناحية ثانية واسهاما منها في تطوير المجتمع وبتنميته من ناحية ثالثة .

الجامعة وعصر المعلومات :

يقسم علماء الاجتماع والاقتصاد والإدارة الفترات التاريخية التي شهدتها الانسانية الى ثلاثة عصور أو موجات هي :

الموجة الأولى او الثورة الزراعية،

الموجة الثانية أو الثورة الصناعية ،

الموجة الثالثة او ثورة المعلومات والاتصالات .

ويرى الكثير من العلماء والمفكرين ان ثورة المعلومات والاتصالات هي الاكثر تأثيراً ونفوذاً على المجتمع الحالي والمستقبلي حيث ان هذه الموجة او الثورة جعلت العالم يتحول الى ما يشبه الكوخ الالكتروني الصغير او القرية الالكترونية، وانه بسبب هذه الثورة بدأ أفول عامل الجيواستراتيجيا ،وان المعلومات تعتبر الان ومستقبلا راسمالا جديدا مثله مثل رأس المال الاقتصادي وغيره، وان هذه الثورة نقلت المجتمعات من عصور الزراعة والصناعة الى عصر مجتمعات المعلومات او مجتمعات المعرفة وان هناك تحولات كبرى في حضارة عصر المعلومات او المعرفة هي التي ستشكل اسلوب ونمط حياة الانسان على هذا الكوكب (7) .

وثورة عصر المعلومات او الثورة المعلوماتية واساسها وهو الحاسوب تم اختراعه وصنعه في جامعات الولايات المتحدة الامريكية وليس في اي مكان آخر

وبذلك تكون الجامعة هي التي تغرس بذور التطور والنمو في المجتمع ومعظم ان لم يكن كل التطورات التكنولوجية التي نراها الآن في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي نتائج البحث العلمي الذي يجري في الجامعات في الولايات المتحدة واوروبا واليابان وما جامعة بنسلفانيا ومعهد ماستشوستس للتكنولوجيا وجامعة كرناجي ميلون الا امثلة على ذلك .

اذن للجامعة دور هام في عمليات البحث العلمي وتقدمه، واذا كانت الجامعات العربية لم تسهم في تقدم المجتمع العربي ابان الثورة الصناعية فإن لها دور حيوي كبير في نقل المجتمع العربي الى مجتمع عصر المعلومات وتكنولوجيا المعلومات .

الجامعات العربية وتكنولوجيا المعلومات (المعلوماتية) :

المعلومات في عالم اليوم هي مورد اقتصادي جديد وهام وهي اساس قطاع الخدمات المعلوماتية وهي ايضاً مورد استراتيجي عظيم، ولذلك فإن« المبادرة في الاخذ بثورة المعلومات هو قرار ذو طابع مستقبلي على دول العالم النامي اتخاذه»(8) ومورد المعلومات يمنح الدول النامية فرصة للتقدم لم يمنحها اياها التطور والتقدم الصناعي الذي يحتاج الى موارد طبيعية وقدرات بشرية هائلة وامكانيات مادية ضخمة، فالمعلومات يمكن انتاجها من خلال الرأسمال الفكري للدول النامية وبالتالي المساهمة في تقدم مجتمعاتها من حيث ان المعلومات اصبحت في عصرنا هذا مورداً اقتصادياً يضاهي الموارد الاقتصادية الأخرى للدول المتقدمة والصناعية .

وتلعب الجامعات الدور الاساسي في تهيئة واستغلال مورد المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات في ذلك حيث ان العديد من الدراسات والمعلومات تشير الى الدور الذي يمكن ان تلعبه مؤسسات التعليم العالي ومنها الجامعات في خلق وابداع وادارة وبث وتطبيق المعرفة ـ تراكم المعلومات ـ في الوقت الحاضر(9) . وترى العديد من الجامعات في العالم النامي اليوم ان رسالتها في عصر المعلومات هي ابداع وبث وتطبيق العلم مما يؤدي الى امتلاك بنيات

اساسية عالية الجودة من العنصرين البشري والموارد المادية .

تكنولوجيا المعلومات :

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة او اداة استراتيجية ومعرفية يعد أمر على قدر كبير من الاهمية اذا رغبت الجامعات العربية وجامعات العالم النامي في ان تدار ادارة فاعلة وملائمة وان تتوصل للمعلومات من خلال شبكات معلومات دولية وتتنافس على المستوى العالمي. ولكن كم من القوى البشرية ذات المهارة في استخدام التكنولوجيا المعلوماتية والافادة منها يجب ان يتم تعليمها وتدريبها(10) .

والامكانات التي توفرها تكنولوجيا المعلوماتية تعتبر فرصة حقيقية وعظيمة للجامعات العربية والنامية. فتطور التكنولوجيا التعليمية وشبكات الاتصالات وتكنولوجيا الوسائط المتعددة تمكن من استغلال نظم التعليم عن بعد مثلا وعن طريق هذه التكنولوجيا يمكن الاتصال بقواعد البيانات والمكتبات ومصادر المعلومات على الشبكة الدولية العنكبوتية مما يساعد الجامعة على تحسين مستوى التعليم والتوصل للمعلومات التي قد تستخدم في مجالات البحث العلمي المختلفة والتي قد تقدم حلولاً للمشكلات التي يعاني منها المجتمع اقتصادياً واجتماعيا وسياسيا وثقافيا،وكذلك من خلال نتائج البحوث ان تساهم في اثراء المعرفة الانسانية وتؤدي بالمجتمع العربي الى ان لايكون مجتمعا هامشيا كما كان في العصر الصناعي (11) .

وتشير بعض الدراسات الحديثة الى ان هناك ثلاث موجات تكنولوجية تقود التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى العالمي. هذه الموجات الثلاثة هي:

1ـ تكنولوجيا المعلومات،

2ـ التكنولوجيا الحيوية ،

3ـ تكنولوجيا علم المواد .

وترى هذه الدراسات ان أهم هذه التكنولوجيات الثلاث هي تكنولوجيا

المعلومات التي شهدت تغييرات ثورية في نهاية القرن العشرين. فالعالم يعيش ضمن ثورة تكنولوجيا المعلومات التي غيرت بشكل جذري وجوها عديدة للحياة الانسانية بدءا من التعليم والصناعة والاقتصاد والسياسة وحتى وجوه الترفيه والتسلية ، بالاضافة الى امكانات هذه التكنولوجيا غير المسبوقة في عمليات معالجة وخزن واسترجاع وبث المعلومات والمعرفة بطرق متنوعة عبر الحدود الجغرافية وغيرت جذريا الطرق التي تتعامل بها الحكومات ومؤسسات القطاع العام وشركات القطاع الخاص حول العالم(12) .

وحيث ان الجامعة في بلد نام كالبلدان العربية من مهامها في هذا العصر حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها في المجتمع عن طريق وظائفها المتمثلة في التعليم والبحث العلمي، فإن التكنولوجيا المعلوماتية يمكن ان تلعب دوراً رئيسياً هاماً في عمليات التعليم والبحث العلمي في قطاعات متعددة كالزراعة والصحة والتجارة وغيرها، وبالتالي تمكن الجامعة من تقديم الحلول المناسبة لهذه القطاعات التي تحتاج الى تطوير وتنمية بفاعلية لتخفيف وطأة الفقر والأمية وغيرها من خلال توليد وخلق فرص عمل جديدة وفرص للاستثمار وتعود بالفائدة على المجتمع الذي تتواجد وتعمل فيه الجامعة. ومن هذا المنطلق ،فإن مؤسسات التعليم العالي بما فيها الجامعات ليس فقط من الضروري لها استخدام التكنولوجيا المعلوماتية ولكن ايضاً الحصول على القدرات العقلية والفكرية للمساهمة في استمرارها وتنميتها في مجتمعاتها .

والواقع ان التحرك نحو مجتمع المعلومات والمعرفة العالمي« يتطلب تحول اساسي في التفكير حول طرق التعليم والتدريس. تكنولوجيا المعلومات بدأت منذ فترة في ممارسة تحويل مكثف لنظم التعليم في الدول المتقدمة ـ جامعة التعليم عن بعد تذكر الآن في اسواق المال ـ وافضل المعلمين في العالم اصبحوا متوفرين في اي مكان بمجرد الضغط على الزر بينما اصبح التعليم مدى الحياة في الوقت المناسب نظاما يومياً» (13) .

وتشير احدى الدراسات حول الجامعات الافريقية- وينطبق قولها على الجامعات العربية- ان الفشل في تغيير التعليم الافريقي ـ وربما العربي ـ ونظم التعليم بالمثل خلال الخمس سنوات القادمة سيكون له نتائج مروعة ورهيبة

لفترة 10 ـ 15 سنة من الآن حيث أنه: (14)

1ـ لن يكون هناك جيل جديد للقيادة ليقود المؤسسات الافريقية في مجتمع المعرفة العلمي .

2ـ المفكرون والمثقفون الافارقة سيكونون نشطين اساساً في الجامعات والهيئات في الشمال ،اوروبا وامريكا ،وفي مناطق اخرى نامية .

3ـ الاطفال الافارقة سيكون لهم توصل قليل او لن يكون لديهم اي توصل على الاطلاق للمعرفة العالمية وقدرة على استغلال تلك المعرفة وانتاج وحماية معيشتهم ومعيشة المجتمع المحلي .

ويشير وسيم حرب الى ان هناك اجماع في الوقت الحاضر على تحديد ثلاثة ابعاد للعمل الجامعي هي: (15)

1ـ صناعة العقل العامل .

2ـ صناعة المعرفة .

3ـ خدمة المجتمع .

والبعدان الاخيران في ـ نظره ـ «لايستقيمان الا اذا تحولت الجامعة الى منتجة . ومن هذا المنطلق يصبح لزاما عليها مواكبة للتطور الحاصل بفعل مقدمات تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات التي استبدلت الورق بالاسطوانات الضوئية والكتب الالكترونية، ان تنتج بنوك معلومات متخصصة»(16) اي ان تقوم الجامعة من خلال التعليم والبحث العلمي واستخدام التكنولوجيا المعلوماتية بانتاج المعرفة التي يمكن ان تسهم بها في تنمية المجتمع المحلي والمساهمة في دخوله مجتمع المعرفة العالمي .

ولانريد ان نستطرد في الحديث عن اهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في مناشط التعليم الجامعي والعالي بشكل عام ويكفي ان نشير الى ان التكنولوجيا قد احدثت آثاراً شديدة الاهمية في مجالات متعددة ومتنوعة باستخدام تكنولوجيا الحواسيب «كاداة تعليمية وتطوير مهارات الحاسوب لدى الطلبة وحوسبة الانظمة التعليمية بما يعمق الفهم ويبسط عمليات التعلم ويجعلها

اكثر كفاءة وفاعلية،وينمي قدرة الطالب على التفكير العلمي الحر واستخدام المنطق العلمي في تحليل المعطيات والمعلومات وصولاً الى النتائج والحلول ،بدلاً من حفظ المواد التي تقدم اليه دون تحليلها واستكشاف ابعادها» (17) .

لذلك كله لابد للجامعات العربية والحكومات العربية من وضع خطط استراتيجية لادخال التكنولوجيا المعلوماتية الى نظم التعليم الجامعي ومؤسسات التعليم العالي الاخرى واعداد وتوفير المتطلبات لذلك مثل تنمية الموارد البشرية وتطوير الكفاءة العلمية والفنية لهذه الموارد ودعم وتعزيز علاقة التعليم بمؤسسات المجتمع المختلفة والعمل على تلبية وسد احتياجاتها ومتابعة ومواكبة التطور في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى العالمي(18) .

التحديات والمواجهة :

ان التحدي الذي يواجهه المجتمع العربي من طرف العولمة وعصر المعلومات هو في الحقيقة تحد لمؤسسات التعليم العالي والجامعي في البلدان العربية. والمجتمع العربي لايمكن ان يكون جزءا من عصر المعلومات بدون مشاركة فاعلة وجدية ونشطة لقمة المؤسسات التعليمية العالية وهي الجامعات لاستخدام وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهناك عوامل هامة يجب ان تعطى الاولوية في التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم الجامعي مثل العوامل المادية والمؤسسية والانسانية من أجل بناء قدرات في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات التعليم العالي العربية . هذه المؤسسات وعلى رأسها الجامعة يجب ان تطور وتستخدم هذه التكنولوجيا وتدمجها في برامج التدريس والتعلم وكذلك في مشروعات البحث والتنمية وان تتعاون مع القطاعات المختلفة بحيث يمكن ان يكون هذا التعاون قوة دافعة لتطوير هذه التكنولوجيا. والانقسام الرقمي (digital divide) يمكن ان يتحول الى فرص رقمية اذا استعملت هذه التكنولوجيا من طرف الجامعات والمؤسسات التعليمية العالية الأخرى لتقفز بعد ذلك الى مجتمع المعلومات الحديث (19) .

وهناك فرص متعددة امام الجامعات العربية من خلال التسهيلات التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للخروج خارج الجدران وتعليم الملايين باستخدام التكنولوجيا مثل توفير المواد الدراسية على الخط المباشر (online) وانشاء الجامعات الافتراضية virtual universities العربية وتسهيلات اخرى تتعلق باستخدام تكنولوجيا المعامل الافتراضية من اجل اعادة احياء او انعاش مشروعات البحث والتنمية وتدريب طلاب الدراسات العليا في الجامعات والمعاهد العليا العربية، وكذلك من خلال هذه التكنولوجيا يمكن الولوج الى قواعد البيانات العالمية والمكتبات الرقمية وشبكات المعلومات الدولية وغيرها من مؤسسات المعلومات الاخرى التي يمكن الاستفادة منها في الحصول على احدث المعلومات في المجالات المختلفة. ولابد للجامعات العربية ان تكون متصلة بشبكة المعلومات العالمية (الانترنت) التي توفر مدى واسع جدا من المعلومات في قضايا وتخصصات متعددة وتوفر آلاف المطبوعات الالكترونية ذات الاهمية بالنسبة للعلماء واساتذة الجامعات وطلاب الدراسات العليا وغيرهم من الباحثين(20) .

ان التربية (التعليم والتعلم والتدريب والتأهيل) هي الطريق الذي أمامنا نحن العرب والمسلمين للتخلص من الأزمة الراهنة التي نعيشها ،هي كما يرى نبيل علي «مداخلنا الى تنمية شاملة وصامدة ودرعنا الواقي ضد الاكتساح الثقافي في عصر العولمة وأهم اسلحتنا في مواجهة التفوق الاسرائيلي العلمي والتكنولوجي»(21) .

ان تعليم الفرد العربي والمسلم تعليما يرقى به الى الابداع والابتكار هو الرهان الاول وربما الوحيد في هذا العصر الذي قد يمكننا من أخذ موقعنا على خريطة الحضارة الحديثة تماما كما كان هذا الموقع في المقدمة زمن ازدهار الحضارة العربية الاسلامية خلال العصور الوسطى «فالانسان العربي هو العامل الحاسم ان احسنا تربيته ومصدر التهلكة ان اسأناها»(22) .

خاتمة :

ومن اجل ان تكون الجامعات العربية اداة في الرفع من مستوى المجتمع العربي اقتصادياً واجتماعيا وعلميا وثقافيا حتى يستطيع ان يصمد للتحديات

التي تواجهه في عصر المعلومات وان يكون مساهما في مجتمع المعرفة العالمي وابراز خصوصيات الحضارة العربية والثقافية العربية وعدم طمسها او تهشيمها فإننا نوصي بالآتي :

1ـ ازالة المعوقات والعقبات التي تقف في طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من طرف اعضاء المجتمع الجامعي اساتذة وطلاب وباحثين .

2ـ «مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي عن طريق مساعدة الاستاذ الجامعي لفهم العلاقة العضوية بين المعلوماتية من جهة والاساليب الحديثة للتعلم من جهة اخرى»(23) .

3ـ العمل على تطبيق مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها عند اعضاء المجتمع الجامعي واعتبارها وسيطاً لرفع مستوى اداء الجامعة في قضايا التعليم والبحث العلمي وغيره .

4ـ حفز اعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمعاهد العليا على استخدام تكنولوجيا المعلومات في تدريس مواد تخصصهم وتشجيع الطلاب على استخدامها والاستفادة منها آنياً ومستقبلاً .

5ـ اعادة النظر في نظم وقوانين الجامعات وتعديلها بما من شأنه دعم وتعزيز طرق الافادة من ثورة المعلومات والاتصالات وتطبيقها في عمليات التعليم والبحث العلمي .

6ـ يجب على الحكومات العربية ادخال دراسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمستويات الدنيا من أجل تعزيز انتاج وبث المعرفة .

7ـ يمكن للجامعات العربية ان تشكل فرق عمل للتعامل مع استراتيجية شاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرض:

ـ التدريب والمحافظة على المعدات والاجهزة ،

ـ الاحتفاظ بقوى بشرية ذات مهارات عالية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

ـ دراسة التأثيرات الاجتماعية والثقافية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

للمجتمع الجامعي ،

- توليد المعرفة من منظور عربي اسلامي ،

8- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب ان تبقى او تظل اداة مكملة ومتممة في عمليات تنمية وبث المعلومات ولايجب ان تحل محل المكتبة التقليدية .

9- ضرورة العمل على انشاء شبكة معلومات جامعية عربية لتبادل المعلومات والافكار بين العلماء واعضاء هيئات التدريس والباحثين العرب والمشاركة في انتاج المعرفة على المستوى العالمي لضمان مكان للمجتمع العربي في مجتمع المعرفة العالمي .

1-Louis R. Wilson And Maurice F. Tauber. The University Library. 2nd . Ed. New York: Columbia University press, 1956, p. 15.

2- نفس المصدر ص16 - 18 .

3- عبدالباسط محمد حسن دور.« الجامعات في التنمية»، مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع8 سبتمبر 1975 ،ص30 .

4- نفس المصدر ،ص30 - 31 .

5- مسارع الراوي .« رسالة الجامعات العراقية والثورة » .مجلة اتحاد الجامعات العربية. ع5، مارس 1974، ص 20.

6- نفس المصدر، ص 24 .

7- انطوان بطرس. الثورات العلمية العظمى في القرن العشرين. بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،1994 ، ص10 - 11 .

8- نفس المصدر ، ص232 .

9-Ahmadou Lamina Ndiaye. (African Universities and the Challenge of knowledge Creation and Application in the New Century).

Proceedings of10th . General Conference of the Association of Africen Universities. Ghana: Association of african Universities, 2002,p.72

10-Jairam Reddy. (African Higher Education Management and Leadership in the Information Age). Proceedings of 10th. General

Conferenceob the Association of African Universities, op. cit., p. 101.

11-Mokhtar Annaki(Quality of Training and Research: Towards a Dynamic process of Curricular Reform and Annovations in African Tertiary Institutions). Proceedings of the 10th. General Conference of the Association of African Universities, op. cit., p. 118 -119

12-G. Olare Ajayi.(Information and Communication Technologies: Building Capacity In African Universities). Proceeedings of the 10th. General conference of the Association of African Universities, op. ciit., p. 122 .

13ـ نفس المصدر ،ص 123 .

14ـ نفس المصدر .

15ـ وسيم حرب. «الصناعة الجامعية لبنوك المعلومات : اهميتها دورها في اغناء المعرفة والتعليم الجامعي ».(وقائع مؤتمر الاستفادة من ثورة المعلومات في تطوير طرق التدريس في الجامعات العربية. تحرير جورج مغامس. زوق مصبح (لبنان) : منشورات جامعة سيدة اللويزة ، 2001، ص 165 .

16ـ نفس المصدر .

17ـ انعام الشهابي،« الجامعة الالكترونية والتعليم عن بعد» .وقائع مؤتمر الاستفادة من ثورة المعلومات في طرق التدريس في الجامعات العربية، ص187.

18ـ نفس المصدر .

G.Olare Ajayi, p. 142. ـ19

20ـ نفس المصدر .

21ـ نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات . كويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ديسمبر 2001، ص 291 . (سلسلة عالم المعرفة رقم 276) .

22ـ نفس المصدر ، ص 292 .

23ـ توصيات مؤتمر الاستفادة من ثورة المعلومات في طرق التدريس في الجامعات العربية ،ص229 .

المكتبات الجامعية :
أهميتها ودورها في تطوير التعليم العالي

■ د. محمد احمد جرناز
كلية الاداب - جامعة الفاتح

مقدمة

الجامعة بمفهومها العام ،هي مؤسسة تعليمية تتكون من عدد من الكليات أو الأقسام الأكاديمية وبها مختلف التخصصات في معظم مجالات المعرفة . وتنقسم نوعية الدراسة في الجامعة إلى الدراسات الجامعية والدراسات العليا ، وعلى الرغم من أن الجامعات بدأت منذ فترة زمنية غير قصيرة إلا أنها ماتزال تعد قمة الهرم التعليمي وقمة البحث العلمي في أي دولة من الدول ، وتمثل المكتبة الجامعية موقع القلب من الجامعة ذلك لأنها تسهم إسهاماً ايجابياً في تحقيق أهداف الجامعة في عمليات التدريس والبحث العلمي ، وتعد المكتبات الجامعية إحدى المقومات الأساسية في تقييم الجامعات العصرية والإعتراف بها على المستويات الوطنية والعالمية (1).

ولقد كانت الجامعات وما تزال رائدة البحث العلمي وسباقة إلى كل جديد ، فمن خلال مصادر المعلومات التي تحتويها المكتبة الجامعية من كتب ودوريات ومراجع تقليدية وإلكترونية ، انطلقت الأبحاث والدراسات وظهرت الفرضيات والنظريات وأعلنت الاكتشافات والإختراعات في مختلف مجالات المعرفة .

ولقد تطورت المكتبات الجامعية في الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية بتطور العصر ، وتحولت من مكتبات تقليدية إلى مكتبات إلكترونية ومراكز

معلومات وأصبحت تقتني مصادر معلومات بين الشكلين التقليدي والإلكتروني ، كما تطورت خدمات المعلومات التي تقدمها للطلبة وأعضاء هيئة التدريس باستخدام تكنولوجيا المعلومات في اجراءاتها الفنية وخدماتها .

وتهدف هذه الورقة إلي تسليط الضوء على دور المكتبات الجامعية في التعليم العالي والبحث العلمي ، وأهمية المكتبات الجامعية ووظائفها في عصر المعلومات وبناء مجتمع المعلومات . كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الحال للمكتبات الجامعية في الجماهيرية ، والدور المتواضع الذي قامت به خلال السنوات الماضية ، وأهمية توافر المكتبة الجامعية بشكل متطور في كل كلية بحيث تواكب متطلبات العصر الذي تعيش فيه وتعمل على تطوير العملية التعليمية والبحث العلمي في الجماهيرية .

مفهوم المكتبة الجامعية وأهميتها :

تعرّف المكتبة الجامعية بأنها عبارة عن مبنى خاص بمواصفات معينة يحتوي على محتويات من الكتب والدوريات والرسائل الجامعية وغيرها من مصادر المعلومات ، منظمة تنظيماً مناسباً لخدمة المستفيدين من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس (2).

كما تعرف المكتبة الجامعية بالمفهوم العلمي الحديث على أنها إحدى المؤسسات الثقافية التي تؤدي دوراً علمياً هاماً في مجال التعليم العالي ، والمكتبة الجامعية هي مؤسسة ثقافية وتثقيفية وتربوية وعلمية تعمل على خدمة مجتمع الجامعة من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والباحثين وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها في دراساتهم وأبحاثهم من كتب ودوريات ورسائل جامعية وغيرها من مصادر المعلومات الورقية والإلكترونية بعد فهرستها وتصنيفها وتنظيمها (3).

أنواع المكتبات الجامعية :

يمكننا تقسيم المكتبات الجامعية إلى أربعة أنواع أو أنماط وهي كما يلي :

أـ المكتبة المركزية وعدد من مكتبات الكليات الفرعية وعادة ما يكون التزويد والاجراءات الفنية من فهرسة وتصنيف في هذا النوع مركزياً من خلال المكتبة المركزية وتسلك معظم الجامعات هذا النوع من المكتبات .

ب ـ مكتبات الكليات أو الأقسام تحت إشراف إدارة الجامعة أو تبعية كل مكتبة كلية إلى إدارة الكلية ويفتقر هذا النوع إلى وجود المكتبة المركزية وعادة ما تكون الإجراءات الفنية لا مركزية .

ج ـ تقسم المكتبات الجامعية حسب التخصص بحيث نجد أن هناك مكتبة جامعية تهتم باقتناء مصادر المعلومات في مجال العلوم الإنسانية ومكتبة جامعية اخرى تهتم باقتناء مصادر المعلومات في مجالات العلوم البحثية والتطبيقية .

د ـ مكتبات جامعية حسب نوعية المستفيدين حيث نجد مكتبة جامعية مخصصة لطلبة الدراسات الجامعية ومكتبة جامعية أخرى مخصصة لطلبة الدراسات العليا والباحثين وهذا النوع معمول به في معظم الجامعات في الولايات المتحدة الامريكية .

وعلى الرغم من اختلاف التسميات وأنواعها إلا أن الأمر المهم يتعلق بمدى ملاءمة مباني المكتبات الجامعية للمواصفات الدولية وما تحتويه من مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية وما تقدمه من خدمات معلومات متطورة للمستفيدين .

أهداف ووظائف المكتبات الجامعية :

المكتبة الجامعية جزء لايتجزأ من العملية التعليمية ، ويمكننا القول دون مبالغة أو تحيز بأن الجامعة هي أستاذ وطالب ومكتبة بينما يعمل الأستاذ على نشر العلم والمعرفة ويقف الطالب في محراب الجامعة يتلقى العلم وتقف المكتبة

من ورائهما تعمل جاهدة على توفير مصادر المعلومات والمعرفة لكل منهما ، ومن هنا يتضح لنا بأن المكتبة الجامعية تمثل مركزاً عضوياً رئيسياً في الثالوث الجامعي وفي أداء أهداف الجامعة العلمية والثقافية (4).

وبذلك فإن أهداف المكتبة الجامعية ترتبط أساساً بأهداف الجامعة ، ورسالة المكتبة جزء لا يتجزأ من رسالة الجامعة ،حيث تساعد المكتبة الجامعيةُ الجامعة للقيام بمهامها الأساسية والتي نلخصها في ثلاثة مستويات هي :

أولاً : التعليم والتأهيل في التخصصات العلمية والمهنية المختلفة :

تعمل المكتبة الجامعية بجانب الأستاذ أو المعلم في تطوير العملية التعليمية وذلك بما تقدمه من خدمات معلومات متطورة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين من خلال مصادر المعلومات التي تقتنيها ، وكلما كانت المكتبة الجامعية على درجة عالية من التنظيم والفهرسة والتصنيف لمحتوياتها وتحتوي على فهارس جيدة ، كلما ساعد ذلك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس للوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها في أسرع وقت وبأقل جهد .

ويتطلب الأمر وجود تعاون مكثف بين المسؤولين عن المكتبة الجامعية وأعضاء هيئة التدريس لمعرفة مصادر المعلومات المتوفرة والواجب توفرها ، بهدف مساعدة طلاب الدراسات الجامعية والعليا لإعداد البحوث والدراسات والتقارير باستخدام مصادر المعلومات من كتب ومراجع ودوريات ورسائل جامعية ومصادر إلكترونية ، وتعويدهم على كيفية استخدام الفهارس واستخراج المعلومات من المصادر المختلفة واكتساب الخبرات العلمية والبحثية في مجالات تخصصاتهم . ولكي تتمكن الجامعة من تخريج عناصر بشرية جيدة وباحثين أكفاء ،يتطلب الأمر تطوير العملية التعليمية من مجرد تلقين المعلومات من الأستاذ فقط من خلال ملخصات أو كتاب محدد الى إعداد البحوث والتقارير والندوات باستخدام مصادر المعلومات المتوفرة بالمكتبة ، وبذلك تتوسع آفاق ومدارك الطلاب من خلال استخدامهم لمصادر المعلومات بالمكتبة الجامعية من حيث التجهيزات والمقتنيات واستخدام التقنية الحديثة وإمدادها بالقوى العاملة المؤهلة في تخصص المكتبات والمعلومات وتخصيص الميزانية

المناسبة لها .

ثانياً : البحث العلمي وتنمية المعرفة :

تعد المكتبات ومراكز المعلومات الجامعية رافداً مهماً لتهيئة المعلومات اللازمة للباحثين من خلال مصادر المعلومات من كتب ودوريات ورسائل جامعية ومصادر إلكترونية حيث تعمل المكتبة الجامعية الحديثة للقيام بدورها لتطوير البحث العلمي والثقافي لبناء المجتمع ودفعه الى التقدم نحو الأفضل (5).

ونحن نعلم بأن البحث العلمي يهدف إلى زيادة الحقائق التي يدركها الانسان بهدف تطويره وتوسيع مداركه وتنمية قدراته وبالتالي فإن البحث العلمي مثله مثل التنمية يشمل كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والعلمية والمهنية وغيرها .

ويمكننا القول بأن البحث العلمي يرتبط أساساً بالدراسة الدقيقة لمشكلة معينة ، والتي قد تستغرق وقتاً طويلاً نسبياً ، وغالباً ما تستخدم كلمة (بحث) للدلالة على تتبع كل ما يمكن معرفته حول موضوع محدد باتباع المنهج العلمي المناسب للدراسة (6).

وتساعد المكتبة الجامعيةُ الجامعة في مساعدة الباحثين من طلبة الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس وذلك بتوفير مصادر المعلومات المناسبة لأبحاثهم وتهيئة وسائل الراحة لهم بحيث يلاحظ بأن العديد من المكتبات الجامعية تخصص حجرات خاصة للباحثين ولطلبة الدراسات العليا كما توفر لهم كل الإمكانيات المتاحة لمساعدتهم على إنجاز بحوثهم بالشكل المطلوب .

ويعتمد نجاح المكتبة أو مركز المعلومات في الجامعة لإنجاز البحوث والدراسات العلمية على ما يلي :

1ـ توفير القوى العاملة المؤهلة والقادرة على تقديم خدمات معلومات جيدة للباحثين .

2ـ توفير الميزانية والتمويل الكافي لإجراء البحوث العلمية .

3ـ توفير مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية المناسبة لإجراء البحوث

العلمية .

4ـ اصدار الاحصاءات والمستخلصات والكشافات والببليوغرافيات التي تساعد على انجاز البحوث العلمية .

5ـ استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات البحث العلمي وجعلها متاحة للباحثين مثل الاشتراك في شبكات المعلومات العالمية (الانترنت) وغيرها .

ثالثاً : المساهمة في تنمية وتطوير المجتمع علميا وثقافيا

تساهم المكتبة الجامعية في تنمية وتطوير المجتمع من الناحية العلمية والثقافية وذلك من خلال ما توفره من خدمات معلومات متطورة ، حيث يقصد المكتبة الجامعية باحثون من خارج الجامعة علاوة على أنها تساعد الجامعة في تخريج عناصر بشرية على درجة عالية من التخصص والمساهمة في إعداد الباحثين ، الأمر الذي ينعكس على تطوير المجتمع من الناحيتين الثقافية والعلمية إضافة إلى أن معظم البحوث والدراسات العلمية تهدف إلى دراسة المشاكل المتعلقة بالمجتمع والوصول إلى النتائج واقتراح التوصيات المناسبة لحل تلك المشاكل .

وبالإضافة إلى الأهداف السابقة والتي تشترك فيها المكتبة الجامعية مع أهداف الجامعة ، تعمل المكتبة الجامعية على القيام بعدد من الوظائف والأهداف الخاصة بها والتي يمكننا أن نلخصها فيما يلي :

1ـ بناء وتنمية محتويات المكتبة بمصادر المعلومات المناسبة .

2ـ تنظيم مصادر المعلومات المختلفة من خلال إجراءات الفهرسة الوصفية والموضوعية والتصنيف وفق التقنيات الحديثة وإعداد الكشافات والمستخلصات وتوفير خدمات المعلومات للطلاب وأعضاء هيئة التدريس .

3ـ إرشاد وتوجيه الطلاب وأعضاء هيئة التدريس نحو مصادر المعلومات المناسبة لدراساتهم وأبحاثهم (7).

4ـ تزويد الطلاب بالثقافة الأساسية لتمكينهم من الاستفادة المثلى من مقتنيات المكتبة .

5ـ معرفة اهتمامات أعضاء هيئة التدريس والطلاب والباحثين وتلبية طلباتهم واحتياجاتهم المعرفية والمعلوماتية على أفضل وجه .

6ـ توفير أماكن للقراءة والدراسة الخاصة للباحثين وطلاب الدراسات العليا .

7ـ إرساء قواعد التعاون مع المكتبات والهيئات الاخرى داخل الدولة الواحدة وخارجها من خلال المشاركة في شبكات المعلومات المحلية والوطنية والدولية بهدف خدمة المستفيدين .

8ـ تجليد وصيانة مصادر المعلومات لضمان استخدامها للأجيال القادمة .

إختيار مصادر المعلومات في المكتبات الجامعية :

يقصد بالإختيار عملية إنتقاء مصادر المعلومات التي يجب ان تضاف إلى محتويات المكتبة ولعل الفلسفة العامة لعملية الإختيار نقصد بها إختيار مصادر المعلومات المناسبة للقاريء المناسب في الوقت المناسب وأن عملية اختيار مصادر المعلومات في المكتبات الجامعية ليست عملية مهنية فقط بل هي مسؤولية فكرية واجتماعية أيضاً بحيث يجب على المسؤولين عن عملية الإختيار أن يضعوا أنفسهم موضع القراء والباحثين وذلك بما يتلاءم مع أهداف المكتبة الجامعية .

ونظراً لغزارة الانتاج الفكري الذي يصدر على المستوى العالمي لمختلف مصادر المعلومات الورقية والالكترونية ، فإنه من الصعب جداً بل من المستحيل على أية مكتبة أو مركز معلومات أو أية مؤسسة ثقافية أن تجمع وتقتني وتنظم كل ما ينشر ويطبع من الإنتاج الفكري العالمي والذي يعد واسعاً بمادته ومتعدداً بموضوعاته ومتنوعاً بلغاته .

ونحن نعيش اليوم في مطلع القرن الحادي والعشرين يمكننا أن نقسم مصادر المعلومات إلى سبع فئات ، فنجد أن الكتب والوثائق والمخطوطات والدوريات وجميع مصادر المعلومات الورقية والتي يمكن أن نطلق عليها الفئة الأولى أو الجيل القديم من مصادر المعلومات ، أما الفئة الثانية من مصادر

المعلومات (جيل الوسط من المصادر) تمثلها المصغرات الفيلمية (ميكروفيلم ، ميكروفش ..) وكذلك المواد السمعية والبصرية ، أما الفئة الثالثة من مصادر المعلومات أو ما يسمى بالجيل الجديد يتمثل في أقراص الليزر أو ملفات البيانات الأساسية أو ما يطلق عليه حالياً بمصادر المعلومات الالكترونية ويُنشر في العالم أعداد مهولة من مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية وذلك وفق الجدول رقم (1)

من خلال الجدول رقم (1) يتضح لنا غزارة الانتاج الفكري من مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية خلال سنة 2001م حيث تقف المكتبات ومراكز المعلومات عاجزة عن الإقتناء أو الإختيار من هذه المصادر حيث يلاحظ بأن ماصدر من الكتب فقط خلال عام 2001م يقدر بنحو (1.250.000) عنوان أي ملايين من النسخ سنوياً وتشير الدراسات الحديثة في هذا الشأن بأن عدد الكتب التي صدرت خلال العقدين الأخيرين يمثل خمسة أضعاف ما صدر في خمسة قرون منذ إختراع الطباعة كما يلاحظ بأن متوسط عدد الدوريات التي تصدر سنوياً في مختلف أنحاء العالم تقدر بـ (500.000) عنوان دورية أي بنحو ملايين من النسخ (8) .وتشير الإحصاءات الصادرة في دليل أقراص الليزر في طبعتها الخامسة عشر سنة 2001 بأن العالم أنتج في سنة2001 م نحو (50.000) خمسين ألف قرص ليزر وبناء على الارقام الواردة في دليل شركة (Gale)(10) خلال سنة 2001م بأنه يوجد على الخط المباشر عبر شبكة المعلومات العالمية الإنترنت (30.000) قاعدة بيانات ببليوغرافية تحمل (41,86000.000) تسجيلية تمثل الولايات المتحدة الامريكية وحدها نسبة (60٪) وأوروبا الغربية (35٪) ونسبة (5٪) لسائر دول العالم .

إن تحول المكتبات الجامعية إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في إجراءاتها الفنية أصبح أمراً ضرورياً ويتطلب من المسؤولين على عملية الإختيار وانتقاء مصادر المعلومات للمستفيدين ، العمل على اختيار مصادر المعلومات المناسبة والتي تتلاءم مع أهداف المكتبة الجامعية والعملية التعليمية برمتها .

ومما سبق ذكره فإنه يتضح لنا الأهمية الكبرى في تحديد سياسة جيدة لعمليات الاختيار والتزويد وبصفة عامة فإن عملية الاختيار في المكتبات

الجامعية يترك الجزء الأكبر منها لأعضاء هيئة التدريس باعتبارهم أكثر قدرة ومعرفة بمناهج الدراسة ومقدراتها ،إلاّ أنه إذا تركنا مهمة الإختيار لأعضاء هيئة التدريس فقط فسوف تكون النتيجة عدم التوازن في مجموعات المكتبة ، وبذلك فإن اشتراك العاملين بالمكتبة في عملية الاختيار امرضروري نظراً لإلمامهم بنواحي القوة والضعف لمصادر المعلومات في المكتبة(11) وتعمل بعض المكتبات الجامعية في عدد من الدول على تعيين إخصائيين موضوعيين (Subject Specialists) في المكتبة الجامعية بصفة دائمة بحيث يكون من بين اختصاصاتهم إختيار مصادر المعلومات المناسبة للمكتبة الجامعية في مختلف التخصصات .

والإختيار الأفضل في المكتبات الجامعية يجب أن يكون في شكل مجهود تعاوني يشترك فيه العاملون في المكتبة وأعضاء هيئة التدريس ، إلا أن الملاحظ في هذا الشأن بأن غالبية أعضاء هيئة التدريس لايجدون الوقت الكافي للقيام بعملية الإختيار وأن عدداً منهم ليست لديه الرغبة في القيام بعملية الإختيار ، علاوة على إن عدداً منهم ليس لديه الإلمام باستخدام مصادر الإختيار ولا يدركون محتويات المكتبة من مصادر المعلومات من حيث نواحي القوة والضعف في المحتويات .

مصادر المعلومات الواجب توفرها في المكتبات الجامعية :

يمكن تحديد نوعية مصادر المعلومات المناسبة للمكتبات الجامعية كما يلي :

1ـ الكتب والدوريات المتخصصة ذات العلاقة بالتخصصات والأقسام الأكاديمية .

2ـ الرسائل الجامعية والتقارير ونشرات الاستخلاص والكشافات الجامعية التي تساعد اعضاء هيئة التدريس للقيام بواجب التدريس والبحث العلمي ونشاط الترجمة والتأليف .

3ـ المراجع العامة والمتخصصة مثل دوائر المعارف والقواميس وكتب التراث والادلة والاطالس والكتب السنوية والمصادر الببليوغرافية وغيرها .

4- يجب ان تحتوي المكتبة الجامعية على المطبوعات التي صدرت أصلاً عن الجامعة .

5- يجب أن تحتوي المكتبة على مصادر المعلومات الإلكترونية المختلفة ذات العلاقة بالتخصصات الاكاديمية .

المكتبة الجامعية وتكنولوجيا المعلومات وأثرها على العملية التعليمية

لقد سمحت التكنولوجيا الحديثة لمؤسسات المعلومات بصفة عامة وللمكتبات بصفة خاصة بالإنخراط في ثورة المعلومات والاتصالات المعاصرة ، وبالتالي في التفكير في خدمات المعلومات وأن التطورات التكنولوجية الحديثة تطرح بإلحاح متزايد ضرورة إعادة النظر في استخدام هذه التكنولوجيا وتطوير الخدمات للمستفيدين .

ومن الجدير بالذكر أن المكتبات الجامعية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول العالم الثالث تحقيقاً منها لاهدافها ووظائفها التعليمية وخدمة البحث العلمي في عصر تكنولوجيا المعلومات وتأكيداً لريادتها في المجتمع قد سارعت منذ عدة عقود وللاستجابة الى روح العصر فاستخدمت التقنية في إجراءاتها الفنية مثل التزويد والفهرسة والإعارة وخدمات المعلومات للمستفيدين والباحثين ، وقامت باقتناء مصادر المعلومات الإلكترونية واندمجت في شبكات عالمية أو شكلت بالتعاون مع مكتبات أخرى شبكات محلية أو اقليمية . وقد أصبح بإمكان جميع الطلاب واعضاء هيئة التدريس وبعض جامعات البلدان الأخرى الوصول إلى مقتنيات مكتباتهم الجامعية من كتب ودوريات ومراجع في أسرع وقت وبأقل جهد وهم في مكاتبهم أو في بيوتهم عن طريق الحاسبات الآلية (12).

وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على تطوير خدمات المعلومات للطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، مما أثر بشكل ايجابي على تطوير العملية التعليمية وتغيير واقع الطالب من متلق للمعلومات إلى باحث قادر على استخدام التكنولوجيا الحديثة والوصول الى المعلومات التي يبحث عنها في أسرع وقت

وبأقل جهد . وبذلك أصبحت المكتبة الجامعية جزءاً من العملية التعليمية وأداة رئيسية لتطوير عمليات البحث العلمي .

إن القناعة بأهمية الدور الذي يمكن للمكتبات أن تلعبه تجعلنا نقف أمام واقع الحال لمكتباتنا في الوطن العربي بصفة عامة ، والمكتبات الجامعية بالجماهيرية بصفة خاصة ، ومدى استعداد هذه المكتبات للتفاعل مع تكنولوجيا المعلومات وقدرتها على الصمود أمام منافسة تعتمد على مقاييس دقيقة تتطلب استراتيجية عمل ووعي بضرورة تطوير مكتباتنا الجامعية والوصول بها الى المكانة التي تتماشى وطموحات المكتبة الجامعية المتطورة والمساهمة في بناء مجتمع المعلومات والذي يعتمد في تطوره بصفة رئيسية على المعلومات والتكنولوجيا الحديثة من حاسبات آلية وشبكات وتنظيم معلومات .

لقد تمكن مجتمع المعلومات من تجاوز كل الحواجز الجغرافية والزمنية إضافة الى كونه يعتبر المعلومات سلعة قيد التداول والاستخدام شأنها شأن المعلومات الطبيعية الأخرى ،مع الأخذ في الإعتبار بأن المعلومات لاتفنى بالاستخدام وإنما تزداد وتتطور ولذلك فإن المكتبات الجامعية تعد من المؤسسات الرئيسية في تلقي المعلومات من جهة وفي المساهمة في نشرها من جهة اخرى محاولة منها في تطوير العملية التعليمية وتعزيز مكانتها ضمن مجتمع المعلومات (13).

التعليم العالي والمكتبات الجامعية في الجماهيرية :

تأسست أول جامعة ليبية في سنة 1955ف تحت اسم الجامعة الليبية بمدينة بنغازي مع فرع لها في مدينة طرابلس وبدأت هذه الجامعة بكلية الآداب والتربية سنة 1955 في المقر الرئيسي بمدينة بنغازي ثم تبعتها كلية العلوم في مدينة طرابلس سنة 1957ف (14).

ولقد تطورت الجامعة فتأسست في سنة 1957ف كلية الإقتصاد والتجارة في مدينة بنغازي ، ثم تبعتها كلية الحقوق في عام 1962ف في مدينة بنغازي ايضاً ، ثم كلية الزراعة بمدينة طرابلس سنة 1966ف وفي عام 1967ف انضمت إلى الجامعة الليبية كل من كلية الدراسات الفنية العليا وكلية المعلمين

العليا في مدينة طرابلس حيث أصبحت الأولى تسمى بكلية الهندسة وعرفت الثانية باسم كلية المعلمين العليا ثم كلية التربية فكلية الآداب بمدينة طرابلس .

ومنذ سنة 1969ف شهدت الجامعة الليبية تطوراً كبيراً وتغييراً في فلسفتها وبنائها الاداري ، ففي سنة 1970ف تأسست كلية الطب البشري في مدينة بنغازي ، وفي عام 1972ف تم إنشاء كلية هندسة النفط والتعدين بمدينة طرابلس ، وفي سنة 1973ف أصبحت الجامعة الليبية جامعتين مستقلتين هما جامعة طرابلس ومقرها مدينة طرابلس ، وأصبحت فيما بعد تسمى بجامعة الفاتح ، وجامعة بنغازي ومقرها مدينة بنغازي واصبحت فيما بعد تسمى بجامعة قاريونس ، وألحقت الكليات الموجودة بمدينة طرابلس بجامعة الفاتح والكليات المتوافرة بمدينة بنغازي بجامعة قاريونس (15) .

وانطلاقاً من أهمية دور التعليم العالي في تنمية المجتمع وبناء قاعدة تنموية راسخة أهم عناصرها الإنسان فقد اتجهت الجماهيرية إلى الإهتمام بالتعليم الجامعي والبحث العلمي وذلك عن طريق التوسع الأفقي في نشر الجامعات والكليات والمعاهد العليا في العديد من مناطق الجماهيرية حتى يتمكن المجتمع العربي الليبي من تلبية احتياجاته من العناصر البشرية المؤهلة في مختلف التخصصات .

كما أن برنامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه يعد أحد التوجهات الحيوية لإنجاح البرامج التعليمية والتنموية استجابة لمتطلبات العصر الذي يعتمد على التخصص والبحث العلمي ، وقد بدأت الدراسات العليا على مستوى الإجازة العالية (الماجستير) في كليات الجامعات الليبية منذ السبعينيات في كل من جامعتي الفاتح وقاريونس ، وتبعتها في ذلك بعض الجامعات الاخرى . وتميزت أكاديمية الدراسات العليا بخصوصية الدراسات العليا في مختلف التخصصات وعلى الرغم من إنشاء كليات وجامعات جديدة في العديد من مدن الجماهيرية وعدم الاعتماد فقط على الجامعات المتوافرة في كل من مدينتي طرابلس وبنغازي ، إلاّ أن العديد من الجامعات والكليات التي أنشئت مع بداية التسعينات من القرن العشرين لم تتوفر بها الأسس المتعلقة بالعملية التعليمية فاعتمدت الدراسة فيها على

الطريقة التقليدية دون الإعتماد أو استخدام مصادر الكترونية من قبل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس علاوة على النقص الواضح في أعضاء هيئة التدريس . كما يلاحظ بأن العديد من الكليات التي تم إنشاؤها خلال السنوات الماضية لا تتوفر بها مكتبة جامعية أو مركز معلومات يمكن أن يرجع إليه الطالب أو الأستاذ للدراسة وإجراء البحوث والتقارير العلمية (16).

ومن خلال الجدول رقم (2) يتبين بأن عدد المكتبات الجامعية التي تأسست قبل سنة 1969ف كان بعدد (6) مكتبات جامعية تمثل نسبة (13.7٪) من المجموع الكلي للمكتبات الجامعية والبالغ (44) مكتبة وتعتبر المكتبة المركزية بجامعة قاريونس والتي كانت في بدايتها تسمى بمكتبة كلية الآداب وهي أول مكتبة جامعية تأسست في ليبيا سنة 1955ف بمدينة بنغازي ثم تبعتها مكتبة كلية العلوم بمدينة طرابلس سنة 1957ف في حين بلغ عدد المكتبات الجامعية والتي تأسست في الفترة من 1984 وحتى سنة 1990ف (10) عشر مكتبات وبنسبة (22.8٪) كما بلغ عدد المكتبات التي تأسست في الفترة من 1991 ـ 1992 (10) عشر مكتبات بواقع (22.8٪) ولعل السبب في ذلك يرجع الى التوسع الافقي لإنشاء الكليات والجامعات خلال السنوات الأولى من فترة التسعينات .

وإذا نظرنا الى مقتنيات المكتبات الجامعية في الجماهيرية يتضح لنا تباين واضح في حجم المجلدات المقتناة ، حيث يتضح لنا من خلال الجدول رقم (3) بأن المكتبة المركزية بجامعة قاريونس بمدينة بنغازي تحتوي على أكبر مجموعة من الكتب بلغت في مجموعها (239.881) مجلداً في حين تحتوي مكتبة كلية العلوم بجامعة الفاتح على (53387) مجلداً ومكتبة كلية الزراعة (33080) مجلداً وتحتوي المكتبة المركزية بجامعة السابع من ابريل على (25000) مجلداً .

وتمثل الكتب في مقتنيات المكتبات الجامعية المرتبة الأولى بين مصادر المعلومات الاخرى حيث بلغ المجموع الكلي للكتب العربية (305596) مجلداً ، وعدد الكتب باللغات الاجنبية (450221) مجلداً وبإجمالي قدره (755817) مجلداً كما أن المحتويات الحالية تفتقر إلى التجديد والتزويد المستمر خاصة وأن جزءاً كبيراً من الكتب قديمة لايتم استخدامها ، والأمر يحتاج إلى استبعاد الكتب القديمة

والبالية وإحلال كتب جديدة كما أن معظم المكتبات الجامعية توقفت عن اقتناء الدوريات نتيجة لضعف الميزانية .

إن وجود المكتبات الجامعية أصبح ضرورياً وشرطاً من شروط إنشاء الكليات او الجامعات لانجاح العملية التعليمية والبحث العلمي ليس على مستوى التعليم الجامعي بل في جميع المراحل التعليمية الأخرى .

وإذا نظرنا على سبيل المثال لا الحصر، فإن عدد الكليات في أواخر التسعينات بلغ نحو 74 كلية ، ومن خلال الدراسة الميدانية تبين بأن 24 كلية في الجماهيرية لاتتوفر بها مكتبات ،حتى أن بعض الكليات التي انشئت بها مكتبات في الفترات الأخيرة لاتحتوي على مصادر المعلومات الحديثة والمتنوعة ، كما أنها تفتقر إلى التنظيم من حيث الفهرسة والتصنيف واستخدام الحاسبات الآلية في إجراءاتها، بل مما يزيد الاسف والحسرة بأن بعض المكتبات الجامعية التي كانت تقدم خدمات متواضعة خلال فترة الثمانينات والتسعينات أصبحت تعاني من مشاكل الصيانة وعدم التزويد بمصادر المعلومات الحديثة من كتب ودوريات وعدم استخدام التقنية الحديثة إلاّ ما ندر وبشكل محدود ، ويمكننا توضيح أمثلة على ذلك مثل مكتبة كلية الهندسة ، مكتبة كلية العلوم، مكتبة كلية الآداب بجامعة الفاتح ، المكتبة المركزية بجامعة السابع من أبريل التي تفتقر إلى التنظيم والفهرسة والتصنيف حيث يلاحظ بأن التزويد بمصادر المعلومات يكاد يكون متوافقاً في معظم المكتبات الجامعية في الجماهيرية (1).

وإذا كان خبراء التعليم يشيرون إلى ضرورة تغيير أسلوب التعليم من إلقاء المحاضرات فقط إلى الأخذ بأسلوب المناقشة وحلقات البحث وتعويد الطلاب على التفكير لا الحفظ وتنمية قدراتهم على إيجاد الحلول فإن المكتبات الجامعية لها دور أساسي في تحقيق ما يطلبه خبراء التعليم وذلك من أجل نهضة المجتمع العربي الليبي ومسايرته لأسلوب العصر ومتطلباته بالنسبة لمراحل التعليم المختلفة والمساهمة في بناء مجتمع المعلومات .

عليه فإنه يمكن أن نضع عدداً من المقترحات التي نأمل من خلالها دعم وتطوير التعليم العالي والبحث العلمي في الجماهيرية وأهم المقترحات ما يلي :

أولاً : ضرورة إنشاء مكتبة جامعية في كل كلية جامعية وإمدادها بمصادر المعلومات من كتب ودوريات ومصادر معلومات ورقية وإلكترونية ولايسمح بافتتاح أية كلية للتعليم العالي ما لم تتوفر بها المعايير الدولية المتعارف عليها .

ثانياً : تطوير واقع المكتبات الجامعية الحالية وتخصيص الميزانيات المناسبة لها ومساعدتها في إقتناء مصادر المعلومات المناسبة والاستمرار في الإشتراك في الدوريات المتخصصة .

ثالثاً : العمل على استخدام الحاسبات الآلية في الإجراءات الفنية من تزويد وفهرسة وتصنيف وخدمات المعلومات للطلاب وأعضاء هيئة التدريس .

رابعاً : العمل على تعيين المتخصصين في مجال المعلومات والمكتبات للعمل في المكتبات الجامعية وفق معايير القوى العاملة .

خامساً : تشجيع الطلاب والباحثين لإعداد البحوث والدراسات والتقارير العلمية من خلال مصادر المعلومات المتوفرة بالمكتبة الجامعية .

سادساً : تطوير المناهج والمقررات الدراسية الحالية بما يتمشى ومتطلبات العصر من حيث استخدام التقنية وتشجيع البحث العلمي والإستفادة من المناهج المماثلة في عدد من الجامعات العالمية المتطورة .

جدول رقم (1) يوضح الانتاج الفكري العالمي لمصادر المعلومات خلال سنة 2002

نوعية مصادر المعلومات	العدد سنوياً
الكتب	1.250.000 عنواناً
الدوريات	500.000 عنوان دورية
التقارير العلمية	5000.000 تقريراً علمياً
الرسائل الجامعية	250.000 رسالة
براءات الإختراع	300.000 براءة
المواد السمعية والبصرية	2000.000 مادة
المصغرات الفيلمية	2000.000 مصغر فيلمي
ملفات البيانات	150.000 ملف قاعدة بيانات آلية
اقراص الليزر	50.000 قرص

. المصدر : شعبان عبدالعزيز خليفة . ثورة المعلومات وحتمية التكنولوجيا . من كتاب ثورة المعلومات والتقنية . طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا ، 2003 ، ص 27،26

جدول رقم (2) يوضح عدد المكتبات الجامعية المنشأة في الجماهيرية في الفترات (من 1955 إلى 1992)

السنة	عدد المكتبات	النسبة المئوية
1969 . 1955	6	٪13.7
1976 . 1970	9	٪20.4
1983 . 1977	5	٪11.3
1990 . 1984	10	٪22.8
1992 . 1991	10	٪22.8
2000 . 1993	4	٪9.0
المجموع	**44**	**٪100**

جدول رقم (3) يوضح محتويات عدد من المكتبات الجامعية من الكتب والدوريات والرسائل الجامعية

اسم المكتبة	عدد الكتب			عدد الدوريات			الرسائل الجامعية
	عربية	اجنبية	إجمالي	عربية	اجنبية	إجمالي	
المكتبة المركزية جامعة قاريونس	123914	115967	239881	373	548	921	895
المكتبة المركزية جامعة سبها	62900	56869	119769	1400	500	1900	100
مكتبة كلية الهندسة/ جامعة الفاتح	3000	63000	66000	-	350	350	15
مكتبة كلية العلوم/ جامعة الفاتح	2732	50655	53387	500	2500	3000	56
المكتبة الطبية المركزية جامعة الفاتح	50	50000	50050	10	800	810	-
مكتبة كلية المحاسبة جامعة الجبل الغربي	30000	10000	40000	8	4	12	11
مكتبة كلية الزراعة جامعة الفاتح	3600	29480	33080	10	300	310	150
مكتبة كلية القانون جامعة قاريونس	20000	10000	30000	60	165	225	50
المكتبة المركزية جامعة التحدي	22000	8000	30000	-	-	-	-
المكتبة المركزية جامعة السابع من ابريل	15000	10000	25000	-	-	-	-
المكتبة المركزية جامعة عمر المختار	15000	10000	25000	-	-	3000	-
المكتبة المركزية جامعة الفاتح	200	28800	29000	3	500	503	-
مكتبة كلية الطب البيطري جامعة الفاتح	300	7350	7650	-	150	150	30
مكتبة كلية التربية البدنية جامعة سبها	6900	100	7000	20	-	20	-
المجموع	**305596**	**450221**	**755817**	**2384**	**5817**	**11201**	**1307**

1- أحمد بدر ، محمد فتحي عبدالهادي. دراسات في المكتبات الجامعية والبحثية. القاهرة ،مكتبة غريب د.ت، ص186 .
2- معجم مصطلحات المكتبات والمعلومات / اعداد احمد محمد الشامي ، سيد حسب الله الرياضي : دار المريخ 1995، ص1664 .
3- نزار عيون السود. المكتبات الجامعية ودورها في البحث العلمي في ظل التقنيات الحديثة .مجلة العربية 3000، س3، ع3-4 ، ص153 .
4- عامر ابراهيم القندلجي ، عبدالجبار عبدالرحمن حسن . المرجع في المكتبات الجامعية : بغداد جامعة بغداد 1985 ، ص155 .
5- محمد احمد جرناز.« اهمية المعلومات ودورها في البحث العلمي» من كتاب ندوة المعلومات والتنمية 2002 / تحرير ابوبكر محمود الهوش . طرابلس اكاديمية الدراسات العليا 2003، ص236 .
6- حشمت قاسم . المكتبة والبحث القاهرة : مكتبة غريب 1993، ص45،44 .
7- احمد بدر . المدخل الى علم المكتبات والمعلومات : الرياض : دار المريخ 1985، ص226،225 .
8- شعبان عبدالعزيز خليفة. ثورة المعلومات وحتمية التكنولوجيا : من كتاب ندوة المعلومات والتنمية / تحرير ابوبكر محمود الهوش : طرابلس ، اكاديمية الدراسات العليا 2003،ص26 ـ 27 .
9- C.D Rom in print.- 15th Ed .- Detroit: Gale Groupe.2001.
10- Gale Dire dory of data Baseo.- Detroit :: Gale Groupe 2001.
11- محمد احمد جرناز « اختيار مواد المعلومات في المكتبات : الاسس والوسائل» مجلة كلية الآداب ، ع1،س1 2001، ص282 ـ 283 .
12- نزار عيون السود . مصدر سابق ص156 .
13- كمال بطوش المكتبة الجامعية العربية في ظل مجتمع المعلومات حتمية مواكبة ثورة التكنولوجيا الرقمية العربية 3000 ص4، ع1 2003، ص39.
14- على الهادي الحوات ، دراسة من الشباب الليبي وبعض مشكلاته الاجتماعية طرابلس : جامعة الفاتح 1990 ص81 .
15- عبدالله الحراري .التقرير الوطني للجماهيرية العظمى المقدم الى

مؤتمر التربية الدولي ـ الدورة 44 بمدينة جنيف 1994 ـ طرابلس : اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم ،1994، ص40 ـ 41 .
16ـ محمد احمد جرناز تخطيط القوى العاملة في مجال المكتبات والمعلومات في ليبيا ، اشراف حشمت قاسم ـ القاهرة : كلية الاداب ، 1996، ص86 ـ رسالة دكتوراة .

نحو مركز توثيق إعلامي إلكتروني للجامعات الليبية

■ أ. د. صباح رحيمة محسن
■ د. إنعام علي توفيق الشهربلي
أكاديمية الدراسات العليا طرابلس - ليبيا

المستخلص :

بمقدار ما يكون للأمة من يد على الحضارة بمقدار ما يكون لها في عظمة التاريخ ، وكل أمة لا حضارة لها لا حضور لها ولا تاريخ . وتقاس حضارة الأمم بقدر عطائها لا بقدر أخذها . وان الضرورة تقتضي التعامل البشري لقضاء الحاجات وان هذا العصر هو عصر الطاقة النووية الذي تبرز فيه حرية الوصول أو النفاذ إلى المعلومات بجلاء وسط المستلزمات العديدة لحياة الإنسان ، هذا العهد الذي يجلب في ركابه عصراً من الفراغ طوعاً أو كراهية وهذا ما أكده عالم اللامدرسية إيفان إلليك حين طرح إتجاهاً تربوياً حديثاً يدعو إلى استبدال المدرسة التقليدية بنظام ذي مصادر أفضل للتعليم الذاتي Deschooling مثل المكتبة والمعلم الخاص ومصادر الخبرات التعليمية الأخرى في المجتمع . وأن الهدف من ذلك هو تطوير اللبنات الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد . مع ضرورة توفير العزيمة والمهارة لذلك المجتمع لتنظيم ما يناسب سد حاجته من خلال مؤسساته المتعاونة ، في مجالات التعليم والتدريب والأخبار والمعلومات من أجل تصميم بنى تحتية وطنية ذات جدوى

وعطاء متواصل . وفي إطار العولمة والانفتاح على الغير نرى كماً هائلاً من الثوابت والمتغيرات تتأقلم وبسرعة كبيرة مع متطلبات المعاصرة والحداثة حتى وإن كانت دخيلة على الخصائص المحلية والإقليمية . ولعل المعلومات والتكنولوجيا الحديثة هما أكثر ما يميز هذه الظاهرة ، خاصةً ونحن نعيش الآن عصراً يتسم بتدفق المعلومات ، وبناء الشبكات والنظم المعلوماتية المفتوحة والموزعة ، عصراً أفرزت فيه الاتصالات السلكية واللاسلكية تغيرات ضرورية في كيفية عمل كافة القطاعات الحيوية في المجتمعات البشرية . إن قطاعات التربية والتعليم والبحث العلمي من أهم ركائز عصر المعلومات اليوم ، إذ يمثل تأثير العولمة فيها محوراً من أعمق محاور الجدل والحوار الدائرين الآن في سياسات وبرامج نقل التكنولوجيا المستديمة وإدارة المعرفة . وعلى الرغم من التطور في التعليم العالي والبحث العلمي في الجماهيرية وزيادة عدد الجامعات والمعاهد العليا والصرف اللامحدود من قبل الدولة على هذه المؤسسات إلا أن المشكلة تكمن في ضعف الترابط بين هذه المؤسسات في مجال السيطرة على بيئتها الداخلية من جانب وتبادل المعلومات والخبرات والتدريب والتعليم عن بعد فيما بينها من جانب آخر . وتهدف هذه الدراسة إلى :

1. بناء نموذج مقترح لمركز توثيق إعلامي جامعي إلكتروني .
2. تبادل المعلومات بمختلف مستوياتها وأوعيتها بين الجامعات والمعاهد الليبية .
3. تبادل الخبرات العلمية من أساتذة وباحثين وتقنيين .
4. تحديث المناهج والمفردات الدراسية .
5. التدريب العلمي والعملي للملاكات الجامعية بمختلف مستوياتها .
6. بناء قواعد مشتركة ومتطورة .
7. التعليم عن بعد .
8. خلق قاعدة لإدارة المعلومات والمعرفة على مستوى التعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا .

المقدمة :

من الضـروري أن نلقي نظرة إلى واقع نشـاطات المؤسسـات التوثيقيـة الجامعية لطرح بعض ما يمكن أن يسهم في التطوير :

1.إن الأجهزة إدارية كانت أوجامعية تهتم بتخزين الوثائق أكثر مما تهتم بمعالجتها والإعلام بها وهكذا فإن مخزون الأجهزة الإدارية مركز بالأساس على الوثائق الرسمية إحصاءات ... بيانات ... تشريعات ، وبالمقابل نجد الأجهزة التوثيقية الجامعية وخاصة مكتباتها تركز على الاهتمام بالبحوث والرسائل الجامعية والدوريات المتخصصة وكذلك إقتناء الكتب والمطبوعات الخاصة بالعلوم المختلفة .

2. اشتراك هذه الأجهزة جميعاً في الإفتقار إلى تطبيق الخطط الفنية الموحدة في إجراءات العمل التوثيقي .

3. إنعدام التنسيق والتعاون بين هذه المؤسسات وخاصة بين المكتبات ومراكز التوثيق للجامعة الواحدة ناهيك ما بين الجامعات .

4. الإفتقار إلى مركز وطني للتوثيق الجامعي وبالمقابل توجد أجهزة متفرقة تتوفر فيها وثائق ومعلومات مختلفة .. الأمر الذي يؤثر سلبياً على عملية البحث ويجعل الباحث دائم التنقل بين مختلف تلك الأجهزة يحاول جاهداً العثور على المعلومات التي تعوزه في القيام بعمله ، كما يشترك مع الباحث رجل الإدارة من متخذي القرار حيث لا يمكنه أن يضمن أو يستند في قراره إلى مجموعة المعلومات المتوفرة في محيط عمله أو دائرته فقط بل لا بد له أو من الضروري أن يعتمد على جملة معلومات وفرتها له الأجهزة الأخرى ليكون قراره سليماً .

5. نلاحظ إرتباط كل جهاز أو مؤسسة بالإدارة العليا التي ينتمي إليها فيحاول تلبية حاجات المؤسسة التي ينتمي إليها وحاجة منتسبيها العاملين فيها فقط دون أن يكون مهيئاً لتقديم خدماته للأفراد والجامعات الأخرى بالمستوى الذي يقدم فيه خدماته لأفراده أو مؤسساته .

6. إن كل جهاز أو وحدة ذكرت أعلاه تعمل لخدمة أغراضها بحدود ضيقة أكثر مما تعمل من أجل نظام إعلامي توثيقي جامعي .

7. أبرز نتائج عملية رصد النشاط التوثيقي والإعلامي الجامعي أظهرت عدم وجود أية تسهيلات وطنية مركزية أو إقليمية- حتى الآن - تربط أو تعنى بالعناصر المتعددة للقاعدة المؤسسية بشكل يساعدها على التفاعل بصورة أفضل لتصبح شبكة وطنية حقيقية لتدفق المعلومات وتساهم في تنمية المصادر التي تعتمد بعضها على بعض وتقدم خدمات كافية على مستوى عال لمن يحتاجها .

8.لا توجد أية علاقات منظمة ضمن إطار إتفاقية تعاون في مجال التوثيق والإعلام الجامعي بين المؤسسات والعلاقات الكائنة تستمد وجودها من التعاون العام غير المخطط بين هذه المؤسسات .

المشكلة :

على الرغم من التطورات الكبيرة في التعليم العالي في الجماهيرية وزيادة عدد الجامعات والمعاهد العليا والدعم اللامحدود من قبل الدولة على هذه المؤسسات . إلا أن المشكلة تكمن في عدم الترابط بين هذه المؤسسات في مجال تبادل المعلومات والخبرات والتدريب والتعليم عن بعد وضعف السيطرة على المعلومات الداخلية في الجامعة .

الأهداف :

يهدف البحث إلى :

1. بناء نموذج مقترح لمركز توثيق إعلامي جامعي إلكتروني .

2.إمكانية تبادل المعلومات بمختلف مستوياتها وأوعيتها بين الجامعات والمعاهد الليبية .

3.تبادل الخبرات العلمية من أساتذة وباحثين وفنيين .

4.تحديث المناهج والمفردات الدراسية .

5.التدريب العلمي والعملي للملاكات الجامعية بمختلف مستوياتها .

6.بناء قواعد معلومات مشتركة متطورة Intranetو . Internet

7.التعليم عن بعد .

8.خلق قواعد لإدارة المعلومات والمعرفة على مستوى التعايم العالي والبحث العلمي في ليبيا .

أهمية مراكز وبنوك المعلومات

إن تنفيذ سياسة رشيدة للمعلومات في أية مؤسسة يحتاج إلى توفير خدمات مركزية للمعلومات داخل المؤسسة التي تضطلع بتلك المسؤولية . إن الأمر يقتضي إنشاء مركز للمعلومات يختص بأنشطة مختلفة ، منها تجميع وتنظيم المعلومات من المصادر الخارجية ، ثم نشرها على المهتمين بها داخل المؤسسة وفتح قنوات الاتصال والتعاون مع العاملين لاختبار المعلومات الملائمة لأهداف المؤسسة وتنظيم ملفات الوثائق واهتمامات المستفيدين ، والتعرف على مصادر المعلومات وإعداد سجل للاتصال بخصوص الحصول على المعلومات والاتصال بشبكات المعلومات المحلية والعالمية ، كذلك تهيئة العاملين لإستخدام المعلومات المتاحة .

تتحدد أنشطة وخدمات وإنتاج هذا المركز بناء على احتياجات المؤسسة وعلى امكانياتها المتوفرة وعلى المحيط الذي تعمل فيه فهذه المراكز يمكن أن تكتفي بأن نحيل الأسئلة الموجهة إليها إلى مصدر المعلومات المختص ويطلق عليها في هذه الأحوال مراكز إحالة يمكن أن تتطور لكي تقوم بعمليات تحليل المعلومات التي ترد إليها ، والتأكد من صحتها وإصدار تقارير عملية عن اتجاهات التطور العلمي والتكنولوجي في مجال معين ويطلق عليها في هذه الأحوال اسم (مراكز تحليل المعلومات) .

فعاليات مراكز المعلومات

1.جمع وتسجيل وتبويب المعلومات الخاصة بمختلف الأنشطة بما فيها الدراسات والبحوث والتقارير الفنية والمسوحات .

2.توثيق المعلومات المتخصصة بموضوع معين أو مواضيع متعددة حسب نشاطات واهتمامات المستفيدين الذين يقوم بخدمتهم وخزنها آلياً ووضع النظام الملائم لاسترجاعها عند الحاجة وضمن استراتيجيات البحث اللازمة .

3.تلخيص المعلومات التي تصدر عن مختلف المنظمات والهيئات الدولية أو الإقليمية المتخصصة ونشر المفيد منها على شكل مستخلصات دورية .

4.توفير المراجع والكتب والدوريات والنشرات في مختلف مجالات النشاط الذي تخدمه وإصدار قوائم ببليوغرافية بمواضيعها وتعميمها على العاملين في المركز المتخصص وعلى المؤسسات الوطنية .

5.تبادل المعلومات والوثائق والنشرات مع المعاهد والمراكز والمنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة في مجال معين من خلال مشاركتها في شبكات المعلومات وتعيين المراسلين المختصين لتنظيم هذا النوع من الخدمات بشكل كامل .

6.الرد على الاستفسارات فيما يتعلق بالمعلومات التكنولوجية عموماً وطلبات الاستعانة لمعرفة أسماء وعناوين وموردي المعلومات وبيوت الخبرة ، إضافة إلى أماكن ومصادر المعلومات إذ لا يوجد ما يدعو إلى تكرار عمل قامت به مراكز أخرى مشابهة ضمن الشبكة .

7.خدمات الإحاطة الجارية من خلال النشرات الدورية التي تقوم بتوزيعها ، حتى يتم اختيار عناوين المقالات العلمية التي تشمل مجالات متخصصة لترسل إلى المستفيدين والمهتمين بها .

8.ترجمة الكتب المتخصصة في المواضيع والنشاطات التي تخدم أغراض واهتمامات المستفيدين وتسهيل تعاونهم مع المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية .

9.تحرير وإصدار النشرات الدورية والمتخصصة بمواضيع ونشاطات ذات صلة مباشرة بأهداف المركز .

10.توفير خدمة البث الإنتقائي للمستفيدين ضمن خطة معدة مسبقاً لهذا الغرض .

11.تقديم الاستشارات إلى المنشآت الكبيرة في إنشاء مراكز معلومات توفر لها جميع المعلومات الفنية والتكنولوجية اللازمة لتقدم العمل بها ليس من خلال إعتمادها المعلومات المكتوبة فحسب، بل من خلال الخبرات الإستشارية المتوفرة على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي والدورات أو الندوات أو المؤتمرات السنوية .

مستلزمات إنشاء مراكز المعلومات :

أشرنا سابقاً إلى العوامل التي أدت إلى ضرورة الإهتمام بمراكز المعلومات والخطوات الواجب إتخاذها عند تعميم تلك المراكز والتي تتركز في :

1.التخصيصات المالية :

لاشك إن إنشاء مراكز المعلومات يتطلب تكلفة تحددها الخدمات المطلوبة منها ولذلك فقد اهتمت المؤسسات التي تنوي استحداث هذه المراكز بتكاليف الخدمات وتعتيم العائد منها . أي أنها تسعى إلى الحصول على إيراد محسوس سواء كعائد مباشر للمؤسسة أو من خلال تسويق المعلومات إلى جهات أخرى ، وعلى العموم فإن الإدارة العليا للمؤسسات تأخذ في اعتبارها ميزانية إفتتاحية باتباع الأساليب المحاسبية المتعارف عليها والتي يتضح منها التكلفة الإنشائية ، وتكاليف التشغيل السنوية والتكاليف المطلوبة خلال فترة محددة في المستقبل بالنسبة للبنود الرئيسية كالمكان ، الأجهزة والأثاث ، الصيانة ، الرواتب ، المكافآت ، تكاليف الحصول على الوثائق والبيانات ، مواد التشغيل والقرطاسية بالإضافة إلى متطلبات التدريب وغيرها .

ويمكن الاستعانة بالنسب العالمية المقررة لتلك البنود عند تقدير

إجمالي للميزانية المطلوبة .

2.القوى العاملة :

إذا استعرضنا أنشطة مراكز المعلومات والخدمات التي تقدمها ، لوجدنا أن هذه المراكز بصورة عامة تحتاج إلى اختصاصات علمية متنوعة منها محلل أنظمة ، اختصاصي المعلومات ، ضابط معلومات إداري ، إضافة إلى ملاكات أخرى أقل تخصصاً . ولا شك أن تحديد القوى العاملة ومواصفاتها يتطلب تحديد الأنشطة المطلوب من المراكز الاضطلاع بها وهي بشكل عام :

أ- الإدارة والاشراف .

ب- التزويد .

ج- التصنيف .

د- الفهرسة .

هـ- إعداد المستخلصات والكشافات والأدلة .

و- البحث في الوثائق والرد على الاستفسارات .

ز- التحرير والنشر .

ح- الترجمة .

ط- تخزين واسترجاع المعلومات .

ي- تصميم النظم .

فضلاً عن وظائف أخرى كالرسم والخط والطبع والنسخ .

ويتطلب من الملاكات المختارة أن تكون بمستوى من الخبرات العلمية والعملية ومن الجدير بالذكر أن تقنيات المعلومات حديثة العهد نسبياً ومازالت الأساليب المتاحة في علم المعلومات في دور التطور المستمر ولم تدخل مرحلة التقنين والاستمرار . لذا فما زال الأمر يحتاج إلى الإهتمام بالجانب التدريبي خاصة في الوظائف الفنية وذلك بعد اختيار أنسب العناصر الملائمة من الناحية الشخصية حيث تتميز بالقدرة على التعامل والاتصال مع الآخرين وإتقان

بعض اللغات الأجنبية . وما زال موضوع توفير الملاكات يعتبر من المشاكل الصعبة التي تواجه المؤسسات التي تنوي إنشاء وتشكيل مراكز المعلومات .

3.المعدات والأجهزة :

تستعين معظم مراكز المعلومات بوحدات آلية لتقديم خدماتها للمستفيدين لما توفره من سرعة ودقة واقتصاد في الجهود والوقت .

وتشمل الوحدات الآلية في الغالب على :

- وحدة معالجة مركزية مع ذاكرة لتخزين المعلومات وتقوم هذه الوحدة بإنجاز جميع العمليات الرياضية والمنطقية .
- أقراص (disc) وحدات مغناطيسية ذات سعة عالية للخزن الدائم .
- اقراص مضغوطة (CDs) وحدات مغناطيسية لتخزين البيانات .وما يتبعها من وحدات خزن أحدث.
- محطات طرفية (terminal) .
- وحدات طباعة (printers) تربط على الحاسبة لطبع التقارير .
- وحدة اتصال (communication) تربط على الحاسبة لتنفيذ عملية الاتصالات .

4.المدى الزمني :

لقد انخفض المدى الزمني لعملية تجميع المعلومات من أجل اتخاذ القرارات والسيطرة وهذا يرتبط بمؤشرات الزيادة التي طرأت على معدلات النشاط التنافسي والمواقف الدولية بصورة عامة . فقد حدثت زيادة هائلة في مقدار المعلومات المنشورة المتاحة للجميع واستمرت هذه الحالة عن خلق الموقف المعروف بانفجار المعلومات .

5.النظم والبرامج :

لتمكين مراكز المعلومات من تنفيذ أعمالها تعتمد على إجراءات ونظم وبرامج تقوم من خلالها بتقديم خدماتها وتحقيق أهدافها وتشمل مثل هذه النظم على :

- لغات الحاسبة المختلفة والمناسبة للنشاط المتخصص . (software)
- نظم التشغيل المباشرة .
- نظم التشغيل غير المباشرة .
- الإجراءات والتعليمات اللازمة لتشغيل وتسهيل سريان المعلومات .

6.المراجع والأدلة :

قوائم المصطلحات والقواميس والمكانز هي من أهم المستلزمات وأنسب الوسائل في الوصول إلى المعلومات اللازمة .

دورة المعلومات في بنوك المعلومات :

تتكون " دورة المعلومات " داخل بنك المعلومات من المراحل الآتية (أنظر الرسم التوضيحي) رقم (17).

1.إعداد وتجهيز المعلومات ، وعملية تجهيز المعلومات تشتمل على عدة مراحل أولها : " التسجيل " على هيئة رموز أو أشكال ، وذلك على وسائل تصلح للتعامل مع الآلة مثل الاقراص disks والاقراص المضغوطة CDsو " الشرائط المغناطيسية " على هيئة بقع مغناطيسية وبعدها مرحلة " الترميز " أي تحويل البيانات إلى رموز تعبر عنها في شكل مختصر لامكانية توفير الوقت والجهد ، ويستخدم لذلك الرمز الرقمي (وتستخدم فيه الأرقام) أو الرمز الهجائي (وتستخدم فيه الحروف الهجائية) أو الرمز الأبجدي الرقمي (وتستخدم الحروف الهجائية والأرقام معاً في التعبير عن البيانات والمعلومات) . وتلك هي عملية الإعداد والتجهيز التقليدية ، ولكن مع استخدام الحاسب في عمليات التحليل الموضوعي للوثائق أصبحنا نسمع عن " كشاف الكلمات الدالة "

Keyword index وكذلك التحليل الموضوعي الذي يعتمد على مدى مصطلحات معينة ، أو ورود مصطلحات بمصاحبة مصطلحات أخرى ، والنظم توفر الكثير من الجهد البشري حيث يتم إعداد برامج للحاسب الألكتروني تتكفل بجميع عمليات الإعداد والتجهيز ، ويتم خزن الوثائق والمستندات في شكلها الخام .

2.إدخال المعلومات : وخلال هذه المرحلة يتم إملاء المعلومات على الذاكرة الإلكترونية وذلك باستخدام وحدات القروءات باشكالها المتعددة. ومن القضايا الأساسية في هذه المرحلة ترتيب المعلومات التي يتم اختزانها ، أي إعدادها في نظام ونسق معين حتى يمكن الاستفادة منها بيسر وسهولة ، ويكون الترتيب إما مسلسلاً تبعاً لأرقام مسلسلة ، أو مصنفاً تبعاً لخصائص موضوعية أو فئات نوعية محددة .

3.التخزين داخل الذاكرة الألكترونية : الذاكرة أو المخزون الألكتروني يتكون من جزئين : قسم التخزين الرئيسي ، وقسم التخزين الفرعي ، وكل منهما يتكون من وحدات تخزين مثل صناديق البريد ، لكل وحدة عنوان مميز ، ويمكن أن تخزن فيها أرقام أو حروف ، وفضلاً عن ذلك فإن المخزن يحتوي على تعليمات تتكون من مزيج من الأرقام والحروف ، وهذه التعليمات تجعل الحاسب يقوم بإجراء عمليات معينة مثل جمع أو مقارنة عددين أو قراءة أو كتابة معلومات معينة ... الخ . ويطلق على هذه التعليمات (البرامج) " program " والبرنامج يكتب بلغة معينة يتم التفاهم بها مع الحاسب يطلق عليها لغة الحاسب ، وتوجد عدة لغات شائعة الاستعمال في مخاطبة الحاسبات الألكترونية من أشهرها لغة الكوبل Cobolولغة الفورتران Fortran.

7.استرجاع المعلومات :

المعلومات المختزنة داخل الذاكرة الألكترونية يمكن استرجاعها عن طريق المضاهاة بين الألفاظ التي تعبرعن احتياجات الباحث بتلك الألفاظ التي تضمها قائمة المصطلحات الخاصة بتلك المعلومات ، وحينما تتوافر للبنك امكانيات التلقيم المرتد Feed Backيستطيع الباحث أن يصحح أو يعدل في المصطلحات التي يقدمها في ضوء ما يحصل عليه من نتائج .

وعلى كل فإن الخطوة النهائية لهذه المرحلة هي حصول الباحث على المعلومات المطلوبة عن طريق أجهزة الإخراج Output أو وسائل العرض التي تيسر الحصول على المعلومات المطلوبة في صورة يمكن للإنسان فهمها مثل : صفحات مطبوعة على الآلة الكاتبة أو مجلة على شاشة عرض تلفزيونية ، كما يمكن أن

نتلقى الإجابة صوتياً عبر سماعة تلفون ، ويتم الحوار عن طريق أسئلة واستفسارات من المشتركين وأجوبة وتقارير تعطى من بنك المعلومات .

وتظهر فاعلية بنك المعلومات أثناء الاستخدام في إمكانية تحديث المعلومات الموجودة أو تعديلها عن طريق برامج خاصة تتم تحت إشراف المسؤولين عن البنك ويتم ذلك التحديث أو التعديل بدون أي تأثير في البيانات والمعلومات الأخرى المخزونة وكذلك بدون أي تأثير في أداء البنك للمشتركين .

مركز التوثيق والإعلام الجامعي الإلكتروني

رأينا فيما سبق، تشتت مراكز وجود المعلومات وتعدد أماكن وجهات أداء المهمات والخدمات الإعلامية والتوثيقية . ولأجل معالجة هذا التشتت ولرفع مستوى نوعية الأداء ،لا بد من قيام جهة مركزية تتولى الأخذ بتنفيذ هذه المهام وتكون مسؤولة عن نشاط الخدمة التوثيقية والإعلامية والتنسيق بين المؤسسات المختلفة المعنية بتقديم مثل هذه الخدمة . وتتمثل هذه الجهة بإنشاء مركز التوثيق الجامعي .

أهداف المركز ووظائفه

إن الأهداف التالية التي وضعت للمركز مستوحاة من الأهداف العامة للتعليم الجامعي وتتلخص هذه الأهداف بما يلي :

1.توثيق الإنتاج الفكري الليبي والعربي والعالمي بما يخدم البحث العلمي . سواء كان بشكل كتب أو مراجع أو دوريات أو مواد سمعية وبصرية من الأفلام والصور والشرائح ... الخ ، أو بشكل أوعية متطورة حديثة كالأشرطة الفلمية المخرجة بالحاسب الألكتروني أو الـ CDs بأنواعها المختلفة أو إعتماد الأوساط المتعددة الهايبر تكست Hypertextوالهايبرميديا Hypermediaأو Multi-mediaأو فهارس الفهارس . Metadata

2.توفير المعلومات التي يحتاجها المخططون والعاملون والمسؤولون عن التوجيه والإدارة في مجالات التعليم الجامعي وتقديم البيانات والإحصاءات

المطلوبة .

3.تقديم الخدمات المرجعية والإجابة عن الاستفسارات سواء عن طريق تقديم المصادر والمطبوعات أو عن طريق تقديم بيانات مستنبطة من المعلومات المختلفة إضافة إلى تقديم خدمات بنشر المعلومات واستنساخها .

4.التعاون مع البنوك ومراكز المعلومات ذات الطبيعة والأعمال المشابهة في الدول الأخرى سواء الاقليمية أو العربية أو الدولية ، مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، واتحاد جامعات الدول العربية ، واتحاد مجالس البحث العلمي العربي إضافةً إلى اليونسكو .

5.المساعدة في تدريب وتطوير الكوادر الفنية في مجال المكتبات والتوثيق والمعلومات لرفع الكفاءة الفنية والتقنية لدى العاملين في هذا المجال وزيادة وعي المسؤولين عن أجهزة المعلومات في المؤسسات ذات العلاقة .

6.القيام بالدراسات والبحوث اللازمة التي يطلب من المركز إعدادها فيما يتعلق بالمعلومات والنتائج المستنبطة منها .

7.العمل على الاستفادة من كافة أنواع التقنيات الحديثة وخاصة المصغرات " المايكروفورم " والحاسبات في عملية معالجة المعلومات في خزنها واسترجاعها وبثها وإعدادها وكذلك الاشتراك ببنوك المعلومات الاقليمية والعربية والعالمية والإستفادة من وسائل الاتصالات الحديثة في تداول المعلومات ونقلها " أي تبني تكنولوجيا المعلومات " ومنها الإنترنت .

8.التعرف ميدانياً على المستفيدين وتحديد احتياجاتهم بغية وضع السبل الكفيلة لتلبية تلك الاحتياجات .

9.توفير المعلومات وفق الطرق والوسائل الحديثة ووفق احتياجات المستفيدين سواء كانوا مخططين أو ميدانيين أو باحثين ، وبصورة عامة المستفيدين كافة .

10.العمل على زيادة الوعي بأهمية المعلومات المبني على أساس من المعلومات الدقيقة والاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة في إشاعة هذا الوعي بين أوساط الطلبة والأساتذة والأطراف الأخرى المعنية بالعملية التعليمية .

11.رفع مستوى النشاط والخدمات التي تقدمها أجهزة التوثيق في الجامعات أو الكليات والمعاهد عن طريق مدها بالمعلومات والاستفادة بالمقابل من المعلومات المتوافرة لديها .

12.تعزيز خدمات الإعلام والتوثيق على مستوى مكتبة الكلية والمعهد وتطوير خدماتها .

13.المساهمة في تنمية روح التحليل والاستنتاج العلمي المبني على تحليل المعلومات ودراستها وذلك في أوساط الطلبة والهيئات التعليمية والجامعية .

إن من الواضح أن بعض هذه الأهداف قد يختلف عن أهداف أي مركز توثيقي وإعلامي في بلد آخر وذلك لإختلاف طبيعة الظروف الإجتماعية والاقتصادية والسياسية ومقدار توفر المعلومات ومدى تقدم التكنولوجيا المستخدمة في معالجة المعلومات . ولتحقيق هذه الأهداف فإن على المركز أن يقوم بتقديم خدمات عديدة ومتنوعة يمكن أن ندرج أهمها فيما يأتي :

14.تحديث القطاع الإداري والمساعدة في السيطرة على الوثائق الإدارية والمالية والفنية .

15.تقليل الكلفة للمصروفات العملية .

16.توسيع قاعدة الخدمات المقدمة للمستفيدين .

17.تطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية من خلال تقديم المرونة والتعاون بين المؤسسات التعليمية داخل ليبيا وكذلك المؤسسات الوطنية الأخرى .

ويمكن من خلال النقاط أعلاه إجراء عملية استثمار Utilization للمعلومات المتوفرة في البنية التحتية المتوفرة وتنظيمها وتطويرها ودمج العمليات مع بعضها أي خلق الترابط بين النظم الفرعية Interrelation والتفاعل Interaction مثل :

أ-تنظيم البيانات عن الطلبة (شخصية وتعليمية ومالية وباقي مستويات المعلومات) .

ب-تنظيم البيانات عن الملاكات التعليمية (المرتبات والمستويات الوظيفية والدرجات العلمية والتخصصات الدقيقة والنشاطات العلمية والتعليمية) .

ج-تنظيم الجوانب الإدارية من خلال البيانات عن الأفراد العاملين (مراكزهم الوظيفية ومرتباتهم وإجازاتهم وأعمالهم الإضافية ... الخ) .

د ـ المساعدة في الدخول إلى التسهيلات التي تقدم من قبل الجامعة مثل (المكتبات والنوادي الجامعية والنوادي الطلابية والخدمات الصحية والأقسام الداخلية ... الخ) .

ويمكن للمركز أن يوثق وبالتفصيل المعلومات عن أي قطاع داخل الجامعة من خلال جمع البيانات وبناء قواعد المعلومات الشخصية والتعليمية مثل بيانات الطلبة والنظم الدراسية التي تقدم من قبل الأقسام العلمية ويمكن إعطاء التفاصيل الآتية عن قواعد المعلومات وهي :

1.معلومات شخصية عن جميع طلبة الدراسات الأولية والدراسات العليا لكل قسم علمي.

2.معلومات تفصيلية عن الفصول الدراسية (Courses) التي تدرس في كل قسم .

3.النتائج الامتحانية (والدرجات) لجميع طلبة الدراسات الأولية .

4.جميع المواد الدراسية (Courses) التي اختارها الطالب للدراسة لكل فصل دراسي قائم .

5.جداول الأقسام العلمية والمحاضرات لكل فصل دراسي قائم .

6.الجداول الامتحانية .

كما يمكن لأقسام التسجيل :

1.إصدار بطاقات الكترونية لجميع الطلبة متضمنة البيانات الشخصية مع ضمان الجانب الأمني والسري لهذه البيانات الورقية .

2.تحديث البيانات في بطاقة الطالب في حالة تغيير هذه البيانات مثل

عنوان سكن الطالب.

3.يمكن مسح وإزالة المعلومات من بطاقة الطالب .

4.تحديد صلاحيات العمل على المعلومات في قواعد المعلومات بأشخاص محددين دون غيرهم . ويمكن تخصيص كلمات مفتاحية لهم من أجل تقديم الخدمات المطلوبة .

ويمكن لهذا العمل أن يعطي لكل طالب وبشكل موثق معلومات عن :

1.جميع المواد التي سجل الطالب فيها في الفصل الدراسي القائم .

2.معلومات عن جميع المواد الدراسية التي درسها الطالب منذ بداية دراسته وحتى المرحلة الدراسية القائمة .

3.إعطاء إحصاءات عن الدرجات الامتحانية التي حصل عليها الطالب حتى الوقت القائم والمعدلات ووزن كل مقرر دراسي وكل فصل دراسي .

4.جداول شخصية عن المحاضرات مبنية على الفصول الدراسية المسجل عليها من قبل الطلبة .

5.جداول امتحانية شخصية .

6.معالجة الطلبات المقدمة وكذلك الشهادات الدراسية بالدرجات أو بدونها وذلك يمكن وحدات التسجيل في الكليات من إصدار وثائق التخرج من خلال النظام .

الشكل رقم (2)،(3)،(4)،(5)،(7) تمثل قواعد المعلومات لإدارة المعلومات من جانب ولإدارة المعرفة من جانب آخر .

الخدمات الأساسية للمركز

يمكن للمركز الإلكتروني للتوثيق والإعلام الجامعي ان يقدم الخدمات الآتية :

1.خدمات الاستفسار : QAتعتبر من أهم خدمات نقل المعلومات ويتم بها تقديم البيانات والمعلومات المحددة بالإضافة إلى قدر من خدمة البحث الراجع وتزويد المستفيدين والأجهزة الإدارية بالوثائق والرد على المواضيع المبحوثة

بدقة .

2.خدمات البث الإنتقائي للمعلومات : SDIإيصال المعلومات إلى المستفيد في مكان عمله وبشكل آلي Online ،ويتم بناء على اختيار المستفيد للمعلومات وعلى أساس تخصصه الموضوعي في الكلية والمعهد مما يتعلق بهما من موضوعات، وتعد معلومات وافية على اهتماماتها العلمية ومجالات بحثها وحيثما تضاف مفردات جديدة من المعلومات إلى النظام ،تقوم الحاسبة الآلية بمطابقة المعلومات الجديدة مع عناصر المعلومات عن المستفيد واهتماماته فتطبع المعلومات الجديدة ومن ثم ترسل إليه للإفادة منها . ولهذه الخدمة أهمية قصوى في تحديث المعلومات وإيصالها في الوقت المناسب أولاً بأول .

3.خدمات الإحاطة الجارية : CAS إما أن تكون عامة عن طريق مقالات موجزة تتناول التطورات والدراسات أو المستخلصات الخاصة بالإنتاج الفكري الحديث تغطي الدوريات المنشورة في التخصصات المختلفة التي تدرس في الكليات والمعاهد . وإما أن تكون تعاقدية وهي عبارة عن نشرات مستخلصات تغطي الدوريات الجارية والتقارير والكتب أحادية الموضوع والمعايير الموحدة وغيرها من أشكال الإنتاج الفكري ، ويتم إعدادها وتقديمها وفقاً لسمات موضوعية متفق عليها .

4.خدمات قواعد المعلومات الاحصائية : Numerical Database Services
يتميز ميدان التعليم الجامعي بخاصية إعتماده في أبحاثه ودراساته على المعلومات الاحصائية بصورة كبيرة ، ويتطلب إعداد أنظمة وقواعد للمعلومات الاحصائية مهمتها تقديم الاحصاءات المطلوبة مباشرة إلى المستفيد وتتفاوت هذه الخدمات وفقاً لطبيعة قواعد المعلومات القائمة داخل نظام المعلومات وحجمها وتاريخها .

5.خدمات الاستخلاص والتكشيف Indexing and Abstracting Services
: بات من الضروري في مجال الخدمات الإعلامية أن تقوم مراكز التوثيق الجامعي بإعداد موجزات عن الوثائق تتحدث عن طبيعتها ومجالاتها وما توصلت إليه وزمان ومكان إجراء البحث كما تقوم هذه المراكز بإعداد الكشافات

الموضوعية للوثائق والمواد العلمية ضمن الحدود التي تقع في مجالات اختصاصها .

6.خدمات ببليوغرافية : Bibliographical Services تقديم قائمة بمعلومات عن الوثائق موضوعياً بحيث يستطيع المستفيد من خلالها أن يحدد الوثائق التي تهمه، وأن يعرف فحواها ومصدرها وأماكن وجودها وقد تتجه هذه الخدمات إلى موضوع معين أو مشكلة معينة فتأخذ شكل ببليوغرافية متخصصة، وهي إما تقديم معلومات جديدة دورية أو تأخذ شكل البحث الراجع عن الوثائق والدراسات التي نشرت في ميدان محدد من الميادين المختصة في العقدين الأخيرين في القرن العشرين باستخدام البحث الآلي المباشر (Internet On - Line) لتحقيق هذه الخدمات .

7.خدمة المكتبة المرجعية : Reference Services تكون من الموجزات الارشادية والأدلة وتشكل الأساس الذي تعتمد عليه الخدمة الأولى (خدمة الاستفسار) كما أنها يمكن ان تستعمل من جانب المستفيدين مباشرة .

8.خدمات توفير الوثائق : يقصد بها تزويد المستفيدين بالوثائق الأولية والتي ظهرت نتيجة خدمات الرد على الاستفسارات : خدمة الإحاطة الجارية والخدمات الببليوغرافية، وبعد أن يتم تحديدها من قبل المستفيد نفسه ويعمل المركز على توفير هذه الوثائق من مكتبته أو المكتبات ومراكز المعلومات الأخرى في الجامعات والمعاهد العربية .

9.خدمات البرامج الدراسية والمؤتمرات : Lending Services تنظيم برامج دراسية بهدف إحاطة عدد كبير من الحاضرين بإحدى المجالات الحديثة في العلوم والتكنولوجيا مما يدرس في مؤسسات التعليم العالي أو الاستراتيجية الخاصة بهذا المجال على مستوى الوطن العربي والعالم .

الهيكل التنظيمي المقترح للمركز

لقد تم وضع خمسة أقسام رئيسة للمركز إعتماداً على الأهداف التي يسعى لتحقيقها هذا المركز وهي :

أولاً : قسم المعلومات

يختص هذا القسم بالقيام بعمليات الاستخلاص والتكشيف وتحليل وإعداد البيانات بشكل يسهل من قيام القسم بتحقيق مهامه الرئيسية وهي إيصال المعلومات إلى طالبيها ، والقسم يتكون كما يبين الشكل رقم (1)من عدة وحدات : وحدة تبادل المعلومات وتقوم بالاتصالات الخارجية مع مراكز التوثيق والهيئات البحثية والأكاديمية لتبادل المعلومات معها بغرض خدمة مجتمع المستفيدين وتتولى وحدة الإحاطة الجارية إعلام المستفيدين بالدراسات المختلفة التي تصل إلى المركز وتقديم خدمة البث الانتقائي للمعلومات التي تعني تصميم خدمات إعلامية تستجيب للإحتياجات الموضوعية المتخصصة للباحث بصفة دورية منتظمة وتقوم وحدة الخدمات المرجعية بتلقي أسئلة واستفسارات المستفيدين والرد عليها وتكون الأسئلة إما بحضور المستفيد شخصياً أو اتصاله هاتفياً أو ارسال الأسئلة بالبريد أو استخدام الانترنت أما وحدة الخدمات البيبليوغرافية فتتولى إعداد البيبليوغرافيات المتخصصة والكشافات التحليلية وإعداد نشرة خاصة بالمستخلصات للبحوث التي تصل إلى المركز مما ليس له أدلة كشافات ومستخلصات مع التركيز على الرسائل الجامعية المنجزة والمسجلة في الجامعات الليبية والعربية للإستفادة منها في العمل من جانب وتجنب التكرار من جانب آخر .

ثانياً : قسم تقنيات المعلومات التعليمية

يتكون هذا القسم من وحدتين : وحدة التوثيق الآلي التي تختص بالمعالجة الآلية للبيانات باستخدام الحاسبات الإلكترونية بما يتضمنه ذلك من تصميم النظم والبرمجة والتشغيل كما تتوافر في هذه الوحدة وسائل الاتصال الآلي المباشر (On Line and Internet) بمراكز التوثيق الإعلامية الجامعية في الدول العربية وبنوك المعلومات العالمية .

أما الوحدة الثانية : فهي وحدة المواد السمعية والبصرية والتي تضم المصغرات بأشكالها المختلفة والأفلام والإسطوانات والأشرطة التسجيلية .

ثالثاً : قسم التدريب والبحوث

يختص القسم بإعداد البحوث المتصلة برفع كفاءة العمل في ميدان التوثيق والمكتبات الجامعية ، وتنظيم عمليات التدريب لأمناء المكتبات الوثائقية أو اختصاصي المعلومات في الجامعات فضلاً عن تدريب المستفيدين من الأساتذة والباحثين على الاستفادة من الخدمات أقصى استفادة ممكنة وتعريفهم بالإنتاج الفكري العربي والعالمي في الميادين المختلفة وتهتم وحدة الترجمة في هذا القسم بترجمة ملخصات الأبحاث في التعليم العالي التي تنشر باللغات الأجنبية إلى العربية حسب طلبات الباحثين إضافة إلى ترجمة الأبحاث التي تنشر باللغة العربية إلى اللغة التي يطلبها الباحث .

رابعاً : قسم المكتبة والمتحف التعليمي

تضم وحدة مصادر المعلومات في هذا القسم المواد المكتبية من مراجع ودوريات ورسائل جامعية ... الخ ، وتقوم وحدة الإعداد الفني بفهرسة وتصنيف المواد المكتبية المتوفرة في القسم ، أما وحدة المتحف التربوي فتضم الوثائق والوسائل التعليمية والكتب والكتب المنهجية المختلفة التي تمثل تطور مسيرة التعليم العالي في الجماهيرية .

الأرشيف والمعارض :

تكون مهمتها إعداد أرشيف صوري وأرشيف صحفي بكل ما ينشر عن أمانة التعليم والجامعات والمعاهد ، ويمكن أن تقوم هذه الوحدة بتهيئة معارض للتصوير الفوتوغرافي والفيديو إعتماداً على ما يتوفر لديها من صور توثق المسيرة التعليمية التي تحصل عليها من الجامعات بالتعاون مع وحدة التحرير بإصدار نشرة عما تتضمنه الصحف الليبية والعربية والاجنبية من المواد التعليمية والتطورات التي تحدث في هذا المجال توزع بشكل محدود للقيادات التعليمية وللمستفيدين من خدمات المركز .

شبكة التوثيق الجامعي المقترحة :

إن قيام جهة مركزية بمهمة التنسيق بين المؤسسات المعنية بالتوثيق والمكتبات الجامعية يجنبنا الإزدواجية في نشاطاته وفعالياته ويهيئ فرصة الأداء الفعال لتهيئة المعلومات المطلوبة وبتقديرنا إن الجهة المركزية هذه مؤهلة للقيام بالمهمة المذكورة وهي مركز التوثيق الجامعي المقترح في هذه الدراسة ، ويكون هذا المركز نواة لشبكة التوثيق الجامعي ، وبهذا فإن قيام هذه الشبكة بنواتها المقترحة بالتنسيق بين كافة المؤسسات يجنبنا التكرار والهدر في الوقت والجهد المبذولين لمعالجة معلومات تعتبر موارد مشتركة لكافة المؤسسات التعليمية .

الهيكل المقترح لشبكة التوثيق الجامعي

من الممكن أن تتألف شبكة التوثيق الجامعي من :

1. المركز الإلكتروني للتوثيق الجامعي المقترح :

كدعامة رئيسية في بنية الشبكة وهو كما ذكرنا – المنسق والمسير للشبكة المقترحة على المستوى الوطني ويقوم بدور أساسي في تدريب العاملين في ميدان التوثيق الجامعي .

وتكون المكتبات الجامعية كنقاط مشتركة في هذه الشبكة وتتصل الشبكة بمراكز المعلومات والمكتبات الجامعية العربية والاجنبية .

أسلوب أداء الشبكة الوطنية :

الشبكة بمفهومها تعني وجود نظام تعاوني سواء بالإستفادة من الخدمات أو العمل الجماعي الذي وسيلته تنسيق الأنشطة بين وحدات الشبكة . يتولى المركز القيام بالمراحل النهائية للعمليات المطلوبة ويعتبر المنسق بين نشاطات الأعضاء التعاونية وفق نظام يعد للشبكة – تتألف من ذلك شبكة يكون دور المؤسسات الأعضاء إيجابياً في المساهمة بالفعاليات وتقديم الخدمات وتعتبر نقاطاً فعالة ودعائم أساسية ، فكل وحدة تكون متعاونة ومشتركة في النشاط وتقديم الخدمات الإعلامية بحيث تشترك كافة الوحدات في جمع المعلومات وتحليلها وترتيبها وفهرستها وتلخيصها وترجمتها وإعداد الدراسات

الخاصة وفق حدود أهدافها - وتصبح كافة المعلومات الداخلة في الشبكة تحت تصرف الوحدات الأعضاء كما يتاح لها الانتفاع بالخدمات المقدمة من كل وحدة على أن من الضروري وضع الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الشبكة لبيان الأهداف والإجراءات على أن يقوم المركز بعملية التنسيق والقيام بالوظائف المدرجة :

1.تنسيق التعاون في مجال تجميع المعلومات وتوزيع اقتنائها بين المؤسسات وجهود البحث والدراسة والتطوير " Resource Sharing "مما يوفر الجهد والوقت والمال .

2.إعداد نماذج واستمارات طلب البيانات وسبل تنفيذ مرحلة المعلومات ودراسة احتياجات المستفيدين أفراداً ومؤسسات بغية وضع الإجراءات التنفيذية لتوفيرها .

3.السيطرة ببليوغرافياً على موجودات مراكز المعلومات والمؤسسات وإعداد سجل وفهرس موحد للمعلومات أو ببليوغرافيات مركزية تتيح فرصة التعرف على أماكن المصادر الأولية والثانوية المتوفرة داخل الشبكة أو خارجها فليس من الضروري أن تتوافر فعلاً في النواة وهذا يمثل أفضل مجالات تحقيق التعاون في الاقتناء لمصادر المعلومات .

4.تتعاون الشبكة بكاملها مع المركز لتطوير إدارات العمل والمعايير الببليوغرافية وإجراءات التحليل وتوحيد الأساليب والأنظمة والتقنيات المتبعة في الجمع والمعالجة والتحليل والنشر ووضع رموز معيارية مشتركة تضمن التفاهم بين جميع نقاط الشبكة .

5.الاتصال بالمراكز والمؤسسات في الأقطار العربية والعالمية وتيسير تبادل الخبرة والتجارب للشبكات المماثلة والتعرف على ما يجري من نشاطات في مختلف المجالات .

6.يتولى العمل لاصدار الفهارس الموحدة والأدلة والنشرات والكشافات التجميعية لنتائج عمل مراكز المعلومات والمؤسسات الأخرى .

7.يتولى القيام بتنظيم الاجتماعات والندوات واللقاءات على المستوى الوطني بما يتعلق بقضايا المعلومات .

8.التنسيق في مجالات الإقتناء التعاوني والإستفادة من مصادر المعلومات المتوافرة فعلاً .

9.تحديد وتحليل مصادر الإعلام الجامعي الراهنة ، وإجراء تقييم شامل لأنشطة الشبكة الخدمية وإمكانياتها بحيث يستطيع المركز أن يبين مدى القدرة الحالية والممكنة لنشاطات التوثيق التي يمكن أن تؤديه المؤسسات والأجهزة في هذا المجال على مستوى الجماهيرية.

أما المؤسسات الأخرى والتي تمثل الوحدات المشتركة في الشبكة فبالإضافة إلى قيامها بأداء المهام والخدمات المشتركة فإنها تقوم بما يلي :

1.تنهض كل مؤسسة أو وحدة بشؤون تحديد وتجميع المعلومات التي تهمها وفق الأهداف التي تعمل من أجلها .

2.تقوم كل وحدة بمسؤولية معالجة المعلومات المجمعة لديها والقيام بعمليات التكشيف والفهرسة وإعداد المستخلصات والببليوغرافيات للوثائق والرسائل الجامعية والدراسات ضمن حدود نشاطاتها على أن يقوم المركز بتجميع ونشر الإصدارات التجميعية .

إن الأداء التعاوني المشترك من وحدات الشبكة بمجموعها بقيام المركز بالتنسيق بين أطراف الشبكة يؤدي إلى خفض التكاليف ، كما أن توزيع المسؤولية يؤدي إلى معالجة المعلومات بصورة أفضل – بعد أن تكون الاساليب والنظام متفقاً عليها من جميع مراكز المعلومات أو المؤسسات والأجهزة الداخلة في الشبكة – كذلك إنعدام معالجة نفس المعلومات في مراكز متعددة ثم ان هذا النوع من النظام ييسر استخدام الموارد ومصادر المعلومات الأولية والثانوية في أماكن تواجدها في الوقت الذي يهيىء المركز الرئيسي بالتعاون مع المراكز كلها وامكانية الحصول عليها .

إن عملية تطوير الأساليب والتقنيات تكون أكثر توقعاً واحتماليةً وتطبيقاً في مثل هذا النوع من الأنظمة الشبكية . وأن الأساليب الموحدة غالباً ما تهيىء امكانية استخدام واسترجاع المعلومات – مهما تعددت واختلفت مصادرها – من قبل المؤسسات والأفراد كافة على مستوى وأسلوب واحد .

مواصفات وضمانات الأداء للمركز والشبكة :

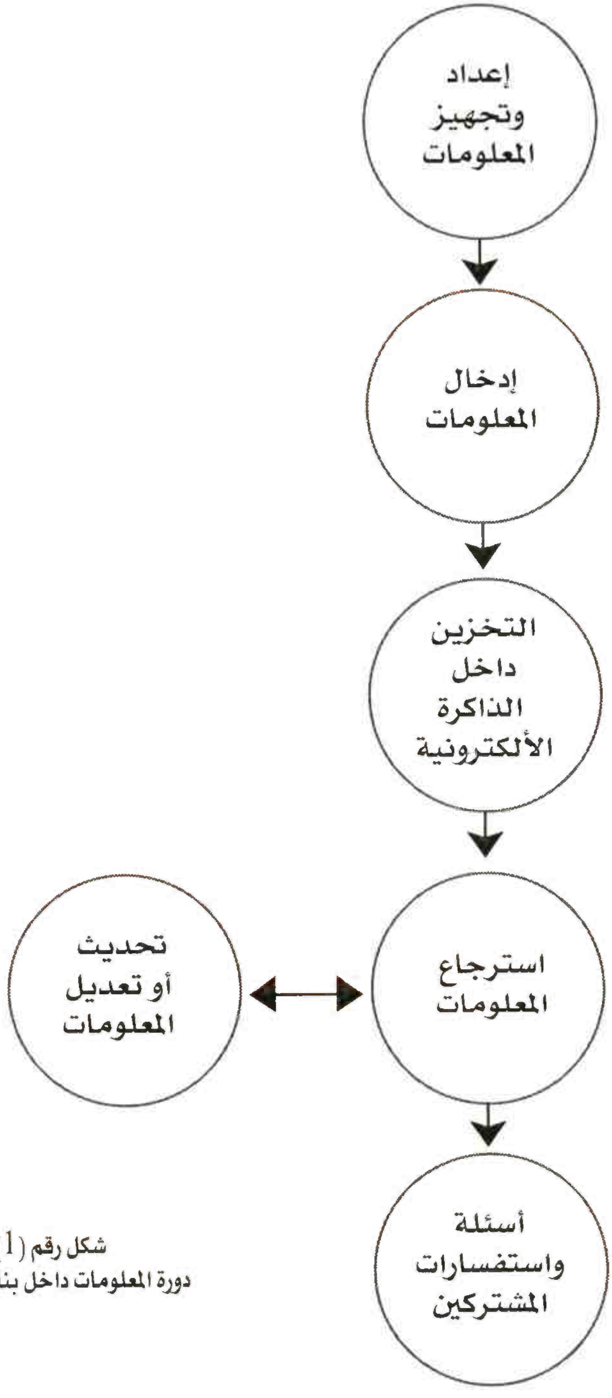
من أجل أن يحقق كل من مركز التوثيق الجامعي وشبكة التوثيق الجامعي المقترحين الأهداف المحددة لهما وتقديمهما للخدمات الأفضل والتوظيف الفعال للإمكانات والموارد المتاحة من الضروري أن تتوافر المواصفات وضمانات النجاح لهما ، إن هذه المواصفات والضمانات تتمثل بالتوصيات والمقترحات الواردة أدناه.

المحور الأول : النظم والأساليب الفنية

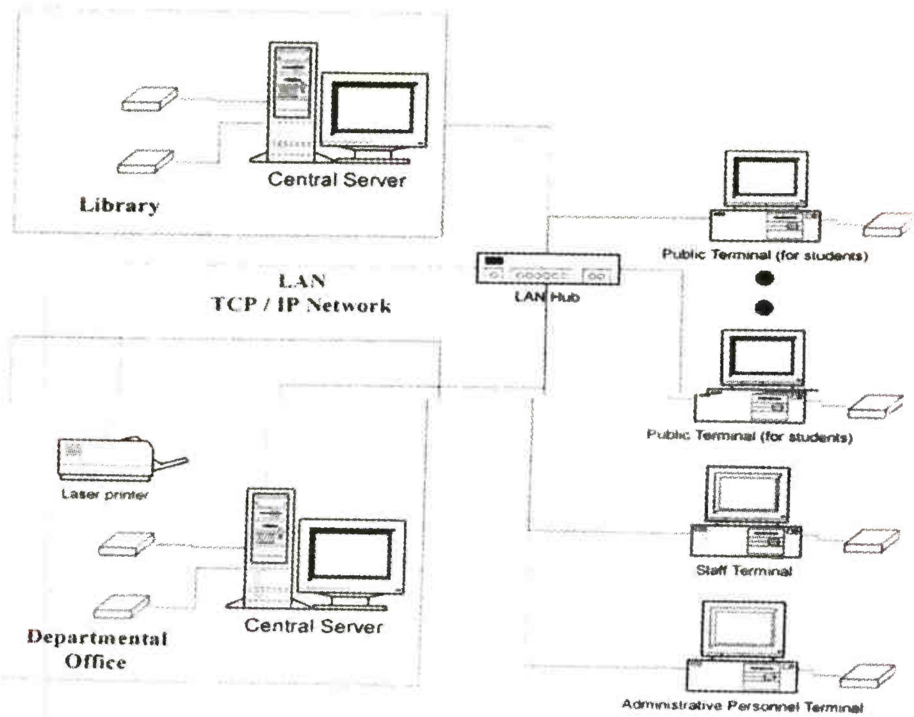
وتضم النظم والأساليب الفنية والإجراءات والخطوات المطلوب اتباعها في الخزن والمعالجة والاسترجاع والنشر وفق قواعد وأسس مقننة، آخذين بعين الإعتبار أهداف التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين وحدات الشبكة التي تتطلب توحيد إجراءات تنفيذ العمل والأنظمة والتقنيات التي تحقق مبدأ المشاركة في العمل والخدمات . كما إن اتباع الأساليب الموحدة تهيئ استرجاع واستخدام المعلومات المتوافرة في المؤسسات كافة من قبل مستخدمي المعلومات. كما إن هذا التوحيد يهيئ فرص تطوير الأساليب المستخدمة فعلاً أو اقتراح أساليب جديدة للأداء وأهم من هذا أنه يحقق مبدأ التعاون والتنسيق الذي هو هدف اساس في تأسيس الشبكة .

المحور الثاني : الأجهزة والمعدات

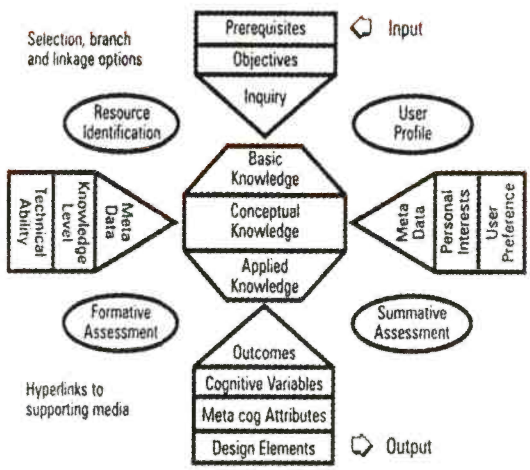
يمثل الحاسوب وتقنيات المعلومات الحديثة أدوات أساسية لازمة لعمل المركز والشبكة في معالجة البيانات والمعلومات وإعداد النتاجات الخاصة بها . كما أن الاتصال بين وحدات الشبكة يتطلب توفير واستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة الذي يساعد على إنجاز وظائف وخدمات كل من المركز والشبكة ، وهذا التوظيف المذكور يتطلب توفير أجهزة ومعدات في وحدات الشبكة وأقسام المركز يمكن عن طريقها إدخال المعلومات وبثها على الحاسبة المركزية (في مركز الشبكة المقترح) حيث تجرى فيها المعالجات المطلوبة ومن ثم استلام نتائج هذه المعالجات والحصول على الخدمات المطلوبة عن طريق أجهزة ومعدات خاصة بالمخرجات، وإن مواصفات أجهزة الإدخال والإخراج مما يتلاءم وطبيعة ارتباطها في الحاسوب المركزي " في المركز " وتحديد عددها وتوزيعها على وحدات الشبكة يتطلب إعداد دراسة جدوى تحديد نوعية وعدد ومواصفات الأجهزة المطلوبة وطاقاتها إلى غير ذلك من الأمور اللازمة .



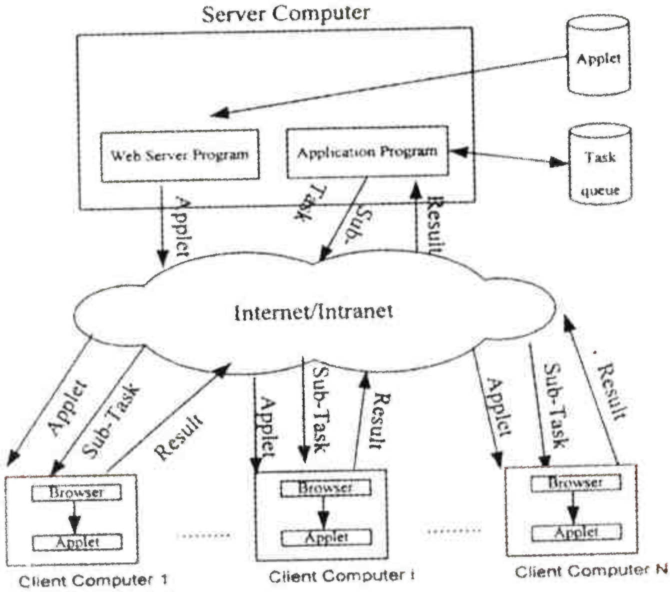
شكل رقم (1)
دورة المعلومات داخل بنك المعلومات



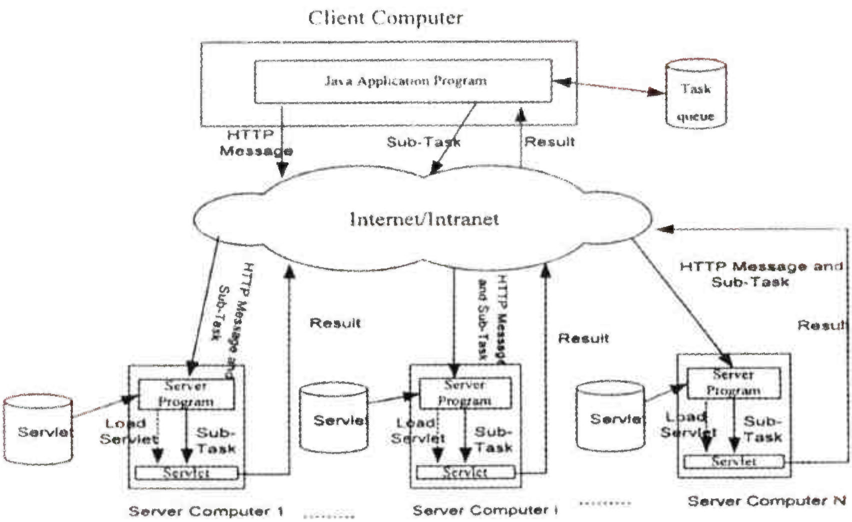
شكل رقم (2) يمثل معمارية نظام مركز التوثيق الإعلامي الألكتروني System architecture



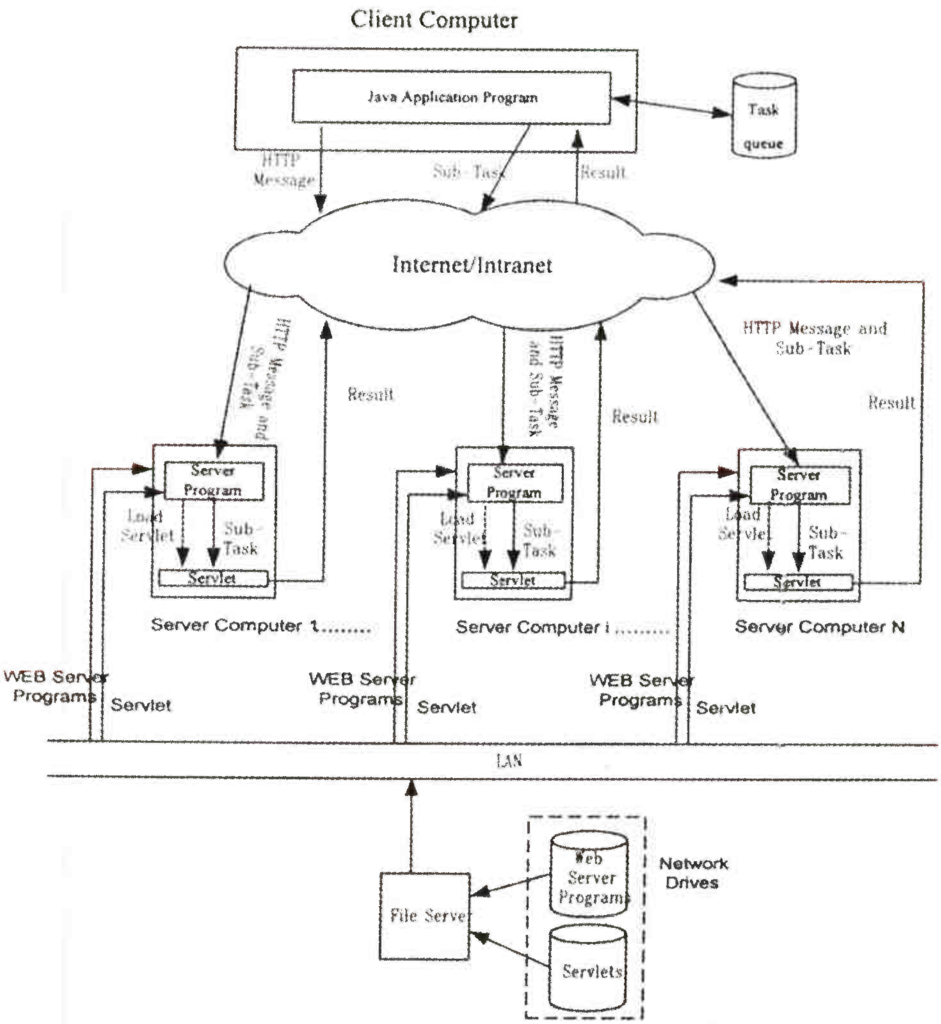
شكل رقم (3) يمثل النظام التعليمي ضمن المركز « تصميم مفهومي »
Conceptual design



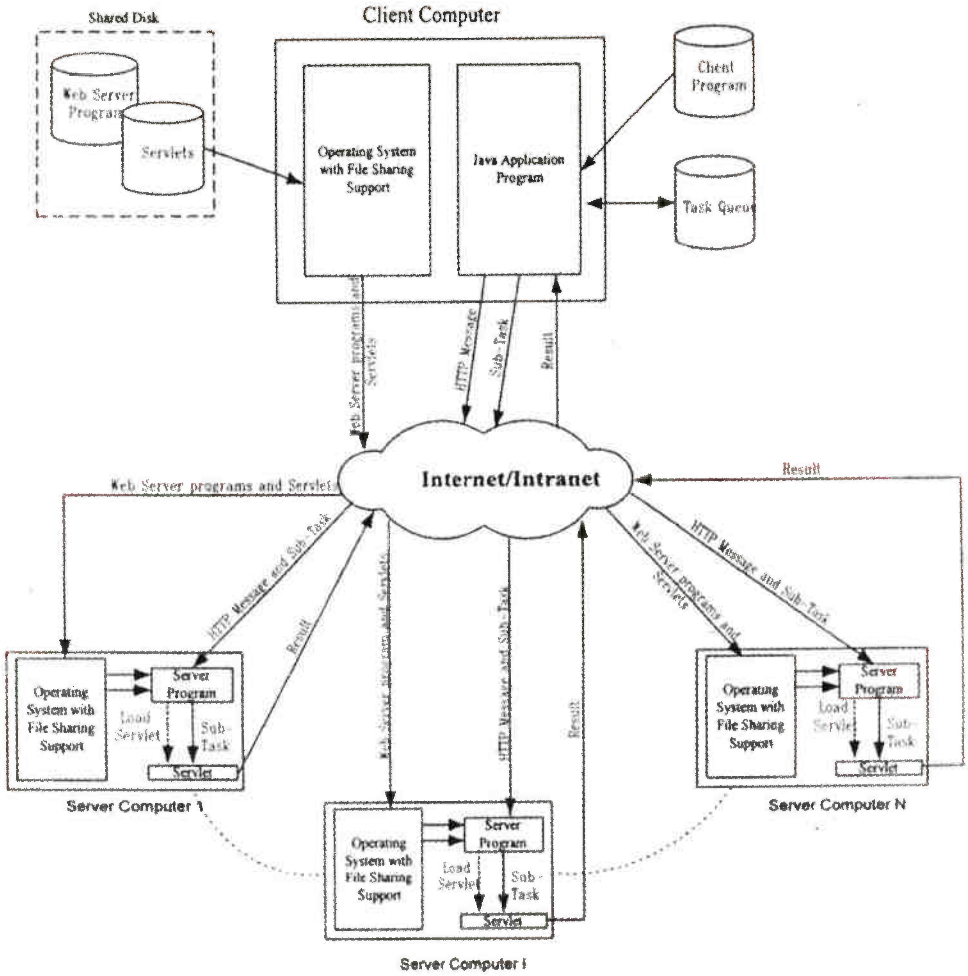
شكل رقم (4) يمثل خادم واحد ومستفيدين متعددين ضمن الانترانت والانترنت ضمن الشبكة الخاصة بالمركز.



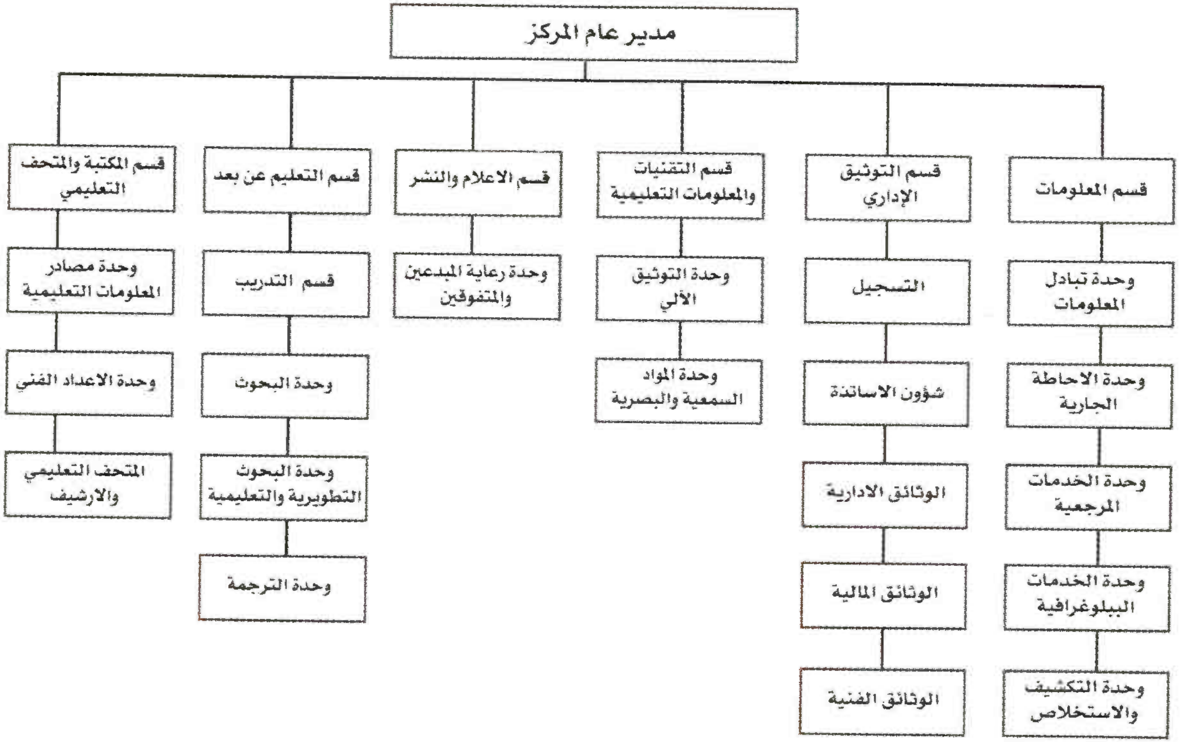
شكل رقم (5) يمثل مجموعة خادمات ومستفيد واحد ضمن شبكة الانترانت والانترنت



شكل رقم (6) يمثل الخادم على الشبكة العنكبوتية والخادمات عن طريق الأقراص الضوئية في الشبكة



شكل رقم (7) خادم الشبكة والخادمات في الأقراص المشتركة في النظام Shared disk



شكل رقم (8) يوضح الهيكل التنظيمي للمركز

1.اشرتون ، بولين . مراكز المعلومات ، تنظيمها ، وإدارتها وخدماتها ، ترجمة حشمت قاسم . – القاهرة : مكتبة غريب ، . 1981

2.أحمد بدر . مقدمة في علم المكتبات والمعلومات . – الكويت : مؤسسة الصباح (د . ت)

3.أحمد بدر ، ومحمد فتحي عبد الهادي . المكتبات الجامعية : دراسات في المكتبات الأكاديمية والبحثية . – القاهرة : مكتبة غريب ، 1977.

4.جاسم محمد جرجيس . التوثيق التربوي في البلاد العربية : مفاهيمه ، وظائفه ، ومتطلباته وسبل تطويره في المؤتمر المكتبي الثاني لجمعية إتحاد المكتبيين العراقيين ، 1974 .

5.جاسم محمد جرجيس ، وبديع محمود قاسم . بنوك المعلومات . – بغداد : وزارة الإعلام ،) 1989سلسلة الموسوعة الصغيرة – (284)

6.حشمت قاسم . بعض المفاهيم الأساسية في النظم الإلكترونية لاسترجاع المعلومات في المجلة العربية للمعلومات ، ع 3، . 1979

7.حشمت قاسم . خدمات المعلومات : مقوماتها ، أشكالها . – القاهرة : مكتبة غريب ، 1984 .

8.الخفاجي ، محمد حسن كاظم . ملاحظات حول النموذج المقترح لمراكز المعلومات في جامعات أقطار الخليج العربي . – بغداد : جامعة بغداد ، 1984، ص 11(يونيو) .

9. أحمد بدر . توفير المعلومات بأجهزة التوثيق في الوطن العربي . – القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، إدارة التوثيق ، . 1976

10.صباح رحيمة محسن ، ومحمد حسن الخفاجي . تقنيات خزن واسترجاع المعلومات . – بغداد : هيئة المعاهد الفنية ، . 1992

11.قتيبة،نجيب مصطفى . تقنيات المعلومات . – بغداد : معهد الإدارة، الرصافة ، " 1988يونيو " .

12.كنت ، آلن . ثورة المعلومات ، ترجمة حشمت قاسم . – الكويت : وكالة المطبوعات ، .1973

13.لانكستر ، ولفرد . نظم استرجاع المعلومات ، ترجمة حشمت قاسم . – القاهرة : مكتبة غريب ، .1981

14.محمد عدوان . دور الإعلام في التجديد التربوي . مجلة التربية الجديدة ، ع 27، س. 9 أيلول – كانون الأول ، 1982، ص ص : . 93-88

15.محمد محمد أمان . بنوك المعلومات . – تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، . 1985

16.محمد محمد الهادي . الإدارة العلمية للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات . – الرياض : دار المريخ ، . 1982

17. Chandler, George. International and National Library and Information Services.- Oxford : Pergamon Press , 1982 .

18. Hartman And Others . Management Information Systems Handbook . - New York . Mcgraw-hill , 1983 .

19. King , Donald . Information Measurement As A Tool . In New Trends In Documentation And Information Proceeding Of The Fid Congress , 25 - 88 Sept , 1978 . Pp , 367 - 376 .

20. Kunkel , Douglas F . So You Want To Build A Network . In Problems And Failures In Library Automation . - Illinois , University Of Illinois , 1979 .

21. Lambrinoudakis , Costa . Smart Card Technology For Deploying A Secure Information Management Framework . - In Library Computing , Vol.19.no.3/4,2000,pp147-158.

22. Loo , Alfred . Low Cost Parallel Computation With " Servlets " . In Library Computing . Vol.19.no.3/4,2000,pp245-255 .

23. Maule , R.william . Metacognitive Research And Development Framework (Mrdf) For Internet Instructional Science Software . In Library Computing Vol.19.no.3/4,2000,pp163-179 .

24. Mount , Ellis . Planning The Special Library . - New York : Sla,1972 (Sla Monograph No.4) .

الحلقة المفقودة بين التعليم والعمل الهندسي

■ د. جبريل سليمان الجروشي
كلية الهندسة- جامعة 7 أكتوبر، مصراتة

ملخص:

هذه الورقة تتناول بالدراسة والتحليل المرحلة أو الحلقة التي تربط بين إعداد المهندس في الكلية وإعداده لوظيفة معينة في مكان العمل. هذه الحلقة لها تأثير مباشر على الدور الذي يمكن أن يقوم به المهندس في المؤسسة. ذلك أن وضع المهندس في المكان المناسب وإعداده لذلك المكان أو لتلك الوظيفة سوف يمكنه من إستعمال وتطوير معارفه الأساسية التي تعلمها في الكلية ويدفعه إلى المزيد من التطوير والإبداع في عمله.

سوف تناقش الورقة أيضا آراء وانطباعات عينة من المهندسين العاملين في عدد من المؤسسات الصناعية والخدمية، في المقررات التي درسوها وعلاقتها بأعمالهم وتأثيرها فيها. كما تقدم بعض الإقتراحات التي يمكن أن تكمل تلك الحلقة وتوجه الشباب إلى المساهمة بفعالية في تطوير مصانعنا ومؤسساتنا، وهو أمر ليس بالمستحيل مع وجود الكفاءة والإرادة.

1. مقدمة:

في العقد الأخير من القرن الماضي الطويل ، وفي أوائل هذا العقد من القرن

الجديد، يتقدم العلم والتقنية (التكنولوجيا) و كأنها انفجارات متلاحقة،فما أن يبدأ الحديث عن اكتشاف علمي أو اختراع تقني ما، حتى يفاجأ المرء باكتشاف أو باختراع جديد اكثر غرابة. وهكذا تتلاحق أحداث العلم والتقنية بسرعة عجيبة لا نكاد نلحق بها حتى لمجرد الإطلاع. و هنا يحق للمرء ان يتساءل كيف يحدث هذا، و بهذه السرعة ؟.

والإجابة المختصرة على هذا التساؤل: الكفاءات البشرية- من العلماء والمهندسين- و الأموال، و محفزات ودوافع أخرى، تحدث هذا التقدم السريع في العلم و تطبيقاته. إذن، الاستثمار في إعداد القدرات البشرية وفي البحث والتطوير في العالم عموما، هو الذي أوصل بعض بلدان العالم إلى هذا المستوى من سرعة الإنجاز والتقدم. والسؤال المنطقي الذي يتداعى الآن هو: ماذا نفعل نحن في هذا الخضم ؟. استثمارنا في التعليم وصل إلى حوالي9.6 ٪من الدخل الوطني الإجمالي .وهذه النسبة تعتبر عالية مقارنة بمتوسط الدول العربية 5.5 ٪ومتوسط العالم 4.7 ٪والتعليم الهندسي يستفيد من هذا الاستثمار العالي نسبيا في التعليم. الاستثمار في التعليم يؤدي إلى تعليم الناس في جميع مراحل التعليم والتدريب و هو أمر أساسي لا بديل له، وهو أيضا الأساس الذي يبنى عليه المجتمع. أما الاستثمار في التدريب والبحث والتطوير- وخاصة في كليات الهندسة- فإنه يؤدى إلى زيادة تأهيل القدرات البشرية المؤهلة، أي أنه تأهيل للمهندسين في مجال التخصص، وهو بيت القصيد في هذه الورقة.

لقد وصل عدد المهندسين العاملين في قطاعات المجتمع المختلفة إلي حوالي عشرة آلاف مهندس، منهم حوالي سبعة آلاف تخرجوا من كليات الهندسة المحلية، ومعظمهم من كليات طرابلس و بنغازي، والبقية من كليات خارجية. وهذه الأعداد الكبيرة، نسبيا، من المهندسين لم تحدث التطور التقني الذي نريده لصناعاتنا و مؤسساتنا. و السؤال البديهي الذي يتبادر إلي الذهن، ما هي الأسباب الحقيقية لعدم الفعالية ؟.

في هذه الورقة حاولنا أن نحصل علي إجابة علي هذا السؤال، فتوجهنا إلي عدد من المهندسين ووجهنا إليهم عددا من الأسئلة ذات العلاقة. فوجدنا إجابات كثيرة على السؤال المطروح، ولكنها مليئة بالهموم و الشجون. ومع ذلك لم تخلُ

من إيجابيات و محاولات جادة. ولعله من أهم الأسباب الظاهرة كان سوء إدارة هذه القدرات الهندسية المتوفرة في البلد،وبالتالي ضياع وتبعثر تلك الكفاءات و اضمحلال إبداعها وعطائها العلمي.

2.واقع إعداد المهندسين:

معظم المهندسين الذين يمارسون المهنة منذ عدة سنوات ,تخرجوا من كلية الهندسة في طرابلس و في بنغازي او من كليات خارج ليبيا في بلدان متقدمة. ونعلم أن كلية الهندسة في طرابلس تأسست بمساعدة و إشراف اليونسكو. وقد صممت على أحسن ما وصل إليه التعليم الهندسي من تقدم في ذلك الوقت. كليات الهندسة التي تأسست بعد ذلك نسجت على نفس المنوال تقريبا،على الأقل فيما يتعلق بالمناهج.

و هنا يمكن تقسيم عملية إعداد المهندس إلى ثلاث مراحل متتابعة على النحو التالي:

1-2. الإعداد العلمي في الكلية:

كما ذكرنا أعلاه,فإن أغلب مهندسينا الذين تتراوح خبراتهم العلمية بين 15-20عاما ,قد تلقوا تعليما او إعدادا علميا مناسبا لا يختلف كثيرا عما يتلقاه زملاؤهم في البلدان المتقدمة .[6]بل إن نسبة عالية ممن هم في وظائف مرموقة في الصناعة أو غيرها،قد درسوا في بلدان متقدمة مع أبناء البلد نفسه، وتخرجوا بمعدلات تؤكد قدراتهم العلمية المتناسبة مع زملائهم، بل وتؤكد تفوقهم أحيانا، و هذا الوضع يشمل جميع التخصصات.

يمكن إذن التأكيد بان الإعداد العلمي للمهندسين في بلادنا - إذا استثنينا بعض الكليات في السنوات القريبة - يتمشى مع الأسس الأكاديمية والعلمية للتعليم الهندسي في عدد كبير من البلدان المتقدمة،وان إعدادهم العلمي لممارسة العمل الهندسي في الصناعة و الخدمات و غيرها يبدو معقولا و منطقيا. وهذا لا يعني أننا لا نحتاج إلى تقييم و تعديل مستمر لكلياتنا سواء من حيث التجهيز أو طرق تقديم المعلومات للطلبة، أو حتى التغيير المحدود في المناهج على

ألا يمس المواد الأساسية التي ينبني عليها التعليم الهندسي.

إذا كان الأمر كذلك، إذن لماذا بقى التأثير الإبداعي والتطويري للمهندسين في المجتمع- وخاصة في المجالات الفنية كالصناعة والزراعة- محدودا،إن لم يكن معدوما أصلا. لهذا الأمر أسباب جوهرية كثيرة، ولكننا سوف نتناول هنا جانبا واحدا منها فقط،وهو الإعداد للوظيفة الهندسية في مكان العمل.

2-2.الإعداد العملي في المؤسسة:

يعتقد الكثيرون في مؤسسات العمل أن خريج كلية الهندسة يغادرها وهو جاهز لاستلام أي عمل في مجال تخصصه بكل جدارة. هذا الاعتقاد ناتج عن عدم معرفة واضحة لدور كلية الهندسة من ناحية، ولدور المؤسسة من ناحية أخرى. إذ أن خريج كلية الهندسة ليس مهندساً يوم أن يغادر الكلية، و إنما هو مؤهل لان يصبح مهندسا إذا وضع على الطريق الصحيح، ووجد الرعاية والتوجيه. وإذا استثنينا قطاع النفط، فإننا لا نعرف أي مؤسسة لديها برنامج تدريبي واضح لإعداد الخريجين الجدد لوظائفهم التي سوف يكلفون بها عند التحاقهم بالمؤسسة. لذلك فإن المهندس عندما يلتحق بمؤسسة أو مصنع لا يجد أي نوع- يستحق الذكر- من الإعداد أو التأهيل للعمل الذي سوف يقوم به.

هذا الواقع كان موجوداً منذ أكثر من ثلاثين سنة مضت ومازال مستمرا- في معظم المؤسسات- حتى مع الذين تخرجوا السنة الماضية. هذا الأمر يضع المهندسين الجدد في موقف لا يحسدون عليه. ويذكر بعض المهندسين - ونحن منهم - أن أسوأ فترة في حياتهم المهنية، كانت فترة ما بعد التخرج مباشرة، حيث يلتحق الواحد منهم بإحدى المؤسسات، ولا يجد البرنامج التدريبي والإشرافي الذي هو في أشد الحاجة إليه لدخول معركة الحياة العملية.

ولكي يكون هذا الكلام علميا ومنطقيا، توجهنا إلى أكثر من 100مهندس في مؤسسات مختلفة، وسألناهم السؤال التالي: عند تخرجك والتحاقك بالعمل لأول مرة، هل تلقيت أي نوع من التدريب لإعدادك وتأهيلك لعملك القادم ؟. ولم نفاجأ بأن الإجابة كما كان متوقعاً كانت لا، بالإجماع. وللمزيد من التأكيد سألنا عددا من الجهات و المؤسسات التي يعمل بها مهندسون، عن برنامجهم

التدريبي لإعداد وتأهيل المهندسين الجدد، فكانت الإجابة لايوجد، وباستغراب أحيانا.

وهكذا يتضح أن المرحلة أو الحلقة التي تربط بين الإعداد الأكاديمي في كلية الهندسة والإعداد العملي للوظيفة مفقودة، ويبدو أن أحداً لم يحاول خلال هذه السنوات الطويلة ايجاد هذه الحلقة ربما لعدم الشعور بأنها موجودة أصلا. وهذا أمر يدعو إلى الأسف ,لأننا نعلم أبناءنا ستة عشر عاما ونستثمر في ذلك أموالا طائلة، وعندما يصلون إلى مرحلة العطاء نهملهم أو لا نعرف كيف نستفيد منهم في تطوير بلادهم في مجال تخصصاتهم.

ويبدو أن هذه المشكلة عربية، حيث نجد أن المؤتمر الهندسي العربي العشرين يهتم بهذا الموضوع، ويؤكد ضمن توصياته على إعطاء أهمية خاصة للتدريب بعد التخرج ،وتخصيص مبالغ محددة وبرامج طويلة الأمد لهذا الغرض .[7] ولعله من أهم مشاكل التنمية عموماً، عملية الاستعمال الأمثل للقدرات البشرية المتاحة لدى أي أمة. وأولى هذه الخطوات هي وضع كل إنسان في المكان المناسب لقدراته ومواهبه وتزويده بالتدريب الملائم لهذا العمل لكي يتمكن من التطوير والإبداع.

3-2.التأهيل المستمر (التعليم- التدريب):

هذا شعار مرفوع في العالم كله، وعلى رأسه منظمات الأمم المتحدة، مثل اليونسكو« واليو إن دي بي UNDP». المؤتمر الهندسي العربي العشرون [7] يوصي "بإنشاء مؤسسة عربية للتعليم المستمر للمهندسين". ويقترح إحداث هيئة عليا لوضع برامج التعليم المستمر وتنظيم دورات على غرار الجامعة المفتوحة.

التأهيل أو التدريب المستمر أمر تتطلبه التطورات العلمية والتقنية المتلاحقة في هذه المهنة المرتبطة بتطبيق النظريات العلمية المتكاثرة والمتنافسة. وهو أيضا أحد أهم العوامل المحفزة على الأداء الجيد والإبداع. هناك صور مختلفة للتدريب المستمر يمكن تطبيقها منفردة أو مجتمعة، وكل منها له آثاره الإيجابية على المهندس، ومن هذه الصور المعروفة:

أ) الدورات التدريبية المنتظمة التي تتعلق بتحديث المعلومات القديمة والإطلاع على معلومات حديثة ذات علاقة مباشرة بالتخصص وبالتطورات المتجددة في العلوم والتقنية.

ب) التدريب على الوظيفة في مكان العمل. وهذا التدريب له تأثير مباشر على رفع مستوى الأداء وجودة المنتجات والخدمات التي تقدمها مؤسساتنا.

ج) المشاركة في المؤتمرات والندوات وحضور المعارض للاطلاع على البحوث والأفكار الجديدة وتنبؤات المستقبل وما يفعله العالم الآخر في المجالات ذات العلاقة بالتخصص ومجال العمل.

إذا كان الأمر على هذه الدرجة من الأهمية والخطورة، فما هو نصيب مهندسينا من هذا التأهيل أو التدريب أثناء أدائهم لأعمالهم في المؤسسات المختلفة ؟.

في دراسة بعنوان "المهندس في مرحلة العطاء" [8]، تناولت أوضاع المهندسين في المؤسسات المختلفة على مستوى الجماهيرية، اتضح أن نصيب المهندس من الدورات التدريبية، هو دورة واحدة كل خمس سنوات. أما المشاركة في المؤتمرات. فكانت مشاركة واحدة كل سبع سنوات. من الواضح أن هذا شيء غير معقول بجميع المقاييس العلمية، وبالتالي فإن آثاره السلبية في مؤسساتنا لا يمكن إخفاؤها. أما في الاستبيان الذي أجريناه لإعداد هذه الورقة فقد أجاب 49٪ بأنهم حضروا دورة تدريبية أو قالوا إنهم حضروا ندوة، بينما أكثر من النصف، 50٪، لم يحضروا شيئا.

وإذا كانت نسبة الذين حضروا تبدوا عالية نسبيا، فذلك مرجعه إلى أن حوالي 50٪من عينة الاستبيان من مهندسي مصنع الحديد والصلب، وهذا المصنع يقدم دورات تدريبية اكثر من بقية المؤسسات في المنطقة. وهذا التأثير في نتيجة الاستبيان يظهر في جميع الإجابات الأخرى أيضا. كما أن السؤال لم يحدد كم عدد الدورات وكم طول الفترة الزمنية بين كل دورة وأخرى.

3. المناقشة والتوصيات:

لقد تضمن الاستبيان، الذي أجرى للحصول على حقائق من المهندسين تتعلق بإعدادهم لوظائفهم، بعض الأسئلة التي تمس جوانب الموضوع الذي تناقشه هذه الورقة. كما علق عدد من المهندسين على بعض الأسئلة، وقدم آخرون توصيات ومقترحات تتعلق بالتأهيل والتدريب المستمر. وفيما يلي نقدم مناقشة لعدد من الإجابات ثم نستعرض التوصيات:

3-1.مناقشة بعض الإجابات:

عرفنا مما سبق أن هناك إجابة جماعية من عينة الاستبيان بأنه لا يوجد برنامج تدريب أو إعداد للمهندسين الجدد الذين يلتحقون بالعمل لأول مرة. كما علمنا أيضا أن 49٪ أجابوا بأنهم قد حضروا دورة تدريبية أو قد شاركوا في ندوة علمية، وكان ينبغي أن يتضمن السؤال عدد الدورات والندوات التي حضرها كل فرد خلال حياته العملية. ولكننا اكتفينا بالإجابة الموجودة بشكل مفصل في المرجع .[8]

"حول مدى ملاءمة العمل المكلف به المهندس لقدراته وخبرته، أجاب 63٪ بأن العمل مناسب جدا،وهذا شيء يدعو إلى السرور، ولكنه قد يحتاج إلى تفصيل اكثر لمعرفة نوع الملاءمة.

لقد أجاب 18٪بأن العمل المكلفين به أقل من قدراتهم، وهذا يعتبر تضييعاً للقدرات، حيث يكلف مهندس بعمل يمكن أن يقوم به فني متوسط مثلا، ويلاحظ أن 9٪أجابوا بأن عملهم لا علاقة له بقدراتهم وخبراتهم. لذا يمكن استنتاج أن 35٪من عينة الاستبيان لا يعملون حسب قدراتهم وخبراتهم وتخصصاتهم كمهندسين و إنما يقومون بأعمال أخرى.

" وفي سؤال حول علاقة الإستفادة بوقت العمل بملاءمته للتخصص والرغبة، أجاب 80٪ بأنه عامل مهم،وحول حاجة الوظائف التي يشغلها المهندسون الآن إلى مستوياتهم وقدراتهم، أجاب 63٪بأنه بإمكان أي مهندس من تخصصات أخرى القيام بهذه الوظيفة. يرى 13٪ أن أي خريج جامعي يمكنه القيام بهذا العمل،وهذا يعني أن هؤلاء المهندسين لا يعملون في تخصصاتهم الدقيقة وإلا لما أمكن مثل هذا القول، لأننا نعرف أن مهندسا كهربائيا لا يمكنه أن

يحل محل مهندس ميكانيكي في عمل متخصص. كما لا يستطيع أي مهندس كيميائي أن يحل محل مهندس كهربائي في التخصص، وهكذا ...، وإذا لاحظنا أن البقية 17 ٪ليس لهم إجابة، أدركنا أن معظم أو كل المهندسين في عينة الاستبيان لا يعملون في أعمال متخصصة وبالتالي فانه لا مجال للإبداع أو الابتكار والتطوير. وهذا الأمر قد لا يبدو مهما ولكنه لاشك يجيب على السؤال الذي طرحناه في بداية هذه الورقة وهو لماذا يبدو دور مهندسينا في تطوير مؤسساتنا محدودا أو يكاد أن يكون معدوما؟.

2-3.بعض التوصيات:

تبين من استعراض هذه الورقة أن وضع معظم مهندسينا من حيث التأهيل والتدريب الوظيفي أو العملي بعد التخرج ليس على ما يرام. استمرار هذا الأمر لمدة طويلة انعكس على وضع مصانعنا ومؤسستنا الخدمية، وبالتالي يتطلب الأمر عمل شيء للخروج من هذه الحلقة المفرغة. ومن خلال استعراضنا لآراء المهندسين الذين شاركوا في الإستبيان نستخلص التوصيات التالية:

- وضع المهندس المناسب في المكان المناسب، وهذا ينطبق على كل الوظائف.
- ضرورة وجود توصيف وظيفي جيد والتقيد بتطبيقه.
- الاهتمام بالإدارة العليا وتطويرها لأنها المسؤولة عن كل شيء.
- التوعية والتأهيل المستمر والاهتمام ببرامج التطوير.
- وضع أهداف أو هدف واضح في المؤسسة ووضع الأسلوب المناسب لأداء العمل.
- التخطيط الجيد لمواجهة المشاكل بالأساليب العلمية المعروفة وتقييم النتائج.
- تكوين إدارة تهتم بأفكار العاملين وابتكاراتهم لدراستها والاستفادة منها.
- ضرورة تدريب المهندسين وتأهيلهم للوظيفة أو العمل الذي سوف

يكلفون به.

- رفع مستوى الإداريين في المؤسسات الصناعية وزيادة فعالياتهم.

- إتاحة الفرصة للمهندسين للحضور والمشاركة في الدورات والندوات والملتقيات العلمية والفنية وخاصة في مجالات التخصص المباشر.

- اشتراك المهندسين في اتخاذ القرارات الفنية - على الأقل - المتعلقة بتطوير العمل وجودة المنتجات.

- خلق جو عمل يسوده التفاهم على أسس علمية وتحسيس العاملين بقيمتهم وأهميتهم.

3 - 3.بعض الاقتراحات:

تنظر المؤسسات العالمية إلى العمالة المؤهلة على أنها ثروة، وبالتالي تتنافس أولا على انتقاء ذوي المواهب والقدرات العالية، وثانياً تعد لهم من البرامج وتتيح لهم من الفرص والظروف ما يمكنهم من تقديم أفضل ما في قدراتهم، وهذه العمليات: الانتقاء والتدريب تعتبر استثماراً في القوى البشرية لا بديل له [9]. إن تجاهل مؤسساتنا لهذه الأمور سوف يجرها إلى المزيد من التدهور والتخلف التقني، وبالتالي مآلها إلى الفشل. وحتى لا يقع هذا الذي نخشاه نقدم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تغير هذا الوضع وتمكن مؤسساتنا من الوقوف على قدميها على الأقل.

أ) الذي أمكن استنتاجه من الإستبيان أن معظم مؤسساتنا ليس لديها برامج لتدريب المهندسين الجدد وربما ليس لديها تصور لهذا البرنامج الذي لا بد من وجوده، وهنا يمكن أن يوضع بالتعاون مع المؤسسات ذات التشغيل الأكثر للمهندسين.

ب) كما يمكن أن تقوم الأقسام المختصة في كليات الهندسة بالإشراف على تنفيذ البرنامج التدريبي وتأهيل من يشرف عليه من داخل المؤسسة في السنوات القادمة.

ج) وضع برنامج للتأهيل أو التدريب المستمر بنفس الأسلوب، وذلك

يشمل تدريب المهندسين القدامى قبل أن يندثروا من المؤسسات.

د) تخصص المؤسسة المعنية مبلغا خاصا لاستثماره في هذه البرامج وتقيم نتائج هذا الاستثمار وتقارنه بالاستثمار في المجالات الأخرى داخل المؤسسة.

أخيراً يمكن تطبيق هذا البرنامج في مؤسسة واحدة أو اثنين على سبيل التجربة وفي تخصصين أو ثلاثة فقط في البداية.

1- UNDP, Human Development Report. 1993. New York, Oxford University Press. 1993.

2- UNESCO SOCURCES NO.52 Thinking the Unthinkable, 11,1993

3.د. حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي. سينا للنشر، القاهرة .1992

4.د. عدنان بدراوي، البحث والتطوير في المنطقة العربية. المجلة العربية للعلوم، عدد 21، .1993 .7

5- Motoyashi, K., The Paradigm Shift in U.S. and Japanese.Science & Technology Policy. Japan Research Quarterly, Autumn, 1993, Vol.2,NO.4.

6.د. عبد القادر عكي وآخرون "تطور التعليم الهندسي بكلية جامعة الفاتح" تقييم مسيرة التعليم الهندسي، 11/1992ف.

7 .توصيات المؤتمر الهندسي العربي العشرين المنعقد تحت شعار "بناء القدرات التكنولوجية في الوطن العربي" الخرطوم، السودان .1993 .3 .28

8.د. على العرعود وآخرون، المهندس في مرحلة العطاء. تقييم مسيرة التعليم الهندسي، كلية الهندسة، جامعة الفاتح. طرابلس .1992 .11

9- Kawasaki, W., et al, Integrating People, Organization, and Technology of Advanced Manufacturing etc. International Journal of Human Factors in Manufacturing. Vol 4, No 1, New York, 1, 1994.

التعليم الالكتروني بين المفهوم والأهمية

■ أ. ربيعة خليفة الصرماني

مقدمة :

خلال العقد الماضي كانت هناك ثورة ضخمة في تطبيقات الحاسب التعليمي ولايزال استخدام الحاسب في مجال التعليم والتربية في بداياته التي تزداد يوماً بعد يوم بل أخذ يأخذ أشكالاً عدة فمن الحاسب في التعليم إلى استخدام الإنترنت في التعليم وأخيراً ظهر مفهوم التعليم الإلكتروني الذي يعتمد على التقنية لتقديم المحتوى التعليمي للمتعلم بطريقة جيدة .

نعم لقد طرأت مؤخراً تغييرات واسعة على مجال التعليم وبدأ سوق العمل من خلال حاجاته لمهارات ومؤهلات جديدة يفرض توجهات واختصاصات مستحدثة تلبي حاجات الاقتصاد الجديد . لذا فإن المناهج التعليمية خضعت هي الأخرى لاعادة النظر لتواكب المتطلبات الحديثة والتقنيات المتاحة مثل التعليم الإلكتروني والتعليم المباشر الذي يعتمد على الإنترنت . لكن مجال التعليم الإلكتروني وحلوله لن تكون ناجحة إذا افتقرت لعوامل أساسية من عناصر تتوفر في التعليم التقليدي الحالي فهذا الأخير يحقق الكثير من المهام بصورة غير مباشرة أو غير مرئية بالنسبة لعابر السبيل الذي يرى أن تقنية الإنترنت ستقلب كل الموازين بدون الإطلاع على كنه العملية التربوية بصورة عميقة . حيث يعد دوام الطلاب للمدارس وحضورهم الجماعي أمراً هاماً يغرس قيماً تربوية بصورة غير مباشرة ويعزز أهمية العمل المشترك كفريق واحد .

وتتفاوت اختصاصات مؤسسات التعليم الإلكتروني بين مجموعة متنوعة من الخدمات مثل الحصول على شهادة الماجستير بشكل مباشر عبر الإنترنت أو منح الشهادات التقنية للمبرمجين والمتخصصين في مجال تقنية المعلومات وغير ذلك من المزايا الرائعة حيث تقوم بدورها بالإجراءات اللازمة وتوفير المعايير المطلوبة لطرح برامج معترف بها للدراسة عن بعد .

ووفقاً لبعض الدراسات والأبحاث المتخصصة تبين أن نسبة (48٪) من المعاهد والجامعات التقليدية كانت قد طرحت مناهجها بشكل مباشر على الإنترنت في العام 1998م في حين ارتفعت النسبة إلى (70٪) في عام 2000م وفي المقابل هنالك جامعات لاتقدم خدماتها ومناهجها إلا عن طريق الإنترنت مثل جامعة إنجل وود (Englewood) وكولو (Colo)وكابيلا .

ومن المتوقع أن تحقق صناعة التعليم الإلكتروني المباشر عبر الإنترنت نمواً كبيراً من (6.3) مليار دولار في العام 2002 إلى أكثر من (23) مليار دولار في العام 2004 وذلك حسبما أظهرته الدراسات التي قامت بها مجموعة (أي دي سي) لابحاث السوق مستندة بذلك على التطور الكبير في قطاع الاعمال الإلكترونية وازدياد الطلب على المحترفين والمتخصصين .

اولاً: عناصر العملية التعليمية الأساسية :

إذا نظرنا إلى مفردات العملية التعليمية نجد انها تتخلص في مجموعة من العناصر الرئيسية الآتية :

الطالب : وهو المستهدف بالتعليم أو التدريب أو التعلم .

المعلم : وهو الذي يشرح ويقدم ويعلم المنهج التعليمي المختار .

المنهج التعليمي : وهو المادة التعليمية أو التدريبية المراد ان يستوعبها الطالب ويتعلمها .

المكان : المدرسة والتي تتكون من فصل دراسي أو عدة فصول دراسية أو قاعات أو ورش تعليمية أو حقل تدريبي أو معمل .

مساعدات التعليم أو التدريب : الوسائل التعليمية وهي الأدوات والاجهزة والمعدات التي تعاون المعلم في شرح المادة التعليمية أو قد يستخدمها الطالب ليستوعب المنهج التعليمي بدءاً من السبورة والطباشير وحتى الحاسبات الإلكترونية وشبكات الإنترنت .

التقويم : وهو ما اصطلح عليه بالتقييم والامتحانات وهي الوسائل والادوات التي يتم استخدامها لقياس مدى استيعاب الطالب وتحصيله للمادة التعليمية .

وسائل الإتصال أو التواصل : وهي اما ان تكون :

1- مباشرة : وتكون بالمواجهة بين الطالب والمعلم في نفس الزمان والمكان .

2- غير مباشرة : وتكون من خلال وسط أو وسيط مثل الكتب والمحاضرات والمذياع والتلفزيون وشبكات الحاسبات والشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) والاقمار الصناعية .. الخ .

نطاق التعليم : وهو النطاق الذي ستتم فيه العملية التعليمية أو التدريبية وهو :

أ- نطاق زماني : يحدد توقيتات التعليم أو التدريب .

ب - نطاق مكاني : يحدد اماكن تواجد العملية التعليمية للطرفين .

ج - نطاق موضوعي : يحدد موضوعات التعليم بدقة .

د - نطاق مالي : يحدد تكلفة العملية التعليمية على الأطراف المشاركة في العملية التعليمية .

هـ - نطاق قانوني : يحدد قانونية العملية التعليمية وضوابطها الاخلاقية .

ثانياً : التعليم وثورة تكنولوجيا المعلومات :

نعيش الآن في عصر المعلومات وثورة تكنولوجيا المعلومات الهائلة فقد تحقق تطور كبير في التقدم العلمي والتكنولوجي مما يشجعنا على القول بأن ذلك يعتبر قفزات لم تحققها البشرية من قبل فبينما استغرقت البشرية مئات

السنين للانتقال من عصر الزراعة إلى العصر الصناعي فقد انتقلت البشرية إلى عصر الذرة في عشرات السنين ثم إلى عصر الفضاء خلال سنوات ثم نرى الآن تطوراً تكنولوجياً هائلاً كل ساعة تقريبا في كل أنحاء العالم ويتسم هذا العصر بسمات عديدة نذكر منها ما يلي :

- سقوط الحواجز المكانية بين الدول واصبح العالم الآن قرية واحدة .

- تدفق هائل للمعلومات .

- إتاحة مصادر المعلومات المختلفة لكل البشرية دون تفرقة .

- التواصل بين كل المستويات (الدول والمؤسسات والمنظمات والافراد) ببعضها البعض .

- توفر الإتصال طوال (24) ساعة فلا انقطاع للاتصال .

- لا احتكار لوسائل الإتصال وشبكات الإتصال .

- توفر وانتشار الأجهزة الإلكترونية مثل الحاسبات والمعدات الإلكترونية .

- سهولة وبساطة استخدام الأجهزة الإلكترونية .

كل هذه السمات أو بعضها تساهم كثيراً في التغلب على بعض المشكلات التي تواجهها الدول النامية في مواجهة مشكلة التعليم فيها، فبينما تفتقر الدول النامية إلى شبكات الإتصال التي تحقق التواصل بين الانحاء المختلفة في الدولة وفي نفس الوقت تحتاج إلى مليارات وسنوات طوال لبناء تلك الشبكات فقد يمكن تحقيق الإتصال من خلال استخدام الانواع الحديثة من الاتصالات من الأقمار الصناعية والمركبات المتحركة المجهزة القادرة على الاستقبال من هذه الأقمار في أي مكان من اماكن الدولة .

كما وقد تتيح سهولة استخدام الآلات والمعدات والحاسبات نشر العديد من المناهج والثقافة والتدريب والتعليم لفئات كثيرة ومن خلال استخدام تجمعات حكومية أو اهلية مثل المقاهي (مقاهي الانترنت) أو مراكز الشباب أو الأندية (دار العمدة أو شيخ القبيلة) أو استخدام المركبات والسيارات المتنقلة والمجهزة بأجهزة الإتصال والحاسبات (مما يسمى بالقوافل المتنقلة لتكنولوجيا المعلومات) ثم

تقام في تلك الاماكن النائية أو الفقيرة غير القادرة على شراء أو توفير حاسبات ومعدات اتصال أو غير مجهزة بشبكات معلومات .

وتعد الوسائل التعليمية التي وفرتها التكنولوجيا الآن مثل الإتصال التفاعلي والفصول التخيلية وشبكات الإنترنت والمدارس الذكية مساهمة في كسر تلك الحلقة العميقة التي وقعت فيها العديد من الدول النامية من الجهل والتخلف وتعطي ميزة نسبية للتعليم الإلكتروني عن التعليم التقليدي .

ثالثاً : مفهوم التعليم الإلكتروني :

التعليم الإلكتروني هو طريقة للتعليم باستخدام آليات الإتصال الحديثة من حاسب وشبكاته ووسائله المتعددة من صوت وصورة ورسومات وآليات بحث ومكتبات الكترونية وكذلك بوابات الإنترنت سواء كان عن بعد أو في الفصل الدراسي ، المهم المقصود هو استخدام التقنية بجميع أنواعها في ايصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت وبأقل جهد وأكبر فائدة .

والدراسة عن بعد هي جزء مشتق من الدراسة الإلكترونية وفي الحالتين فإن المتعلم يتلقى المعلومات من مكان بعيد عن المعلم (مصدر المعلومات) وعندما نتحدث عن الدراسة الإلكترونية فليس بالضرورة ان نتحدث عن التعليم الفوري المتزامن (Online Learning) بل قد يكون التعليم الإلكتروني غير متزامن فالتعليم الافتراضي : هو ان نتعلم المفيد من مواقع بعيدة لايحدها مكان ولازمان بواسطة الإنترنت والتقنيات .

أ- التعليم الإلكتروني المباشر :

يقصد بعبارة التعليم الإلكتروني المباشر أسلوب وتقنيات التعليم المعتمد على الإنترنت لتوصيل وتبادل الدروس ومواضيع الأبحاث بين المتعلم ، والمعلم والتعليم الإلكتروني مفهوم تدخل فيه الكثير من التقنيات والاساليب فقد شهد عقد الثمانينيات اعتماد الاقراص المدمجة (C D) للتعليم لكن عيبها كان واضحاً وهو افتقارها لميزة التفاعل بين المادة والمدرس والمعلم أو المتلقي ثم جاء انتشار الإنترنت مبرراً لاعتماد التعليم الإلكتروني المباشر على الإنترنت وذلك لمحاكاة

فعالية اساليب التعليم الواقعية وتأتي اللمسات والنواحي الانسانية عبر التفاعل المباشر بين اطراف العملية التعليمية والتربوية ويجب ان نفرق تماماً بين تقنيات التعليم ومجرد الإتصال بالبريد الإلكتروني مثلاً :

ب ـ الواقعية في التعليم :

يعتبر الافتقار للنواحي الواقعية في عملية التعليم الإلكتروني المباشر اهم عيوب هذا الاسلوب في التعليم الذي يحتاج في بعض الحالات للمسات انسانية بين التعليم والمعلم ونخص بالحديث هنا الفئات التي يجدي فيها التعليم الإلكتروني المباشر وحالياً نجد انه يستهدف طلاب المرحلة الثانوية بشكل مباشر ثم طلبة الجامعات والمهن الاخرى مثل الاطباء والمحاسبين والاقتصاديين والمهندسين أي بشكل أو بآخر التدريب المؤسسي الذي يتلقاه العاملون والفنيون في المؤسسات والشركات الكبيرة على اختلاف مجالاتها .

وهناك مواد تعليمية تصلح للتعليم الإلكتروني المباشر وتحقيق فعالية كبيرة فمثلاً يمكنني ان اشرح لك بشكل مطول عن ظاهرة علمية طبيعية فمن خلال رحلة مدرسية أو الذهاب إلى المختبر ومشاهدة هذه الظاهرة بصورة مباشرة فإنه يغني عن كل الجهد الذي يمكن ان نبذله في نظام التعليم الإلكتروني المباشر لشرح تلك الظاهرة أي ان مادة التعليم الإلكتروني المباشر يجب ان تكون مناسبة له وملائمة لاسلوبه ولذلك يمكننا القول وبكل ثقة انه يمكن اعتماد التدريب الإلكتروني المباشر بصورة ناجحة كمتمم لاساليب التعليم التربوية الاساسية وذلك لتطوير الموارد المتاحة للطلاب لتدريبهم على استخدام التقنية لتحسين التعليم وايجاد مدارس أكثر مرونة وزيادة تفاعل أولياء الأمور في العملية التعليمية اضافة لزيادة وصول الطلاب واتاحة التقنية لهم وتوسيع فرص التطوير المهني للمعلمين ويمكن للتقنية ان تعزز قدرات الطلاب والمدرسين والتربويين .

ويرى بعض التربويين والخبراء ان التعليم الإلكتروني المباشر أو التعليم بالاعتماد على الكمبيوتر سيلقى مقاومة تعيق نجاحه إذا كان يخل بسير العملية التعليمية الحالية أو يهدد اطرافها الحاليين لكونه احياناً يعتمد على حلول

جذرية في تنفيذه .

ج- التعليم الإلكتروني المعتمد على الحاسب :

لازال التعليم الإلكتروني المعتمد على الكمبيوتر Training CBT computer Based - اسلوباً مرادفاً للتعليم الاساسي التقليدي ويمكن اعتماده بصورة مكملة لاساليب التعليم المعهودة وبصورة عامة يمكننا تبني تقنيات واساليب عدة ضمن خطة تعليم وتدريب شاملة تعتمد على مجموعة من الأساليب والتقنيات فمثلاً إذا كان من الصعب بث الفيديو التعليمي عبر الإنترنت فلا مانع من تقديمه على اقراص مدمجة أو اشرطة فيديو (VHS) طالما ان ذلك يساهم في رفع جودة ومستوى التدريب والتعليم ويمنع اختناقات سعة الموجة على الشبكة ويتطلب التعليم الإلكتروني ناحية أساسية تبرر اعتماده والاستثمار فيه وهي الرؤية النافذة للالتزام به على المدى البعيد لتجنب عقبات ومصاعب في تقنية المعلومات ومقاومة ونفور المتعلمين منه .

ان الكمبيوتر لايعدو كونه جهاز ومجرد آلة يتوقف ذكاؤها المحدود على المستخدم وبراعته في انشاء برامج ذكية وفعالة تجعل المستخدم يستفيد منها بدلاً من ان تستفيد هي وتستهلك وقته وجهده بلا طائل ويكمن في هذا محور نجاح التعليم الإلكتروني الذي يتوقف على تطوير وانتقاء نظام التعليم الإلكتروني وانتقاء نظام التعليم الإلكتروني المناسب من حيث تلبية متطلبات التعليم كالتحديث المتواصل لمواكبة التطورات ومراعاة المعايير والضوابط في نظام التعليم المختار ليكفل مستوى وتطوير المتعلم ويحقق الغايات التعليمية والتربوية اذ أن تقنية المعلومات ليست هدفاً أو غاية بحد ذاتها بل هي وسيلة لتوصيل المعرفة وتحقيق الأغراض المعروفة من التعليم والتربية ومنها جعل المتعلم مستعداً لمواجهة متطلبات الحياة العملية بكل اوجهها والتي اصبحت تعتمد بشكل أو بآخر على تقنية المعلومات وطبيعتها المتغيرة بسرعة .

رابعاً : عناصر التعليم الإلكتروني :

يمكن تحديد العناصر الرئيسية التي تكون التعليم الإلكتروني كالآتي :

الطلاب بفئاتهم وأنواعهم المختلفة .

المدرسة والمعلمين

اولياء الأمور

المناهج التعليمية

شبكات الإتصال

التوجيه الفني

نظام التحكم والادارة والتسجيل

التقييم

القنوات التعليمية

الاجهزة والمعدات (أجهزة الارسال بأنواعها وأجهزة الاستقبال بأنواعها) .

البريد الإلكتروني E- MAIL

الفصول التخيلية

غرف المحادثة (الدردشة) Chatting Rooms

المحاكاة Simulation

التسجيلات Video and Audio Records

المستندات

خامساً : سمات التعليم الإلكتروني :

يتسم التعليم الإلكتروني بسمات عديدة وتختلف تلك السمات طبقاً لما توفره كل وسيلة من الوسائل التكنولوجية المستخدمة فبينما يوفر التلفزيون انتشاراً كبيرا ولايحتاج إلى أي مجهود من المتلقي للعملية التعليمية قد يكون حاجز الزمن عائقاً لدى المتعلم فقد لايناسب وقت المتعلم لتوقيت اذاعة البرامج

التعليمية ، نجد ان جهاز الحاسب يوفر مشاركة المتعلم في العملية التعليمية وتحديد توقيت التعلم طبقاً لرغبة المتعلم .

وايضا يوفر جهاز الحاسب المتصل بشبكة إمكانية الحوار التفاعلي بين المتعلم والمعلم مما يساعد على استكمال عناصر العملية التعليمية كما يمكن من خلال استخدام التلفزيون أو الإذاعة مثلاً تعليم عدد كبير جداً من المستمعين وفي أوقات متعددة تناسب معظم الفئات بغض النظر عن مكان ووقت تواجدهم وهي وسيلة رخيصة وزهيدة لاتحتاج إلى تكلفة عالية كما ان استخدام اجهزة الحاسبات وشبكات المعلومات والتي قد تحتاج إلى تكلفة اعلى وجهد أكبر لتعلم استخدام الأجهزة فهي تتميز بمميزات أكثر عن الأذاعة والتلفزيون . وفيما يلي نذكر بعض هذه السمات للتعليم الإلكتروني :

- تعليم عدد كبير من الطلاب دون قيود الزمان أو المكان .
- تعليم أعداد كبيرة في وقت قصير .
- التعامل مع آلاف المواقع .
- إمكانية تبادل الحوار والنقاش .
- استخدام العديد من مساعدات التعليم والوسائل التعليمية والتي قد لاتتوافر لدى العديد من المتعلمين من الوسائل السمعية والبصرية .
- التقييم الفوري والسريع والتعرف على النتائج وتصحيح الاخطاء .
- تشجيع التعلم الذاتي ومشاركة أهل المتعلم .
- تعدد مصادر المعرفة نتيجة الإتصال بالمواقع المختلفة على الإنترنت .
- مراعاة الفروق الفردية لكل متعلم نتيجة لتحقيق الذاتية في الاستخدام (جهاز واحد أمام كل متعلم) .
- نشر الإتصال بالطلاب وبعضهم البعض مما يحقق التوافق بين الفئات المختلفة ذات المستويات المتساوية والمتوافقة .
- سهولة وسرعة تحديث المحتوى المعلوماتي .

- تبادل الخبرات بين المدارس .

تحسين استخدام المهارات التكنولوجية .

- تحسين وتطوير مهارات الاطلاع والبحث .

دعم الابتكار والابداع للمتعلمين وكذلك إمكانية الاستعانة بالخبراء النادرين .

- إمكانية التوسع المستقبلي .

سادساً : فوائد التعليم الإلكتروني :

لاشك ان هناك مبررات لهذا النوع من التعليم يصعب حصرها هنا ولكن يمكن القول بأن اهم مزايا ومبررات وفوائد التعليم الإلكتروني ما يلي :

1- زيادة إمكانية الإتصال بين الطلبة فيما بينهم وبين الطلبة والمدرسة وذلك من خلال سهولة الإتصال ما بين هذه الاطراف في عدة اتجاهات مثل مجالس النقاش ، البريد الإلكتروني ، غرف الحوار ويرى الباحثون ان هذه الاشياء تزيد وتحفز الطلاب على المشاركة والتفاعل مع المواضيع المطروحة .

2- المساهمة في وجهات النظر المختلفة للطلاب :

المنتديات الفورية مثل مجالس النقاش وغرف الحوار تتيح فرصاً لتبادل وجهات النظر في المواضيع المطروحة مما يزيد فرص الاستفادة من الآراء والمقترحات المطروحة ، ودمجها مع الآراء الخاصة بالطالب مما يساعد في تكوين اساس متين عند المتعلم وتتكون عنده معرفة وآراء قوية وسديدة وذلك من خلال ما اكتسبه من معارف ومهارات عن طريق غرف الحوار .

3- الإحساس بالمساواة :

بما ان أدوات الإتصال تتيح لكل طالب فرصة الادلاء برأيه في أي وقت ودون حرج خلافاً لقاعات الدرس التقليدية التي تحرمه من هذه الميزة اما لسبب سوء تنظيم المقاعد أو ضعف صوت الطالب نفسه أو الخجل أو غيرها من الاسباب لكن هذا النوع من التعليم يتيح الفرصة كاملة للطالب لأنه بامكانه ارسال رأيه

وصوته من خلال أدوات الإتصال المتاحة من بريد الكتروني ومجالس النقاش وغرف الحوار .

هذه الميزة تكون أكثر فائدة لدى الطلاب الذين يشعرون بالخوف والقلق لان هذا الاسلوب في التعليم يجعل الطلاب يتمتعون بجرأة أكبر في التعبير عن افكارهم والبحث عن الحقائق أكثر مما لو كانوا في قاعات الدرس التقليدية وقد اثبتت الدراسات ان النقاش على الخط يساعد ويحث الطلاب على المواجهة بشكل أكبر .

4ـ سهولة الوصول إلى المعلم :

اتاح التعليم الإلكتروني سهولة كبيرة في الحصول على المعلم والوصول اليه في اسرع وقت وذلك خارج أوقات العمل الرسمية لان المتدرب اصبح بمقدوره ان يرسل استفساراته للمعلم من خلال البريد الإلكتروني وهذه الميزة مفيدة وملائمة للمعلم أكثر بدلاً من ان يظل مقيداً على مكتبه وتكون أكثر فائدة للذين تتعارض ساعات عملهم مع الجدول الزمني للمعلم أو عند وجود استفسار في أي وقت لايحتمل التأجيل .

5ـ إمكانية تحوير طريقة التدريس :

من الممكن تلقي المادة العلمية بالطريقة المرئية ومنهم تناسيه الطريقة المسموعة أو المقروءة وبعضهم تتناسب معه الطريقة العلمية فالتعليم الإلكتروني ومصادره تتيح إمكانية تطبيق المصادر بطرق مختلفة وعديدة بالتحوير وفقاً للطريقة الأفضل بالنسبة للمتدرب .

6ـ ملاءمة مختلف أساليب التعليم :

التعليم الإلكتروني يتيح للمتعلم ان يركز على الافكار المهمة اثناء كتابته وتجميعه للمحاضرة أو الدرس وكذلك يتيح للطلاب الذين يعانون من صعوبة التركيز وتنظيم المهام للاستفادة من المادة وذلك لانها تكون مرتبة ومنسقة بصورة سهلة وجيدة والعناصر المهمة فيها محددة .

7ـ المساعدة الاضافية على التكرار :

هذه ميزة اضافية بالنسبة للذين يتعلمون بالطريقة العملية فهؤلاء الذين

يقـومـون بالتـعلم عن طريق التـدريب إذا ارادوا ان يعـبـروا عن افكارهم فـإنهم يضـعـوها في جمل مـعـينـة مما يعني انهم أعـادوا تكرار المعلومـات التي تدربوا عليها وذلك كما يفعل الطلاب عندما يستعدون لامتحان معين .

8- توفر المناهج طوال اليوم وفي كل ايام الأسبوع :

هذه الميزة مفيدة للاشخاص المزاجيين أو الذين يرغبون التعليم في وقت معين وذلك لان بعضهم يفضل التعلم صباحاً والآخر مساء كذلك للذين يتحملون اعباء ومسؤوليات شخصية فهذه الميزة تتيح للجميع التعلم في الزمن الذي يناسبهم .

9- الاستمرارية في الوصول إلى المناهج :

هذه الميـزة تجـعل الطالب في حالة اسـتـقـرار ذلك ان بامكانه الحـصـول على المعلومـة التـي يريدها في الوقت الذي يناسـبـه فـلا يـرتبط بأوقـات فـتح واغـلاق المكتبة مما يؤدي إلى راحة الطالب وعدم اصابته بالضجر .

10- عدم الاعتماد على الحضور الفعلي :

لابد للطالب من الالتزام بجدول زمنـي محدد ومقيد وملزم في العـمل الجماعي للتعليم التـقليدي، اما الآن فلم يعد ذلك ضـرورياً لأن التقنية الحديثـة وفرت طرقاً للاتصال دون الحـاجة للتـواجد في مكان وزمـان معين لذلك اصبح التنـسيق ليس بتلك الأهمية التي تسبب الازعاج .

11- تقليل الأعباء الادارية بالنسبة للمعلم :

التـعليم الإلكتـروني يتـيح للمعلـم تقليل الأعـباء الادارية التي كـانت تأخـذ منه وقتـاً كبـيراً في كل محـاضرة مـثل استـلام الواجبات وغـيرها فـقد خفف التـعليم الإلكتروني من هذا العبء فقد اصبح من الممكن ارسـال واستلام كل هذه الاشياء عن طريـق الأدوات الإلكتـرونيـة مع إمكانيـة مـعـرفـة اسـتـلام الـطالب لهـذه المستندات .

سابعاً : معوقات التعليم الإلكتروني :

التعليم الإلكتروني كغيره من طرق التعليم الاخرى لديه معوقات تعوق تنفيذه ومن هذه المعوقات ما يلي :

1ـ الخصوصية والسرية :

ان حدوث هجمات على المواقع الرئيسية في الإنترنت اثرّت على المعلمين والتربويين ووضعت في اذهانهم العديد من الاسئلة حول تأثير ذلك على التعليم الإلكتروني مستقبلاً ولذا فإن اختراق المحتوى والامتحانات من أهم معوقات التعليم الإلكتروني .

2ـ التصفية الرقمية (Digital Filtering) :

هي مقدرة الاشخاص أو المؤسسات على تحديد محيط الإتصال والزمن بالنسبة للاشخاص وهل هناك حاجة لاستقبال اتصالاتهم ثم هل هذه الاتصالات مفيدة أم لا وهل تسبب ضرراً وتلفاً ويكون ذلك بوضع فلاتر أو مرشحات لمنع الإتصال أو اغلاقه أمام الإتصالات غير المرغوب فيها وكذلك الامر بالنسبة للدعايات والإعلانات .

3ـ التسليم المضمون والفعال للبيئة التعليمية :

أ) نقص الدعم والتعاون المقدم من أجل طبيعة التعليم الفعالة .

ب) نقص الحوافز لتطوير المحتويات .

ج) نقص المعايير لوضع وتشغيل برنامج فعال ومستقل .

4ـ علم المنهج أو الميثودولوجيا (Methodology) :

غالباً ما تؤخذ القرارات التقنية من قبل التقنيين أو الفنيين معتمدين في ذلك على استخداماتهم وتجاربهم الشخصية وغالباً لايؤخذ بعين الاعتبار مصلحة المستخدم اما عندما يتعلق الامر بالتعليم فلابد لنا من وضع خطة وبرنامج معياري لأن ذلك يؤثر بصورة مباشرة على المعلم (كيف يعلم) وعلى الطالب (كيف يتعلم) وهذا يعني ان معظم القائمين في التعليم الإلكتروني هم من المتخصصين في مجال التقنية أو على الأقل اكثرهم اما المتخصصون في مجال

المناهج والتربية فليس لهم رأي في التعليم الإلكتروني أو على الأقل ليسو هم صناع القرار في العملية التعليمية ولذا فإنه من الأهمية بمكان ضم التربويين والمعلمين والمدربين في عملية اتخاذ القرار .

5ـ الحاجة المستمرة لتدريب ودعم المتعلمين والاداريين في كافة المستويات حيث ان هذا النوع من التعليم يحتاج إلى التدريب المستمر وفقاً للتجديد في التقنية .

6ـ الحاجة إلى تدريب المتعلمين لكيفية التعليم باستخدام الإنترنت .

اخيراً يمكن القول بأنه لضمان نجاح صناعة التعليم الإلكتروني يجب عمل ما يلي :

أ) التعبئة الاجتماعية لدى أفراد المجتمع مع هذا النوع من التعليم .

ب) ضرورة مساهمة التربويين في صناعة هذا التعليم .

ج) توفر البنية التحتية لهذا النوع من التعليم وتتمثل في اعداد الكوادر البشرية المدربة وكذلك توفير خطوط الاتصالات المطلوبة التي تساعد على نقل هذا النوع من مكان لآخر .

5ـ وضع برامج لتدريب الطلاب والمعلمين والاداريين للاستفادة القصوى من التقنية .

المراجع

1ـ عبدالله بن عبدالعزيز الموسى ، التعليم الإلكتروني ورقة عمل مقدمة إلى ندوة مدرسة المستقبل جامعة محمد بن سعود الاسلامية 16 ـ 17/8/1423هـ .

2ـ ابراهيم محمد عبدالمنعم ، التعليم الإلكتروني في الدول النامية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مصر 2002.

3ـ ميلاد سبعلي، تحديات التعليم الافتراضي في الدول النامية ، مؤتمر التعليم الإلكتروني في القرن الحادي والعشرين ، المانيا 2003 .

4ـ ندوة مستقبل التعليم الإلكتروني جامعة الامارات ، الامارات العربية المتحدة ، 2003

5ـ سعاد الحارثي ، تفعيل التعليم الإلكتروني ، مؤتمر البحث العلمي والتنمية ، مركز الأبحاث والتنمية جامعة الجنان ، طرابلس / لبنان ، 19 ـ 20 ديسمبر 2003 .

أفكار ورؤى لتطوير التعليم الجامعي

■ . طارق منصور الطرباقية
. جامعة قاريونس

اولاً : مقدمة :

لو نظرنا إلى تطور التاريخ لوجدنا أن المجتمعات قد انتقلت من مجتمعات زراعية الى صناعية وتطورت الصناعية من اليدوية الى الآلية واستخدام الخلايا المرنة في الانتاج مع زيادة الاعتماد على الإنسان الآلي، وقد صاحب هذا التحول تطور في علم الادارة وتغيرت مفاهيم كثيرة بفضل ثورة المعلومات ومانتج عن هذه الثورة ووصولاً الى شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) التي أدت إلى تطور تقنية المعلومات وما صاحبها من طفرات تقنية مماثلة في مجال الإتصالات والالكترونات والهندسة الوراثية فضلاً عن التغيرات الجذرية في النظم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبروز ما يسمى العولمة الى اهتمام مركز بالانسان والتنمية البشرية باعتبارهما غاية كل تقدم اقتصادي ومادي وبنفس المنطق فان الاهتمام بالانسان مصدراً للفكر والابداع تخطى بمراحل النظرة التقليدية له باعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج يتمتع بقدرات جسمانية ومهارات يدوية فنية بالدرجة الأولى .

ومن ثم صار الاهتمام بالعلم والتطوير ركيزة أساسية في المنظومة العالمية الجديدة وأصبح نتاج العقل الانساني وتراكم الإبداع العلمي والتقني متمثلاً فيما يسمى بالمعرفة سمة العصر الجديد (عصر المعرفة) (1) ويعبر العالم بيتر

دركو (2) عن تلك التحولات المؤدية الى بزوغ وسيطرة المعرفة (تدرجاً وانتقالاً من عصر المعلومات) كما يلي :

1- إن المعلومات تحل محل السلطة الان .

2- لايكفي المسؤول معرفة ما حوله بل ايضاً معرفة نفسه .

3- إن المعيار الاهم لتقييم المسؤول هو مدى صعوبة عمله وحجم وانواع المعلومات التي يستخدمها وينتجها .

4- العالم يتحول الآن من نظام يقوم على الأمر الى نظام يقوم على المعرفة .

واصبح اهم عنصر من عناصر القدرة التنافسية هم اصحاب المعرفة الموارد البشرية وهم الذين يباشرون الانشطة المعرفية ويتميز هذا العصر بالآتي :

1- سيطرة المعلومات على مختلف مجالات الحياة وبروز صناعة المعلومات باعتبارها الركيزة الاساسية في بناء الاقتصاد الوطني .

2- بروز الانشطة الفكرية في تأثيرها الكبير على المنظمات والانشطة في مختلف المجالات .

3- بروز الخدمات باعتبارها الجانب الأهم في النشاط الاقتصادي .

4- تزايد جرعة المعلومات في تكوين السلع والخدمات بحيث اصبحت تمثل النسبة الغالبة في تكلفة الانتاج .

5- الاستثمار المكثف لنتاج الفكر الانساني المتمثل في البحوث والدراسات والتحليلات الفكرية والمبتكرات المستخدمة في مختلف آليات معالجة متطلبات الحياة .

6- الاستثمار المكثف لتقنيات الحاسوب والاتصالات والالكترونات والمزج بينها لتحقيق أعلى درجة من التواصل والعمل في الوقت الحقيقي .

7- التطوير المتسارع في المكونات البرامجية وتيسير التعامل بالحاسوب في مختلف المجالات .

8- الانتاج الكبير المتسارع للمعلومات وارتباط انتاجها بالمستخدمين لها في

شبكة محلية وعالمية هي في حد ذاتها متشابكة .

واصبحت تقنية المعلومات هي الاداة الرئيسية لهذا العصر وقد نتج عن هذه التقنية شبكة الانترنت والتي اتاحت ظهور اساليب جديدة منها (التجارة الالكترونية ، المكتبات الرقمية ، العلاج عن بعد ، العمل من على بعد ، تطوير التصنيع ، الصحافة ، التعليم عن بعد .. الخ) .

ولتحقيق مواكبة العصر والتي تتطلب دعم البنية الاساسية اللازمة للتنمية العلمية، ومن الطبيعي ان لايأتي التقدم العلمي من فراغ إذ لابد ان يستند الى نظام تعليمي متقدم يقوم على تشجيع البحث وليس على الحفظ والتلقين اذن لامناص للسياسات التعليمية من ان تتبدل ...وللمؤسسات التعليمية من ان تتجدد ... ولوسائل عمل جديدة من ان تستحدث وهذه مهمات من المتوقع ان تقوم بها امانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي (8،7،6،5،4،3) .

ثانياً : المقترح الأول : الجامعة المسائية او التعليم الموازي :

مما لاشك فيه ان الجامعات لايصلح فيها التقسيم الى تعليم متميز وآخر غير متميز فلابد ان يكون التعليم الجامعي في نفس المستوى والجودة ومع تزايد اعداد الطلبة يتطلب الامر فتح المزيد من الجامعات ومن هنا انتشرت الجامعات الخاصة او الاهلية وهي فكرة حضارية لكن تنقصها الامكانيات والبنية التحتية (معامل ، مدرجات ، مكتبات ... الخ) ومن باب الاستفادة القصوى من الامكانيات المتاحة اقترح تطبيق نظام الجامعة المسائية او التعليم الموازي وهي لنفترض مؤسسة مثل جامعة الفاتح فيها البنية التحتية الشاملة للعملية التعليمية يتم الاستفادة منها في الفترة المسائية ، وتعامل على اساس انها جامعة اهلية وهذا النظام يحقق الفوائد التالية :

1ـ إستيعاب الطلبة الذين لم يتمكنوا من الإلتحاق أو الإستمرارية (المنقطعون عن الدراسة ،الطلبة المفصولون ، الطلبة غير الوطنيين ، الطلبة الراغبون في الدراسة ولم تسمح لهم ظروف عملهم او ظروفهم الاجتماعية ... الخ).

2ـ الإستفادة من إمكانيات أعضاء هيئة التدريس وتحسين مواردهم

وتخفيف الأعباء عليهم بدلاً من ذهابهم الى خارج مناطق سكناهم (الجامعات المجاورة) وضمان توفير ما يحتاجه عضو هيئة التدريس لتنفيذ العملية التعليمية .

3ـ ضمان نفس مستوى الجودة لتنفيذ العملية التعليمية مقارنة بين التعليم الجامعي العادي والفترة المسائية .

4ـ تحقيق موارد مالية للجامعة والتي تكون مشاركة بين الجامعة وأعضاء هيئة التدريس .

ويحتاج هذا المشروع إلى تشكيل لجنة لوضع آلية للتنفيذ وتطبيق نموذج على إحدى الجامعات والإستفادة من النقاط الإيجابية ومعالجة السلبيات وتعميمها على باقي الجامعات .

المقترح الثاني : تطوير العملية التعليمية :

أـ عضو هيئة التدريس :

كما أشرنا في المقدمة أصبح هذا العصر عصر السرعة وعصر المعلومات، وعليه يعتبر من أهم المرتكزات تطوير أعضاء هيئة التدريس لمواكبة هذه التطورات. ومن هنا نرى أن تقوم الجامعات بإعداد برامج تدريبية شاملة لكل أعضاء هيئة التدريس وفي جميع التخصصات وتشمل الحاسوب والإنترنت ودورات خاصة في مجال الإدارة خاصة لأعضاء هيئة التدريس الذين يتدرجون في وظائف قيادية. والمعروف أن أغلب هذه الدورات يقوم بها اعضاء هيئة تدريس متخصصون لمؤسسات المجتمع الاخرى عليه سوف يقوم اعضاء هيئة التدريس من أقسام الحاسوب ، الإدارة ، الإحصاء ... باعطاء دورات تدريبية متجانسة لزملائهم للتعامل مع الإنترنت وإرسال البريد الالكتروني واستخدام الأساليب الإحصائية والتي تعتبر مهمة جداً في العملية التعليمية .

ب ـ المناهج والمقررات :

لقد تغيرت مفاهيم كثيرة وقامت العديد من الجامعات بإعادة هيكلة الكليات

والأقسام وإلغاء تخصصات وتطوير مناهج وقامت بإجراء دراسات عن طريق احتياجات أسواق العمل من التخصصات وعليه لابد من تشكيل لجنة وطنية لإعادة النظر في الأقسام والتخصصات وتشكيل لجنة لدراسة المناهج والمقررات ومدى مواكبتها لتطورات العصر وهل ما يتم تدريسه يتوافق مع هذا العصر .

ج ـ الكتاب الجامعي :

بعد اعتماد المقررات والمناهج اصبح العالم يتجه إلى الكتاب الإلكتروني على الإسطوانات المدمجة CD والتي تحقق فوائد عديدة ومنها سهولة اضافة مادة جديدة والتطوير المستمر والحفاظ على البيئة من التلوث الناتج من مخلفات الكتاب الورقي وقلة التكاليف مقارنة مع الكتاب الورقي وسهولة التخزين وعدم إرهاق الطلبة في البحث عن المذكرات ومراكز التصوير والخدمات ومنع احتكار المناهج و سهولة حمل المادة العلمية وعدم تأثر الطلبة من فقدان المادة العلمية لسهولة تعويضها او تخزينها وتوحد المادة العلمية على مستوى الجامعات ... الخ ولابد من الشروع في تنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي والذي سوف يحقق وفرة مالية كبيرة ويحقق فوائد عديدة .

المقترح الثالث : الحضانات الجامعية :

وهي وسيلة فعاله لإعداد الشباب للاعتماد على الذات حيث نلاحظ ان الجامعات والمؤسسات التعليمية اتجهت الى تخريج موظفين بدلاً من تخريج خريجين يملكون روح المبادرة والإقدام والإنجاز والحضانات تعرف بانها وسيلة تم تصميمها للمساهمة في استحداث المشروعات ومساعدتها على النجاح وتوفر الحضانة للأعضاء الملحقين بها بيئة تربوية ومكاناً مناسباً ومساعدة في مجال إدارة الأعمال وتقدم الحضانات الرأي الفني والمالي والاداري وتنمى في الطلبة روح الابداع والابتكار .

ومن هنا يتطلب قيام الجامعات بانشاء حضانات على ان يشارك في رعاية هذه الحضانات النظام المصرفي ، الغرف التجارية ، صندوق التحول إلى الانتاج ، أمانة التكوين وتعتبر مرحلة تدريب ميداني للشباب .

المقترح الرابع : التعليم الإلكتروني :

سارعت العديد من دول العالم إلى تطبيق التعليم الإلكتروني والذي يمنح الفرصة لكافة الأعمار القادرة على اختيار ما يرغبون أو يحتاجون لتعلمه بالكيفية التي تناسبهم محققين غاياتهم الشخصية في تعلم مستمر مدى الحياة ويمنح المعلمين قدرات على الخلق والإبداع لتطوير طرائق جديدة للتعليم تتناسب مع مجتمع المعرفة، وهذا النظام يوفر مرونة تمكنه من الإيفاء برغبات واحتياجات طالبي العلم بالكيفية التي تناسبهم وبعيداً عن قيود الزمان والمكان ويحتاج الأمر لوضع استراتيجية للتعليم الإلكتروني وخطة واضحة ومفهومة لكل المستويات وفي تقديري ان تقوم (الجامعة المفتوحة) بالشروع في تطبيق هذا المقترح .

المقترح الخامس : هيئة أو لجنة لضمان جودة التعليم :

وهي هيئة أو لجنة تتكون من أعضاء هيئة تدريس متميزين وقد يكونوا متقاعدين تكون مهمتهم الإشراف على ضمان جودة العملية التعليمية والتأكد من إلتزام أعضاء هيئة التدريس بالواجبات والمهام المطلوبة منهم، كذلك تلقى شكاوى الطلبة ويمكن إنشاء صناديق لتلقى المقترحات والمشاكل والصعوبات التي تعترض العملية التعليمية .

المقترح السادس : توحيد السجلات والرقم الموحد :

ويتطلب الامر توحيد سجلات ووثائق الجامعات على مستوى الجماهيرية ويتم تصنيف وترميز كل الأوراق والإفادات والشهادات وذلك من خلال تشكيل لجنة لتوحيد الوثائق، كذلك يتم وضع رقم موحد لكل طالب وتكون على مستوى الجماهيرية لكل الجامعات ويضمن هذا الرقم معرفة كل البيانات عن كل طالب او طالبة ويمكن من خلال هذا الرقم حصر كل الطلبة وكذلك الإستفادة من التقنية في إنشاء بوابات لمداخل الجامعات والمكتبات لضمان دخول الطلبة دون تسرب عناصر غير مطلوبة لهذه المؤسسات ويحقق هذا النظام العديد من الميزات والفوائد .

ثالثاً : الخلاصة :

هذه بعض الافكار والرؤى التي تتطلب تكليف لجان متخصصة من الأساتذة الذين لديهم خبرة تعليمية متميزة مع الإحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس الجامعة والإعتماد على الذات في تطوير مؤسساتنا التعليمية لمواكبة هذا العصر ولتحقيق تعليم عال متميز وتحقيق الجودة المنشودة .

1ـ علي السلمى ، الادارة بالمعرفة ، الجمعية العربية للادارة ، القاهرة 1998 .

2ـ بيتر دركر ، الادارة في وقت التغيرات الكبرى ، نيويورك ، 1995 .

3ـ طارق الطرباقية ، محمد جبريل ، الادارة الجديدة في عصر المعلومات، الندوة الرابعة شبكات المعلومات ، طرابلس 1998 .

4ـ توصيات المؤتمر الدولي الثالث للتعليم الهندسي والتدريب ، اليونيسكو ، مصر 1994 .

5ـ علي الورفلي ، خيرية الورفلي ، التعليم الالكتروني ، الندوة الخامسة حول تقنيات المعلومات ، طرابلس 2004.

6ـ طارق الطرباقية ، سلوى المقريف ، تقنية المعلومات والتدريب ، الندوة الخامسة حول تقنيات المعلومات ، طرابلس 2004.

7ـ سعد الجبالي ، الحضانات وسيلة فعالة لاعداد رجال الاعمال ، الملتقى العربي الثالث للموارد البشرية ، القاهرة 1997 .

8ـ مجلة المصور ، العدد 4173 ، اكتوبر 2004 مصر .

التخطيط العلمي والتعليم العالي

■ د. بالنور الدوكالي علي
كلية الآداب / جامعة الفاتح

المقدمة :

يهدف هذا البحث للتعرف على دور التخطيط العلمي في تطوير بنية التعليم العالي ولتحقيق هذا الهدف سيحاول هذا البحث باختصار تحقيق ما يلي :

اولاً باعتبار عنوان هذا البحث دور التخطيط العلمي في تطوير بنية التعليم العالي فلابد من التطرق الى البحث العلمي من حيث (مفهومه ، اهميته ، خصائصه ، صوره) .

ثانياً : نظراً لأن التخطيط العلمي هو من أجل تحسين بنية التعليم العالي فسيتناول هذا البحث التعليم العالي من حيث (مفهومه ، اهدافه ، ومكوناته) .

ثالثاً : يتحدث هذا البحث على التخطيط التعليمي العلمي من حيث (مفهومه ، أهميته ، أسسه ، وسائل تطويره) .

رابعاً : اعطاء نبذة مختصرة عن التعليم العالي في الجماهيرية .

خامساً : تقديم توصيات من شأنها تفعيل دور التخطيط العلمي لتطوير التعليم بصورة عامة والعالي بصورة خاصة .

اولاً مفهوم البحث العلمي :

ان المطلع على ما تصرفه الدول الحديثة على البحث العلمي والمتتبع للعدد الهائل من الابحاث والدراسات التي تخرج كل سنة في هذه الدول في شتى مجالات الحياة وشتى ميادين المعرفة الانسانية يدرك مدى الاهتمام البالغ الذي تمنحه تلك الدول للبحث العلمي ولتطوير طرقه ومناهجه وادواته ووسائله .

ولكن بالرغم من القدم النسبي لهذا الاهتمام بالبحث العلمي فإن المتتبع لتاريخ البحث العلمي في البلدان المتقدمة يجد أن هذا الاهتمام قد تزايد بشكل ملحوظ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأول القرن العشرين ثم اخذ هذا التزايد في الاهتمام يشتد ويقوى بسرعة حتى وقتنا الحاضر وفي اعتقادنا ان المستقبل سيشهد المزيد من الاهتمام والاقبال على البحث العلمي كما سيشهد اتساعاً في آفاق هذا البحث حتى يشمل كافة مجالات الحياة ومظاهر الكون والطبيعة التي يمكن اخضاعها للبحث العلمي .

ومن مظاهر اهتمام الدول المتقدمة بالبحث العلمي ما تخصصه له من اموال طائلة في ميزانياتها وميزانية مؤسساتها العلمية والصناعية قد تصل الى بلايين الدولارات في دولة كأمريكا .

فالبحث العلمي هو وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول الى حل لمشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والادلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة .

ويعرفه «وودي» بأنه (عمليات تقصٍ أو فحص دقيقة للوصول الى حقائق او قواعد عامة والتحقق منها) .

ثانياً خصائص البحث العلمي :

للبحث العلمي جملة من الخصائص نذكر منها :

1- ان عملية البحث العلمي تستلزم الكثير من الجهد المنظم والفحص الدقيق والاختيار الناقد والتقصي الدقيق والتحليل النزيه ومن ثم فإن من يقوم بها

يحتاج الى درجة عالية من الذكاء ومن العلم بأسسها وطرقها ومناهجها ومن التدريب على عملياتها المختلفة وعلى استعمال وسائلها .

2ـ ان الغاية من اي بحث علمي سليم هي تغذية الشوق الى معرفة الحقائق ووصف الحوادث وتفسيرها والكشف عن العلاقات الكامنة فيها أو بينها والوصول الى مباديء وتعميمات وقوانين عامة يمكن التنبؤ على اساسها بالنسبة للمستقبل .

3ـ ان المعرفة التي يحاول البحث العلمي الوصول اليها هي معرفة جديدة مضافة الى المعرفة الحاضرة او القديمة عن موضوع البحث .

4ـ ان البحث العلمي يخدم غايات عامة وليست غايات خاصة ومن ثم فإن نتائجه تكون عامة لايقف تطبيقها عند المواقف والظواهر او الاحداث التي جرى عليها البحث .

5ـ ان نتائج البحث العلمي كما تمتاز بالعموم فإنها تمتاز ايضاً بقابلية النشر والنقل الى الناس والتدليل على صحتها وتكرار الحصول عليها من قبل الغير اذا اعيد البحث في نفس الظروف .

6ـ أنه في سبيل الوصول الى نتائجه يستخدم طريقة منظمة وهي ما تسمى بالطريقة العلمية او المنهج العلمي .

ثالثاً صور البحث العلمي :

البحث العلمي غالباً ما يتم في صور ثلاث هي :

1ـ بحث فردي وهو الذي يقوم به باحث واحد للحصول على شهادة علمية مثل الماجستير او الدكتوراه او للترقية لوظيفة استاذ مساعد او استاذ مشارك او استاذ وفي هذا النوع من البحوث يقوم الباحث بكل ما يتعلق بالبحث فهو الذي يختار الموضوع ويحدد المشكلة ويصوغ الفروض ويعد الادوات ويطبقها ويعرض النتائج ويحللها ويناقشها ويصوغ التوصيات والمقترحات .

2ـ بحث مشترك وهو الذي يقوم به في غالب الاحيان باحثان او اكثر وغالباً

ما يسير البحث المشترك في نفس الخط الذي يسير فيه البحث الفردي في الاجراءات والخطوات الا ان الجهد الذي يتم يكون مشتركاً بين الباحثين وتأخذ هذه المشاركة اشكالاً مختلفة على النحو التالي :

أـ قد يشترك الباحثان في جميع عناصر البحث وخطواته وفي هذه الحالة يعتبر الجهد البحثي مناصفة بينهما .

ب ـ قد يتم تقسيم عناصر البحث وخطواته بين الباحثين فيقوم احدهما مثلاً ببناء ادوات البحث وصياغة الفروض واستعراض الدراسات السابقة بينما يقوم الباحث الآخر بإعداد الاطار النظري وعرض النتائج وتحليلها ومناقشتها وفي هذه الحالة يحدد الباحثان طبيعة الجهد الذي قام به كل منهما .

3ـ بحث جماعي وهو الذي يقوم به فريق من الباحثين لكل منهم دور محدد يلتزم به وهذا النوع من البحوث بالرغم من اهميته القصوى الا انه لايحظى باهتمام كبير وبالذات في البلاد العربية .

بعد هذه النبذة المختصرة عن البحث العلمي من حيث مفهومه وخصائصه وصوره وهو التوضيح الأول لأهداف هذا البحث ننتقل للهدف الثاني وهو التخطيط العلمي للتعليم العالي .

اولاً : ماذا نعني بالتعليم العالي ؟

إن مرحلة التعليم العالي تعد آخر مراحل التعليم وأعلاه درجة وتضم هذه المرحلة مجموعة من الطلبة المختارين في قدراتهم العقلية وتحصيلهم العلمي ومثابرتهم وجهدهم في الدراسة وقدرتهم على البحث العلمي ويقصد بالتعليم العالي ذلك النوع من التعليم الذي يعطى في الجامعة والكليات والمعاهد التكنولوجية وكليات المعلمين بحيث يكون الحد الأدنى للقبول إنهاء المرحلة الثانوية في حوالي 18 سنة من العمر وتقود الدراسة الى الحصول على شهادة جامعية .

والجامعة تعد في جميع المجتمعات محراباً للفكر الحر المنطلق نحو كل ما هو

أفضل في الثقافة والحضارة الانسانية المطورة زد على ذلك انها مأوى العلماء والباحثين في مختلف ميادين العلوم والمعرفة . ان شعار الجامعة دائماً هو الجامعة في خدمة المجتمع والحضارة الانسانية هذا مما اوجب ظهور التقاليد الجامعية والحياة الجامعية والروح الجامعية والزي الجامعي الخاص، كل هذه الامور تعد جزءاً لايتجزأ من معنى الجامعة الشاعرة برسالتها في خدمة العلم والمجتمع .

وتعرف الجامعة بأنها عبارة عن مجموعة ممن يبذلون جهداً مشتركاً في البحث عن الحقيقة والسعي لاكتساب الحياة الفاضلة للأفراد والمجتمع والمجتمعات .

أهداف التعليم العالي :

يمكن ان نلخصها في النقاط التالية :

1ـ البحث العلمي :

وهذا الهدف يتطلب القيام باجراء البحوث العلمية لتطوير المعارف النظرية ونقل المعارف الى المجالات التطبيقية ويقاس هذا باستخدام اسلوب الانتاجية وعدد الابحاث التي يقدمها ومدى اسهام الطلبة في البحث العلمي .

2ـ الهدف التعليمي :

يتحقق هذا من خلال اعداد التخصصات المطلوبة لخطة التنمية ويقاس الجانب الكمي له باستخدام اسلوب الانتاجية من خلال عدد المتخرجين في الاختصاصات المختلفة .

3ـ خدمة المجتمع :

ويقوم على أساس الإعداد الفكري والتربوي للطلبة والاسهام في رفع المستوى الثقافي والاقتصادي للمجتمع لأكبر عدد من الطلبة اضافة الى مد خدماتها ونشرها الى المجتمع .

ولما كانت مهمة التعليم العالي الاساسية هي اعداد وتأهيل القوى البشرية العليا او رفيعة المستوى لكي تقوم بالتدريس والبحث العلمي وانتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة وتنظيم وادارة المجتمع والدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً اي ربط التعليم العالي بمتطلبات التنمية الشاملة .

ان النظام التعليمي ليس قائماً بذاته وانما هو جزء من نظام سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي عام وان التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية تتطلب اجراء تغيير مناسب في النظام التعليمي بكافة مستوياته ومراحله . ان العالم اليوم يمر بمرحلة من التطور والتغير السريعين وان محرك هذا التطور السريع لم يعد مجرد الثروة المادية او الثروة البشرية العددية التي تعمل في حقل التنمية بل اصبحت الخبرة النوعية العلمية والتقنية عالية الكفاءة وهي اداة الحسم والتطور السريع واحراز التقدم المتميز في مجال العلوم . ان هذه المعطيات المدعومة بالدراسات المستقبلية ومنهجيتها وطرق بحثها لاتنسجم مع ثبات النظم التعليمية ورتابتها .

ان التعليم العالي المطلوب اليوم أكثر من اي وقت مضى تعليم شامل وتخصصي ومتطور في نفس الوقت حيث لم تعد قوة الأمم تقاس بمساحة اراضيها او بما تملكه من جيوش او بعدد سكانها او بما تملكه من ثروات طبيعية ولكنها اصبحت اليوم بما تملكه من معرفة متطورة وثقافة متعددة وثروة بشرية متعلمة قادرة على الانتاج والابداع وتحقيق معدلات التنمية البشرية الراقية .

مكونات التعليم العالي :

يعتمد التعليم العالي على خطة واضحة الاهداف تفجر بواسطتها منظومة تشمل العناصر الاساسية للعملية التعليمية وتجيب على المتطلبات المادية والبشرية والتكنولوجية والتنظيمية للمجتمع وتمول بميزانية واضحة الموارد والبنود وتتيح هذه المدخلات مخرجات تتناسب مع كفاءة التسيير والتنظيم والموارد ومدخلات التعليم العالي هي :

اولاً : المدخلات الاكاديمية / يعتمد الجانب الاكاديمي على البرنامج العلمي وعلى العناصر البشرية ذات الكفاءة والمقدرة للقيام بالنشاط العلمي والتعليمي المتعلق بالدراسة والبحث العلمي ويعتبر عضو هيئة التدريس العمود الفقري لعملية التعليم العالي وعامل هام في نجاح العملية التعليمية (التأثير الايجابي على مقدرات الطالب في الاستيعاب والفهم والتحليل والبحث والاكتشاف وازدهار الحركة العلمية ومخرجاتها .

ثانياً : المدخلات الفنية والتقنية / يعتمد النشاط العلمي والتعليم العالي في تسييره على آليات ومعطيات ومرافق وخدمات يستحيل في غيابها تحقيق أهداف التعليم العالي ويشهد هذا العصر تطوراً سريعاً في طبيعة هذه المدخلات واسلوب توظيفها وهي تشمل : المعامل والمختبرات والوسائل التعليمية ووسائل الاتصال والمعلومات الحديثة والمكتبة العلمية .

ثالثاً : المدخلات التنظيمية / وتختص بالامور الاجرائية والتسييرية والقانونية المتعلقة بالتعليم والادارة والعلاقات العامة والتبعية والميزانية وغيرها وتساعد هذه المدخلات بشكل فعال في نجاح خطة التعليم العالي وتحقيق أهدافها .

رابعاً : المدخلات المادية والموارد / ان نجاح التعليم العالي لايعتمد على المدخلات الاكاديمية والتقنية والتنظيمية فقط ولكن المتطلبات المادية (قاعات ، مكاتب ، خدمات ، مرافق ، نشاطات مختلفة وطرق وسكن ومواصلات .. الخ ضرورية لانجاح التعليم العالي .

ولكي تتحقق اهداف التعليم العالي ويبقى قوة فاعلة داخل المجتمع يتطلب عملية تخطيطية مبنية على أسس علمية لجميع جوانب بنيته التنظيمية والأكاديمية .

مفهوم التخطيط :

نحن نعيش في عصر يتسم بالتغير والتطور عصر التقدم العلمي والتقني ولايقف هذا التغير عند حدود النواحي المادية بل يتعداها الى البيئة الاجتماعية

من حيث تركيبها السكاني وكافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها ولايمكن مواجهة هذا التغير وما قد ينجم عنه من مشكلات وتحقيق النجاح للنشاطات المختلفة فردية واجتماعية دون تخطيط سليم فالتخطيط عنصر اساسي لنجاح اي فرد او اية مؤسسة .

ومن المؤكد ان الحظ او الصدفة او الفرصة قد يلعب اي منها دوراً في حياة الافراد والمنظمات ولكن نادراً ما يكون النجاح راجعاً الى الحظ الخالص ومن هنا فإن الخطط تلعب دائماً دوراً واضحاً في اي شيء ينجزه الفرد او الهيئة والتخطيط ضرورة لازمة للتعليم العالي اذ ان التخطيط العلمي يحدد ما يجب عمله في ضوء الاهداف المراد تحقيقها والتخطيط يبين كيفية العمل ومن يقوم به في مدى زمني محدد .

وفكرة التخطيط لم تكتسب قيمتها واهميتها الكبيرة الا بعد الحرب العالمية الثانية خاصة بعد نجاح نموذج التخطيط الذي تبناه الاتحاد السوفيتي سابقاً واثبت فعاليته في تطوره اقتصادياً واجتماعياً وتماسكه في الحرب العالمية الثانية كما وجدت الدول النامية والتي حصلت على استقلالها بعد الحرب وفي بداية النصف الثاني من القرن العشرين انها في مواجهة تحديات التنمية بعد نجاحها في تحديات الحصول على الاستقلال السياسي .

وبنجاح التخطيط كأسلوب للعمل انتقلت الفكرة الى جميع دول العالم النامي والمتقدم حتى صار هناك اعتراف عالمي بفكرة التخطيط العلمي باعتباره عملية اساسية لا غنى عنها لتحقيق اهداف التنمية .

والتخطيط هو الاجابة عن اسئلة ثلاثة : هي أين نحن الآن ؟ وأين نريد أن نذهب ؟ وكيف نصل الى هناك ؟ وللتخطيط تعريفات متعددة منها تعريف (هيمز) بأنه عملية ارادية متشابكة تتضمن البحث والمناقشة والاتفاق ثم العمل من أجل تحقيق الاهداف التي ينظر اليها باعتبارها شيئاً مرغوباً فيه .

وهناك تعريف (بينيت) للتخطيط بأنه : تحديد أهداف المشروع والطرق اللازمة لتوجيه الافراد في نشاطاتهم لتحقيق هذه الاهداف بطريقة سهلة غير معقدة .

ويمكننا أن نخرج مما تقدم بعدة أمور :

1- ان التخطيط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاهداف وهو بالتالي وسيلة تحقيق الاهداف بأسلوب علمي يوفر الوقت والجهد .

2- ان التخطيط يهدف الى التغيير والتعديل ومن ثم فإنه وسيلة التغير الاجتماعي والارادة الانسانية .

3- ان التخطيط عملية من عمليات الادارة ووظيفة من وظائفها وهو الدليل الملموس على تفكير الادارة .

ويرجع ذلك إلى أنه لايمكن تنفيذ أي نشاط تنفيذاً سليماً دون ان يكون هناك تخطيط علمي .

4- ان التخطيط عملية تتطلع الى المستقبل تنطلق من الوضع الراهن وتأخذ في الاعتبار الظروف المختلفة الماضية والحاضرة وهي تتطلع بدرجة كبيرة الى المستقبل فالتخطيط كما يرى (فايول) يشمل التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل متضمناً الاستعداد لهذا المستقبل .

5- ان التخطيط مرحلة فكرية سابقة على تنفيذ اي عمل من الاعمال وهو ينتهي باتخاذ القرارات المتعلقة بما يجب القيام به وتوقيت اداء العمل وكيفية ادائه واي ادارة تهمل التخطيط تغرق نفسها في المشكلات المالية وتقع فريسة للمفاجآت والازمات وفي هذا يقول (دركر) : إن التخطيط يمكن الادارة من تسيير العمل بدلاً من ان يسيرها العمل .

ويمكننا ان نوجز أهمية التخطيط وفوائده في النقاط الآتية :

1- التخطيط يوفر الوقت فالوقت عنصر حرج في اي عمل حيث ان وضع الخطة وتنفيذ الانشطة تتطلب وقتاً ورغم ان هناك من يرى ان التخطيط يتطلب وقتاً كبيراً في الامور المتصلة بدراسة الوضع الراهن وما تحتاجه من بيانات ثم تبويب وتحليل البيانات ثم وضع الخطط فإننا نرى ان ما قد يستغرق من وقت في تلك الانشطة يعوض بما يوفر من وقت عند التنفيذ

المبني على العشوائية .

2ـ التخطيط يساعد على استغلال الموارد المادية والبشرية الاستغلال الامثل ذلك ان التخطيط يتفادى الاسراف الناجم عن الارتجال وما يصاحبه من محاولات واخطاء ويعنى التخطيط بالحد من النفقات وتنمية الموارد ورفع كفايتها .

3ـ التخطيط يتضمن التنسيق بين النشاطات المختلفة فالتخطيط يعنى بتحديد الوقت اللازم لكل نشاط أساسي والانشطة الفرعية المنبثقة عنه بشكل يساعد على تحقيق الاهداف وبطريقة تؤدي الى التكامل بينها .

4ـ التخطيط يهتم بالتنبؤ بما يتوقع حدوثه من مشكلات وعقبات وهو بذلك يساعد على تجنب وقوعها ومواجهتها بما يضعه من حلول وبدائل .

5ـ التخطيط يهتم بمشكلات الهيئة اذا أنه يعنى بالقوى العاملة وتوفير المناخ اللازم لها للعمل وزيادة الانتاجية وهو يعنى ايضاً برفع مستوى كفايتها وكفاءتها .

6ـ التخطيط السليم هو القاعدة التي تنظم العمل في ضوئها كما يتم في ضوئه وضع قواعد الرقابة على التنفيذ لمتابعة ما ينجز من عمل وتقويمه .

7ـ الاقتصاد على النشاطات الضرورية التي تساهم في تحقيق الهدف وهدف اي عمل غير مثمر لايساهم في الوصول اليه وهذا يساعد على تجنب العشوائية والارتجال في التنفيذ .

ولكي يكون التخطيط علمياً وفعالا لابد من ان يأخذ في الاعتبار الأسس والمبادىء التالية :

1ـ المرونة : اي ان تتوفر للخطة درجة من المرونة بحيث يمكن تعديلها حسب الظروف لتناسب التغيرات المختلفة دون ان يترتب على ذلك خسارة كبيرة في الموارد او نقص في الفاعلية .

2ـ وضوح الاهداف في نظر جميع الاطراف المشتركة في التخطيط ويجب ان

تكون هذه الاهداف منطقية يمكن تحقيقها .

3ـ الاستقرار : ترتبط هذه الصفة بصفة المرونة فالخطة المستقرة هي الخطة التي لايجب ان تتعرض لتعديلات جوهرية بسبب التغيرات البسيطة الناتجة عن مرور الزمن ولكنها قد تتأثر بالاتجاهات السكانية وباتجاهات التنمية التكنولوجية وغيرها من التطورات طويلة الأجل التي تؤثر في النشاط ويجب علينا ان نعرف انه لايوجد استقرار كامل للخطط .

4ـ الوضوح والبساطة : ان الخطة الجيدة يجب ان تكون واضحة ومفهومة وغير معقدة فالخطة البسيطة هي التي تنص على انجاز اهدافها بأقل عدد من العوامل والقوى والمؤثرات في ظرف معين لأن التعقيد غير الضروري يؤدي الى صعوبات في تنفيذ الخطة والرقابة عليها .

5ـ التناسق : يجب أن يتحقق التناسق بين الاهداف بعضها ببعض من ناحية وبين الاهداف والوسائل من ناحية اخرى كما يجب ان تتناسق الوسائل والاهداف مع الامكانات والموارد المتاحة .

6ـ الاستمرارية : التخطيط السليم يجب ان لا يتوقف عند فترة زمنية معينة ولا عند نمط معين من التفكير فالاستمرارية تقتضي دوام البحث والدراسة والتحليل والتعديل على الخطة باستمرار وكذلك نعني ان الخطط يجب ان تغطي وقتاً مستقبلياً مستمراً .

7ـ الواقعية : اي ان يتلاءم التخطيط العلمي مع الامكانات والموارد المتاحة .

8ـ ان تكون الخطة قابلة للتقويم لبيان مدى الاوجه الايجابية او السلبية فيها

آلية جعل التخطيط لبنية التعليم العالي علمي وفعال :

رغم كثرة وتنوع عوامل تحديث المجتمع فإن اهمها واكثرها تأثيراً واسهاماً في عملية تحديث المجتمع هو عامل التعليم الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بإعداد الانسان الذي يعتبر الاداة الاساسية والغاية الأولى لعمليات التغيير والتطوير والتحديث في المجتمع والتعليم العالي الذي يمثل قمة السلم التعليمي ويفترض

فيه ان يكون مركز القيادة العلمية والفكرية ومعقل العلم والمعرفة وهو يقوم بدوره في تحديث المجتمع وتطويره وترقيته من خلال وظائفه الثلاثة الاساسية المتمثلة في : وظيفة التعليم والتدريس ووظيفة القيام بالبحث العلمي ووظيفة خدمة المجتمع ومن الوسائل والاساليب التي تجعل التخطيط علمياً لجوانب بنية التعليم العالي ما يلي :

1ـ ايجاد ادارة أو مركز للتخطيط التربوي والتعليمي يقوم بوضع الخطط والمشروعات والبرامج المتنوعة .

2ـ تحديد الفلسفة والاهداف التربوية والتعليمية التي يراد من التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة من تخطيطه ان يأخذ بها .

3ـ مسح ودراسة الموارد والامكانات المادية والبشرية المتاحة بالفعل للتعليم في المجتمع والمتوقع لها ان تتاح له في المستقبل في فترة الخطة ودراسة ظروف تنفيذ الخطة التربوية والتعليمية والعقبات التي واجهتها للاستفادة منها في رسم الخطة التربوية والتعليمية الجديدة .

4ـ توفير البيانات والمعلومات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية التي يحتاج لها المخططون التربويون في وضع الخطة والمشروعات التربوية والتعليمية .

5ـ القيام بحملة اعلامية وحركة توعية واسعتين عبر وسائل الاعلام العامة وعن طريق المحاضرات والندوات لتعريف الناس بأهمية مشاركتهم بآرائهم واقتراحاتهم من أجل اصلاح وتحسين التعليم والتخطيط المستقبلي له .

6ـ اعداد مشروع الخطة في شكل كتاب او تقرير مبدئي يتضمن الاقتراحات التي انتهى اليها الجهاز الفني للتخطيط التربوي والتعليمي بخصوص الخطة المكلف بوصفها وفي ضوء فلسفة واهداف التربية وسياستها واستراتيجيتها ايضا في البلاد في ضوء الامكانات المادية والبشرية المتاحة للتعليم حاضراً ومستقبلاً وفي ضوء الظروف التي يمر بها البلد .

7ـ تحديد احتياجات المجتمع من القوى العاملة المتعلمة والمتدربة ومن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لنموه وتطوره وتحديد احتياجاته

التربوية والتعليمية والكمية والنوعية في ضوء ما اسفر عنه مسح الواقع التعليمي والاجتماعي والاقتصادي وتحليله وتشخيصه .

8- طرح مشروع الخطة المبدئي للدراسة والمناقشة وابداء الرأي والملاحظات والحوار حوله من قبل المسؤولين عن التعليم والمعنيين بشؤونه ومن لهم علاقة به وتلقي ملاحظاتها عليه ليعاد النظر فيه ويوضع في شكله النهائي.

9- تنفيذ الخطة من قبل الادارات والاقسام الموكل اليها التنفيذ ومما يساعد على نجاح تنفيذ الخطة هو ربط الاهداف والمرامي بوسائل تحقيقها وترجمة الاهداف والمرامي الى برامج ومشروعات محددة حسنة التصميم والبناء ووضوح اولويات واستراتيجية الخطة وتوافر الامكانات والظروف الملائمة والمساعدة على التطبيق السليم للخطة ووجود كفاءات ادارية قادرة على التنفيذ السليم للخطة .

10- المتابعة والتقويم يسيران جنباً الى جنب مع عمليات التنفيذ للخطة بل انهما يتداخلان تمام التداخل في مرحلة التنفيذ وجانب كبير من نشاط المتابعة هو نشاط تقويمي او تقييمي للخطة في فترة تنفيذها .

لمحة مختصرة عن التعليم العالي بالجماهيرية :

تعتبر الجماهيرية في مقدمة الدول النامية التي اولت موضوع التعليم الجامعي والعالي أهمية كبيرة باعتباره الاداة في تحقيق اهداف التنمية الشاملة وتقدم ورقي المجتمع ولقد اعتمدت على فلسفة تعليمية واضحة للتعليم بصورة عامة والجامعي والعالي بصورة خاصة ومن الاسس التي استندت عليها مايلي :

1- ان التعليم خير اداة لرفع مستوى الفرد العربي الليبي وتنمية شخصيته المتكاملة من ناحية ولرفع مستوى المجتمع وتطويره وتمكينه من مواجهة مشكلاته وتحقيق احتياجاته ومطالبه واستمراره الحضاري من ناحية اخرى .

2- اظهار تراثنا الثقافي والحضاري وبيان دوره في بناء الحضارة الانسانية

والعمل على جعله اساساً لتقدمنا وتطوير اساليب الحياة الجديدة لامتنا في اطار من العصرية يتفق مع قيمنا الروحية وتقاليدنا العربية الاصيلة .

3ـ اتخاذ العلم وسيلة لاعداد القوى البشرية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

4ـ ان العملية التعليمية تزيد من وعي الانسان العربي الليبي وفهمه للقيم الروحية والقومية وتنمي احساسه بأصالة الامة العربية وضرورة وحدتها حتى يعتز بها ويعمل على تحقيق الوحدة بين ابنائها .

5ـ ان الدين الاسلامي باعتباره عقيدة واسلوب حياة يجب ان يكون المصدر الرئيسي الذي تستمد منه التربية اصولها ومقوماتها الرئيسية وبذلك تصبح التربية بكافة انواعها وجوانبها اسلامية الروح والاطار والهدف ثورية الفكر والتطبيق والتنفيذ وما يتحقق عن طريقها لصالح الفرد وصالح المجتمع .

6ـ اعتبار العملية التعليمية والتربوية الاداة الاساسية لتحرير ارادة الشعب العربي الليبي من أسر الجهل والتخلف ليعي دوره في معركة الامة العربية لتحقيق اهدافها في الحرية والاشتراكية والوحدة .

وانطلاقاً من هذه المنطلقات السامية وتدعيماً للنهضة التعليمية برزت قضية التعليم الجامعي والعالي في ليبيا في منتصف الخمسينيات باعتبار انها قضية وطنية ملحة فرضتها الأسباب التالية :

1ـ رغبة شعبية في ايجاد مؤسسات تعليمية عالية داخل الوطن .

2ـ زيادة عدد المدارس الثانوية وبالتالي زيادة عدد خريجيها الأمر الذي ترتب على ايفادهم للدراسة الجامعية بالخارج تكلف الدولة وأولياء الامور اموالاً طائلة .

3ـ سد احتياجات البلاد من الموظفين والمدرسين والباحثين والفنيين المؤهلين تأهيلاً جامعياً وعالياً الذين يساهمون في بناء المجتمع وتطويره .

ويمكن ذكر أهم الاهداف :

1ـ تلبية احتياجات المجتمع من الكفاءات العلمية المتخصصة في مختلف مجالات الحياة .

2ـ اجراء البحوث العلمية النظرية والتطبيقية والقيام بالاختبارات والتجارب العلمية .

3ـ تنظيم وإعداد الدورات التدريبية والبرامج التطبيقية في مجال التعليم التطبيقي المستمر .

4ـ تنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية وتوثيق الصلات والروابط العلمية والثقافية مع المؤسسات والهيئات البحثية داخل الجماهيرية وخارجها .

5ـ الاهتمام بالتعريب والترجمة والتأليف والنشر والتأكيد على استعمال اللغة العربية في التدريس والبحث العلمي في كافة فروع المعرفة والعلم .

6ـ تقديم الخدمات الاستشارية والعلمية والفنية الى المؤسسات وهيئات المجتمع العربي الليبي .

7ـ إعداد الكفاءات المتخصصة والمواصلة للتدريس الجامعي وللعمل في مجالات البحث العلمي والتخطيط والدراسات المستقبلية .

مستويات التعليم الجامعي والعالي بالجماهيرية :

تعد الجماهيرية من طليعة الدول النامية وخاصة الدول الأفريقية التي اولت قضية التعليم أهمية قصوى باعتباره من أهم الوسائل التي تساعد في تطوير وتحقيق اهدافه فالتعليم الجامعي والعالي هو الذي يعد ويهيء الكفاءات التي تحتاجها عملية التنمية ويحتاجها سوق العمل ويتضمن هذا النوع من التعليم ثلاثة مستويات :

المستوى الأول ويندرج تحته :

المعاهد العليا لاعداد المعلمين والمعلمات / مدة الدراسة بها أربع سنوات تمنح خريجيها دبلوماً مهنياً عالياً .

المراكز المهنية المتخصصة .

مراكز اعداد المدربين .

مراكز المهن الشاملة .

مدة الدراسة بهذه المراكز ثلاث سنوات تمنح خريجيها دبلوماً فنياً عالياً .

ويلتحق بهذه المعاهد والمراكز الطلبة والطالبات الحاصلون على شهادة اتمام المرحلة الثانوية (التعليم المتوسط) .

المستوى الثاني :

تندرج تحت هذا المستوى جميع الكليات للعلوم التطبيقية والعلوم الانسانية وتمنح خريجيها شهادة البكالوريوس والليسانس ويلتحق بكليات هذا المستوى الطلبة والطالبات الحاصلون على شهادة اتمام المرحلة الثانوية (التعليم المتوسط).

المستوى الثالث :

وهي الحصول على شهادة عليا تعقب التعليم الجامعي والعالي ويتحصل الطلبة في الدراسات العليا على ثلاثة انواع من الشهادات هي :

الدبلوم ـ العالية (الماجستير) ـ الدقيقة (الدكتوراه) .

تطورالتعليم العالي بالجماهيرية :

يقع التعليم العالي في أعلى السلم التعليمي بالجماهيرية وترجع نشأته الى منتصف القرن الماضي حيث تأسست أول جامعة ليبية عام 1956 بفرعين أحدهما في مدينة بنغازي بضم كلية الآداب والتربية وثانيهما في مدينة طرابلس بضم كلية العلوم تأسست عام 1958 ثم توالت الكليات الجامعية التابعة لهذه الجامعة وقد تطور التعليم العالي بعد قيام الثورة عام 1969 حيث يبلغ عدد الجامعات الآن الرئيسية عشر جامعات ويبلغ عدد جامعات الاقسام سبعة عشر جامعة الى جانب جامعات أهلية (التشاركي) وقد بلغ عدد الكليات الجامعية الاساسية 74 كلية تشمل 438 قسماً تخصصياً كما بلغ عدد أقسام جامعات الأقسام 52 قسماً تشمل 25 تخصصاً علمياً .

وبلغ عدد اعضاء هيئة التدريس بالجامعات الرئيسية للعام الدراسي

2003/2002ف (6214) منهم نسبة 54.5٪ من الليبيين و (20٪) من المغتربين المتعاقدين و (25.5٪) من المتعاونين من الليبيين وغير الليبيين أما في جامعات الأقسام فقد بلغ مجموع اعضاء هيئة التدريس (2986) منهم نسبة (19.3٪) من الليبيين و (23.7٪) من المغتربين و (57٪) من المتعاونين من خارج الجامعات وقد بلغ عدد اعضاء هيئة التدريس بالمراكز والمعاهد المهنية العليا (886) من حملة الماجستير والدكتوراه منهم نسبة (42.5٪) من الليبيين و (57.5٪) من غير الليبيين وبلغ عدد المدرسين (2683) مدرساً منهم نسبة (45.6٪) من الليبيين و(12٪) من غير الليبيين و (42.40٪) متعاوناً من خارج التعليم العالي :

هذا وقد بلغ عدد اعضاء هيئة التدريس بالمعاهد العليا لاعداد المعلمين (1174) عضواً منهم (9.8٪) من الليبيين و (36.3٪) من غير الليبيين و(55.9٪) من المتعاونين من خارج التعليم العالي اما فيما يتعلق بالطلاب فنجد ان عدد الطلاب بالجامعات للعام الدراسي 2003/2002ف (222976) طالب وطالبة منهم (115277) اناثاً و (107659) ذكوراً وبلغ عدد الطلاب بالمراكز والمعاهد المهنية العليا (40207) طالباً وطالبة في العام الدراسي 2003/2002ف هذا وقد بلغ عدد الطلاب بالمعاهد العليا لاعداد المعلمين التي حولت الآن الى كليات إعداد المعلمين وتتبع الجامعات الرئيسية (23252) طالب وطالبة منهم نسبة (16.5٪) ذكوراً و (83.5٪) اناثاً وحرصاً من الثورة على نشر التعليم ورفع درجة التنمية البشرية باعتبار التعليم من أهم مؤشرات التنمية البشرية في الوقت الحاضر تأسست مؤسسات تعليمية خاصة (تشاركي) بلغ عددها 214 مؤسسة بها حوالي (15360) طالباً وطالبة .

أما بشأن الدراسات العليا في الجماهيرية فقد بدأ منذ عام 1973 بالجامعات الليبية برنامج الدراسات العليا في الداخل الى جانب الايفاد للخارج للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه .

التوصيات

1ـ ضرورة الاهتمام المادي والمعنوي بمراكز البحث العلمي واجهزة التخطيط

بالقطاعات والجامعات والمعاهد العليا باعتبارها الادوات الفعالة في تطوير التخطيط العلمي ومعالجة المشكلات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية .

2ـ توفير الكوادر المؤهلة والمتخصصة في الادارة والتخطيط التربوي والتعليم بأجهزة التخطيط العلمي .

3ـ اشراك اساتذة الجامعات والمعاهد العليا والخبراء في وضع الخطط والبرامج والمشروعات التربوية والتعليمية .

4ـ رصد الاموال والميزانيات لاجهزة التخطيط والبحث العلمي للصرف على الدراسات والبحوث التي تجريها على القضايا التربوية والتعليمية .

5ـ تزويد اجهزة التخطيط التربوي والتعليمي بالتقنيات الحديثة لتسخيرها في التخطيط العلمي الدقيق الفعال .

6ـ ربط الجامعات والمعاهد العليا بشبكات المعلومات العربية والدولية للاستفادة منها في اجراء البحوث والدراسات التربوية والتعليمية .

7ـ ربط الاقسام العلمية والانسانية بالكليات والمعاهد العليا بالاحتياجات الاساسية للتنمية الشاملة وسوق العمل .

8ـ ضرورة ايجاد هيكلية تنظيمية ثابتة لمؤسسات التعليم العالي واختيار قيادات ادارية كفؤة لتسييرها .

9ـ تزويد اعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا بالمعارف والمعلومات عن طريق توفير مكتبات مزودة بالمراجع والدوريات والتقنيات الحديثة ليتحول عضو هيئة التدريس من مدرس الى باحث يساهم في تطوير التخطيط العلمي .

10ـ ضرورة اعادة النظر في المدخلات الاكاديمية للتعليم العالي المتعلقة بعضو هيئة التدريس والطالب والمنهج والمقرر والوسائل التعليمية بما يتمشى مع حاجة هذا العصر .

11ـ ضرورة اعادة النظر في المدخلات التنظيمية للتعليم العالي المتعلقة بالهيكل التنظيمي والكوادر الإدارية والاختصاصات والصلاحيات والامكانات

المادية لتكون خير عون على انجاح مستهدفات التعليم العالي المخطط لها .

12ـ لابد من الاخذ في الاعتبار عند التخطيط للتعليم تمهين مهنة التعليم وتحسين الوضع المعيشي والاجتماعي للمعلم حتى يشعر بأنه يمكنه فعلاً العيش الكريم من مهنته ويشعر بالفخر والاعتزاز بأنه معلم .

13ـ تعزيز وتوسيع نطاق خدمات التوثيق التربوي والمساهمة في انشاء مركز للمعلومات يلعب دوراً بارزاً ومهماً في التخطيط العلمي المستقبلي ورسم الاستراتيجيات ومعرفة الامكانات واستخدام التقنيات في التعليم والتدريب .

14ـ تبادل الخبرات والبحوث وتشجيع العمل الثنائي والمتعدد الاطراف والمساهمة في تنمية الانشطة التربوية والتعليم المستمر وتنظيم المنشورات الدورية على المستوى العربي والاقليمي والدولي وتكثيف التعاون مع المنظمات التربوية المختلفة .

1ـ عمر الشيباني /مناهج البحث الاجتماعي /منشورات مجمع الفاتح للجامعات 1989 ص14.
2ـ أحمد بدر /أصول البحث العلمي ومناهجه /وكالة المطبوعات ط5, 1979 ص19 .
3ـ جمال زكي ، السيد ياسين ، أسس البحث الاجتماعي ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1962 ص9 .
4ـ عمر الشيباني ، التربية وقضايا التنمية والتحدث في المجتمع الليبي ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، 1992 ص225، 226 .
5ـ حلمي الوكيل ، البحث العلمي الجماعي وموقفه على طريقة البحوث في مصر ، مجلة دراسات تربوية ، المجلد السابع ، الجزء 39 القاهرة 1992 ص32، 33 .
6ـ فاتشر باسل ، الجامعات في العالم المعاصر ترجمة موفق الحمداني بغداد ، دار الحرية 1972 ،ص7 .
7ـ رابح تركي ، وظائف التعليم في المرحلتين الثانوية والجامعية مجلة

الثقافة ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر ص44 .
8- عبدالسلام القلالي ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الوطني الثاني للتعليم 2002 ص15 .
9- حامد عمار /معوقات الحياة الجامعية حاضراً ومستقبلاً ، مؤتمر كلية التربية جامعة الكويت ، 1994 ص356 .
10- أحمد الحجي الادارة التعليمية والادارة المدرسية ، دار النهضة العربية 1994 ص45.
11- محمد سيف فهمي التخطيط التنظيمي (أسسه ، اساليبه ، مشكلاته) الانجلو المصرية ط5 ، 1990، ص18 .
12- أحمد حجي، الادارة التعليمية والادارة المدرسية ،مرجع سابق ص45، 46
13- جودت عزت عطوى ، الادارة التعليمية والاشراف التربوي اصولها وتطبيقاتها ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع 2001 ، ص95.
14- نفس المرجع ص 101, 102
15- عمر الشيباني ، دراسات في الادارة التعليمية والتخطيط التربوي ، الهيئة القومية للبحث العلمي ليبيا ، 1992 ص304 - 301 .
16- بالنور الدوكالي بحث مقدم للندوة العلمية الاولى من 16 - 18 - 2002 بشعبية ترهونة مسلاتة .
17- علي الحوات بحث مقدم لورشة شبه اقليمية للخبراء المختصين في مجال التخطيط لتفعيل بنيات التعليم العالي (ايسيكو) المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة واللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم .

حسن يوسف الخويشي

AL- JAMEAI

Vocational- Cultural - Academic

issued twice a year by general syndication of universstiy staff members

50 عاماً

عدد خاص عن التعليم العالي في الجماهيرية العظمى

MARCH 2005